

Distr.: General  
18 October 2021  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

22 شباط/فبراير - 24 آذار/مارس 2021

البند 1 من جدول الأعمال

المسائل التنظيمية والإجرائية

## تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته السادسة والأربعين

نائبة الرئيسة والمقررة: مونيك ت. غ. فان دالين (هولندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

## الصفحة

4	الجزء الأول: القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والأربعين.....
4	أولاً - القرارات.....
5	ثانياً - المقررات.....
6	الجزء الثاني: موجز المداولات.....
6	أولاً - المسائل التنظيمية والإجرائية.....
6	ألف - افتتاح الدورة ومدتها.....
6	باء - الحضور.....
7	جيم - الجزء الرفيع المستوى.....
8	دال - الجزء العام.....
11	هاء - جدول الأعمال وبرنامج العمل.....
12	واو - تنظيم الأعمال.....
12	زاي - الجلسات والوثائق.....
13	حاء - مقرر بشأن تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان.....
14	طاء - اختيار المكلفين بولايات وتعيينهم.....
14	ياء - اعتماد التقرير المتعلق بالدورة.....
15	ثانياً - التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام.....
15	ألف - التقارير والتحديثات الشفوية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.....
15	باء - جلسة التماور بشأن تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية عن ضمان المساءلة والعدالة في جميع انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.....
17	جيم - جلسة التماور بشأن التحديث الشفوي للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا.....
18	دال - جلسة تماور بشأن تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا.....
19	هاء - جلسة تماور بشأن تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا..
20	واو - جلسة تماور معززة بشأن تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس.....
20	زاي - جلسة تماور بشأن التحديث الشفوي لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن.....
21	حاء - تقارير المفوضية السامية والأمين العام.....
22	طاء - النظر في مشاريع المقترحات والبت فيها.....
23	ثالثاً - تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية ...
27	ألف - حلقات النقاش.....
27	باء - جلسات التماور مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.....
32	جيم - مناقشة عامة بشأن البند 3 من جدول الأعمال.....
45	دال - النظر في مشاريع القرارات والبت فيها.....
50	رابعاً - حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها.....
60	ألف - جلسة التماور مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية.....
60	باء - جلسة تماور بشأن المستجدات الشفوية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية.....
60	جيم - جلسة التماور مع لجنة التحقيق المعنية ببيرووندي.....
61	دال - جلسة التماور مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان.....
62	

62	هـ - جلسة التآور مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.....	
63	واو - جلسات التآور مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.....	
66	زاي - مناقشة عامة بشأن البند 4 من جدول الأعمال.....	
69	حاء - النظر في مشاريع القرارات والبت فيها.....	
83	خامساً - هيئات وآليات حقوق الإنسان.....	
83	ألف - المنتدى المعني بقضايا الأقليات.....	
83	باء - المحفل الاجتماعي.....	
83	جيم - المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.....	
83	دال - آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية.....	
83	هـ - مناقشة عامة بشأن البند 5 من جدول الأعمال.....	
85	سادساً - الاستعراض الدوري الشامل.....	
85	ألف - النظر في نتائج الاستعراض الدوري الشامل.....	
168	باء - مناقشة عامة بشأن البند 6 من جدول الأعمال.....	
168	جيم - النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها.....	
171	سابعاً - حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.....	
171	ألف - تقارير المفوض السامي والأمين العام.....	
171	باء - مناقشة عامة بشأن البند 7 من جدول الأعمال.....	
172	جيم - النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها.....	
175	ثامناً - متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.....	
175	ألف - مناقشة عامة بشأن البند 8 من جدول الأعمال.....	
	تاسعاً - العنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، ومتابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.....	
177	ألف - مناقشة بشأن استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.....	
178	باء - مناقشة عامة بشأن البند 9 من جدول الأعمال.....	
180	جيم - النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها.....	
181	عاشراً - المساعدة التقنية وبناء القدرات.....	
181	ألف - جلسة تآور معزز بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.....	
181	باء - جلسة تآور مع مكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة.....	
182	جيم - جلسة تآور بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.....	
183	دال - الحوار الثقافي الرفيع المستوى بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.....	
184	هـ - مناقشة عامة بشأن البند 10 من جدول الأعمال.....	
185	واو - النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها.....	

## Annexes

I	Attendance.....	188
II	Agenda .....	194
III	Documents issued for the forty-sixth session.....	195
IV	Special procedure mandate holders and members of subsidiary expert mechanisms appointed by the Human Rights Council at its forty-sixth session.....	221

## الجزء الأول

## القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والأربعين

## أولاً - القرارات

القرار	العنوان	تاريخ الاعتماد
1/46	تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا	23 آذار/مارس 2021
2/46	تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في نيكاراغوا	23 آذار/مارس 2021
3/46	حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المساءلة والعدالة	23 آذار/مارس 2021
4/46	حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون	23 آذار/مارس 2021
5/46	الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان	23 آذار/مارس 2021
6/46	حرية الدين أو المعتقد	23 آذار/مارس 2021
7/46	حقوق الإنسان والبيئة	23 آذار/مارس 2021
8/46	آثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	23 آذار/مارس 2021
9/46	ولاية المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية	23 آذار/مارس 2021
10/46	مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان	23 آذار/مارس 2021
11/46	التأثير السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية في التمتع بحقوق الإنسان، وأهمية تحسين التعاون الدولي	23 آذار/مارس 2021
12/46	ولاية الخبرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان	23 آذار/مارس 2021
13/46	تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان	23 آذار/مارس 2021
14/46	كفالة حصول جميع البلدان على اللقاحات بشكل منصف وبتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب وعلى نطاق عالمي للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)	23 آذار/مارس 2021
15/46	التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: أدوار ومسؤوليات أفراد الشرطة وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون	23 آذار/مارس 2021
16/46	ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية	23 آذار/مارس 2021
17/46	حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	23 آذار/مارس 2021
18/46	حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية	23 آذار/مارس 2021
19/46	الحق في الغذاء	24 آذار/مارس 2021
20/46	حالة حقوق الإنسان في بيلاروس في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام 2020 والفترة التي تلتها	24 آذار/مارس 2021

القرار	العنوان	تاريخ الاعتماد
21/46	حالة حقوق الإنسان في ميانمار	24 آذار/مارس 2021
22/46	حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية	24 آذار/مارس 2021
23/46	حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان	24 آذار/مارس 2021
24/46	حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل	24 آذار/مارس 2021
25/46	حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير	24 آذار/مارس 2021
26/46	المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل	24 آذار/مارس 2021
27/46	مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد أشخاص بسبب الدين أو المعتقد	24 آذار/مارس 2021
28/46	المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان في مالي	24 آذار/مارس 2021
29/46	المساعدة التقنية وبناء القدرات لجنوب السودان	24 آذار/مارس 2021
30/46	التعاون مع جورجيا	24 آذار/مارس 2021

## ثانياً - المقررات

المقرر	العنوان	تاريخ الاعتماد
101/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: بيلاروس	16 آذار/مارس 2021
102/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: ليبيا	16 آذار/مارس 2021
103/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: ملاوي	16 آذار/مارس 2021
104/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: بنما	16 آذار/مارس 2021
105/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: منغوليا	16 آذار/مارس 2021
106/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: ملديف	16 آذار/مارس 2021
107/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: أندورا	16 آذار/مارس 2021
108/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: هندوراس	16 آذار/مارس 2021
109/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: بلغاريا	17 آذار/مارس 2021
110/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: جزر مارشال	17 آذار/مارس 2021
111/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: الولايات المتحدة الأمريكية	17 آذار/مارس 2021
112/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: كرواتيا	17 آذار/مارس 2021
113/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: ليبيريا	17 آذار/مارس 2021
114/46	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: جامايكا	17 آذار/مارس 2021
115/46	حلقة نقاش رفيعة المستوى بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء صندوق التبرعات الاستثمارية لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان	24 آذار/مارس 2021

## الجزء الثاني

### موجز المداوولات

#### أولاً- المسائل التنظيمية والإجرائية

##### ألف- افتتاح الدورة ومدتها

- 1- عقد مجلس حقوق الإنسان دورته السادسة والأربعين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 22 شباط/فبراير إلى 24 آذار/مارس 2021. وافتتح رئيس المجلس الدورة.
- 2- ووفقاً للمادة 8(ب) من النظام الداخلي لمجلس حقوق الإنسان، الوارد في الجزء السابع من مرفق قرار المجلس 1/5، عُقدت الجلسة التنظيمية للدورة السادسة والأربعين في 8 شباط/فبراير 2021.
- 3- وفي الجلسة الأولى، المعقودة في 22 شباط/فبراير 2021، ألقى رئيس الجمعية العامة، والأمين العام، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورئيس الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، إيغنازيو كاسيس، كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان في جلسة عامة.
- 4- ونظر مجلس حقوق الإنسان في جلسته الثانية والعشرين، المعقودة في 5 آذار/مارس 2021، في توصية المكتب بإلغاء جلسة التحاور مع المقررة الخاصة المعنية بالحق في الخصوصية في الدورة السادسة والأربعين.
- 5- وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات بشأن هذه التوصية ممثلو الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وألمانيا، وبولندا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان.
- 6- وفي الجلسة ذاتها أيضاً، قرر مجلس حقوق الإنسان إلغاء جلسة التحاور مع المقررة الخاصة المعنية بالحق في الخصوصية في الدورة السادسة والأربعين.
- 7- وفي الجلسة ذاتها، وعقب قرار مجلس حقوق الإنسان، أدلى ببيانات بشأن المسائل الإجرائية المتصلة بالقرار ممثلو الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وألمانيا، وبولندا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا.
- 8- وفي الجلسة الثالثة والعشرين، المعقودة في اليوم نفسه، ووفقاً للمادة 118 من النظام الداخلي للجمعية العامة، انتقل ممثل الاتحاد الروسي إلى تعليق الجلسة.
- 9- وفي الجلسة ذاتها، وافق مجلس حقوق الإنسان على الطرائق المقترحة لإجراء تصويت افتراضي ببدء الأسماء عن طريق 'زوم' على اقتراح تعليق الجلسة.
- 10- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبموجب القاعدة نفسها، جرى تصويت ببدء الأسماء على اقتراح تعليق الجلسة. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، إريتريا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، الكامبيون

## المعارضون:

الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، توغو، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، السنغال، السودان، الصومال، فرنسا، الفلبين، فيجي، كوت ديفوار، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، النمسا، الهند، هولندا، اليابان

## المتنعون عن التصويت:

أرمينيا، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بوركينا فاسو، غابون، ليبيا، موريتانيا، نيبال

11- ورفض مجلس حقوق الإنسان طلب تعليق الجلسة بأغلبية 31 صوتاً مقابل 6 أصوات، وامتناع 9 أعضاء عن التصويت<sup>(1)</sup>.

12- وفي الجلسة الرابعة والعشرين، المعقودة في 8 آذار/مارس 2021، احتفى مجلس حقوق الإنسان باليوم العالمي للمرأة. وفي الجلسة نفسها، أدلت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ببيان. وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل المكسيك (أيضاً باسم عن الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبوتسوانا، وبيرو، وتايلند، وتشيكيا، والجزر الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ودولة فلسطين، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان). وفي الجلسة ذاتها، أدلت ببيان ممثلة المنظمة غير الحكومية، الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

13- وفي الجلسة التاسعة والعشرين، المعقودة في 11 آذار/مارس 2021، التزم مجلس حقوق الإنسان بدقة صمت بمناسبة رحيل الممثل الدائم لليختنشتاين، الراحل بيتر مات.

14- وبالنظر إلى الطرائق الاستثنائية للدورة السادسة والأربعين، المعتمدة في الجلسة الأولى المعقودة في 22 شباط/فبراير 2021، كانت المشاركة الحضورية محدودة، وأدلى بجميع البيانات عن طريق عقد المؤتمرات عبر الفيديو (انظر الفصل الأول، الفرع و)، ما لم يذكر خلاف ذلك في هذا التقرير. ودعيت المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي لها مركز "ألف" إلى تقديم بيانات مسجلة مسبقاً بالفيديو لجميع المناقشات.

## باء - الحضور

15- حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، والدول المراقبة في المجلس، ومراقبون عن الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة ومراقبون آخرون، ومراقبون عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات المتصلة بها، ومنظمات حكومية دولية وكيانات أخرى، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات غير حكومية (انظر (ي) المرفق الأول).

(1) لم يدل وفد كوبا بصوت.

## جيم - الجزء الرفيع المستوى

16- عقد مجلس حقوق الإنسان، في جلساته من 1 إلى 7، المعقودة في الفترة من 22 إلى 24 شباط/فبراير 2021، جزءاً رفيع المستوى، خاطب فيه 130 من كبار الشخصيات المجلس في جلسة عامة، من بينهم ستة رؤساء دول، وثلاثة رؤساء وزراء، و12 نائب رئيس وزراء، و84 وزيراً، و16 نائب وزير، وتسعة ممثلين لمنظمات لها مركز المراقب.

17- وخاطب كبار الشخصيات التالية أسماؤهم مجلس حقوق الإنسان خلال الجزء الرفيع المستوى، حسب ترتيب حديثهم:

(أ) في الجلسة الأولى، المعقودة في 22 شباط/فبراير 2021: رئيس أوزبكستان، شوكت ميرزوييف؛ ورئيس كولومبيا، إيفان دوكي ماركيز؛ ورئيس ليتوانيا، جيتاناس ناوسيدا؛ ورئيس أفغانستان، محمد أشرف غني؛ ورئيس بولندا، أندريه دودا؛ ورئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، نيكولاس مادورو موروس؛ ورئيسة وزراء فنلندا، سانا مارين؛ ورئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكاي وصناعة السكر والشؤون الخارجية لجمهورية فيجي، جوزايا فوريك باينيماراما؛ ورئيس الوزراء بالنيابة ووزير خارجية جمهورية مولدوفا بالنيابة، أوريليو سيوكوي؛ ونائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جورجيا، ديفيد زالكالياني؛ ونائب رئيس الوزراء ووزير خارجية كازاخستان، مختار تيلوبيردي؛ والنائب الثالث لرئيس الوزراء المسؤول عن حقوق الإنسان في غينيا الاستوائية، ألفونسو نسو موكوي؛ ونائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام، فام بينه منه؛ ونائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية والمؤسسات الثقافية الاتحادية في بلجيكا، صوفي ويلميس؛ ووزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان في المغرب، مصطفى الرميد؛ ووزير الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في الأرجنتين، فيليبي كارلوس سولا؛ ووزير خارجية الجبل الأسود، دوردي رادولوفيتش؛ والوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا، هايكو ماس؛ ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في مالطة، إيفاريسست بارتولو؛ ووزيرة الخارجية والعدل والثقافة في ليختنشتاين، كاترين إيغنبغر؛ ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية في جمهورية موريشيوس، آلان غانو؛ ووزير خارجية الدانمرك، جيبى كوفود؛

(ب) في الجلسة 2، المعقودة في اليوم نفسه: وزير الدولة الأول و كاتب الدولة لشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، دومينيك راب؛ ووزير خارجية النمسا، ألكسندر شالنبيرغ؛ وزير خارجية ماليزيا، هشام الدين تون حسين؛ ووزير الدولة والشؤون الخارجية في البرتغال، أوغستو سانتوس سيلفا؛ وزير خارجية أنغولا، تيتي أنطونيو؛ ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية في سلوفاكيا، إيفان كورتشوك؛ وزير خارجية دولة فلسطين، رياض المالكي؛ ووزير خارجية سلوفينيا، أنزيه لوغار؛ ووزير خارجية شيلي، أندريس ألماند؛ ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، فيصل المقداد؛ ووزير خارجية الجمهورية التشيكية، توماس بيتريتشيك؛ ووزير خارجية أذربيجان، جيهون بيرموف؛ ووزيرة خارجية النرويج، إيني إريكسن سوراييد؛ ووزير خارجية البرازيل، إرنستو هنريكي فراغا أراوجو؛ ووزيرة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان في البرازيل، داماريس ألفيس؛ ووزير خارجية تركيا، مولود جاويش أوغلو؛ ووزيرة خارجية أندورا، ماريا أوباخ فونت؛ ووزير الخارجية والعبادة في كوستاريكا، رودولفو سولانو كيروس؛ ووزير خارجية أوغندا، سام كوتيسا؛ ووزير خارجية مقدونيا الشمالية، بوجار عثمانى؛ والأمانة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، لويز موشيكويابو؛ ونائبة وزير الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان في وزارة خارجية المكسيك، مارثا ديلغادو بيرالتا؛



(ج) في الجلسة 3، المعقودة في اليوم نفسه: مستشار الدولة ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، وانغ يي؛ ووزيرة خارجية السويد، آن كريستين ليندي؛ ونائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، ألفين بوتس؛ ووزير خارجية هولندا، ستيف بلوك؛ ووزير خارجية أرمينيا، آرا ألفازيان؛ ووزير خارجية ملديف، عبد الله شهيد؛ ووزيرة خارجية إستونيا، إيفا - ماريا ليميتس؛ ووزير خارجية أوروغواي، فانسيسكو بوستيلو؛ ومساعدة وزير خارجية قطر، لولوة راشد الخاطر؛ ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، بيتر ماوير؛

(د) في الجلسة 4، المعقودة في 23 شباط/فبراير 2021: نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية تايلند، دون برامودونيائي؛ ووزير خارجية الهند، س. جاجشانكار؛ ووزير خارجية رومانيا، بوغدان أوريسكو؛ وزيرة الشؤون الخارجية والسنغاليين بالخارج في السنغال، عيساتا تال سال؛ والأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فرانيسكو ريبيرو تيليس؛ والأمانة العامة للكومنولث، باتريشيا سكوتلند؛ ووزير القانون والعدل في ليسوتو، نكوسا ماهاو؛ ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(هـ) في الجلسة 5، المعقودة في اليوم نفسه: وزير خارجية فيرغيزستان، رسلان كازاكبايف؛ ووزير خارجية بيلاروس، فلاديمير ماكي؛ ووزير خارجية إسبانيا، أرائنتشا غونزاليس لايلا؛ ووزير الخارجية والتعاون الإنمائي الدولي في آيسلندا، غودلوفور ثور ثوردارسون؛ ووزير خارجية نيجيريا، جيفري أونياما؛ ووزير العلاقات مع دول الكرسي الرسولي، رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاجر؛ ووزير الخارجية والتعاون في شرق أفريقيا في جمهورية تنزانيا المتحدة، بالاماغامبا كابودي؛ ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في لكسمبرغ، جان أسيلبورن؛ ووزير خارجية اليابان، موتيجي توشيميتسو؛ ووزير خارجية لاتفيا، إدغارس رينكفيتش؛ ووزير خارجية غواتيمالا، بيدرو برولو فيلا؛ ونائب وزير أوروبا والشؤون الخارجية في ألبانيا، أغرون تاري؛ ووزير خارجية دولة بوليفيا المتعددة القوميات، روكيليو مايتا؛ ووزير الداخلية والتراث الثقافي ووزير العدل والشؤون القانونية والبرلمانية بالنيابة في زمبابوي، كازيمبي؛ والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(و) في الجلسة 6، المعقودة في اليوم نفسه: وزير الشؤون البرلمانية والحكم في غيانا، غيل تاكسيرا؛ ووزيرة حقوق الإنسان في باكستان، شيرين مزاري؛ ووزير خارجية بنغلاديش، عبد المؤمن؛ والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، جوزيب بوريل فونتيليس؛ ووزير خارجية نيبال، براديب كومار غياوالي؛ ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية في كرواتيا، غوردان غرليتش - رادمان؛ ووزير خارجية إندونيسيا، ريتنو ليساناري بريانساري مارسودي؛ ووزير الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتصالات في سان مارينو، لوكا بيكاري؛ ووزير خارجية قبرص، نيكوس كريستودوليديس؛ ووزير خارجية إكوادور، لويس غاليغوس شيريبوغا؛ ووزير خارجية تونس، عثمان الجرندني؛ ووزير خارجية صربيا، نيكولا سيلاكوفيتش؛ ووزير خارجية كوبا، برونو إدواردو رودريغيز باريا؛ ووزيرة خارجية نيوزيلندا، نانايا ماهوتا؛ ووزير خارجية سري لانكا، دينيش غوناواردينا؛ ووزير خارجية العراق، فؤاد محمد حسين؛ ووزيرة خارجية السلفادور، ألكسندرا هيل تينوكو؛ ووزير الخارجية والتجارة في هنغاريا، بيتر سيارتو؛ ووزير خارجية أوكرانيا، دميترو كوليبا؛ ورئيس هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، عواد بن صالح العواد؛ والنائب الثاني لوزير خارجية جمهورية كوريا، تشوي جونج - مون؛ ونائب وزير الخارجية المصري، علاء رشدي؛ ونائب وزير خارجية باراغواي، خوسيه أنطونيو دوس سانتوس؛ والمستشار الأكبر ووزير خارجية النظام العسكري ذي السيادة لسانت جون في القدس ورودرس ومالطة، ألبريخت فرايهر فون بوسلاغر؛ والمدير العام لجماعة المحيط الهادئ، ستيفارت مينشين؛ والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، يوسف العثيمين؛ والأمانة العامة لمجلس أوروبا، ماريا بيشينوفيتش بوريتش؛

(ز) في الجلسة 7، المعقودة في 24 شباط/فبراير 2021: نائبة رئيس الوزراء للإصلاح القضائي ووزيرة خارجية بلغاريا، إيكاترينا زاهاريفا؛ ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإثيوبي، ديميكي ميكونين حسن؛ ووزير العدل في ملاوي (بيان حضوري)، تيتوس سونغيسو مفالو؛ ووزير خارجية أيرلندا، سيمون كوفيني؛ ووزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف؛ ووزير خارجية اليونان، نيكوس دندياس؛ ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أنتوني ج. بلينكن؛ ووزير خارجية كمونلث جزر البهاما، دارين آلان هنفيلد؛ ووزيرة العدل في ناميبيا، إيفون دوساب؛ ومساعد وزير خارجية البحرين، عبد الله بن فيصل بن جبر الدوسري؛ ووزيرة العدل وحقوق الإنسان، المسؤولة عن حقوق الإنسان في كوت ديفوار، إيمي غبكريهونون زيبوكس؛ ووزير الخارجية والمغتربين في لبنان، شربل وهبة؛ ووزيرة العدل وحقوق الإنسان والنهوض بالمجتمع في بوركينا فاسو، فيكتوريا ويدراغو كيورا؛ ووزير خارجية كندا، مارك غارنو؛ ووزيرة الخارجية والتعاون الدولي في مالي، زيني مولاي؛ ووزيرة العدل وحفاظة الأختام، المسؤولة عن حقوق الإنسان في غابون، إرلين أنتونيلا نديمبيت داماس؛ ووزير الخارجية والتجارة في جزر مارشال، كاستن ن. نيمرا؛ ووزير خارجية الكاميرون، ليجون مبيلا؛ ووزير خارجية ليبيا، محمد ت. ح. سيالة؛ ووزير الشؤون الأوروبية والخارجية في فرنسا، جان - إيف لودريان؛ ووزير العدل والمدعي العام في رواندا، جونستون بوسينغي؛ ووزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، لويجي دي مايو؛ ووزير العدل في الفلبين، ميناردو إ. غيفارا؛ ووزير الخارجية والعبادة في هايتي، كلود جوزيف؛ ونائب الشؤون الدولية في السلطة القضائية لجمهورية إيران الإسلامية وأمين المجلس الأعلى لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، علي باقري كني؛ ووزيرة الدولة في مكتب حقوق الإنسان في هندوراس، جاكلين أنشيتا؛ ونائبة وزير الشؤون المتعددة الأطراف والتعاون في وزارة خارجية بنما، أنا لويزا كاسترو؛ ومساعد المفوض السامي لشؤون الحماية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والمدير العام للمنظمة الدولية لقانون التنمية، جان بيغل؛ والأمين العام لمنتدى جزر المحيط الهادئ، ميغ تايلور؛ ورئيس لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، جويل هيرنانديز.

### حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان

18- في الجلسة الرابعة، المعقودة في 22 شباط/فبراير 2021، عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقرار المجلس 21/16، حلقة نقاش سنوية رفيعة المستوى للتفاعل مع رؤساء مجالس إدارة وأمانات وكالات الأمم المتحدة، كل في إطار ولايته، بشأن مواضيع محددة لحقوق الإنسان بهدف تعزيز تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز على "الحالة الراهنة لمكافحة العنصرية والتمييز بعد 20 عاماً من اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان والآثار المتفاقمة التي خلفتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على هذه الجهود".

19- وأدلى رئيس الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ببيانات افتتاحية في حلقة النقاش.

20- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أعضاء فريق المناقشة التالية أسماؤهم: المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية؛ والمدير العام المساعد للعلوم الاجتماعية والإنسانية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

21- وقسمت حلقة النقاش التي تلت ذلك إلى فترتين للتحديث عقدتا في الجلسة نفسها. وخلال فترة التحديث الأولى، أدلى الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على أعضاء الفريق:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: أذربيجان<sup>(2)</sup> (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والبرازيل (باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية) (بيان بالفيديو)، وجزر البهاما (أيضاً باسم بربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وغيانا، وهايتي)، وفنلندا<sup>(2)</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، والكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وناميبيا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أنغولا (بيان بالفيديو)، والبرتغال (بيان بالفيديو)، وجنوب أفريقيا (بيان بالفيديو)، وقطر (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (إندونيسيا)؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (أيضاً باسم مؤسسة الحق، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، والتحالف الدولي للموئل، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية)، ومنظمة الفرنسييسكان الدولية.

22- وخلال فترة التحديث الثانية، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا (بيان بالفيديو)، وتوغو، والسنغال، والفلبين (بيان بالفيديو)، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ونيبال (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إكوادور، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، والعراق، والمغرب (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة العمل الكندية من أجل السكان والتنمية، ومنظمة المعونة، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، والحركة الدولية للشباب والطلاب من أجل الأمم المتحدة، ويوفنتوم، وإي في (eV)، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية.

23- وفي الجلسة نفسها، أدلى بملاحظات ختامية كل من مدير مكتب الاتصال التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنيف، والمدير العام المساعد للاستجابة لحالات الطوارئ في منظمة الصحة العالمية، ومدير السياسات والبرامج في قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية في اليونسكو.

## دال - الجزء العام

24- في الجلسة الثامنة، المعقودة في 24 شباط/فبراير 2021، عُقد جزء عام خاطبت خلاله الجهات التالية مجلس حقوق الإنسان:

(أ) ممثلاً الدولتين العضوين في مجلس حقوق الإنسان: الصومال، والسودان؛

(2) مراقب في مجلس حقوق الإنسان متحدثاً باسم الدول الأعضاء والدول المراقبة.

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وبوتسوانا، والجزائر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وموزامبيق؛

(ج) مراقب عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(د) المدعوون من أعضاء المجتمع المدني: هيساشي سايتو، وسيلفيا بيريل ليفين، وزينة جلال، وماريا خوسيه أباد.

25- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات في إطار ممارسة حق الرد ممثلو كل من أذربيجان، وأرمينيا، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقبرص، وكوبا، وكولومبيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، والهند، واليابان.

26- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيانات في إطار ممارسة حق الرد للمرة الثانية ممثلو كل من أذربيجان، وأرمينيا، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، واليابان.

## هاء - جدول الأعمال وبرنامج العمل

27- أقر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته الأولى، المعقودة في 22 شباط/فبراير 2020، جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين وبرنامج عملها.

28- وأقر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 42، المعقودة في 19 آذار/مارس 2021، برنامج العمل المنفتح للدورة السادسة والأربعين.

## واو - تنظيم الأعمال

29- أقر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته الأولى، المعقودة في 22 شباط/فبراير 2021، الطرائق الاستثنائية التي أوصى بها مكتب المجلس، على النحو المفصل في مرفق محضر اجتماع المكتب المؤرخ 18 شباط/فبراير 2021، على غرار الطرائق المطبقة في الدورتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في ضوء جائحة كوفيد-19. وشملت التدابير إتاحة إمكانية الإدلاء بالبيانات عن طريق رسائل فيديو مسجلة مسبقاً، والممارسة الافتراضية لحق الرد، ومشاركة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وأعضاء آليات التحقيق والمشاركين في حلقات النقاش عن طريق رسائل فيديو وتقنية عقد المؤتمرات عبر الفيديو.

30- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مقررًا بإتاحة الفرصة بصفة استثنائية للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات المركز "ألف" لتقديم رسائل فيديو مسجلة مسبقاً فيما يتعلق بجميع المناقشات. وحُدد عدد المنظمات غير الحكومية التي ستدرج في قائمة المتحدثين في المناقشات العامة للدورة السادسة والأربعين، تمثيلاً مع متوسط عدد المنظمات غير الحكومية التي سبق أن شاركت في المناقشات العامة لدورات المجلس الثلاث السابقة التي تعقد في آذار/مارس.

31- وفي الجلسة نفسها أيضاً، بيّنت الرئيسة الوقت المخصص للتكلم في الجزء الرفيع المستوى، وهو سبع دقائق لكل شخصية من الشخصيات الكبيرة.

32- وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في 24 شباط/فبراير 2021، بينت الرئيسة الوقت المخصص للتكلم في الجزء العام، وهو خمس دقائق للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان وثلاث دقائق للدول المراقبة والمراقبين الآخرين.

33- وفي الجلسة نفسها، أشارت الرئيسة إلى الإجراء المتبع لتقديم القرارات على الإنترنت. وأشارت الرئيسة أيضاً إلى طرائق تقديم مشاريع المقترحات بعد الأجل المحدد لتقديمها. وفي الجلسة التنظيمية للدورة السادسة والأربعين، كان مجلس حقوق الإنسان قد وافق على أن يُمدد الموعد النهائي المحدد لتقديم مشاريع المقترحات مرة واحدة فقط، في ظروف استثنائية، لمدة أقصاها 24 ساعة.

34- وفي الجلسة 36، المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، بين نائب الرئيسة المدد الزمنية للتكلم في سياق النظر في نتائج الاستعراض الدوري الشامل في إطار البند 6 من جدول الأعمال، وهي 20 دقيقة للدولة المعنية من أجل تقديم آرائها؛ وحتى 20 دقيقة للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، والدول المراقبة، ووكالات الأمم المتحدة للإعراب عن آرائها بشأن نتائج الاستعراض؛ وحتى 20 دقيقة للجهات صاحبة المصلحة لتدلي بتعليقات عامة بشأن نتائج الاستعراض.

35- وخلال الدورة السادسة والأربعين، كانت مدة التكلم في جلسات التحاور مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة دقيقة ونصف بالنسبة للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والدول المراقبة والمراقبين الآخرين. وكانت المدة الزمنية المحددة للتكلم في المناقشات العامة هي دقيقتان ونصف للدول الأعضاء في المجلس ودقيقة ونصف للدول المراقبة والمراقبين الآخرين. وكانت المدة الزمنية المحددة للتكلم في حلقات النقاش هي دقيقتان للدول الأعضاء في المجلس والدول المراقبة والمراقبين الآخرين.

36- ووافق مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 40، المعقودة في 18 آذار/مارس 2021، في ضوء جائحة كوفيد-19، على الطرائق الاستثنائية للتصويت الإلكتروني والاستخدام الاستثنائي لوحدة "التصويت الإلكتروني المسجل" على البوابة الإلكترونية للوفود لاتخاذ إجراءات بشأن مشاريع المقترحات، المقدمة من مكتب المجلس، خلال الدورة السادسة والأربعين، وذلك على النحو المبين في مرفق محضر اجتماع المكتب المؤرخ 17 آذار/مارس 2021.

37- وافق مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، على الطرائق الاستثنائية التي أوصى بها مكتب المجلس للدورة الثامنة والثلاثين المقبلة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، على غرار الطرائق المطبقة في الدورتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين للفريق العامل في ضوء جائحة كوفيد-19. وشملت التدابير إتاحة إمكانية الإدلاء بالبيانات عن طريق رسائل فيديو مسجلة مسبقاً، والممارسة الافتراضية لحق الرد، ومشاركة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وأعضاء آليات التحقيق والمشاركين في حلقات النقاش عن طريق رسائل فيديو ووصلة فيديو.

## زاي - الجلسات والوثائق

38- عقد مجلس حقوق الإنسان، أثناء دورته السادسة والأربعين، 51 جلسة وفُرت لها خدمات كاملة<sup>(3)</sup>.

39- وترد في الجزء الأول من هذا التقرير قائمة بالقرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان.

(3) يمكن متابعة وقائع الدورة السادسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان من خلال محفوظات البث الأمم المتحدة الشبكي لدورات المجلس على الموقع التالي: <http://webtv.un.org>.

## حاء - مقرر بشأن تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان

40- اعتمد مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، على طلب اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان تمديد الموعد النهائي لتقديم تقرير اللجنة عن التأثير السلبي للإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان، الذي صدر تكليف المجلس به في قراره 8/34، حتى الدورة الثامنة والأربعين للمجلس.

## طاء - اختيار المكلفين بولايات وتعيينهم

41- في الجلسة 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرضت رئيسة مجلس حقوق الإنسان قائمة المرشحين للتعيين في الوظائف الشاغرة الست للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

42- وفي الجلسة نفسها أيضاً، عين مجلس حقوق الإنسان ستة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وفقاً لقراره 1/5 (انظر(ي) المرفق الرابع).

## ياء - اعتماد التقرير المتعلق بالدورة

43- في الجلسة 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، أدلى نائب رئيسة مجلس حقوق الإنسان ومقرره ببيان يتعلق بمشروع تقرير المجلس عن دورته السادسة والأربعين.

44- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، رهناً بالاستشارة، مشروع التقرير (A/HRC/46/2) وعهد إلى المقرر بوضعه في صيغته النهائية.

45- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيانات في المقررات والقرارات المعتمدة بصفتهم دولاً مراقبة ممثلو كل من أستراليا (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبروني دار السلام، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، وتركيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وقطر (بيان بالفيديو)، وكمبوديا (بيان بالفيديو)، ومصر، وملديف، والولايات المتحدة الأمريكية.

46- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات عن الدورة ممثل قيرغيزستان (بيان بالفيديو) والمراقب عن منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (أيضاً باسم المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومنظمة الفرنسييسكان الدولية، ولجنة الحقوقيين الدولية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين، والحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية) (بيان بالفيديو).

47- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلت رئيسة مجلس حقوق الإنسان ببيان ختامي.

## ثانياً - التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

### ألف - التقارير والتحديثات الشفوية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

48- في الجلسة 12، المعقودة في 26 شباط/فبراير 2021، أدلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ببيان قدمت فيه تحديثاً شفوياً بشأن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية).

49- وفي الجلسة نفسها، قدمت المفوضية السامية تقاريرها عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا (A/HRC/46/74)، وحالة حقوق الإنسان في هندوراس (A/HRC/46/75)، وحالة حقوق الإنسان في كولومبيا (A/HRC/46/76)، وأثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم (A/HRC/46/19)، وتقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن مسألة حقوق الإنسان في قبرص (A/HRC/46/23)، وكذا تحديثها الشفويين عن حالة حقوق الإنسان في إريتريا وحالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

50- وفي الجلسة 13، المعقودة في اليوم نفسه، أدلى ببيانات بوصفها دولاً معنية ممثلو كل من إريتريا، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقبرص، وكولومبيا، وهندوراس.

51- وخلال المناقشة العامة التي أعقبت ذلك، في الجلسة 13 المعقودة في اليوم نفسه، وفي الجلستين 14 و15، المعقودتين في 1 آذار/مارس 2021، أدلت ببيانات الجهات التالية:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأذربيجان<sup>(4)</sup> (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وإستونيا<sup>(4)</sup> (أيضاً باسم آيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وألمانيا (أيضاً باسم إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان) (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وأوكرانيا (بيان بالفيديو)، وإيطاليا، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء الكاميرون) (بيان بالفيديو)، والبحرين (بيان بالفيديو)، والبرازيل (بيان بالفيديو)، والبرتغال<sup>(4)</sup> (باسم الاتحاد الأوروبي)، وبروني دار السلام<sup>(4)</sup> (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان))، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبولندا (بيان بالفيديو)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتشيكيا (بيان بالفيديو)، وتوغو (بيان بالفيديو)، وتيمور - ليشتي<sup>(4)</sup> (أيضاً باسم أنغولا، وأوغندا، وبوتسوانا، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وموزامبيق، وناميبيا، ونيكاراغوا) (بيان بالفيديو)، وجمهورية كوريا (بيان بالفيديو)، والدانمرك (بيان بالفيديو)، والسنغال، والسنغال (أيضاً باسم أوزبكستان، وأوكرانيا، وفرنسا، والمكسيك، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيبال)، والسودان (بيان بالفيديو)، والصين (بيان بالفيديو)، والصين (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)،

(4) دولة مراقبة في مجلس حقوق الإنسان تكلمت باسم دول أعضاء ودول مراقبة.

وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوروندي، وبيلاروس، وتايلند، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وزمبابوي، وسري لانكا، وسنغافورة، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيت نام، وكوبا، وماليزيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وميانمار، ونيبال، ونيكاراغوا، والهند)، وغابون (أيضاً باسم الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسنغال، وعمان، وغواتيمالا، وغينيا، وقطر، وكوت ديفوار، والكويت، والمغرب، والمملكة العربية السعودية) (بيان بالفيديو)، وفرنسا، والفلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وليبيا (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وناميبيا، والنمسا (بيان بالفيديو)، ونيبال (بيان بالفيديو)، والهند، وهولندا (بيان بالفيديو)، وهولندا (أيضاً باسم الاتحاد الأوروبي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، واليوسنة والهرسك، وبنغلاديش، وبنما، وبيرو، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجنوب السودان، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وغانا، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليختنشتاين، ومالي، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، والنرويج، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان) (بيان بالفيديو)، واليابان (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، والأردن، وإسبانيا (بيان بالفيديو)، وأستراليا، وأفغانستان (بيان بالفيديو)، وإكوادور، وألبانيا (بيان بالفيديو)، والإمارات العربية المتحدة (بيان بالفيديو)، وأوغندا (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وباراغواي، وبربادوس، والبرتغال (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبنما (بيان بالفيديو)، وبوتسوانا، وبوروندي (بيان حضوري)، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، وتايلند (بيان بالفيديو)، وتركيا، وتشاد، وتونس (بيان بالفيديو)، والجزائر (بيان بالفيديو)، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا (بيان بالفيديو)، وزامبيا، وزمبابوي، وسري لانكا (بيان بالفيديو)، والسلفادور، وسلوفاكيا (بيان بالفيديو)، وسلوفينيا (بيان بالفيديو)، والسويد (بيان بالفيديو)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وشيلي (بيان بالفيديو)، والعراق، وغينيا (بيان حضوري)، وفانواتو (بيان بالفيديو)، وفنلندا (بيان بالفيديو)، وفيت نام، وقطر (بيان بالفيديو)، وكازاخستان، وكمبوديا (بيان بالفيديو)، وكندا (بيان بالفيديو)، والكويت (بيان بالفيديو)، ولكسمبرغ (بيان بالفيديو)، وليختنشتاين (بيان بالفيديو)، ومالطة (بيان بالفيديو)، ومصر، والمغرب (بيان بالفيديو)، وملديف، والنرويج (بيان بالفيديو)، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقبان عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات المتصلة بها: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (بيان بالفيديو)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: حركة العمل من أجل الإنسان، والمؤسسة الدولية من أجل قارة أفريقية خضراء، ورابطة الحقوقيين الأمريكية (أيضاً باسم الرابطة الإسبانية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتحالف الدولي للموئل، ومجلس السلم العالمي)، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة، والمنندى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، ورابطة بهاراتي - المركز الثقافي الفرنسي - التاميلي، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (أيضاً باسم التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان)،



ومؤسسة كاريتاس الدولية - الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية والاجتماعية الكاثوليكية، ومركز العدالة والقانون الدولي، ومركز أوروبا - العالم الثالث (أيضاً باسم جمعية أصدقاء الأرض الدولية)، ومركز الدراسات القانونية والاجتماعية (أيضاً باسم منظمة كونيكاتش لحقوق الإنسان، ومركز دراسات القانون والعدالة والمجتمع)، والرابطة الصينية للتفاهم الدولي، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ولجنة الحقوقيين الكولومبية، والمجلس التبشيري للشعوب الأصلية، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، والشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور، ومنظمة هيومن رايتس واتش، والاتحاد الدولي المعني بسياسات مكافحة المخدرات (أيضاً باسم منظمة 'نوبوكس' للعمليات الانتقالية)، ومنظمة 'إل تشيناكولو'، ومعهد التنمية وحقوق الإنسان (أيضاً باسم منظمة 'Gestos Soropositividade Comunicação e Gênero'، ومنظمة العدالة العالمية، ومنظمة أرض الحقوق)، والرابطة البوذية الدولية للإغاثة، ولجنة الحقوقيين الدولية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والاتحاد الدولي المسيحي للعمل على إلغاء التعذيب، وحركة التصالح الدولية، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين (أيضاً باسم منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة أوترايت الدولية، والاتحاد السويدي لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية)، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، ومنظمة 'يوفنتوم'، ومنظمة 'إلكترون فولت' (eV)، وحملة اليوبيل، ومنظمة أويداكو - المكتب الدولي للنهوض بحقوق الإنسان في كولومبيا، ومنظمة شركاء من أجل الشفافية، ومؤسسة باسوماي ثاياغام، والمنظمة الدولية لكتائب السلام - سويسرا، وحملة الشارة الدولية لحماية الصحفي، والشبكة الدولية لحقوق الإنسان، ومؤسسة جائزة الحياة السليمة، وجمعية تحقيق التنمية وتمكين المجتمع المحلي، والرابطة السويدية للتوقيف الجنسي، والرابطة الصينية للأمم المتحدة، ومنظمة فيفات الدولية (أيضاً باسم منظمة الفرنسييسكان الدولية)، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، والتحالف الإنجيلي العالمي، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

52- وفي الجلسة 16، المعقودة في 2 آذار/مارس 2021، أدلى ببيانات ممارسة لحق الرد ممثلو كل من إثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، والجزائر، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، والصين، والعراق، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقبرص، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكولومبيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والهند.

53- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلاً أذربيجان وأرمينيا ببيانات ممارسة لحق الرد للمرة الثانية.

## باء - جلسة التحاور بشأن تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية عن ضمان المساءلة والعدالة في جميع انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

54- في الجلسة الثامنة، المعقودة في 24 شباط/فبراير 2021، قدمت المفوضة السامية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/43، تقريرها عن ضمان المساءلة والعدالة في جميع انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (A/HRC/46/22).

55- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلاً إسرائيل ودولة فلسطين بصفتها الدولتين المعنيتين.

56- وأثناء جلسة الحوار التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها، وفي الجلسة التاسعة المعقودة في اليوم نفسه، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المفوضة السامية:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا (بيان بالفيديو)، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان بالفيديو)، وبنغلاديش، والسنگال، والسودان، والصين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، وكوبا، وليبيا (بيان بالفيديو)، وليبيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية) (بيان بالفيديو)، وليبيا (باسم مجموعة الدول العربية) (بيان بالفيديو)، وموريتانيا (بيان بالفيديو)، وناميبيا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: الأردن، وألبانيا (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبوتسوانا (بيان بالفيديو)، وتركيا، وتونس (بيان بالفيديو)، والجزائر (بيان بالفيديو)، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا (بيان بالفيديو)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، والعراق (بيان بالفيديو)، وعمان (بيان بالفيديو)، وقطر، والكويت (بيان بالفيديو)، ولبنان، ولكسمبرغ (بيان بالفيديو)، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والمملكة العربية السعودية (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق (أيضاً باسم مركز الميزان لحقوق الإنسان)، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، ومنظمة مهندسو العالم، ومعهد بحوث المنظمات غير الحكومية، ومنظمة تقديم المساعدة الطبية إلى الفلسطينيين، والمجلس النرويجي للاجئين، وهيئة رصد الأمم المتحدة، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

57- وفي الجلسة التاسعة، أجابت نائبة المفوضة السامية عن الأسئلة وأدلت بملاحظات الختامية نيابة عن المفوضة السامية.

## جيم - جلسة الحوار بشأن التحديث الشفوي للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا

58- في الجلسة التاسعة، المعقودة في 24 شباط/فبراير 2020، قدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، محمد عبد السلام بابكر، معلومات شفوية محدثة، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/41.

59- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل إريتريا بصفتها الدولة المعنية.

60- وأثناء جلسة الحوار التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وألمانيا (بيان بالفيديو)، والدانمرك (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، والسودان، والصين (بيان بالفيديو)، وفرنسا، والفلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، وكوبا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، والنمسا (بيان بالفيديو)، وهولندا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إثيوبيا، وإسبانيا (بيان بالفيديو)، وأستراليا، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي (بيان بالفيديو)، وسري لانكا (بيان بالفيديو)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: مناصرو حقوق الإنسان، ومركز مناهضة القتل في العالم، ومنظمة التضامن المسيحي حول العالم، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ومؤسسة إلزكا للإغاثة، وحركة التصالح الدولية، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وحملة اليوبيل، ومنظمة مراسلون بلا حدود الدولية.

61- وفي الجلسة نفسها، أجاب المقرر الخاص عن الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

## دال - جلسة تحاور بشأن تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا

62- في الجلسة التاسعة، المعقودة في 24 شباط/فبراير 2021، قدمت المفوضة السامية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/40، تقريراً كتابياً عن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا (A/HRC/46/20).

63- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل سري لانكا بصفتها الدولة المعنية.

64- وأثناء جلسة التحاور التي أعقبت ذلك، في الجلسة العاشرة، المعقودة في 25 شباط/فبراير 2021، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المفوضة السامية:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وإريتريا، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وباكستان، والصين (بيان بالفيديو)، وغابون، وفرنسا، والغلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، والنرويج<sup>(4)</sup> (أيضاً باسم آيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا) (بيان بالفيديو)، ونيبال (بيان بالفيديو)، والهند (بيان بالفيديو)، وهولندا (بيان بالفيديو)، واليابان (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، وأستراليا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، والجبل الأسود (بيان بالفيديو)، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وفيت نام، وكمبوديا (بيان بالفيديو)، وكندا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، ومقدونيا الشمالية (بيان بالفيديو)، وملديف، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة العفو الدولية، والمنتهى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، ومنظمة التضامن المسيحي حول العالم، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ولجنة الحقوقيين الدولية، والحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية، ولجنة رصد حقوق المحامين في كندا، وجمعية الشعوب المهددة بالخطر.

65- وفي الجلسة نفسها، أجابت نائبة المفوضة السامية عن الأسئلة وأدلت بملاحظاتها الختامية نيابة عن المفوضة السامية.

## هاء - جلسة تحاور بشأن تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا

66- في الجلسة العاشرة، المعقودة في 25 شباط/فبراير 2021، قدمت المفوضة السامية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 2/43، تقريراً كتابياً عن حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا (A/HRC/46/21).

67- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل نيكاراغوا بصفتها الدولة المعنية.

68- وأثناء جلسة التحاور التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحَت أسئلة على المفوضة السامية:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان فيديو)، وإريتريا، وألمانيا، وأوروغواي (بيان فيديو)، وأوكرانيا، والسويد<sup>(4)</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان فيديو)، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكندا<sup>(4)</sup> (أيضاً باسم إكوادور، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا) (بيان فيديو)، وكوبا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا (بيان فيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إسبانيا (بيان بالفيديو)، وإكوادور، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبيرو (بيان بالفيديو)، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجورجيا، وسري لانكا، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وكولومبيا (بيان بالفيديو)، ولكسمبرغ، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة العفو الدولية، ومركز العدالة والقانون الدولي، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (أيضاً باسم منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان)، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لحقوق الإنسان، ومؤسسة جائزة الحياة السليمة (أيضاً باسم مركز العدالة والقانون الدولي)، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

69- وفي الجلسة نفسها، أجابت نائبة المفوضة السامية عن الأسئلة وأدلت بملاحظات الختامية نيابة عن المفوضة السامية.

## واو - جلسة تحاور معززة بشأن تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

70- في الجلسة 11، المعقودة في 25 شباط/فبراير 2021، عرضت المفوضة السامية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/45، تقريراً كتابياً عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس في سياق الانتخابات الرئاسية لعام 2020 (A/HRC/46/4).

71- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل بيلاروس بصفتها الدولة المعنية.

72- وأثناء جلسة التحاور التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحَت أسئلة على المفوضة السامية:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وإريتريا، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وأوكرانيا (بيان بالفيديو)، وإيطاليا، وبولندا (بيان بالفيديو)، وتشيكيا (بيان بالفيديو)، وجزر مارشال (بيان بالفيديو)، والدانمرك (أيضاً باسم إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولافتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان (بيان بالفيديو)، والصين (بيان بالفيديو)، وفرنسا، والفلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، وكوبا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، والنمسا (بيان بالفيديو)، وهولندا (بيان بالفيديو)، واليابان؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، وإسبانيا (بيان بالفيديو)، وإستونيا (بيان بالفيديو)، وألبانيا (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وآيسلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورومانيا (بيان بالفيديو)، وسري لانكا (بيان بالفيديو)، وسلوفاكيا، وسلوفينيا (بيان بالفيديو)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وفنلندا (بيان بالفيديو)، وكازاخستان (بيان بالفيديو)، وكمبوديا (بيان بالفيديو)، وكندا (بيان بالفيديو)، ولافتيا (بيان بالفيديو)، ولبنان، ولكسمبرغ (بيان بالفيديو)، وليتوانيا (بيان بالفيديو)، وليختنشتاين (بيان بالفيديو)، ومالطة (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والنرويج (بيان بالفيديو)، ونيكاراغوا (بيان بالفيديو)، ونيوزيلندا (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومؤسسة دار حقوق الإنسان، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ولجنة الحقوقيين الدولية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ورابطة محامي الدفاع عن المحامين، ومنظمة مراسلون بلا حدود الدولية، ومؤسسة جائزة الحياة السليمة، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

73- وفي الجلسة نفسها، أجابت نائبة المفوضة السامية عن الأسئلة وأدلت بملاحظات الختامية نيابة عن المفوضة السامية.

## زاي - جلسة تحاور بشأن التحديث الشفوي لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن

74- في الجلسة 11، المعقودة في 25 شباط/فبراير 2021، قدم رئيس فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، كمال الجندوبي، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 15/45، تحديثاً شفويّاً عن آخر المستجدات.

75- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل اليمن بصفته الدولة المعنية.

76- وأثناء جلسة التحاور التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على الرئيس:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وألمانيا، وأيرلندا<sup>(4)</sup> (أيضاً باسم بلجيكا، وكندا، ولكسمبرغ، وهولندا) (بيان بالفيديو)، وباكستان، والبحرين (بيان بالفيديو)، والبحرين (باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية) (بيان بالفيديو)، والدانمرك (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، والسودان (بيان بالفيديو)، والصين (بيان بالفيديو)، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، والكاميرون، وليبيا (باسم مجموعة الدولة العربية) (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وموريتانيا (بيان بالفيديو)، والنمسا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: الأردن، وأستراليا، والإمارات العربية المتحدة (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، والكويت (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والمغرب (بيان بالفيديو)، وملديف، والمملكة العربية السعودية (بيان بالفيديو)، ونيوزيلندا (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة العفو الدولية، والمنتدى العربي الأوروبي للحوار وحقوق الإنسان، والطائفة البهائية الدولية، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (أيضاً باسم مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان)، ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ولجنة رصد حقوق المحامين في كندا، ومنظمة مراسلون بلا حدود الدولية، والمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة، ومنظمة القرى المتحدة، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

77- وفي الجلسة نفسها، أجاب رئيس فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين وعضوا الفريق، ميليسا بارك وأرضي إميسيس، عن الأسئلة وأدلو بملاحظاتهم الختامية.

## حاء - تقارير المفوضية السامية والأمن العام

78- في الجلسة 26، المعقودة في 9 آذار/مارس 2021، عرضت مديرة شعبة المشاركة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التقارير المواضيعية للأمن العام والمفوضة السامية (A/HRC/46/24)، وA/HRC/46/25، وA/HRC/46/41، وA/HRC/46/42، وA/HRC/46/43، وA/HRC/46/44، وA/HRC/46/45، وA/HRC/46/47، وA/HRC/46/48) في إطار البندين 2 و3 من جدول الأعمال.

79- وفي الجلستين 26 و28، المعقودتين يومي 9 و10 آذار/مارس 2021، عقد مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 3 من جدول الأعمال، بما في ذلك بشأن التقارير المواضيعية التي قدمتها مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية في المفوضية السامية لحقوق الإنسان (انظر الفصل الثالث، الفرع جيم).

80- وفي الجلسة 32، المعقودة في 12 آذار/مارس 2021، قدم مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات تقرير المفوضية السامية عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي قدمها فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/46/52).

81- وفي الجلسة نفسها، قدم الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، نيابة عن الأمين العام، تحديثاً شفويّاً عن مبادرة الأمين العام باتخاذ إجراءات ملموسة استناداً إلى التوصيات الواردة في التقرير المعنون "تحقيق موجز ومستقل في مشاركة الأمم المتحدة في ميانمار في الفترة من 2010 إلى 2018"، وبشأن التقدّم المحرز في تنفيذ إجراءات المتابعة الرامية إلى تعزيز فعالية العمل في المستقبل وتدعيم القدرة الوقائية لمنظومة الأمم المتحدة.

82- وفي الجلسة نفسها، في 12 آذار/مارس 2021، وفي الجلسة 34 المعقودة في 15 آذار/مارس، عقد مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 4 من جدول الأعمال، بما في ذلك بشأن التحديث الشفوي الذي قدمه الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، والتقرير الذي قدمه مدير شعبة مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (انظر (ي) الفصل الرابع، الفرع زاي).

83- وفي الجلسة 41، المعقودة في 18 آذار/مارس 2021، قدمت المفوضية السامية تقاريرها وتقرير الأمين العام في إطار البندين 2 و 7 من جدول الأعمال.

84- وفي الجلسة نفسها، عقد مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 7 من جدول الأعمال، بما في ذلك التقارير التي أعدها كل من المفوضية السامية والأمين العام (انظر (ي) الفصل السابع، الفرع باء).

85- وفي الجلسة 44، المعقودة في 22 آذار/مارس 2021، قدمت المفوضية السامية تحديثاً شفويّاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال جلسة حوار معزز (انظر (ي) الفصل العاشر، الفرع ألف).

86- وفي الجلسة 45، المعقودة في 22 آذار/مارس 2021، قدمت نائبة المفوضية السامية تحديثاً شفويّاً عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، أعقبته جلسة حوار (انظر (ي) الفصل العاشر، الفرع جيم).

87- وفي الجلسة نفسها، قدمت نائبة المفوضية السامية تحديثاً شفويّاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال جلسة حوار رفيعة المستوى (انظر (ي) الفصل العاشر، الفرع دال).

88- وفي الجلسة 46، المعقودة في 22 آذار/مارس 2021، قدم الموظف المسؤول عن قسم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المفوضية السامية تقرير المفوضية السامية عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان والعرض الشفوي السنوي للمفوضية السامية بشأن التعاون التقني.

89- وفي الجلسة نفسها، عقد مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة في إطار البند 10 من جدول الأعمال، بما في ذلك بشأن التقرير والعرض اللذين قدمهما الموظف المسؤول عن قسم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المفوضية السامية (انظر (ي) الفصل العاشر، الفرع هاء).

## طاء - النظر في مشاريع المقترحات والبت فيها

### تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا

90- في الجلسة 47، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (أيضاً باسم ألمانيا، والجبل الأسود، وكندا، ومقدونيا الشمالية، وملاوي) مشروع القرار A/HRC/46/L.1/Rev.1 المقدم من ألمانيا، والجبل الأسود، وكندا، ومقدونيا الشمالية، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واشتركت في تقديمه كل من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا،

وألبانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انسحبت النمسا من القائمة الأصلية للبلدان التي اشتركت في تقديم مشروع القرار. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من كوستاريكا، والنمسا، وهندوراس.

91- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا الفلبين، والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) بتعليقات عامة على مشروع القرار.

92- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل سري لانكا بصفتها الدولة المعنية.

93- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

94- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت ممثلو الاتحاد الروسي، وباكستان، والبرازيل (بيان بالفيديو)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (بيان بالفيديو)، وكوبا، والهند، واليابان؛

95- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب ممثلي باكستان والصين، تصويت مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

#### المؤيدون:

الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، فرنسا، فيجي، كوت ديفوار، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا

#### المعارضون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، أوزبكستان، باكستان، بنغلاديش، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الصومال، الصين، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا

#### الممتنعون:

إندونيسيا، البحرين، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، السودان، غابون، الكاميرون، ليبيا، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، الهند، اليابان

96- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 22 صوتاً مقابل 11 صوتاً، وامتناع 14 عضواً عن التصويت (القرار 1/46).

#### تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في نيكاراغوا

97- في الجلسة 48، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل كولومبيا (بيان بالفيديو) أيضاً باسم إكوادور، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وكندا، وكولومبيا) مشروع القرار A/HRC/46/L.8، المقدم من إكوادور، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، واشترك في تقديمه إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال،



وبلجيكا، وبلغاريا، والجبل الأسود، وجورجيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انسحبت تشيكييا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من القائمة الأصلية للبلدان التي اشتركت في تقديم مشروع القرار. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار ألبانيا، وآيسلندا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، والدانمرك، ونيوزيلندا، واليابان.

98- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل النمسا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) بتعليق عام على مشروع القرار.

99- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل نيكاراغوا (بيان بالفيديو) بصفاتها الدولة المعنية.

100- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

101- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت ممثلو كل من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وتشيكيا (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (بيان بالفيديو)، وكوبا، والمكسيك (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

102- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب من ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، تصويت مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

#### المؤيدون:

الأرجنتين، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، فرنسا، فيجي، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، اليابان

#### المعارضون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الصومال، الصين، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا

#### المتنعون:

أرمينيا، إندونيسيا، أوزبكستان، باكستان، بنغلاديش، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، السودان، غابون، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيا، ملاوي، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، الهند

103- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 20 صوتاً مقابل 8 أصوات وامتناع 18 عضواً عن التصويت (القرار 2/46)<sup>(5)</sup>.

(5) لم يدل وفد البحرين بصوت.

## حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المساءلة والعدالة

104- في الجلسة 48، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، مشروع القرار A/HRC/46/L.31، الذي قدمته باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، وشاركت في تقديمه شيلي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وليبيا (باسم مجموعة الدول العربية). وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من إسبانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والسويد، وسويسرا، وكوبا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، ومالطة، وناميبيا.

105- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل النمسا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) بتعليق عام على مشروع القرار.

106- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين ممثلاً لإسرائيل (بيان بالفيديو) ودولة فلسطين بصفتها الدولتين المعنيتين.

107- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت ممثلو كل من أوروغواي، والبرازيل (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان.

108- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب ممثل البرازيل، تصويت مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

### المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، إيطاليا، باكستان، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، جمهورية كوريا، الدانمرك، السنغال، السودان، الصومال، الصين، غابون، فرنسا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فيجي، كوبا، كوت ديفوار، ليبيا، المكسيك، موريتانيا، ناميبيا، هولندا، اليابان

### المعارضون:

البرازيل، بلغاريا، توغو، الكاميرون، ملاوي، النمسا

### المتنعون:

أوكرانيا، تشيكية، جزر البهاما، جزر مارشال، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيبال، الهند

109- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 32 صوتاً مقابل 6 أصوات، وامتناع 8 أعضاء عن التصويت (القرار 5(3)/46<sup>(5)</sup>).

110- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو إندونيسيا، وجمهورية كوريا، ونيبال بتعليقات عامة وبيانات تعليلاً للتصويت بعد التصويت على القرارات المعتمدة في إطار البند 2 من جدول الأعمال.

## ثالثاً - تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

### ألف - حلقات النقاش

#### حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن مسألة عقوبة الإعدام

111- في الجلسة الرابعة، المعقودة في 23 شباط/فبراير 2021، عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بالقرار 24/42، حلقة نقاش رفيعة المستوى عن مسألة عقوبة الإعدام من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالعمل بعقوبة الإعدام، ولا سيما فيما يتعلق بما إذا كان للعمل بها أثر رادع فيما يخص معدل الجريمة.

112- واستهلت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقة النقاش ببيان افتتاحي.

113- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أعضاء فريق المناقشة التالية أسماؤهم: وزير العدل في تشاد، جيميت عربي؛ ومفوض اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام، تساخيا البيجدورج؛ وعضو اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، عارف بلقان؛ وأستاذة علم الجريمة في جامعة أكسفورد، كارولين هويل.

114- وقُسمت حلقة النقاش التي تلت ذلك إلى فترتين للتحديث عُقدتا في الجلسة نفسها. وخلال فترة التحديث الثانية، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحَت أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: سنغافورة<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم إثيوبيا، والأردن، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبحرين، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبيلاروس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، وزمبابوي، والسودان، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وقطر، والكاميرون، والكويت، وكينيا، وليبيا، ومصر، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وميانمار، ونيجيريا، والهند، واليمن)، والسويد<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفديو)، وسويسرا<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم بلجيكا، وبنن، وجمهورية مولدوفا، وفرنسا، وكوستاريكا، والمكسيك، ومنغوليا) (بيان بالفديو)، وليختنشتاين<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم سلوفينيا، وسويسرا، والنمسا)، والمكسيك (بيان بالفديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أستراليا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وجنوب أفريقيا (بيان بالفديو)، وكازاخستان (بيان بالفديو)، وكرواتيا (بيان بالفديو)، والمملكة العربية السعودية (بيان بالفديو)؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفديو)؛

(د) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: لجنة حقوق الإنسان (الفلبين)؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الدولي لعمل المسيحيين من أجل

إلغاء التعذيب، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين.

(6) دولة مراقبة في مجلس حقوق الإنسان تكلمت باسم دول أعضاء ودول مراقبة.

115- وخلال فترة التحدث الثانية، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش:

- (أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: إيطاليا، وبوركينا فاسو، وفيجي (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناميبيا (بيان بالفيديو)؛
- (ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إسبانيا (بيان بالفيديو)، والبرتغال (بيان بالفيديو)، وبوتسوانا (بيان بالفيديو)، وتيمور - ليشتي، والعراق، وكابو فيردي (باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية) (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)؛
- (ج) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المغرب)؛
- (د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة العفو الدولية، ومركز مناهضة القتل في العالم.

116- وفي الجلسة نفسها، أجاب المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة وأدلو بملاحظاتهم الختامية.

### اجتماع بشأن دور التخفيف من حدة الفقر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

117- في الجلسة 12، المعقودة في 26 شباط/فبراير 2021، عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 21/43، اجتماعاً بشأن دور التخفيف من حدة الفقر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالنهوض بالتعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان.

118- وأدلت ببيان افتتاحي مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية التابعة للمفوضية السامية.

119- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات مقدمو العروض التالية أسماؤهم: نائب الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المكلف بالجماعة الاجتماعية والثقافية التابعة للرابطة، كونغ فوك؛ والمدير العام لإدارة الشؤون العامة والمتحدث باسم الإدارة الوطنية للتنشيط الريفي في الصين، سو غوشيا؛ ومديرة شعبة الإحصاءات الديمغرافية والصحية والاجتماعية ورئيسة البحث والابتكار في هيئة الإحصاءات في سيراليون، سونيا - ماغبا بو بواكي جابي؛ وكبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

120- وقُسمت المناقشة التي تلت ذلك إلى فترتين للتحدث عُقدتا في الجلسة نفسها. وخلال فترة التحدث الثانية، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش:

- (أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وبروني دار السلام<sup>(6)</sup> (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، والسنگال، والكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية) (بيان بالفيديو)، وليبيا (بيان بالفيديو)، وموريتانيا (بيان بالفيديو)، والنرويج<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا) (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثل الدولة المراقبة التالية: أستراليا؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين (أيضاً باسم رابطة الحقوقيين الأمريكية، ومؤسسة النهوض الاجتماعي والثقافة، والاتحاد الدولي لجمعية سانت فنسنت دي بول، والحركة التبشيرية الدولية في الأوساط الاجتماعية المستقلة، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، ومنظمة العمل التطوعي الدولي من أجل المرأة والتعليم والتنمية، ومعهد ماريا أوسيلياتريتششي الدولي لأتباع دون بوسكو الساليزيين، ومنظمة فيفات الدولية، والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية)، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات.

- 121- وخلال فترة التحدث الثانية، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على مقدمي العروض:
- (أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: أوروغواي، وباكستان (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمكسيك، ونيبال؛
- (ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، والعراق، وفيت نام، ومصر (بيان بالفيديو)، والمملكة العربية السعودية؛
- (ج) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، والاتحاد الدولي لحماية حقوق الأقليات الإثنية والدينية واللغوية وغيرها من الأقليات (أيضاً باسم حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة)، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.
- 122- وفي الجلسة نفسها، أجاب مقدمو العروض على الأسئلة وأدلو بملاحظاتهم الختامية.

### اجتماع سنوي ليوم كامل بشأن حقوق الطفل

- 123- في الجلستين 14 و15، المعقودتين في 1 آذار/مارس 2021، عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراريه 29/7 و30/45، اجتماعه السنوي لمدة يوم كامل بشأن حقوق الطفل. وركز الاجتماع على موضوع "حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة". وقسم الاجتماع السنوي الذي استغرق يوماً كاملاً إلى حلقتي نقاش.
- 124- عُقدت حلقة النقاش الأولى خلال الجلسة 14، المعقودة في 1 آذار/مارس 2021. وكان موضوع حلقة النقاش الأولى هو "تأمين مستقبل أطفال اليوم والأجيال المقبلة: إعادة بناء أفضل بالاهتمام بحقوق الطفل من البداية". واستهلّت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقة النقاش ببيان افتتاحي.
- 125- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المشاركون في حلقة النقاش التالي ذكرهم: المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ ومدافع عن حقوق الإنسان للأطفال، فريد؛ والرئيسة التنفيذية لمنظمة "هي القائلة" (SheSays) رئيسة اللجنة التوجيهية لمنتدى باريس للسلام، تريشا شيتي؛ ورئيسة مجلس الحكماء، ماري روبنسون. وقسم مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش الأولى إلى فترتي تكلم، عُقدتا في الجلسة نفسها.
- 126- وخلال حلقة النقاش التي أعقبت ذلك خلال فترة التحدث الأولى، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش:

- (أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: أذربيجان<sup>(6)</sup> (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) (بيان بالفيديو)، وإستونيا<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم آيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان فيديو)، والبحرين (باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية) (بيان بالفيديو)، والكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية) (بيان بالفيديو)، وكرواتيا<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم سلوفينيا، والنمسا) (بيان بالفيديو)، ولكسمبرغ<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم بلجيكا، وهولندا) (بيان بالفيديو)، وليبيا (بيان بالفيديو)؛
- (ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: سلوفينيا (بيان بالفيديو)، ومقدونيا الشمالية (بيان بالفيديو)؛
- (ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛
- (د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛

- (هـ) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: مكتب أمين المظالم (الأرجنتين)؛
- (و) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية.
- 127- وخلال فترة التحدث الثانية، أدلت الجهات التالية ببيانات وطُرحت أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش:
- (أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: أوروغواي، وبولندا (بيان بالفيديو)، والهند (بيان بالفيديو)؛
- (ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: الإمارات العربية المتحدة (بيان فيديو)، وتايلند (بيان فيديو)، وتشاد، وجورجيا (بيان فيديو)، وفييت نام، وقطر (بيان فيديو)، ومالطة (بيان فيديو)، وملديف، والنيجر؛
- (ج) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: رابطة تنظيم الأسرة في الصين، ومؤسسة سونغ تشينغ لينغ الصينية، والرابطة الصينية للنقاهم الدولي.
- 128- وفي الجلسة نفسها، أجاب المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة وأدلو بملاحظاتهم الختامية.
- 129- وعُقدت حلقة النقاش الثانية خلال الجلسة 15، المعقودة في 1 آذار/مارس 2021. وكان موضوع حلقة النقاش الثانية هو "الثغرات والحوجز التي تؤثر في الأطفال: متابعة الالتزامات خلال عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة".
- 130- وأدلى أعضاء فريق المناقشة التالي تكرمهم ببيانات في حلقة النقاش الثانية: الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال؛ وعضو شبكة مراسلي الأطفال والمراهقين في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي من معهد البلدان الأمريكية للطفل، كلوديا؛ وعضو لجنة حقوق الطفل، بنيام داويت زمور؛ ومفوض الأطفال والشباب في اسكتلندا، بروس آدمسون. وقسم مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش إلى فترتي تحدث، عُقدتا في الجلسة نفسها.
- 131- وخلال حلقة النقاش التي أعقبت ذلك خلال فترة التحدث الأولى، أدلت الجهات التالية ببيانات وطُرحت أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش:
- (أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: أوكرانيا، وبربادوس<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم ترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، وغيانا، وهايتي)، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وغابون، وكندا<sup>(6)</sup> (باسم الدول الأعضاء والمراقبين في المنظمة الدولية للفرنكوفونية)، ولاتفيا<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، وليتوانيا، والنرويج)؛
- (ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: الجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وهنغاريا؛
- (ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- (د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛
- (هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: شبكة حقوق الطفل، والجمعية المعنية بأطفال الشوارع، ومنظمة إدموند رايس الدولية.

132- وخلال فترة التحدث الثانية، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش:

- (أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، والبحرين، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، والسودان، وفيجي، ونيبال؛
- (ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إسرائيل، وتيمور - ليشتي، والعراق، واليونان؛
- (ج) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ومنظمة الخطة الدولية، والمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة.

133- وفي الجلسة نفسها، أجاب المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة وأدلو بملاحظاتهم الختامية.

### الحوار التفاعلي السنوي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

134- في الجلسة 23، المعقودة في 5 آذار/مارس 2021، عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراريه 9/7 و 23/43، حوار التفاعلي السنوي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في شكل حلقة نقاش. وتركزت حلقة النقاش حول المشاركة في الرياضة بموجب المادة 30 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واسترشدت حلقة النقاش بتقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن ذلك (A/HRC/46/49).

135- واستهلّت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقة النقاش ببيان افتتاحي (بيان بالفيديو).

136- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات في حلقة النقاش المشاركون التالي ذكرهم: المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرارد كوين (بيان بالفيديو)؛ وعضو مجلس إدارة اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة، ريتا فان دريل (بيان بالفيديو)؛ وعضو الشبكة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وأسرهم، خايمي كروز خوسكامايتا؛ ومدير الاستدامة في اللجنة العليا للمشاريع والإرث، بطولة كأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم قطر 2022، بدور المير (بيان بالفيديو).

137- وقسم مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش إلى فترتي تحدث، عُقدتا في الجلسة 23. وخلال فترة التحدث الثانية، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش:

- (أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: البحرين (بيان بالفيديو)، وغيانا<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم بربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، وهايتي) (بيان بالفيديو)، وليتوانيا<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، وماليزيا<sup>(6)</sup> (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا) (بيان بالفيديو)، والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا) (بيان فيديو)؛
- (ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إسرائيل (بيان بالفيديو)، وتايلند (أيضاً باسم إكوادور، والجزائر، والسويد) (بيان بالفيديو)، وموناكو، واليونان (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)، والاتحاد الأوروبي (أيضاً باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، ومنظمة الدول الأمريكية (بيان فيديو)؛

(د) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المغرب)؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث من أجل المرأة، والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة.

138- وخلال فترة التحدث الثانية، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المشاركين في حلقة النقاش:

- (أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: البرازيل (بيان بالفيديو)، وبلغاريا (بيان بالفيديو)، وجزر مارشال (بيان بالفيديو)، وفرنسا، وموريتانيا (بيان بالفيديو)؛
- (ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أوغندا (بيان بالفيديو)، وجامايكا، وصربيا (بيان بالفيديو)، وفانواتو (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)؛
- (ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: اليونسيف؛
- (د) مراقب عن النظام العسكري ذو السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورودرس ومالطة؛
- (هـ) مراقب عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
- (و) مراقب عن المنظمة غير الحكومية التالية: رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومجموعة حقوق الإنسان للشيخ.

139- وفي الجلسة نفسها، أجاب المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة وأدلو بملاحظاتهم الختامية.

## باء - جلسات التحاور مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

المقرة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال

140- في الجلسة 16، المعقودة في 2 آذار/مارس 2021، عرضت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، ماما فاطمة سينغاته، تقريرها (A/HRC/46/31) وتقرير زيارة سلفها، مود دي بوير - بوكيتشيرو (A/HRC/46/31/Add.1).

141- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل غامبيا (بيان حضوري) بصفتها الدولة المعنية.

142- وأثناء جلسة التحاور التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المقررة الخاصة:

- (أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وأوروغواي (أيضاً باسم الأرجنتين، وإكوادور، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس) (بيان بالفيديو)، وأوكرانيا (بيان بالفيديو)، وباكستان (بيان بالفيديو)، والدانمرك (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، والسودان (بيان بالفيديو)، والصين، وغابون، وفرنسا، والفلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، وفيجي (بيان بالفيديو)، والكاميرون، وليبيا (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وناميبيا (بيان بالفيديو)، والهند (بيان بالفيديو)؛
- (ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أستراليا، وإسرائيل (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، وباراغواي، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبنما (بيان بالفيديو)، وبوتسوانا (بيان بالفيديو)، والجزائر (بيان بالفيديو)، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا (بيان بالفيديو)، والعراق، ولكسمبرغ (بيان بالفيديو)، وليسوتو (بيان بالفيديو)، ومالطة (بيان بالفيديو)، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية؛



- (ج) مراقبان عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واليونيسف؛
- (د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛
- (هـ) مراقب عن النظام العسكري ذو السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورودرس ومالطة؛

(و) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: رابطة HazteOir.org، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومؤسسة كاريتاس الدولية - الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية والاجتماعية الكاثوليكية، والمؤسسة الصينية لتنمية حقوق الإنسان، ومبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان، وجماعة راهبات سيدة المحبة للراعي الصالح (أيضاً باسم منظمة إدموند رايس الدولية، والاتحاد الدولي لجمعية سانت فنسنت دي بول، والحركة التبشيرية الدولية في الأوساط الاجتماعية المستقلة، ومنظمة العمل التطوعي الدولي من أجل المرأة والتعليم والتنمية، ومعهد ماريا أوسيلياتريتششي الدولي لأنثاء دون بوسكو الساليزيين، ومنظمة فيفات الدولية)، والجمعية المعنية بأطفال الشوارع، وإدموند رايس إنترناشيونال، ومنظمة إيل سيناكولو، وحملة اليوبيل.

143- وفي الجلسة نفسها، أجابت المقررة الخاصة على الأسئلة وأدلت بملاحظات الختامية.

#### المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء

144- في الجلسة 17، المعقودة في 2 آذار/مارس 2021، قدم المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، مايكل فخري، تقريره (A/HRC/46/33).

145- وأثناء جلسة الحوار التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وإكوادور<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، وبنما، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمكسيك، وهندوراس) (بيان بالفيديو)، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان بالفيديو)، وبنغلاديش (بيان بالفيديو)، وتوغو (بيان بالفيديو)، والسودان (بيان بالفيديو)، والصين، وفرنسا، والفلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، وفيجي (بيان بالفيديو)، والكاميرون، وكوبا (بيان بالفيديو)، وليبيا (بيان بالفيديو)، وموريتانيا (بيان بالفيديو)، وناميبيا (بيان بالفيديو)، ونيبال، والهند (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: الأردن، وإكوادور (بيان بالفيديو)، وأنغولا (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ودولة فلسطين، والسلفادور، وسويسرا (بيان بالفيديو)، والعراق، وغانا (بيان بالفيديو)، وغواتيمالا، وفانواتو، وفيت نام، والكرسي الرسولي، وكمبوديا، ولبنان، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والمغرب (بيان بالفيديو)، ومقدونيا الشمالية (بيان بالفيديو)، وملديف (بيان بالفيديو)، والمملكة العربية السعودية (بيان بالفيديو)، والنرويج (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(هـ) مراقب عن النظام العسكري ذو السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورودرس ومالطة؛

(و) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين (أيضاً باسم الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية)، ومركز أوروبا - العالم الثالث، وشبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء، والتحالف الدولي للموئل، ومنظمة المدافعون عن حقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لكثائب السلام، سويسرا، ومجموعة حقوق الإنسان للشيخ، ومنظمة أرض الحقوق (Terra de Direitos).

146- وفي الجلسة نفسها، أجاب المقرر الخاص عن الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

147- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممارسة لحق الرد ممثلو أذربيجان، وأرمينيا، والبرازيل، والمملكة العربية السعودية.

148- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلاً أذربيجان وأرمينيا ببيانات في إطار ممارسة حق الرد مرة ثانية.

#### الخبرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان

149- في الجلسة 17، المعقودة في 3 آذار/مارس 2021، عرضت الخبرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان، إكيونوسا إيرو، تقريرها (A/HRC/46/32، وAdd.1).

150- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل البرازيل بصفتها الدولة المعنية.

151- وأثناء جلسة التماور التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها وفي الجلسة 18، المعقودة في اليوم نفسه، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على الخبرة المستقلة:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: بوركينا فاسو (بيان بالفيديو)، والدانمرك (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان فيديو)، والسنگال، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، وفيجي (بيان بالفيديو)، والكاميرون، وناميبيا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إسرائيل (بيان بالفيديو)، وأنغولا (بيان بالفيديو)، وأوغندا (بيان بالفيديو)، والبرتغال (بيان بالفيديو)، وبنما (بيان بالفيديو)، وبوتسوانا (بيان بالفيديو)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (بيان بالفيديو)، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي (بيان بالفيديو)، وكينيا، وليسوتو (بيان بالفيديو)، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقبان عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واليونيسف؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان، وحركة التحرير، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنظمة "ستاندينغ فويس"، ومنظمة باروا العالمية، والمؤتمر اليهودي العالمي.

152- وفي الجلسة نفسها، أجابت الخبرة المستقلة على الأسئلة وأدلت بملاحظاتها الختامية.

## المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

153- في الجلسة 18، المعقودة في 3 آذار/مارس 2021، قدم المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جيرار كوين، تقريره (A/HRC/46/27).

154- وأثناء جلسة الحوار التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات وطرحت أسئلة على المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وإريتريا، وإكوادور<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم الأرجنتين، وأوروغواي، وبنما، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمكسيك، وهندوراس)، وإندونيسيا، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان بالفيديو)، والبحرين (بيان بالفيديو)، والبرازيل (بيان بالفيديو)، وبلغاريا (بيان بالفيديو)، وبنغلاديش (بيان بالفيديو)، وبوركينا فاسو (بيان بالفيديو)، وبولندا (بيان بالفيديو)، وجزر مارشال (بيان بالفيديو)، وجمهورية كوريا (بيان بالفيديو)، والسنغال، والسودان (بيان بالفيديو)، والصين، وغابون، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا<sup>(6)</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، وفيجي (بيان بالفيديو)، والكاميرون، وكوبا (بيان بالفيديو)، وكوت ديفوار، وليبيا (أيضاً باسم مجموعة الدول العربية) (بيان بالفيديو)، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وناميبيا (بيان بالفيديو)، والهند (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إثيوبيا، وأذربيجان، وإسبانيا (بيان بالفيديو)، وإسرائيل (بيان بالفيديو)، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وباراغواي، وبنما (بيان بالفيديو)، وبوتسوانا (بيان بالفيديو)، وتايلند (بيان بالفيديو)، وتشاد، والجبل الأسود (بيان بالفيديو)، والجزائر (بيان بالفيديو)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (بيان بالفيديو)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا (بيان بالفيديو)، وحبوتي (بيان بالفيديو)، والسلفادور، وسيراليون، وشيلي (بيان بالفيديو)، والعراق، وقطر (بيان بالفيديو)، وكمبوديا، وكندا (بيان بالفيديو)، وكوستاريكا، وليختنشتاين (بيان بالفيديو)، وليسوتو (بيان بالفيديو)، ومالطة (بيان بالفيديو)، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والمغرب، وملديف (بيان بالفيديو)، ونيوزيلندا (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقبان عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونسف؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛

(هـ) مراقب عن النظام العسكري ذو السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورودرس ومالطة؛

(و) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: اللجنة الكندية لحقوق الإنسان (أيضاً باسم الفريق العامل المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التابع للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)؛

(ز) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، والمنندى الأوروبي للأشخاص ذوي الإعاقة، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، والرابطة الدولية للمحامين والحقوقيين اليهود، والتحالف الدولي للإعاقة، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، وفريق حقوق الأقليات، ومنظمة شباب الجنوب، ومنظمة فيفات الدولية.

155- وفي الجلسة نفسها، أجاب المقرر الخاص عن الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

156- وفي الجلسة 19، المعقودة في 3 آذار/مارس 2021، أدلى ممثلاً أذربيجان وأرمينيا ببيانين في إطار ممارسة حق الرد.

157- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلاً أذربيجان وأرمينيا ببيانين في إطار ممارسة حق الرد مرة ثانية.

**الخبرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**

158- في الجلسة 18، المعقودة في 3 آذار/مارس 2021، عرضت الخبرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يوفين لي، تقريرها (A/HRC/46/29).

159- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها وفي الجلسة 20، المعقودة في 4 آذار/مارس 2021، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى الخبرة المستقلة:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء التالية في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وباكستان، وجزر مارشال (بيان بالفيديو)، والسودان (بيان بالفيديو)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي (بيان بالفيديو)، والكاميرون (أيضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وكوبا (بيان بالفيديو)، وليبيا (بيان بالفيديو)، وموريتانيا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إثيوبيا، وإكوادور، وأنغولا (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوتسوانا (بيان بالفيديو)، وتشاد، وتونس (بيان بالفيديو)، وجنوب أفريقيا، والكرسي الرسولي (بيان بالفيديو)، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، وملديف (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، ومؤسسة كاريتاس الدولية - الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية والاجتماعية الكاثوليكية، ومركز الصين والعولمة، والجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان، ومنظمة المدافعون عن حقوق الإنسان، ومنظمة باروا العالمية.

160- وفي الجلسة نفسها، أجابت الخبرة المستقلة على الأسئلة وأدلت بملاحظات الختامية.

### المقرر الخاصة في مجال الحقوق الثقافية

161- في الجلسة 19، المعقودة في 3 آذار/مارس 2021، عرضت المقرر الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، كريمة بنون، تقريرها (A/HRC/46/34 و Add.1).

162- وخلال التحاور الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاصة:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وأوكرانيا (بيان بالفيديو)، وباكستان، وجزر مارشال (بيان بالفيديو)، والصين، والفلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي (بيان بالفيديو)، والكاميرون، وكوبا، وليبيا (باسم مجموعة الدول العربية) (بيان بالفيديو)، والنرويج<sup>6</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا) (بيان بالفيديو)، ونيبال، والهند (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، وإسرائيل (بيان بالفيديو)، وإكوادور، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، وبوتسوانا (بيان بالفيديو)، وبورو (بيان بالفيديو)، والجزائر (بيان بالفيديو)، وجنوب أفريقيا، وجورجيا (بيان بالفيديو)، والسلفادور، والعراق، وفانواتو (بيان بالفيديو)،

وفيت نام، وقبرص (بيان بالفيديو)، وكمبوديا، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والمغرب، والمملكة العربية السعودية (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: اليونسكو؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: الجمعية الصينية لصون الثقافة التبتية وتطويرها، ورابطة الشعب الصيني للصدقة مع البلدان الأجنبية، واللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها، ومنظمة "فريموز": المنتدى العالمي للموسيقى والرقابة، والاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية (أيضاً باسم منظمة "فريموز": المنتدى العالمي للموسيقى والرقابة، وفريق حقوق الأقليات)، والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم (أيضاً باسم المكتب الدولي للتعليم الكاثوليكي)، ونادي القلم الدولي، ومنظمة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة ريدرس (Redress Trust)، ومجموعة حقوق الإنسان للشيخ.

163- وفي الجلسة نفسها، ردت المقررة الخاصة على الأسئلة وأدلت بملاحظات الختامية.

164- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل إندونيسيا ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

**المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة**

165- في الجلسة 19، المعقودة في 3 آذار/مارس 2021، عرض المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد، تقريره (A/HRC/46/28).

166- وخلال التحوار الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، وفي الجلسة 21 المعقودة في 4 آذار/مارس 2021، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وباكستان، وبنغلاديش، وتوغو (بيان بالفيديو)، وجامايكا<sup>6</sup> (أيضاً باسم جزر البهاما، وجزر مارشال، وسنغافورة، وغيانا، وفانواتو، وفيجي، وملديف، وهاييتي) (بيان بالفيديو)، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والسنگال، والسودان، والصين، وغابون، وفرنسا، والفلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، وفنلندا<sup>6</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، ولافتيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، وفيجي، والكاميرون (أيضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية) (بيان بالفيديو)، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا<sup>6</sup> (أيضاً باسم إكوادور، وأوروغواي، وبنما، وبيرو، وشيلي، وهندوراس) (بيان بالفيديو)، وليبيا (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناميبيا، والنمسا، ونيبال، والهند؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إثيوبيا، وأذربيجان، وإسبانيا، وإكوادور، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنما، وبوتسوانا، وبيرو، والجزائر، وجورجيا، وجيبوتي، ودولة فلسطين، والسلفادور، وسلوفينيا (بيان بالفيديو)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وسيراليون، وشيلي، والعراق، وقبرص، وكينيا، ولكسمبرغ، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وموناكو، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقبون عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: الفاو واليونسكو واليونسف؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، والمجلس التشريعي للشعوب الأصلية، وصندوق الدفاع القانوني لإنصاف كوكب الأرض، ومنظمة الفرنسيين سكان الدولية، والمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتحاد اللوثرى العالمي، والمنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات، ومجموعة الحقوق العالمية، ومنظمة فيفات الدولية، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

167- وفي الجلسة نفسها، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

168- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل جمهورية إيران الإسلامية ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

169- وفي الجلسة 21، أدلى ممثلو أذربيجان، وأرمينيا، والبرازيل ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

#### المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد

170- في الجلسة 20، المعقودة في 4 آذار/مارس 2021، عرض المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، أحمد شهيد، تقريره (A/HRC/46/30).

171- وخلال التماور الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، وفي الجلسة 22 المعقودة في 5 آذار/مارس 2021، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وإريتريا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا (بيان بالفيديو)، وآيسلندا<sup>6</sup> (أيضاً باسم إستونيا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، وإيطاليا، وباكستان (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان بالفيديو)، والبحرين (بيان بالفيديو)، والبرازيل (أيضاً باسم أستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وأوكرانيا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وتوغو، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وكرواتيا، وكولومبيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهنغاريا، واليونان) (بيان بالفيديو)، وبلغاريا (بيان بالفيديو)، وبنغلاديش (بيان بالفيديو) وبولندا (بيان بالفيديو)، وتوغو، والسنغال، والسودان (بيان بالفيديو)، والصين، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (بيان بالفيديو)، وفيجي (بيان بالفيديو)، والكاميرون، وكوبا (بيان بالفيديو)، وليبيا (أيضاً باسم مجموعة الدول العربية) (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وموريتانيا (بيان بالفيديو)، ونيبال، والهند (بيان بالفيديو)، وهولندا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، والأردن، وإسرائيل (بيان بالفيديو)، وألبانيا (بيان بالفيديو)، والإمارات العربية المتحدة (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وتركيا، والجزائر (بيان بالفيديو)، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجورجيا (بيان بالفيديو)، ودولة فلسطين، وسري لانكا، وسلوفاكيا (بيان بالفيديو)، وسلوفينيا (بيان بالفيديو)، وسيراليون، والعراق، وقطر (بيان بالفيديو)، والكرسي الرسولي (بيان بالفيديو)، وكرواتيا (بيان بالفيديو)، وكمبوديا (بيان بالفيديو)، وكندا (بيان بالفيديو)، ولبنان، ومالطة (بيان بالفيديو)، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والمغرب (بيان بالفيديو)، والمملكة العربية السعودية (بيان بالفيديو)، وهنغاريا (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية (بيان بالفيديو)، واليونان (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقب عن النظام العسكري ذو السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورودرس ومالطة؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: الرابطة الإنسانية البريطانية، ومنظمة التضامن المسيحي حول العالم، ومنسقية الجمعيات والأفراد من أجل حرية الضمير، والاتحاد الهولندي للجمعيات المعنية باندماج المثليين والمثليات، ومنظمة "فريموز": المنتدى العالمي للموسيقى والرقابة، وحركة التصالح الدولية، وفريق حقوق الأقليات، ومجموعة الحقوق العالمية، والتحالف الإنجيلي العالمي، والمؤتمر اليهودي العالمي.

172- وفي الجلسة نفسها، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

173- وفي الجلسة 21، المعقودة في 4 آذار/مارس 2021، أدلى ممثلو أذربيجان، وأرمينيا، والصين ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

174- وفي الجلسة 24، المعقودة في 8 آذار/مارس 2021، أدلى ممثل سري لانكا ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

**المقرر الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب**

175- في الجلسة 21، المعقودة في 4 آذار/مارس 2021، عرضت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، فيونولا ني أولان، تقريرها (A/HRC/46/36).

176- وخلال التحوار الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، وفي الجلسة 22 المعقودة في 5 آذار/مارس 2021، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقررة الخاصة:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وباكستان (بيان بالفيديو)، وبلجيكا<sup>6</sup> (أيضاً باسم لكسمبرغ، وهولندا) (بيان بالفيديو)، وبنغلاديش (بيان بالفيديو)، وبوركينا فاسو (بيان بالفيديو)، والدانمرك (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، والسنگال، والسودان، والصين، وفرنسا، والفلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، وفيجي، والكاميرون، وكوبا (بيان بالفيديو)، وليبيا (بيان بالفيديو)، والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وبنما، وبيرو، وشيلي، وكوستاريكا) (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وموريتانيا (بيان بالفيديو)، والهند (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، وأفغانستان (بيان بالفيديو)، والإمارات العربية المتحدة (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبنما (بيان بالفيديو)، وتونس (بيان بالفيديو)، والجمهورية العربية السورية، وجورجيا (بيان بالفيديو)، وسنغافورة، وسويسرا (بيان بالفيديو)، والعراق (بيان بالفيديو)، وقطر (بيان بالفيديو)، وكازاخستان (بيان بالفيديو)، ومالطة (بيان بالفيديو)، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والمغرب، وملديف (بيان بالفيديو)، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقبون عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: اليونيسف (بيان بالفيديو)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛



(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: منظمة العفو الدولية، ومنظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة، ومنندى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، ومنسقية الجمعيات والأفراد من أجل حرية الضمير، ومعا ضد عقوبة الإعدام، ومنظمة "فريموز": المنتدى العالمي للموسيقى والرقابة، ونادي القلم الدولي، ولجنة رصد حقوق المحامين في كندا، وجمعية الشعوب المهددة، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

177- وفي الجلستين 21 و22، ردت المقررة الخاصة على الأسئلة وأدلت بملاحظات الختامية.

178- وفي الجلسة 21، أدلى ممثل أرمينيا ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

179- وفي الجلسة 24، المعقودة في 8 آذار/مارس 2021، أدلى ممثل بوركينا فاسو ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

### المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

180- في الجلسة 22 المعقودة في 5 آذار/مارس 2021، قدمت المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، تقريرها (A/HRC/46/35 و Add.1) وتقرير زيارة سلفها ميشيل فورست (A/HRC/46/35/Add.2).

181- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل بيرو بوصفها الدولة المعنية.

182- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: مكتب أمين المظالم (بيرو).

183- وخلال التحوار الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، وفي الجلسة 24 المعقودة في 8 آذار/مارس 2021، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقررة الخاصة:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وأوروغواي (بيان بالفيديو)، وآيسلندا<sup>6</sup> (أيضاً باسم إستونيا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولافتيا، ولاتفيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، وإيطاليا، وباكستان (بيان بالفيديو)، والبرازيل (بيان بالفيديو)، وبوركينا فاسو (بيان بالفيديو)، وبولندا (بيان بالفيديو)، وبيلاروس<sup>6</sup> (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأردن، وإريتريا، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتوغو، وتونس، وتوغا، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ودولة فلسطين، ودومينيكا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسري لانكا، والسودان، وسيراليون، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغرينادا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، والكاميرون، وكوبا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، ولبنان، وليسوتو، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، ونيبال، والنيجر، ونيكاراغوا، واليمن) (بيان بالفيديو)، وتشيكيا (بيان بالفيديو)، وجزر مارشال (بيان بالفيديو)، والصين، وفرنسا، والفلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي (بيان بالفيديو)، والكاميرون، وكوبا (بيان بالفيديو)، وكوت ديفوار، وليبيا (بيان بالفيديو)، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وموريتانيا (بيان بالفيديو)، وناميبيا (بيان بالفيديو)، والنمسا (بيان بالفيديو)، وهولندا (بيان بالفيديو)؛



(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إسبانيا (بيان بالفيديو)، وأستراليا، وأفغانستان (بيان بالفيديو)، وإكوادور، وألبانيا (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبوتسوانا (بيان بالفيديو)، وبيرو (بيان بالفيديو)، وتشاد، والجبل الأسود (بيان بالفيديو)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (بيان بالفيديو)، وجورجيا (بيان بالفيديو)، ودولة فلسطين، وسلوفينيا (بيان بالفيديو)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وسيراليون، وشيلي (بيان بالفيديو)، والعراق، وقيرغيزستان (بيان بالفيديو)، وكرواتيا (بيان بالفيديو)، وكندا (بيان بالفيديو)، وكوستاريكا (بيان بالفيديو)، وكولومبيا (بيان بالفيديو)، ولكسمبرغ (بيان بالفيديو)، وليختنشتاين (بيان بالفيديو)، ومالطة (بيان بالفيديو)، ومصر، والمملكة العربية السعودية (بيان بالفيديو)، والنرويج (بيان بالفيديو)، وهندوراس (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقبان عن منطمتين حكوميتين دوليتين: الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية؛

(هـ) مراقب عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(و) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: رابطة الحقوقيين الأمريكية، والرابطة البرازيلية للمثليين والمثليات ومغايري الهوية الجنسية، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ولجنة الحقوقيين الكولومبية، والمجلس التبشيري للشعوب الأصلية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لكتائب السلام، سويسرا، ومؤسسة حرية الاختيار للشباب والشؤون الجنسية، ومنظمة أرض الحقوق (أيضاً باسم منظمة العدالة العالمية)، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

184- وفي الجلسة 22 المعقودة في اليوم نفسه، وفي الجلسة 24 المعقودة في 8 آذار/مارس 2021، ردت المقررة الخاصة على الأسئلة وأدلت بملاحظات الختامية.

185- وفي الجلسة 24، أدلى ممثل إسرائيل ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

186- وفي الجلسة 25 المعقودة في 8 آذار/مارس 2021، أدلى ممثلاً إندونيسيا والبرازيل ببيانين في إطار ممارسة حق الرد.

**المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**

187- وفي الجلسة 24 المعقودة في 8 آذار/مارس 2021، قدم المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، نيلس ميلزر، تقريره (A/HRC/46/26 و Add.1).

188- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل ملديف بوصفها الدولة المعنية.

189- وخلال التحوار الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة 24 والجلسة 26 المعقودتين في 9 آذار/مارس 2021، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وأوكرانيا (بيان بالفيديو)، وباكستان (بيان بالفيديو)، وبوركينا فاسو (بيان بالفيديو)، وتشيكيا (بيان بالفيديو)، والدانمرك (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والسويد،

وفنلندا، ولافتيا، ولبنان، والنرويج (بيان بالفيديو)، والسودان (بيان بالفيديو)، وشيلي<sup>6</sup> (أيضاً باسم الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وكوستاريكا، والمكسيك) (بيان بالفيديو)، والصين، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (بيان بالفيديو)، وفيجي (بيان بالفيديو)، والكاميرون، وكوبا، وليبيا (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وموريتانيا (بيان بالفيديو)، وناميبيا (بيان بالفيديو)، واليابان (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، وأفغانستان (بيان بالفيديو)، وإكوادور (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، وباراغواي، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبوتسوانا (بيان بالفيديو)، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا (بيان بالفيديو)، ودولة فلسطين، وسويسرا (بيان بالفيديو)، والعراق، وغانا (بيان بالفيديو)، وقبرص (بيان بالفيديو)، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقبان عن مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان: المدافع/المدافعة عن حقوق الإنسان (أرمينيا)، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان (المغرب)؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: مركز دعم حقوق الإنسان "فالديسيو باربوسا دوس سانتوس"، ولجنة الحقوقيين الكولومبية، واللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها، ومبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان، ومنظمة كونيكيتاش لحقوق الإنسان، ومنسقية الجمعيات والأفراد من أجل حرية الضمير، ومؤسسة هلسنكي لحقوق الإنسان، ومنظمة مراسلون بلا حدود الدولية، وجمعية الشعوب المهددة، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

190- وفي الجلسة 24 المعقودة في 8 آذار/مارس 2021، والجلسة 26 المعقودة في 9 آذار/مارس، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

191- وفي الجلسة 27 المعقودة في 9 آذار/مارس 2021، أدلى ممثلاً البرازيل وشيلي ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

#### الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

192- في الجلسة 25 المعقودة في 8 آذار/مارس 2021، عرضت الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، نجاتي معلا مجيد، تقريرها (A/HRC/46/40).

193- وخلال التماز الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى الممثلة الخاصة:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وأوروغواي (بيان بالفيديو)، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا (بيان بالفيديو)، وبوركينا فاسو (بيان بالفيديو)، وتوغو، وجزر مارشال (بيان بالفيديو)، والصين، وفرنسا، والفلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي (بيان بالفيديو)، والكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وكوبا (بيان بالفيديو)، وليبيا (بيان بالفيديو)، ولبنان<sup>6</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وأيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولافتيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وموريتانيا (بيان بالفيديو)، وناميبيا (بيان بالفيديو)، والنمسا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، وإسرائيل، وإكوادور، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، وباراغواي، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبنما (بيان بالفيديو)، وتشاد، وتونس (بيان بالفيديو)، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود (بيان بالفيديو)، والجزائر (بيان بالفيديو)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (بيان بالفيديو)، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا (بيان بالفيديو)، وسلوفينيا (بيان بالفيديو)، وسيراليون، وغانا (بيان بالفيديو)، وقبرص (بيان بالفيديو)، وقطر (بيان بالفيديو)، وكرواتيا (بيان بالفيديو)، وكينيا، ومالطة (بيان بالفيديو)، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والمغرب (بيان بالفيديو)، وموناكو، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقبان عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(هـ) مراقب عن النظام العسكري ذو السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورودس ومالطة؛

(و) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: منظمة أريغاتو الدولية، ومؤسسة سوونغ تشينغ لينغ الصينية، والجمعية المعنية بأطفال الشوارع، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، ومنظمة إدموند رايس الدولية، والمركز الأوروبي للقانون والعدالة، والاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، ومجلس أستراليا القانوني، والاتحاد اللوثري العالمي، والاتحاد الدولي لأرض الإنسان.

194- وفي الجلسة نفسها، ردت الممثلة الخاصة على الأسئلة وأدلت بملاحظات الختامية.

195- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل إندونيسيا ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

#### الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

196- في الجلسة 25 المعقودة في 8 آذار/مارس 2021، عرضت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا، تقريرها (A/HRC/46/39).

197- وخلال التحاور الذي أعقب ذلك، وفي الجلستين 25 و 27 المعقودتين في 9 آذار/مارس 2021، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى الممثلة الخاصة:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الأرجنتين (أيضاً باسم إكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا) (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وإستونيا<sup>6</sup> (أيضاً باسم آيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وأوكرانيا (بيان بالفيديو)، وإيطاليا، وباكستان (بيان بالفيديو)، وبلجيكا<sup>6</sup> (أيضاً باسم الأردن، وأرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأوروغواي، وإيطاليا، والبرتغال، وتشيكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وكرواتيا، وكندا، وليختنشتاين، ومالطة، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا) (بيان بالفيديو)، وبولندا (بيان بالفيديو)، والسودان (بيان بالفيديو)، والصين، وفرنسا، والفلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي (بيان بالفيديو)، والكاميرون (أيضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وليبيا (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وناميبيا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، وإسبانيا (بيان بالفيديو)، وإسرائيل، وأفغانستان (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبنما (بيان بالفيديو)، وتشاد، وتونس، والجزائر (بيان بالفيديو)، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا (بيان بالفيديو)، ودولة فلسطين، وسري لانكا (بيان بالفيديو)، وسلوفينيا (بيان بالفيديو)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، والعراق، وكازاخستان (بيان بالفيديو)، وكولومبيا (بيان بالفيديو)، ولكسمبرغ (بيان بالفيديو)، ومالطة (بيان بالفيديو)، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والمغرب (بيان بالفيديو)، والمملكة العربية السعودية (بيان بالفيديو)، والنيجر، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: اليونسف (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(هـ) مراقب عن النظام العسكري ذو السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورودس ومالطة؛

(و) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المغرب)؛

(ز) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: مركز بيجين للبحوث والمساعدة القانونية للأطفال، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، وإل تشينايكولو، ومعهد بحوث المنظمات غير الحكومية، ومنظمة العدالة العالمية، ومؤسسة القرن القادم، ومركز العودة الفلسطيني، ومنظمة الخطة الدولية، ومنظمة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة.

198- وفي الجلسة 27، ردت الممثلة الخاصة على الأسئلة وأدلت بملاحظاتها الختامية.

199- وفي الجلسة 25، أدلى ممثلو أذربيجان، وأرمينيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجمهورية العربية السورية، والمملكة العربية السعودية ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

200- وفي الجلستين نفسيهما، أدلى ممثلو أذربيجان، وأرمينيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والمملكة العربية السعودية ببيانات في إطار ممارسة حق الرد مرة ثانية.

#### المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات

201- وفي الجلسة 35 المعقودة في 15 آذار/مارس 2021، عرض المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، فيرنان دي فارين، تقاريره (A/HRC/46/57 و Add.1 و A/HRC/46/58).

202- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل قيرغيزستان بوصفها الدولة المعنية.

203- وخلال التحاور الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وأوكرانيا (بيان بالفيديو)، وباكستان، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا (بيان بالفيديو)، والنرويج<sup>6</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا) (بيان بالفيديو)، والنمسا (بيان بالفيديو)، ونيبال، والهند (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، وإكوادور، وألبانيا (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، وباراغواي، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، وتونس (بيان بالفيديو)، وجورجيا (بيان بالفيديو)، ورومانيا (بيان بالفيديو)، وسلوفينيا (بيان بالفيديو)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وصربيا (بيان بالفيديو)، والعراق، وفييت نام، والمملكة العربية السعودية، وهنغاريا (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: اليونيسف (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقبان عن منظمين حكوميين دوليتين: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)، ومنظمة التعاون الإسلامي (بيان بالفيديو)؛

(هـ) مراقب عن النظام العسكري ذو السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورودس ومالطة؛

(و) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: منظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة، والجمعية الصينية لصون الثقافة التبتية وتطويرها، ومنظمة التضامن المسيحي حول العالم، والاتحاد الهولندي للجمعيات المعنية باندماج المثليين والمثليات، ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور، والحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية، وحملة اليوبيل، وفريق حقوق الأقليات، والتحالف الإنجيلي العالمي، والمؤتمر اليهودي العالمي.

204- وفي الجلسة نفسها، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

205- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو أذربيجان، وأرمينيا، وإسرائيل، ولاتفيا ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

206- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلاً أذربيجان وأرمينيا ببيانين في إطار ممارسة حق الرد مرةً ثانيةً.

## جيم - مناقشة عامة بشأن البند 3 من جدول الأعمال

207- في الجلسة 26 المعقودة في 9 آذار/مارس 2021، عرض مدير شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التقارير المواضيعية للأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/46/24) و A/HRC/46/25 و A/HRC/46/41 و A/HRC/46/42 و A/HRC/46/43 و A/HRC/46/44 و A/HRC/46/45 و A/HRC/46/47 و A/HRC/46/48) في إطار البندين 2 و 3 من جدول الأعمال.

208- وفي الجلسة نفسها، وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 24/37، عرض نائب الممثل الدائم لتايلند، رونغفودي فيرابوتر، باسم السفير والممثل الدائم لتايلند السابق، سيك واناميتي، بصفته رئيس الاجتماع المعقود فيما بين الدورات للحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، تقرير الاجتماع فيما بين الدورات المعقود في 14 كانون الثاني/يناير 2021 (A/HRC/46/48).

209- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 9/26، عرض سفير إكوادور ونائب ممثلها الدائم، إميليو إتيكيرو، بصفته الرئيس - المقرر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، المكلف بإعداد صك دولي ملزم قانوناً، التقرير عن دورة الفريق العامل الثالثة، المعقودة في الفترة من 26 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (A/HRC/46/73).

210- وفي الجلسة نفسها والجلسة 28 المعقودتين في 10 آذار/مارس 2021، أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن التقارير المواضيعية المقدمة بموجب البند 3 من جدول الأعمال أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأذربيجان<sup>6</sup> (أيضاً باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، والأرجنتين، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وأستراليا<sup>6</sup> (أيضاً باسم الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولافتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان) (بيان بالفيديو)، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة<sup>6</sup> (أيضاً باسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان بالفيديو)، والبرتغال<sup>6</sup> (أيضاً باسم الاتحاد الأوروبي) (بيان بالفيديو)، وبنغلاديش (أيضاً باسم الأردن، وإسبانيا، وإسواتيني، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباراغواي، والبحرين، وبربادوس، وبنما، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وتونس، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجيبوتي، ودولة فلسطين، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسودان، وسويسرا، وشيلي، والصومال، والعراق، وعمان، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفيجي، وفيت نام، وقطر، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، ونيبال، والنيجر، وهايتي، واليمن) (بيان بالفيديو)، وبولندا (أيضاً باسم إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسبانيا، وإسواتيني، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبلز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ودولة فلسطين، ودومينيكا، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، والصومال، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفيت نام، وقبرص، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليبيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، واليابان، واليمن، واليونان) (بيان بالفيديو)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو،

وتشيكيا، وجزر البهاما (أيضاً باسم بربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وغيانا، وهايتي)، والجمهورية العربية السورية<sup>6</sup> (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وسري لانكا، والصين، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكمبوديا، وكوبا، وميانمار، ونيكاراغوا) (بيان بالفيديو)، وجورجيا<sup>6</sup> (أيضاً باسم الأرجنتين، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبيرو، وتشيكيا، والدانمرك، وسويسرا، وشيلي، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، والمكسيك، والنرويج، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية) (بيان بالفيديو)، والدانمرك (أيضاً باسم أذربيجان، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، والبرتغال، وتايلند، ورواندا، وسيراليون، وشيلي، وفيجي، وكندا، ولكسمبرغ) (بيان بالفيديو)، والسودان (بيان بالفيديو)، وسويسرا، وشيلي<sup>6</sup> (أيضاً باسم إندونيسيا، والدانمرك، وغانا، وفيجي، والمغرب) (بيان بالفيديو)، والصين (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسواتيني، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ودولة فلسطين، ودومينيكا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، واليمن) (بيان بالفيديو)، والعراق<sup>6</sup> (أيضاً باسم الأردن، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وبنغلاديش، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والصين، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليابان، واليمن) (بيان بالفيديو)، وفرنسا، والفلبين (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي (بيان بالفيديو)، والكاميرون، وكندا<sup>6</sup> (أيضاً باسم أوكرانيا، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (بيان بالفيديو)، وكوبا (بيان بالفيديو)، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وماليزيا<sup>6</sup> (أيضاً باسم إثيوبيا، وأذربيجان، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبحرين، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبولندا، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ودولة فلسطين، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وفيت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوت ديفوار، والكويت، ولاثيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيا، ولبنان، وليختنشتاين، ومالطة، ومالي، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموزامبيق،

وميانمار، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن (بيان بالفيديو)، ومصر<sup>6</sup> (أيضاً باسم أذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وإسواتيني، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، وبنما، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجنوب السودان، وجيبوتي، ودولة فلسطين، وسري لانكا، وسنغافورة، والسودان، وشيلي، والصومال، والعراق، وعمان، وغينيا، وفيجي، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، والكويت، ولبنان، وليبيا، وماليزيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، ونيجيريا، وهنغاريا، واليمن (بيان بالفيديو)، والمكسيك (أيضاً باسم إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسواتيني، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأيرلندا، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرتغال، وبنما، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجامايكا، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ودولة فلسطين، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسري لانكا، والسلفادور، والسنغال، والسودان، والسويد، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والفلبين، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، والكاميرون، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليبيا، وليسوتو، ومالطة، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاي، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزمبيق، وناميبيا، والنرويج، والنيجر، ونيجيريا، وهاتي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن (بيان بالفيديو)، وملديف<sup>6</sup> (أيضاً باسم الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبولندا، وبيرو، وتونس، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، ودولة فلسطين، ورومانيا، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وغواتيمالا، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكوستاريكا، وكينيا، ولافتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وموريشيوس، وموناكو، والنمسا، ونيبال، والنيجر، وهندوراس، واليونان (بيان بالفيديو)، وناميبيا (بيان بالفيديو)، والنرويج، والنمسا، ونيبال (بيان بالفيديو)، والهند (بيان بالفيديو)، وهولندا (أيضاً باسم الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، ودولة فلسطين، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسودان، والسويد، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولافتيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، وماليزيا، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان (بيان بالفيديو)، وهولندا (أيضاً باسم بلجيكا، ولكسمبرغ (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إثيوبيا، وأذربيجان، وإكوادور، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وتشاد، وتونس (بيان بالفيديو)، والجبل الأسود (بيان بالفيديو)، والجزائر (بيان بالفيديو)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا (بيان بالفيديو)، ورواندا، والسويد (بيان بالفيديو)، وعمان، وكرواتيا (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والنيجر، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان (بيان بالفيديو)؛



(ج) مراقبون عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (بيان فيديو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (أيضاً باسم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، واليونسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية) (بيان بالفيديو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية (بيان بالفيديو)؛

(هـ) مراقب عن النظام العسكري ذو السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورودرس ومالطة؛

(و) مراقبان عن مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان: مكتب أمين المظالم (الأرجنتين)، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (الهند)؛

(ز) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: جمعية أ. ب. س. تاميل أولي، والمنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، وحركة العمل من أجل الإنسان، ومنظمة المدافعون عن حقوق الإنسان، والمنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، والمؤسسة الدولية من أجل قارة أفريقية خضراء، ومؤسسة العين للرعاية الاجتماعية، وجمعية البراعم للعمل الخيري والاجتماعي، ومشروع تحالف أوساط المبدعين، ومؤسسة السلام، ومنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ومنظمة العفو الدولية (أيضاً باسم منظمة العدالة العالمية، ومنظمة أرض الحقوق، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب)، والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، ورابطة HazteOir.org، والرابطة البرازيلية للمثليين والمثليات ومغايري الهوية الجنسية، ورابطة بهاراتي-المركز الثقافي الفرنسي-التاميلي، والجمعية الثقافية للتاميل في فرنسا، ورابطة المساعدة الطبية في غينيا، ورابطة الدفاع عن ضحايا الإرهاب، والرابطة الدولية لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، ورابطة التكامل والتنمية المستدامة في بوروندي، وجمعية توندرال، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ورابطة بيجين للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمبادلات الدولية، والرابطة الإنسانية البريطانية، ومركز القانون البيئي الدولي، ومركز العدالة والقانون الدولي، ومركز البحث والتعليم بشأن المنظمات، ومركز أوروبا - العالم الثالث، ومركز العدل الجنساني وتمكين المرأة، والجمعية الصينية لصون الثقافة التبتية وتطويرها، والمؤسسة الصينية لتنمية حقوق الإنسان، ومؤسسة الصين للتخفيف من حدة الفقر، والجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان، ورابطة الشعب الصيني للصدقة مع البلدان الأجنبية، ومنظمة التضامن المسيحي حول العالم، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، واللجنة الأفريقية لمروحي الرعاية الصحية وحقوق الإنسان، والمركز المجتمعي لحقوق الإنسان والدعوة، وجماعة راهبات سيدة المحبة للراعي الصالح (أيضاً باسم لجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي)، ومنسقية الجمعيات والأفراد من أجل حرية الضمير، والمنظمة الدولية لمساءلة الشركات، وصندوق الدفاع القانوني لإنصاف كوكب الأرض (أيضاً باسم منظمة العفو الدولية، ومركز القانون البيئي الدولي، وشبكة حقوق الطفل، ورابطة الرهبان الدومينيكان المناصرين للعدالة والسلام (جماعة الوعاط)، والمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجمعية الأصدقاء (كويكر) لرعاية الأرض، ومنظمة سوكا غاكاوي الدولية، ومجموعة الحقوق العالمية، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، ومؤسسة مجلس مستقبل العالم)، ومنظمة إدموند رابيس الدولية، والشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمركز الأوروبي للقانون والعدالة، والاتحاد الأوروبي للطلبة اليهود، وجمعية التخطيط العائلي للجمهورية الإسلامية لإيران، واتحاد المرأة وتنظيم الأسرة، وشبكة المعلومات

والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء، ومنظمة الفرنسييسكان الدولية (أيضاً باسم منظمة العفو الدولية، ومركز القانون البيئي الدولي، وشبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء، والمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمجلس الدولي لمعاهدات الهنود، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، ومنظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة سوكا غاكاوي الدولية)، ورابطة خبراء المعلومات الجغرافية، والمعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة، ورابطة العمل من أجل تحقيق الرفاه العالمي، ومنظمة المدافعون عن حقوق الإنسان، وإل تشيناكولو، ولجنة تنسيق شؤون الشعوب الأصلية الأفريقية، ومعهد بحوث المنظمات غير الحكومية، ومعهد دراسات السياسات، والمعهد الدولي للحقوق والتنمية، ومجموعة المبادرة المشتركة من أجل التمكين المتكامل للشباب، والعمل الدولي من أجل السلام والتنمية المستدامة، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، والرابطة الدولية للمحامين والحقوقيين اليهود، والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، والاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، ومنظمة المحامين الدولية، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ومنظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (أيضاً باسم مؤسسة الحق، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز الحقوق الإنجابية، ومنظمة كونيكاتش لحقوق الإنسان، والاتحاد الهولندي للجمعيات المعنية باندماج المثليين والمثليات، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين)، ويوفنتوم، ورابطة الطلاب الشباب التاميل، ومنظمة العدالة العالمية، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ومجموعة مبادرة أم الأمل الكاميرونية المشتركة، والحزب الراديكالي اللاعنفي العابر للحدود الوطنية والحزبية، ومنظمة شركاء من أجل الشفافية، والمنظمة الدولية لكتائب السلام، سويسرا، ومنظمة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، وشبكة الوحدة من أجل التنمية الموريتانية، ومؤسسة جائزة الحياة السليمة، ومجموعة حقوق الإنسان للشيخ، وجمعية تحقيق التنمية وتمكين المجتمع المحلي، ورابطة التضامن بين سويسرا وغينيا، ومنظمة التضامن النسائي من أجل السلام والتنمية المستدامة، ورابطة تاميل أوجاغام، ومنظمة التخفيف من حدة الفقر والتنمية، ومنظمة طي الصفحة، واتحاد منظمات الشمال الغربي لحقوق الإنسان، والرابطة الصينية للأمم المتحدة، وهيئة رصد الأمم المتحدة، ومجموعة الحقوق العالمية، ومنظمة القرى المتحدة، ومنظمة فيفات الدولية (أيضاً باسم منظمة إدموند رايس الدولية)، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان للمرأة، ومنظمة باروا العالمية، والتحالف الإنجيلي العالمي، والاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، والمؤتمر اليهودي العالمي، ومؤتمر العالم الإسلامي، ومنظمة القضاء على الفقر في أفريقيا.

211- وفي الجلسة 29، المعقودة في 10 آذار/مارس 2021، أدلى ممثلو أذربيجان، وأرمينيا، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، والصين ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

212- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلاً أذربيجان وأرمينيا ببيانات في إطار ممارسة حق الرد مرة ثانية.

## دال - النظر في مشاريع القرارات والبت فيها

### حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

213- في الجلسة 48، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل رومانيا (بيان بالفيديو) (أيضاً باسم بيرو، وتونس، وجمهورية كوريا، والمغرب، والنرويج) مشروع القرار A/HRC/46/L.2 المقدم من بيرو، وتونس، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والمغرب، والنرويج، والذي اشترك في تقديمه كل من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وشيلي، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وقبرص،

وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من أرمينيا، وألبانيا، وإندونيسيا، وآيسلندا، والبرازيل، وبنما، وبوتسوانا، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، والسودان، وسويسرا، وغواتيمالا، والفلبين، وكازاخستان، وكندا، وكوستاريكا، ومنغوليا، وهندوراس، وهنغاريا، واليابان.

214- وفي الجلسة نفسها، علق ممثل الفلبين على مشروع القرار تعليقاً عاماً.

215- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان من دون تصويت مشروع القرار (القرار 4/46).

#### الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان

216- في الجلسة 48 المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، باستثناء بيرو وكولومبيا، مشروع القرار A/HRC/46/L.4، المقدم من أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، باستثناء بيرو وكولومبيا. وفي وقت لاحق، انضم الاتحاد الروسي إلى مقدم مشروع القرار.

217- وفي الجلسة نفسها، علق ممثلو الاتحاد الروسي، وأوروغواي، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا (بيان بالفيديو) على مشروع القرار تعليقات عامة.

218- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو أرمينيا (بيان بالفيديو)، والبرازيل (بيان بالفيديو)، والمكسيك (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا (أيضاً باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت. وأعلن ممثل أرمينيا في البيان خروج الدولة العضو عن توافق الآراء بشأن الفقرة الثامنة عشرة من ديباجة مشروع القرار.

219- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويت مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

#### المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإريتريا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتوغو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، والصين، وغابون، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، والهند

#### المعارضون:

ألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

#### المتمتعون عن التصويت:

أرمينيا، والمكسيك

220- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 30 صوتاً مقابل 15 صوتاً، وامتناع عضوين عن التصويت (القرار 5/46).

## حرية الدين أو المعتقد

- 221- في الجلسة 48، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل البرتغال (بيان بالفيديو)، باسم الاتحاد الأوروبي، مشروع القرار [A/HRC/46/L.5](#) المقدم من البرتغال، باسم الاتحاد الأوروبي، والذي اشترك في تقديمه كل من الأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وباراغواي، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتركيا، والجزر الأسود، وجورجيا، وسان مارينو، وشيلي، وصربيا، والفلبين، وفيجي، وكندا، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من أندورا، وآيسلندا، والبرازيل، وتايلند، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وسويسرا، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيوزيلندا، وهندوراس، واليابان.
- 222- وفي الجلسة نفسها، علق ممثل كوبا على مشروع القرار تعليقاً عاماً.
- 223- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان من دون تصويت مشروع القرار (القرار 6/46).

## حقوق الإنسان والبيئة

- 224- في الجلسة 48، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل كوستاريكا (بيان فيديو)، باسم سلوفينيا، وسويسرا، والمغرب، وملديف مشروع القرار [A/HRC/46/L.6/Rev.1](#)، المقدم من سلوفينيا، وسويسرا، وكوستاريكا، والمغرب، وملديف، والذي اشترك في تقديمه كل من إسبانيا، وأستراليا، وألبانيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتشيكيا، والجزر الأسود، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وشيلي، والصومال، وفرنسا، وفيجي، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وموناكو، والنمسا، ونيبال، وهايتي، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من إستونيا، وإكوادور، وأندورا، وأنغولا، وبنما، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبولندا، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجزر البهاما، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، والسودان، والسويد، وغابون، وفانواتو، وفلندا، وكازاخستان، وكندا، ولايتيا، ولبنان، والنرويج، والنيجر، وهندوراس.
- 225- وفي الجلسة نفسها، علق ممثلاً ألمانيا واندونيسيا على مشروع القرار تعليقيين عامين.
- 226- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار.
- 227- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان من دون تصويت مشروع القرار (القرار 7/46).

## آثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- 228- في الجلسة 48، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل كوبا مشروع القرار [A/HRC/46/L.10](#) المقدم من كوبا، والذي اشترك في تقديمه كل من بيلاروس، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، ومصر، وناميبيا. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من إسواتيني، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتونس، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، ودولة فلسطين، وسري لانكا، والسودان، والصومال، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، وماليزيا، وملديف، وموريشيوس، ونيكاراغوا.

229- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلاً المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

230- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تصويت مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

#### المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإريتريا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتوغو، والسنغال، والسودان، والصومال، والصين، وغابون، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وناميبيا، ونيبال، والهند

#### المعارضون:

ألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

#### المتنعون عن التصويت:

أرمينيا، وجزر البهاما، وجزر مارشال، والمكسيك

231- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 28 صوتاً مقابل 14 صوتاً، وامتناع 4 أعضاء عن التصويت (القرار 8/46)<sup>(7)</sup>.

#### ولاية المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية

232- في الجلسة 48، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل كوبا مشروع القرار [A/HRC/46/L.12](#) المقدم من كوبا، والذي اشترك في تقديمه كل من إسبانيا، وإكوادور، وباراغواي، والبرتغال، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وشيلي، والصين، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وقبرص، ولكسمبرغ، ومصر، والمكسيك، والنمسا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من إسواتيني، وأندورا، وأوروغواي، وإيطاليا، وباكستان، والبحرين، وبنما، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ودولة فلسطين، وسري لانكا، والسلفادور، والسودان، وسويسرا، وغواتيمالا، وفانواتو، وقطر، وكازاخستان، وكندا، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومالي، وماليزيا، وملديف، والنرويج، ونيكاراغوا.

233- وفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقتر أن تترتب على مشروع القرار.

234- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان من دون تصويت مشروع القرار (القرار 9/46).

(7) لم يتمكن وفد موريتانيا من الإدلاء بصوته بسبب مشكلة فنية. لكن ممثل موريتانيا ذكر لاحقاً أن الوفد كان يعتزم التصويت لصالح مشروع النص.

## مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان

235- في الجلسة 48، المعقودة في 23 آذار/مارس 2017، عرض ممثل البرتغال (بيان بالفيديو) مشروع القرار [A/HRC/46/L.13](#)، المقدم من البرتغال، والذي اشترك في تقديمه كل من الأرجنتين، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وباراغواي، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، والجبل الأسود، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وشيلي، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من أذربيجان، وأرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وأنغولا، وأوروغواي، وآيسلندا، والبرازيل، وبنما، وتايلند، وتشيكيا، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ودولة فلسطين، والسلفادور، والسودان، وسويسرا، وفانواتو، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ومالي، ومصر، والمغرب، وملديف، ومنغوليا، وموزامبيق، والنرويج، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهولندا.

236- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا الصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

237- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان من دون تصويت مشروع القرار (القرار 10/46).

## التأثير السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية في التمتع بحقوق الإنسان، وأهمية تحسين التعاون الدولي

238- في الجلسة 49، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل الكاميرون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، مشروع القرار [A/HRC/46/L.14](#) المقدم من الكاميرون، والذي اشترك في تقديمه كل من إكوادور، وليبيا (باسم مجموعة الدول العربية). وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من أذربيجان، وباكستان، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والجمهورية الدومينيكية.

239- وفي الجلسة نفسها، علق ممثلو الاتحاد الروسي، وباكستان، والسودان، وكوبا، وليبيا، وموريتانيا على مشروع القرار تعليقات عامة.

240- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار.

241- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو المكسيك (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا (أيضاً باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان)، واليابان ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

242- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلب ممثل اليابان، تصويت مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

### المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأرمينيا، وإريتريا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتوغو، والسنگال، والسودان، والصومال، والصين، وغابون، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، والهند

## المعارضون:

ألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

## الممتنعون عن التصويت:

جزر البهاما، والمكسيك

243- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 31 صوتاً مقابل 14 صوتاً، وامتناع عضوين عن التصويت (القرار 11/46).

## ولاية الخبرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان

244- في الجلسة 49، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل الكامبيرون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، مشروع القرار [A/HRC/46/L.15](#)، المقدم من الكامبيرون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، والذي اشترك في تقديمه كل من إسبانيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وتركيا، والجبل الأسود، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وشيلي، وفرنسا، وفيجي، وقبرص، وكرواتيا، ولكسمبرغ، ومالطة، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من ألبانيا، وأندورا، وأوروغواي، والبرازيل، وبنما، وبولندا، وتيمور - ليشتي، وجمهورية كوريا، والسلفادور، وكوستاريكا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهندوراس، واليابان.

245- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار.

246- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان من دون تصويت مشروع القرار (القرار 12/46).

## تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان

247- في الجلسة 49، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل الصين مشروع القرار [A/HRC/46/L.22](#) المقدم من الصين، والذي اشترك في تقديمه كل من إيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ومصر. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من الاتحاد الروسي، وإريتريا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، والصومال، وكمبوديا، وماليزيا.

248- وفي الجلسة نفسها، علق ممثلو الاتحاد الروسي، وإريتريا، والبرازيل (بيان بالفيديو)، وكوبا على مشروع القرار تعليقات عامة.

249- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار.

250- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو المكسيك (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا (أيضاً باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان)، والهند، واليابان ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

251- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان)، تصويت مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإريتريا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتوغو، والسنغال، والسودان، والصومال، والصين، وغابون، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، والمكسيك، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال

*المعارضون:*

ألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، والهند، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

أرمينيا، وأوزبكستان، وجزر البهاما، وفيجي، وليبيا، وملاوي

252- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 26 صوتاً مقابل 15 صوتاً، وامتناع 6 أعضاء عن التصويت (القرار 13/46).

**ضمان حصول جميع بلدان العالم على اللقاحات بإنصاف وبتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)**

253- في الجلسة 49، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثلاً أذربيجان (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) وإكوادور مشروع القرار [A/HRC/46/L.25/Rev.1](#) المقدم من أذربيجان (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) وإكوادور، والذي اشتركت باراغواي في تقديمه. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، والسلفادور، والسويد، والصين، وكازاخستان، وكوستاريكا، وكسمبرغ، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا.

254- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل أذربيجان مشروع القرار شفويًا.

255- وفي الجلسة نفسها أيضاً، علق ممثلو أوروغواي، والصين، والفلبين، والمكسيك (بيان بالفيديو)، والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان)، والهند على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا تعليقات عامة.

256- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا.

257- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلاً أرمينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانات تليلاً للتصويت قبل التصويت. وأعلن ممثل أرمينيا في البيان خروج الدولة العضو عن توافق الآراء بشأن الفقرة الثانية عشرة من ديباجة مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا.

258- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان من دون تصويت مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا (القرار 14/46).



## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: أدوار ومسؤوليات أفراد الشرطة وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون

259- في الجلسة 49، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل الدانمرك (بيان بالفيديو) مشروع القرار [A/HRC/46/L.27](#) المقدم من الدانمرك، والذي اشترك في تقديمه كل من الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجورجيا، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومصر، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من إسرائيل، وإسواتيني، وأندورا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبنما، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجمهورية كوريا، والسودان، والصومال، وغانا، وغواتيمالا، وكازاخستان، وكوستاريكا، وملديف، وهندوراس.

260- وفي الجلسة نفسها، علق ممثل الاتحاد الروسي على مشروع القرار تعليقاً عاماً.

261- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان من دون تصويت مشروع القرار (القرار 15/46).

### ولاية المقرر الخاص المعني بالحقوق في الخصوصية

262- في الجلسة 49، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثلاً ألمانيا (أيضاً باسم ليختنشتاين، والمكسيك، والنمسا)، والبرازيل (بيان بالفيديو) مشروع القرار [A/HRC/46/L.28](#)، المقدم من ألمانيا، والبرازيل، وليختنشتاين، والمكسيك، والنمسا، والذي اشترك في تقديمه كل من إسبانيا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، وموناكو، والنرويج، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من أرمينيا، وأستراليا، وألبانيا، وآيسلندا، وبنما، وبوتسوانا، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وكندا، وكوستاريكا، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية.

263- وفي الجلسة نفسها، علق ممثل الفلبين على مشروع القرار تعليقاً عاماً.

264- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار.

265- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان من دون تصويت مشروع القرار (القرار 16/46).

### الحق في الغذاء

266- في الجلسة 50، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل كوبا مشروع القرار [A/HRC/46/L.11](#) المقدم من كوبا، والذي اشترك في تقديمه كل من إكوادور، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، وبيرو، وبيلاروس، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، والصين، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، ومصر، والمكسيك، وناميبيا، ونيبال، وهايتي. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من إسواتيني، وأندورا، وإندونيسيا، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش،

وبنما، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجزائر، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، ودولة فلسطين، وسري لانكا، والسلفادور، والسودان، وسويسرا، والصومال، وطاجيكستان، وفانواتو، وقطر، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومالي، وماليزيا، وملديف، ومنغوليا، وموناكو، ونيكاراغوا، واليونان.

267- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل كوبا مشروع القرار شفويًا.

268- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلاً المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

269- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان من دون تصويت مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا (القرار 19/46).

### حلقة نقاش رفيعة المستوى بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء صندوق التبرعات الاستثمارية لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان

270- في الجلسة 50، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل سويسرا، أيضاً باسم إثيوبيا، وأستراليا، وباكستان، وبربادوس، والبرتغال، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وتوغو، وجزر البهاما، وجيبوتي، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وغيانا، وفانواتو، ولكسمبرغ، والمغرب، وملديف، وموريشيوس، والنرويج، وهولندا، مشروع المقرر A/HRC/46/L.23 المقدم من إثيوبيا، وأستراليا، وباكستان، وبربادوس، والبرتغال، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وتوغو، وجزر البهاما، وجيبوتي، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسويسرا، وغيانا، وفانواتو، ولكسمبرغ، والمغرب، وملديف، وموريشيوس، والنرويج، وهولندا، والذي اشترك في تقديمه كل من إسبانيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبلجيكا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسويد، والصومال، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهايتي. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من أذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإريتريا، وإستونيا، وأفغانستان، وألبانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، والبرازيل، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوفالو، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ودومينيكا، وزامبيا، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغينيا، وقبرص، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، وكيريباس، وليبيريا، وليبيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، وملاي، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، وناورو، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وبنغلاديش، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

271- وفي الجلسة نفسها، علق ممثلو إندونيسيا، والفلبين، وكوبا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والهند بتعليقات عامة على مشروع القرار.

- 272- وفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار.
- 273- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان من دون تصويت مشروع القرار (القرار 115/46).
- 274- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو البرازيل (بيان بالفيديو)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، ونيبال، والهند بتعليقات عامة وبيانات تعليلاً للتصويت بعد التصويت على جميع القرارات المعتمدة في إطار البند 3 من جدول الأعمال.

## رابعاً - حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

### ألف - جلسة التحاور مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية

275- في الجلسة 29، المعقودة في 10 آذار/مارس 2021، قدمت رئيسة البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية، مارتا فالينياس، إفادة شفوية بالمستجدات عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 20/45.

276- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بوصفها الدولة المعنية.

277- وخلال التحاور الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وإريتريا، وألمانيا (بيان بالفيديو)، والبرازيل (بيان بالفيديو)، وبولندا (بيان بالفيديو)، وبيرو<sup>(8)</sup> (أيضاً باسم باراغواي، والبرازيل، وبنما، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وهندوراس) (بيان بالفيديو)، وتشيكيا (بيان بالفيديو)، وجزر مارشال (بيان بالفيديو)، والدانمرك (بيان بالفيديو)، والصين، وفرنسا، وكوبا (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، والنمسا (بيان بالفيديو)، وهولندا (بيان بالفيديو)، واليابان (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إسبانيا (بيان بالفيديو)، وإكوادور، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وآيسلندا (بيان بالفيديو)، والبرتغال (بيان بالفيديو)، وبوروندي، وبيرو (بيان بالفيديو)، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، وتركيا (بيان بالفيديو)، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وكولومبيا (بيان بالفيديو)، ونيكاراغوا (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: منظمة العفو الدولية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ورابطة المحامين الدولية، ولجنة الحقوقيين الدولية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، وهيئة رصد الأمم المتحدة، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

278- وفي الجلسة نفسها، رد عضو البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، فرانسيسكو كوكس، على الأسئلة وأدلى بملاحظات الختامية.

### باء - جلسة تحاور بشأن المستجدات الشفوية المقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية

279- في الجلسة 30، المعقودة في 11 آذار/مارس 2021، قدمت المفوضة السامية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 20/45، مستجدات شفوية عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

280- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بوصفها الدولة المعنية.

(8) دولة مراقبة في مجلس حقوق الإنسان محدثة باسم دول أعضاء ودول مراقبة.

281- وخلال التحوار الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المفوضة السامية:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، والأرجنتين (بيان بالفيديو)، وأوروغواي، والبرازيل (بيان بالفيديو)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو<sup>8</sup> (أيضاً باسم إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان (بيان بالفيديو)، والصين، وكوبا (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، واليابان (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إسبانيا (بيان بالفيديو)، وإكوادور، وألبانيا (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيرو (بيان بالفيديو)، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجورجيا (بيان بالفيديو)، وسري لانكا (بيان بالفيديو)، وسلوفاكيا (بيان بالفيديو)، وكولومبيا (بيان بالفيديو)، ونيكاراغوا (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: مناصرو حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ورابطة HazteOir.org، ومؤسسة كاريتاس الدولية - الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية والاجتماعية الكاثوليكية، ومركز العدالة والقانون الدولي، ومؤسسة أمريكا اللاتينية لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، ومنظمة مهندسو العالم، ولجنة الحقوقيين الدولية، ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، وهيئة رصد الأمم المتحدة.

282- وفي الجلسة نفسها، ردت المفوضة السامية على الأسئلة وأدلت بملاحظات الختامية.

## جيم - جلسة التحوار مع لجنة التحقيق المعنية ببوروندي

283- في الجلسة 30، المعقودة في 11 آذار/مارس 2021، قَدَّم رئيس لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، دودو ديين، إحاطة شفوية عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/45.

284- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان (حضورى) ممثل بوروندي بوصفها الدولة المعنية.

285- وخلال التحوار الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى أعضاء لجنة التحقيق:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، والسودان، والصين، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، والنرويج<sup>8</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وأيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا) (بيان بالفيديو)، وهولندا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (بيان بالفيديو)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسري لانكا (بيان بالفيديو)، والسودان، وسويسرا (بيان بالفيديو)، ولكسمبرغ (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: مناصرو حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ومركز الحقوق المدنية والسياسية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان.

286- وفي الجلسة نفسها، رد رئيس لجنة التحقيق وعضوة فيها، فرانسواز هامبسون، على الأسئلة وأدليا بملاحظاتهما الختامية.

## دال- جلسة التحوار مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان

287- في الجلسة 30، المعقودة في 11 آذار/مارس 2021، قدمت رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان، ياسمين سوكا، تقرير اللجنة (A/HRC/46/53).

288- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل جنوب السودان بوصفه الدولة المعنية.

289- وأثناء التحوار الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة 32 المعقودة في 12 آذار/مارس 2021، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى رئيس اللجنة وأعضائها:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وإريتريا، وألمانيا (بيان بالفيديو)، والسودان (بيان بالفيديو)، والصين، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، والنرويج<sup>8</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا) (بيان بالفيديو)، وهولندا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إثيوبيا، وأستراليا، وألبانيا (بيان بالفيديو)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبوتسوانا (بيان بالفيديو)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وسيراليون، وكينيا، ومصر (بيان بالفيديو)، ونيوزيلندا (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: منظمة العفو الدولية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ومؤسسة إلزيكا للإغاثة، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والمنظمة العالمية للعمل القانوني، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان.

290- وفي الجلسة نفسها، ردت رئيسة اللجنة والعضوان فيها، بارني أفاكو وأندرو كلاقام، على الأسئلة وأدلو بملاحظاتهم الختامية.

## هـ- جلسة التحوار مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية

291- في الجلسة 31، المعقودة في 11 آذار/مارس 2021، قدم رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، باولو سيرجيو بينهيرو، عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 28/43 و21/44، تقرير اللجنة A/HRC/46/54 وA/HRC/46/55.

292- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل الجمهورية العربية السورية بوصفها الدولة المعنية.

293- وخلال التحاور الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى الرئيس وأعضاء لجنة التحقيق:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وأوروغواي (بيان بالفيديو)، وإيطاليا، والبحرين (بيان بالفيديو)، والبرازيل (بيان بالفيديو)، والدانمرك (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، والصين، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، والنمسا (بيان بالفيديو)، وهولندا (بيان بالفيديو)، واليابان (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: الأردن، وإسبانيا (بيان بالفيديو)، وأستراليا (بيان بالفيديو)، وإسرائيل (بيان بالفيديو)، وإكوادور، وألبانيا (بيان بالفيديو)، والإمارات العربية المتحدة (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، وتركيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجورجيا (بيان بالفيديو)، ورومانيا (بيان بالفيديو)، وسري لانكا (بيان بالفيديو)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وشيلي (بيان بالفيديو)، والعراق، وقبرص (بيان بالفيديو)، وقطر (بيان بالفيديو)، وكرواتيا (أيضاً باسم أفغانستان، وكوستاريكا، وليختنشتاين) (بيان بالفيديو)، والكويت (بيان بالفيديو)، ومالطة (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية (بيان بالفيديو)، واليونان (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومنظمة التضامن المسيحي حول العالم، ومعهد بحوث المنظمات غير الحكومية، والمجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ومركز العودة الفلسطينية، ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، والرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية، والتحالف الإنجيلي العالمي، والمؤتمر اليهودي العالمي.

294- وفي الجلسة 31، المعقودة في 11 آذار/مارس 2021، رد رئيس لجنة التحقيق وأحد أعضائها، هاني مجلي، على الأسئلة وأدليا بملاحظاتهما الختامية.

295- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو تركيا، والجمهورية العربية السورية، ولبنان ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

## واو - جلسات التحاور مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

296- في الجلسة 27، المعقودة في 9 آذار/مارس 2021، عرض المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، جاويد رحمان، تقريره (A/HRC/46/50).

297- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل جمهورية إيران الإسلامية بوصفها الدولة المعنية.

298- وخلال التحوار الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وتشيكيا (بيان بالفيديو)، والدانمرك (أيضاً باسم آيسلندا، والسويد، وفنلندا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، والصين (بيان بالفيديو)، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (بيان بالفيديو)، وكوبا (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وهولندا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أستراليا (بيان بالفيديو)، وإسرائيل (بيان بالفيديو)، وألبانيا (بيان بالفيديو)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبوروندي (بيان حضوري)، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسري لانكا (بيان بالفيديو)، وسلوفينيا (بيان بالفيديو)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وكندا (بيان بالفيديو)، ومقدونيا الشمالية (بيان بالفيديو)، والمملكة العربية السعودية (بيان بالفيديو)، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: منظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة، والطائفة البهائية الدولية، والرابطة الإنسانية البريطانية، ومعاً ضد عقوبة الإعدام، ورابطة المحامين الدولية، والاتحاد الدولي للصحفيين، والاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، ومنظمة القلم الدولية، ومركز توثيق حقوق الإنسان في إيران، ومؤسسة جائزة الحياة السليمة.

299- وفي الجلسة نفسها، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظات الختامية.

300- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو أذربيجان، وأرمينيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والصين، والمملكة العربية السعودية ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

301- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو أذربيجان، وأرمينيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والمملكة العربية السعودية ببيانات في إطار ممارسة حق الرد مرة ثانية.

### المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

302- في الجلسة 29، المعقودة في 10 آذار/مارس 2021، قدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، توماس أوكيا كوينتانا، تقريره (A/HRC/46/51).

303- وخلال التحوار الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وتشيكيا (بيان بالفيديو)، وجمهورية كوريا، والصين، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (بيان بالفيديو)، وكوبا (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، واليابان (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إسبانيا (بيان فيديو)، وأستراليا (بيان فيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا (بيان فيديو)، وبوروندي، وبيلاروس (بيان فيديو)، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، وسري لانكا (بيان فيديو)، وسويسرا (بيان فيديو)، وفيت نام، وكمبوديا، والنرويج (بيان فيديو)، ونيكاراغوا (بيان فيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية (بيان فيديو)؛



(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: منظمة العفو الدولية، ومركز مناهضة القتل في العالم، ومنظمة التضامن المسيحي حول العالم، وحملة اليوبيل، ومنظمة الشعب من أجل إنجاح إعادة توحيد الكوريتين، وهيئة رصد الأمم المتحدة، ولجنة الولايات المتحدة لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية.

304- وفي الجلسة نفسها، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

**المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في ميانمار**

305- في الجلسة 31، المعقودة في 11 آذار/مارس 2021، عرض المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، توماس أندروز، تقريره (A/HRC/46/56).

306- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل ميانمار بوصفها الدولة المعنية.

307- وخلال التحوار الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، وفي الجلسة 33 المعقودة في 12 آذار/مارس 2021، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وإيطاليا، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وبنغلاديش (بيان بالفيديو)، وتشيكيا (بيان بالفيديو)، وجزر مارشال (بيان بالفيديو)، وجمهورية كوريا (بيان بالفيديو)، والصين، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وليبيا (بيان بالفيديو)، وليتوانيا<sup>8</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وموريتانيا (بيان بالفيديو)، والنمسا (بيان بالفيديو)، والهند (بيان بالفيديو)، وهولندا (بيان بالفيديو)، واليابان (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إسبانيا (بيان بالفيديو)، وأستراليا (بيان بالفيديو)، وألبانيا (بيان بالفيديو)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وتايلند (بيان بالفيديو)، وتركيا (بيان بالفيديو)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورومانيا (بيان بالفيديو)، وسنغافورة (بيان بالفيديو)، والسويد (بيان بالفيديو)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وسيراليون، وفيت نام، وكرواتيا (بيان بالفيديو)، وكمبوديا (بيان بالفيديو)، وكندا (بيان بالفيديو)، ولكسمبرغ (بيان بالفيديو)، وماليزيا (بيان بالفيديو)، وملديف (بيان بالفيديو)، والمملكة العربية السعودية (بيان بالفيديو)، ونيوزيلندا (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: منظمة العفو الدولية، ومنظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة، والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، ومنظمة التضامن المسيحي حول العالم، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، والمركز الأوروبي للقانون والعدالة، ولجنة الحقوقيين الدولية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ولجنة رصد حقوق المحامين في كندا، ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان.

308- وفي الجلسة نفسها، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

## زاي - مناقشة عامة بشأن البند 4 من جدول الأعمال

309- في الجلسة 32 المعقودة في 12 آذار/مارس 2021، عرض مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات، لدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، عملاً بقرار المجلس 25/43، تقرير المفوضية السامية عن تعزيز المساءلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/46/52).

310- وفي الجلسة نفسها، قدم الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام، وعمليات السلام، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 26/43، مستجدات شفوية عن مبادرة الأمين العام المتمثلة في اتخاذ إجراءات ملموسة استناداً إلى التوصيات الواردة في التقرير المعنون "A brief and independent inquiry into the involvement of the United Nations in Myanmar from 2010 to 2018"، وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات المتابعة للمتبعين من الاضطلاع بعمل أكثر فعالية في المستقبل وتدعيم قدرة منظومة الأمم المتحدة على الوقاية.

311- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل ميانمار بوصفها الدولة المعنية.

312- وفي الجلسة نفسها، وفي الجلسة 34، المعقودتين في 15 آذار/مارس 2021، أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 4 من جدول الأعمال أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأذربيجان<sup>8</sup> (أيضاً باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وأرمينيا، وإريتريا، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وأوكرانيا (بيان بالفيديو)، وباكستان (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان بالفيديو)، وباكستان (بيان بالفيديو)، والبحرين (بيان بالفيديو)، وبنغلاديش (بيان بالفيديو)، وبولندا (أيضاً باسم إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان) (بيان حضوري)، وبيلاروس<sup>8</sup> (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوروندي، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسري لانكا، والصين، والصين (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ومصر)، والصين (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، وزمبابوي، وسري لانكا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكمبوديا، وكوبا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، ونيكاراغوا، واليمن)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ونيكاراغوا، وتشيكيا (بيان بالفيديو)، وجمهورية كوريا (بيان بالفيديو)، والدانمرك (بيان بالفيديو)، والدانمرك (أيضاً باسم إستونيا، وأيسلندا، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، ولتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، وسلوفينيا<sup>8</sup> (أيضاً باسم إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ولتوانيا، ومالطة، والنمسا، وهولندا، واليونان)، والسودان (بيان بالفيديو)، والصين، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،

وزمبابوي، وسري لانكا، والصين، والفلبين، وكوبا، ومصر، ونيكاراغوا، والهند،<sup>8</sup> وفنلندا<sup>8</sup> (أيضاً باسم إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، والدانمرك، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وكندا، وكوستاريكا، ولايتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختشتاين، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية) (بيان بالفيديو)، والكاميرون، وكوبا (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبحرين، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ودولة فلسطين، ودومينيكا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسري لانكا، والسودان، وسيراليون، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغرينادا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكمبوديا، والكونغو، وكيريباس، ولبنان، وليسوتو، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، ونيبال، والنيجر، ونيكاراغوا، واليمن)، وكوبا (بيان بالفيديو)، وكوت ديفوار، وليبيا (أيضاً باسم مجموعة الدول العربية)، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، وناميبيا (بيان بالفيديو)، والنمسا (بيان بالفيديو)، وهولندا (بيان بالفيديو)، واليابان (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، والأردن، وإسبانيا (بيان بالفيديو)، وأستراليا، وإستونيا (بيان بالفيديو)، وإسرائيل (بيان بالفيديو)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، وتركمانستان، وتركيا، وتيمور - ليشتي، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا (بيان بالفيديو)، وزامبيا، وسري لانكا (بيان بالفيديو)، وسلوفينيا (بيان بالفيديو)، والسودان، والسويد (بيان بالفيديو)، وسويسرا (بيان بالفيديو)، وغانا (بيان بالفيديو)، وفانواتو (بيان بالفيديو)، وفنلندا (بيان بالفيديو)، وفييت نام، وقبرص (بيان بالفيديو)، وكمبوديا (بيان بالفيديو)، وكندا (بيان بالفيديو)، وكولومبيا (بيان بالفيديو)، ولكسمبرغ (بيان بالفيديو)، وليسوتو (بيان بالفيديو)، ومالطة (بيان بالفيديو)، وماليزيا (بيان بالفيديو)، ومدغشقر (بيان بالفيديو)، ومصر (بيان بالفيديو)، والنرويج (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: حركة العمل من أجل الإنسان، والمنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، وجمعية البراعم للعمل الخيري والاجتماعي، ومؤسسة السلام، ومنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ومنظمة العفو الدولية (أيضاً باسم منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان)، ومنظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة، والمنندى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، ورابطة hazteoir.org، ورابطة بهاراتي-المركز الثقافي الفرنسي - التاميلي، ورابطة المساعدة الطبية في غينيا، ورابطة الدفاع عن ضحايا الإرهاب، والرابطة الدولية لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وجمعية توندرال، والطائفة البهائية الدولية، والتحالف المعمداني العالمي، والرابطة الإنسانية البريطانية، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (أيضاً باسم منظمة العفو الدولية، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وبيت الحرية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، ورابطة محامي الدفاع عن المحامين، وفريق حقوق الأقليات)، ومؤسسة كاريتاس الدولية - الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية والاجتماعية الكاثوليكية، ومركز الصين والعولمة، ومركز البحث والتعليم بشأن المنظمات، ومركز العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة،

ومركز الدعوة لحقوق الإنسان والسلام، والمعهد الخيري لحماية ضحايا المجتمع، وشبكة المنظمات غير الحكومية الصينية للتبادل الدولي، والجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان، والرابطة الصينية للنقاهم الدولي، ومنظمة التضامن المسيحي حول العالم، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، واللجنة الدولية للعمل على احترام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتطبيقه، واللجنة الأفريقية لمروحي الرعاية الصحية وحقوق الإنسان، والمركز المجتمعي لحقوق الإنسان والدعوة، ومنظمة كونيكاتش لحقوق الإنسان، وجماعة راهبات سيدة المحبة للراعي الصالح، والمجلس التبشيري للشعوب الأصلية، ومنسقية الجمعيات والأفراد من أجل حرية الضمير، ومنظمة "يد العون" سلسلة الأمل شمال - جنوب، وصندوق الدفاع القانوني لإنصاف كوكب الأرض، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ومنظمة إدموند رايس الدولية، ومؤسسة إيزكا للإغاثة، والمركز الأوروبي للقانون والعدالة، ومنظمة الفرنسييسكان الدولية (أيضاً باسم المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ولجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي، ومنظمة فيفات الدولية)، ومنظمة الارتقاء بالحياة والثقافة والمجتمع، ورابطة خبراء المعلومات الجغرافية، والمعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة، ومؤسسة هلسنكي لحقوق الإنسان، ومؤسسة دار حقوق الإنسان، ومنظمة حقوق الإنسان الآن، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، وإل تشيناكولو، ولجنة تنسيق شؤون الشعوب الأصلية الأفريقية، ومنظمة مهندسو العالم (أيضاً باسم هيئة رصد الأمم المتحدة)، والمعهد الدولي لحقوق الإنسان والتنمية، ومجموعة المبادرة المشتركة من أجل التمكين المتكامل للشباب، والرابطة الدولية للمحامين والحقوقيين اليهود، والرابطة البوذية الدولية للإغاثة، والجمعية الدولية للدعم الوظيفي، ولجنة الحقوق الدولية، والمجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (أيضاً باسم منظمة العفو الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين)، والاتحاد الدولي لحماية حقوق الأقليات الإثنية والدينية واللغوية وغيرها من الأقليات (أيضاً باسم حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة)، والاتحاد الدولي للصحفيين، وحركة التصالح الدولية، والاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، ومنظمة المحامين الدولية، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين، والحركة التبشيرية الدولية في الأوساط الاجتماعية المستقلة (أيضاً باسم رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ومعهد ماريا أوسيلياتريتشي الدولي لأتباع دون بوسكو الساليزيين، ومنظمة الإنسانية الجديدة، ومنظمة العمل التطوعي الدولي من أجل المرأة والتعليم والتنمية)، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمنظمة التنموية العراقية، ويوفنتوم، والشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، ومنظمة "Jameh Ehyagaran Teb Sonnat Va Salamat Iranian"، والجمعية اليابانية لكتاب التاريخ المدرسي، ورابطة الطلاب الشباب التاميل، وحملة اليوبيل، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، ومنظمة الجسر، ومجموعة مبادرة أم الأمل الكاميرونية المشتركة، ومؤسسة القرن القادم، والحزب الراديكالي اللاعنفي العابر للحدود الوطنية والحزبية، ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف، ومنظمة التخفيف من حدة الفقر والتنمية، ومؤسسة باسوماي ثاياغام، ومنظمة سرايا السلام الدولية - سويسرا (أيضاً باسم الشبكة الدولية لحقوق الإنسان)، وبراهار، وحملة الشارة الدولية لحماية الصحفي، وتعاونية راهبوردي بيمائش للبحوث والخدمات التعليمية؛ والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، والشبكة الدولية لحقوق الإنسان، وشبكة الوحدة من أجل التنمية الموريتانية، ومؤسسة جائزة الحياة السليمة، ومجموعة حقوق الإنسان للسليخ، وجمعية الشعوب المعرضة للخطر، ومنظمة سوكا غاكاوي الدولية (أيضاً باسم جامعة براهما كوماريس الروحية العالمية، ولجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي، والاتحاد اللوثري العالمي)، ورابطة التضامن بين سويسرا وغينيا، ومؤسسة حرية الاختيار للشباب والشؤون الجنسية، وصندوق الصوم الكاثوليكي السويسري (أيضاً باسم منظمة التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن، والمجلس التبشيري للشعوب الأصلية)، ورابطة الرهبان الدومينيكان المناصرين للعدالة والسلام - جماعة الوعاظ،

ومنظمة الفرنسيسكان الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لكتائب السلام، سويسرا، والشبكة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب)، ورابطة تامل أوجام، ومنظمة طي الصفحة، والرابطة الصينية للأمم المتحدة، ولجنة الولايات المتحدة لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية، ومنظمة القرى المتحدة، ومنظمة فيفات الدولية (أيضاً باسم منظمة إدموند رايس الدولية)، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان للمرأة، ومنظمة باروا العالمية، والتحالف الإنجيلي العالمي (أيضاً باسم منظمة التضامن المسيحي حول العالم، ولجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي)، ومؤتمر العالم الإسلامي، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

313- وفي الجلسة 35، المعقودة في 15 آذار/مارس 2021، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وإثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وإسرائيل، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل (بيان بالفيديو)، وتايلند، وتشاد، والجزائر، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، والسنگال، والصين (بيان بالفيديو)، والعراق، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والهند (بيان بالفيديو)، واليابان ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

314- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو أذربيجان، وأرمينيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، واليابان ببيانات في إطار ممارسة حق الرد مرة ثانية.

## حاء - النظر في مشاريع القرارات والبت فيها

### حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

315- في الجلسة 49، المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، عرض ممثل البرتغال (بيان بالفيديو)، باسم الاتحاد الأوروبي، مشروع القرار [A/HRC/46/L.7](#)، المقدم من البرتغال، باسم الاتحاد الأوروبي، والذي اشترك في تقديمه كل من أستراليا، وإسرائيل، وألبانيا، وأوكرانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وسان مارينو، وسويسرا، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من أندورا، وآيسلندا، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وجزر مارشال، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وكندا، وكوستاريكا، وملديف، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وهندوراس.

316- وفي الجلسة نفسها، علق ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على مشروع القرار تعليقا عاما.

317- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها الدولة المعنية.

318- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار.

319- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت. وأعلن ممثلو الاتحاد الروسي، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا في البيانات خروج الدول الأعضاء عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

320- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان من دون تصويت مشروع القرار (القرار 17/46).

## حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

321- في الجلسة 49، المعقودة في 22 آذار/مارس 2019، عرض ممثل آيسلندا (بيان بالفيديو)، أيضاً باسم جمهورية مولدوفا، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مشروع القرار [A/HRC/46/L.9](#)، المقدم من آيسلندا، وجمهورية مولدوفا، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والذي اشترك في تقديمه كل من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ولاتفيا، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من أندورا، وجزر مارشال، ورومانيا، وكوستاريكا، وموناكو.

322- وفي الجلسة نفسها، علق ممثل النمسا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) على مشروع القرار تعليقاً عاماً.

323- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل جمهورية إيران الإسلامية بوصفها الدولة المعنية.

324- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقتر أن تترتب على مشروع القرار.

325- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي، وباكستان، والبرازيل، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

326- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب ممثل باكستان، تصويت مسجل على مشروع القرار وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

### المؤيدون:

الأرجنتين، وإريتريا، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبحرين، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر البهاما، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

### المعارضون:

الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وباكستان، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، والهند

### المتنعون عن التصويت:

أوروغواي، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليبيا، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال

327- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 21 صوتاً مقابل 12 صوتاً، وامتناع 14 عضواً عن التصويت (القرار 18/46).

حالة حقوق الإنسان في بيلاروس في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام 2020 وفي أعقابها

328- في الجلسة 50، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل البرتغال (بيان بالفيديو)، باسم الاتحاد الأوروبي، مشروع القرار [A/HRC/46/L.19](#)، المقدم من البرتغال، باسم الاتحاد الأوروبي، والذي اشترك في تقديمه كل أستراليا، وأوكرانيا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وسان مارينو، وسويسرا، وكندا، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وفي وقت لاحق، انضم كل من ألبانيا، وآيسلندا، وكوستاريكا، ونيوزيلندا إلى مقدمي مشروع القرار.

329- وفي الجلسة نفسها، عرض ممثل بيلاروس (بيان بالفيديو) التعديلات [A/HRC/46/L.32](#) و [A/HRC/46/L.33](#) و [A/HRC/46/L.34](#) و [A/HRC/46/L.35](#) و [A/HRC/46/L.36](#) و [A/HRC/46/L.37](#) على مشروع القرار.

330- وفي الجلسة نفسها، عرض ممثل الاتحاد الروسي التعديلات [A/HRC/46/L.38](#) و [A/HRC/46/L.39](#) و [A/HRC/46/L.40](#) و [A/HRC/46/L.41](#) و [A/HRC/46/L.42](#) و [A/HRC/46/L.43](#) و [A/HRC/46/L.44](#) على مشروع القرار.

331- وفي الجلسة نفسها، عرض ممثل الصين التعديل [A/HRC/46/L.45](#) على مشروع القرار.

332- وقدمت بيلاروس التعديلات [A/HRC/46/L.32](#) و [A/HRC/46/L.33](#) و [A/HRC/46/L.34](#) و [A/HRC/46/L.35](#) و [A/HRC/46/L.36](#) و [A/HRC/46/L.37](#) واشترك في تقديمها كل من الاتحاد الروسي والصين. وقدم الاتحاد الروسي التعديلات [A/HRC/46/L.38](#) و [A/HRC/46/L.39](#) و [A/HRC/46/L.40](#) و [A/HRC/46/L.41](#) و [A/HRC/46/L.42](#) و [A/HRC/46/L.43](#) و [A/HRC/46/L.44](#) واشترك في تقديمها كل من بيلاروس والصين. وقدمت الصين التعديل [A/HRC/46/L.45](#) واشترك في تقديمه الاتحاد الروسي وبيلاروس.

333- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، ببيان بشأن التعديلات المقترح إدخالها على مشروع القرار.

334- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلاً المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان بتعليقات عامة على مشروع القرار وعلى التعديلات المقترحة.

335- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل بيلاروس بوصفها الدولة المعنية.

336- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار. وأدلى رئيس خدمات دعم البرامج والإدارة في المفوضية ببيان بشأن الآثار المترتبة في الميزانية على مشروع القرار.

337- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل [A/HRC/46/L.32](#).

338- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.32](#). وكان نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وتوغو، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

أرمينيا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، والهند

339- وفي الجلسة نفسها، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.32](#) بأغلبية 20 صوتاً مقابل 7 أصوات، وامتناع 20 عضواً عن التصويت.

340- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت بشأن التعديل [A/HRC/46/L.33](#).

341- وفي الجلسة نفسها، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.33](#). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وإندونيسيا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

أرمينيا، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، والهند

342- وفي الجلسة نفسها أيضاً، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.33](#) بأغلبية 19 صوتاً مقابل 7 أصوات، وامتناع 21 عضواً عن التصويت.

343- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل [A/HRC/46/L.34](#).

344- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.34](#). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:



*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وإندونيسيا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*الممتنعون عن التصويت:*

أرمينيا، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، والهند

345- وفي الجلسة نفسها، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.34](#) بأغلبية 19 صوتاً مقابل 7 أصوات، وامتناع 21 عضواً عن التصويت.

346- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت بشأن التعديل [A/HRC/46/L.35](#).

347- وفي الجلسة نفسها، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.35](#). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*الممتنعون عن التصويت:*

أرمينيا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، والهند

348- وفي الجلسة نفسها أيضاً، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.35](#) بأغلبية 19 صوتاً مقابل 7 أصوات، وامتناع 21 عضواً عن التصويت.

349- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل [A/HRC/46/L.36](#).

350- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.36](#). وكان نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإريتريا، وإندونيسيا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا، والهند

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

أوزبكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال

351- وفي الجلسة نفسها، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.36](#) بأغلبية 19 صوتاً مقابل 11 صوتاً، وامتناع 17 عضواً عن التصويت.

352- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تليلاً للتصويت قبل التصويت بشأن التعديل [A/HRC/46/L.37](#).

353- وفي الجلسة نفسها، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.37](#). وكان نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، والهند

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

أرمينيا، وأوزبكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال

354- وفي الجلسة نفسها أيضاً، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.37](#) بأغلبية 20 صوتاً مقابل 8 أصوات، وامتناع 19 عضواً عن التصويت.

355- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل [A/HRC/46/L.38](#).

356- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.38](#). وكان نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإريتريا، وإندونيسيا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا،

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وتوغو، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

أوزبكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، الهند

357- وفي الجلسة نفسها، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.38](#) بأغلبية 20 صوتاً مقابل 10 أصوات، وامتناع 17 عضواً عن التصويت.

358- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت بشأن التعديل [A/HRC/46/L.39](#).

359- وفي الجلسة نفسها، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.39](#). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإريتريا، وإندونيسيا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا، والهند

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

أوزبكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال

360- وفي الجلسة نفسها أيضاً، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.39](#) بأغلبية 19 صوتاً مقابل 11 صوتاً، وامتناع 17 عضواً عن التصويت.

361- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل [A/HRC/46/L.40](#).

362- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.40](#). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، والهند

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وتوغو، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

أرمينيا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال

363- وفي الجلسة نفسها، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.40](#) بأغلبية 20 صوتاً مقابل 8 أصوات، وامتناع 19 عضواً عن التصويت.

364- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت بشأن التعديل [A/HRC/46/L.41](#).

365- وفي الجلسة نفسها، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.41](#). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا، والهند

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

أرمينيا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال

366- وفي الجلسة نفسها أيضاً، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.41](#) بأغلبية 19 صوتاً مقابل 8 أصوات، وامتناع 20 عضواً عن التصويت.

367- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل [A/HRC/46/L.42](#).

368- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.42](#). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وإندونيسيا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا،

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

أرمينيا، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، الهند

369- وفي الجلسة نفسها، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.42](#) بأغلبية 19 صوتاً مقابل 8 أصوات، وامتناع 20 عضواً عن التصويت.

370- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت بشأن التعديل [A/HRC/46/L.43](#).

371- وفي الجلسة نفسها، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.43](#). وكان نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإريتريا، وإندونيسيا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والفلبين، وكوبا، والهند

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

وأوزبكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال

372- وفي الجلسة نفسها أيضاً، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.43](#) بأغلبية 19 صوتاً مقابل 11 صوتاً، وامتناع 17 عضواً عن التصويت.

373- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل [A/HRC/46/L.44](#).

374- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.44](#). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وإندونيسيا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا، والهند

*المعارضون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

أرمينيا، وأوزبكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال

375- وفي الجلسة س، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.44](#) بأغلبية 19 صوتاً مقابل 10 أصوات، وامتناع 18 عضواً عن التصويت.

376- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو الأرجنتين، والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان)، وكوبا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل [A/HRC/46/L.45](#).

377- وفي الجلسة نفسها، أُجري، بناءً على طلب ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تصويتٌ مسجل على التعديل [A/HRC/46/L.45](#). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وإندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا، وموريتانيا، والهند

*المعارضون:*

ألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وتوغو، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المتنعون عن التصويت:*

الأرجنتين، وأرمينيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، والبحرين، وبوركينا فاسو، وجزر البهاما،  
والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والفلبين، وكوت ديفوار، وليبيا، وملاوي،  
وناميبيا، ونيبال

378- وفي الجلسة نفسها أيضاً، رفض مجلس حقوق الإنسان التعديل [A/HRC/46/L.45](#) بأغلبية 18 صوتاً مقابل 12 صوتاً، وامتناع 17 عضواً عن التصويت.

379- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (بيان بالفيديو)، وكوبا ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

380- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناء على طلب ممثل الاتحاد الروسي، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وجزر البهاما، وبلغاريا،  
وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك،  
والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المعارضون:*

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، والفلبين،  
وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا

*المتنعون عن التصويت:*

أرمينيا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو،  
وتوغو، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليبيا،  
وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، والهند

381- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 20 صوتاً مقابل 7 أصوات وامتناع 20 عضواً عن التصويت (القرار 20/46).

**حالة حقوق الإنسان في ميانمار**

382- في الجلسة 50، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل البرتغال (بيان بالفيديو)، باسم الاتحاد الأوروبي، مشروع القرار [A/HRC/46/L.21/Rev.1](#)، المقدم من أستراليا، وإكوادور، وألبانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، والبرتغال، وتركيا، والجبل الأسود، وسان مارينو، وسويسرا، وشيلي، والصومال، وكندا، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي وقت لاحق، انضمت إلى قائمة مقدمي المشروع كل من أندورا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وكوستاريكا، وهندوراس.

383- وفي الجلسة نفسها، نَقَّح ممثل البرتغال، باسم الاتحاد الأوروبي، مشروع القرار شفويًا.

384- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلاً إندونيسيا وبنغلاديش بتعليقات عامة على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا.

385- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل ميانمار (بيان بالفيديو) بوصفها الدولة المعنية.

- 386- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا.
- 387- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي، وإريتريا، وباكستان، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، واليابان ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت. وقال ممثلو كلٍّ من الاتحاد الروسي وإريتريا والصين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) في بياناتهم إن الدول الأعضاء التي يمثلونها تتأى بنفسها عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا.
- 388- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا (القرار 21/46).

### حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

- 389- في الجلسة 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (أيضاً باسم الأردن، وألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، وفرنسا، وقطر، والكويت، وهولندا) مشروع القرار [A/HRC/46/L.24](#)، المقدم من الأردن، وألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، وفرنسا، وقطر، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والذي اشترك في تقديمه كل من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وأوكرانيا، وأيرلندا، وبلجيكا، وبulgaria، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، والصومال، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، ولافتيا، ولكسمبرغ، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، وموناكو، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من ألبانيا، وأندورا، وآيسلندا، والبرتغال، وبوتسوانا، وبولندا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وسويسرا، وكوستاريكا، وليبيا، والنرويج، والنمسا، واليابان، واليونان.
- 390- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، بتعليق عام بشأن مشروع القرار.
- 391- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل الجمهورية العربية السورية (بيان بالفيديو)، بوصفها الدولة المعنية.
- 392- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار.
- 393- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأرمينيا (بيان بالفيديو)، والبرازيل (بيان بالفيديو)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (بيان بالفيديو)، وكوبا، والمكسيك (بيان بالفيديو) تعليلاً للتصويت قبل التصويت.
- 394- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناء على طلب ممثل الاتحاد الروسي، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

#### المؤيدون:

الأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وتوغو، وجزر البهاما، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والصومال، وغابون، وفرنسا، والفلبين، وفيجي، وكوت ديفوار، وليبيا، والمكسيك، وملاي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان



*المعارضون:*

الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا

*المتعنون عن التصويت:*

إريتريا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، والسنغال، والسودان، والكاميرون، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، والهند

395- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 27 صوتاً مقابل 6 أصوات وامتناع 14 عضواً عن التصويت (انظر قرار المجلس 22/46).

*حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان*

396- في الجلسة 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (أيضاً باسم ألبانيا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية) مشروع القرار [A/HRC/46/L.29/Rev.1](#)، المقدم من ألبانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، والذي اشترك في تقديمه كل إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وتشيكيا، والجبل الأسود، ورومانيا، وسلوفاكيا، وفنلندا، وكندا، وليختنشتاين، والنمسا، ونيوزيلندا. وفي وقت لاحق، انسحبت الدانمرك وهولندا من قائمة المشتركين الأصليين في تقديم مشروع القرار. وفي وقت لاحق، انضم كل من أندورا، والبرتغال، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وكوستاريكا، وموناكو، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا إلى مقدمي مشروع القرار.

397- وفي الجلسة نفسها، قدم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تنقيحاً شفوياً على مشروع القرار.

398- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي هي أعضاء في مجلس حقوق الإنسان، بتعليق عام على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً.

399- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً.

400- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو كل من إريتريا، وأوروغواي، والدانمرك، والسودان، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (بيان بالفيديو)، والكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وهولندا ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

401- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل الكاميرون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الأرجنتين، وأرمينيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر البهاما، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وفرنسا، وفيجي، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، واليابان

*المعارضون:*

الاتحاد الروسي، إريتريا، باكستان، البحرين، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)،  
السودان، الصومال، الصين، غابون، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)،  
الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، ليبيا، موريتانيا

*الممتنعون عن التصويت:*

إندونيسيا، أوزبكستان، البرازيل، بنغلاديش، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، ملاوي،  
ناميبيا، نيبال، الهند

402- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا بأغلبية 20 صوتاً مقابل 16 صوتاً، وامتناع 11 عضواً عن التصويت (القرار 23/46).

403- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي، وأوروغواي، والفلبين، بتعليقات عامة وبيانات تعليلاً للتصويت بعد التصويت على جميع القرارات المعتمدة في إطار البند 4 من جدول الأعمال. وأعلن ممثل الفلبين في البيان خروج الدولة العضو عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

## خامساً - هيئات وآليات حقوق الإنسان

### ألف - المنتدى المعني بقضايا الأقليات

404- في الجلسة 39، المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، عرض المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، فرنان دي فارين، التوصيات التي اعتمدها المنتدى المعني بقضايا الأقليات في دورته الثالثة عشرة المعقودة يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بشأن موضوع "خطاب الكراهية ووسائل التواصل الاجتماعي والأقليات" (A/HRC/46/58).

### باء - المحفل الاجتماعي

405- في الجلسة 39 المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، عرض الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة والرئيس المشارك - المقرر للمحفل الاجتماعي لعام 2020، واقف صادقوف، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 24/41، التقرير الذي يتضمن استنتاجات وتوصيات المحفل لعام 2020، المعقود يومي 8 و9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والذي ركز على الممارسات الجيدة، وقصص النجاح والدروس المستفادة والتحديات الراهنة في مكافحة الفقر وعدم المساواة (A/HRC/46/59).

### جيم - المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

406- في الجلسة 39، المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، عرضت رئيسة اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة، أنيتا راماساستري، عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان 2/102، التقرير المتعلق بأنشطة المقررين/الممثلين الخاصين، والخبراء المستقلين، ورؤساء الأفرقة العاملة للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/46/61 و Add.1)، والتقرير المتعلق بمراسلات الإجراءات الخاصة (A/HRC/46/3).

### دال - آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

407- في الجلسة 39 المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، أشار الرئيس إلى التقرير المقدم من آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية عن دورتها الثالثة عشرة المعقودة في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2020 (A/HRC/46/72).

### هـ - مناقشة عامة بشأن البند 5 من جدول الأعمال

408- أجرى مجلس حقوق الإنسان في جلسته 39، المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، وجلسته 40، المعقودة في 18 آذار/مارس 2021، مناقشة عامة بشأن البند 5 من جدول الأعمال، أدلى خلالها ببيانات:

(أ) ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، وأذربيجان<sup>(9)</sup> (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وألمانيا (بيان بالفيديو)، وإندونيسيا، وإيطاليا، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان بالفيديو)، وباكستان (بيان بالفيديو)، والبرتغال (باسم الاتحاد الأوروبي) (بيان بالفيديو)، وتوغو (بيان بالفيديو)، والصين، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، والكاميرون (أيضاً) (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وكوبا (بيان بالفيديو)، ولافتيا (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، ولكسمبرغ (أيضاً باسم بلجيكا وهولندا) (بيان بالفيديو)،

(9) دولة مراقبة في مجلس حقوق الإنسان تكلمت باسم دول أعضاء ودول مراقبة.

والمغرب (أيضاً باسم أذربيجان، وإكوادور، وأنغولا، وأوروغواي، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبوتسوانا، وتايلند، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجزر البهاما، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، وسلوفينيا، والسويد، وسيشيل، وفيجي، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وهايتي، وهولندا) (بيان بالفيديو)، والنمسا (بيان بالفيديو)، ونيبال (بيان بالفيديو)، والهند (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، وتايلند، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وسري لانكا، وسنغافورة، والصين، والعراق، والفلبين (بيان بالفيديو) والفلبين (باسم رابطة دول جنوب شرقي آسيا) (بيان بالفيديو)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكمبوديا، وكوبا، وماليزيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية) (بيان بالفيديو) والهند (بيان بالفيديو)، واليابان (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، والأردن، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، وأيرلندا (بيان بالفيديو)، وبلجيكا (بيان بالفيديو)، وبيلاروس (بيان بالفيديو)، وتونس (بيان بالفيديو)، والجزائر (بيان بالفيديو)، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا (بيان بالفيديو)، والعراق (بيان بالفيديو)، وكازاخستان (بيان بالفيديو)، وكمبوديا (بيان بالفيديو)، وكوستاريكا (بيان بالفيديو)، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: اليونسكو (بيان بالفيديو)؛

(د) المراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: جمعية أ. ب. س. تاميل أولي، المنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، منظمة العفو الدولية، رابطة بهاراتي-المركز الثقافي الفرنسي-التاميلي، الجمعية الثقافية للتاميل في فرنسا، رابطة الطلاب التاميل في فرنسا، رابطة التكامل والتنمية المستدامة في بوروندي، جمعية توندرال، رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، مركز التنمية والتقدم لأفريقيا، مركز البحث والتعليم بشأن المنظمات، مركز العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة، الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان، اللجنة الأفريقية للمدافعين عن الصحة وحقوق الإنسان، المركز المجتمعي لحقوق الإنسان والدعوة، مؤسسة إيزكا للإغاثة، الفرع الأوروبي للاتحاد الدولي للمثليين، العمل الدولي من أجل السلام والتنمية المستدامة، لجنة الحقوق الدولية، حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، يوفنتوم eV، رابطة الطلاب الشباب التاميل، حملة اليوبيل، جمعية الجسر، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، فريق حقوق الأقليات، مجموعة مبادرة أم الأمل الكاميرونية المشتركة، المنظمة الدولية المعنية بأقل البلدان نمواً، المنظمة العالمية للرابطات المعنية بالتوعية السابقة للولادة، منظمة التخفيف من حدة الفقر والتنمية، منظمة شركاء من أجل الشفافية، منظمة براهار، شبكة الوحدة من أجل التنمية الموريتانية، جمعية تحقيق التنمية وتمكين المجتمع المحلي، جمعية التاميل أوزهاغام، مجموعة الحقوق العالمية، مؤتمر العالم الإسلامي.

409- وفي الجلسة 40، أدلى ممثلو إثيوبيا والصين وكوبا ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

## سادساً - الاستعراض الدوري الشامل

- 410- عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60، وقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، ومقرر المجلس 119/17 وبياني الرئيس 1/8 و2/9 بشأن الطرائق والممارسات المتعلقة بعملية الاستعراض الدوري الشامل، نظر المجلس في نتائج الاستعراضات التي أجريت خلال الدورة السادسة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المعقودة في الفترة من 2 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
- 411- ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، أشار الرئيس إلى أنه يجب أن تكون جميع التوصيات جزءاً من النتيجة النهائية للاستعراض الدوري الشامل، وأنه ينبغي، بناء على ذلك، أن توضّح الدولة موضوع الاستعراض موقفها من جميع التوصيات بالإشارة إلى ما إن كانت "تؤيدها" أو "تحيط علماً بها".

## ألف - النظر في نتائج الاستعراض الدوري الشامل

- 412- وفقاً للفقرة 14 من بيان الرئيس 1/8، يتضمن الفرع التالي موجزاً للآراء التي أعربت عنها الدولة قيد الاستعراض والدول الأعضاء والمراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض، وكذا التعليقات العامة للجهات المعنية الأخرى قبل اعتماد المجلس نتائج الاستعراض في جلسة عامة. وتنتشر بيانات الوفود أو غيرها من أصحاب المصلحة الذين لم يتمكنوا من الإدلاء بها نظراً لضيق الوقت، إن وجدت، على الشبكة الخارجية للمجلس<sup>(10)</sup>.

### بيلاروس

- 413- أجري الاستعراض المتعلق ببيلاروس في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:
- (أ) التقرير الوطني المقدم من بيلاروس وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/BLR/1)؛
- (ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/BLR/2)؛
- (ج) الملخص الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/BLR/3).
- 414- ونظر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 36، المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، في نتائج استعراض بيلاروس واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).
- 415- وتشمل نتائج استعراض بيلاروس تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/5)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات الواردة فيه، وما قدمته، قبل اعتماد مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من التزامات طوعية وردود على المسائل أو القضايا التي لم تُعالج معالجة كافية أثناء جلسة التحاور المعقودة في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/BLR/Add.1).

(10) انظر <https://extranet.ohchr.org/sites/hrc/HRCSessions/RegularSessions/46session/Pages/default.aspx>

## 1- الآراء التي أعربت عنها الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها

### الطوعية ونتائج الاستعراض

416- أعرب الوفد عن ارتياحه لنتائج الاستعراض الدوري الشامل لبيلاروس، الذي شارك فيه ممثلون عن 13 هيكلاً من هياكل الدولة في بيلاروس وعن بعثتها الدائمة في جنيف. ولاحظ الاهتمام الكبير للدول باستعراض سجل بيلاروس في مجال حقوق الإنسان، ولاحظ أن غالبية الدول قد قيمت تقييماً إيجابياً الجهود التي تبذلها بيلاروس لتنفيذ توصيات الجولة الثانية. وكان ذلك بمثابة حافز جيد لزيادة الجهود فيما يتعلق بنتائج الجولة الثالثة.

417- ورأى الوفد أنه على الرغم من دعوته إلى عدم تسييس عملية الاستعراض الدوري الشامل وصياغة توصيات بناءة، فإن ثمة بلداناً لم تفعل ذلك. ونتيجة لذلك، اضطرت بيلاروس إلى رفض توصيات عديدة من نوع مماثل كان من الواضح أن صياغتها كانت مدفوعة بطموحات سياسية. وفيما يتعلق بتلك التوصيات، فإن شعب بيلاروس وحكومتها لديهما جميع الوسائل والمؤسسات اللازمة لحل قضايا التنمية السياسية للبلد بمفردهما. وينطبق ذلك أيضاً على توافق الآراء الوطني بشأن التنمية المستقبلية للبلد، بما في ذلك الإصلاح الدستوري. فالتدخل الخارجي والضغط على بيلاروس، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، يأتي بنتائج عكسية وليس لديه أي آفاق لتحسين مناخ حقوق الإنسان. ولم تحظ بعض التوصيات بتأييد لأنها تضمنت بيانات غير صحيحة من حيث الوقائع.

418- وستواصل بيلاروس استكشاف إمكانية توسيع نطاق التزاماتها الدولية في مجال المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وبيلاروس من بين البلدان التي لديها أقل عدد من التحفظات على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

419- ولا تؤيد بيلاروس اتخاذ قرارات خاصة ببلدان بعينها دون موافقة حكومات الدول المعنية. وهي تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المبادرات الخاصة بكل بلد على حدة لا تمثل حلاً فعالاً طويلة الأجل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى أن بيلاروس لا تعتبر نفسها ملزمة بقرارات مسيرة خاصة ببلدان محددة بشأن بيلاروس، مثل قراري مجلس حقوق الإنسان 1/45 و19/44، ولا بمقررات مماثلة للمنظمات الإقليمية.

420- وأكدت بيلاروس من جديد اهتمامها بمواصلة التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة المواضيعية لمجلس حقوق الإنسان في إطار ولاياتها وعلى أساس المصالح والأولويات الوطنية. وستواصل اللجنة استكشاف إمكانية توسيع قائمة الولايات التي ستوجه إليها دعوة دائمة.

421- وستواصل بيلاروس النظر في الحاجة إلى إنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان في البلد ومسألة مواصلة الحوار الوطني بشأن وقف اختياري لعقوبة الإعدام أو إلغائها.

422- ولا تزال بيلاروس متقيدة بالتزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وستواصل إجراء حوار خبراء واسع النطاق مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان، فضلاً عن تطوير تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدراتها وإمكاناتها الوطنية.

## 2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

423- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق ببيلاروس، أدلى 13 وفداً ببيانات.

424- فقد رحبت إثيوبيا بقبول بيلاروس للتوصية التي قدمتها بشأن الحفاظ على أفضل الممارسات المتمثلة في توفير التعليم الإلزامي مجاناً لجميع الأطفال وتكثيف متابعة الدولة لتنفيذ خطة العمل الوطنية فيما يتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

425- ولا تزال ألمانيا تشعر بقلق عميق إزاء التدهور المستمر لحقوق الإنسان في بيلاروس، ولا سيما إزاء انعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة من جانب قوات الأمن. وأكدت ألمانيا توصيتها بإجراء تحقيق مستقل في جميع ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك إجراء عملية فعالة يمكن التحقق منها لمحاسبة جميع المسؤولين عن ذلك، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين فوراً ودون قيد أو شرط.

426- وأعربت الهند (بيان بالفيديو) عن تقديرها للمشاركة البناءة لبيلاروس خلال عملية الاستعراض ولرغبة بيلاروس في مواصلة النظر في جدوى إنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان في البلد وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

427- وتعترف جمهورية إيران الإسلامية بالجهود البارزة التي تبذلها الحكومة لمكافحة الاتجار بالأشخاص ودعم ضحايا الاتجار.

428- وشجعت ليتوانيا بيلاروس على تأييد عدد أكبر بكثير من التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك التوصيات الخمس التي قدمتها ليتوانيا. وقد يساعد ذلك، جزئياً على الأقل، على التخفيف من حدة أزمة حقوق الإنسان غير المسبوقة في بيلاروس، التي يجسدها أحدث تقرير لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/46/4).

429- ورحبت نيبال بالتدابير التي اتخذتها بيلاروس من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال إنشاء آليات مؤسسية وآليات تنسيق من أجل التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة. ورحبت بالمبادرات الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في البرلمان والقطاعات العامة.

430- وشجعت باكستان بيلاروس على مواصلة جهودها لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

431- وأشار الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو) إلى التقدم الذي أحرزته بيلاروس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحماية حقوق المرأة والطفل والفئات الضعيفة الأخرى.

432- ورحبت سري لانكا (بيان بالفيديو) بتصديق بيلاروس على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشادت بتوفير الرعاية الطبية المجانية وتنفيذ المشروع الوطني للرعاية الصحية الوقائية لطلاب مؤسسات التعليم العالي. ورحبت أيضاً بالتدابير المتخذة لتحسين نظام حماية الأطفال من العنف.

433- ورأت الجمهورية العربية السورية أن إعراب بيلاروس عن اهتمامها بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة بالمواضيعية لمجلس حقوق الإنسان ينبغي أن تقابله خطوات موضوعية من جانب المفوضية لمواصلة الحوار البناء.

434- وأشارت دولة الإمارات العربية المتحدة (بيان بالفيديو) إلى الإرادة السياسية والجهود التي تبذلها بيلاروس لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وإعطاء دفعة لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية في البلد. وأشادت بالجهود الوطنية المبذولة لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

435- وأعربت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو) عن بالغ قلقها إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في بيلاروس ورفض الحكومة التعامل مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وقد أوضح تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن أزمة حقوق الإنسان لم يسبق لها مثيل في بيلاروس. وتأسف المملكة المتحدة لأن بيلاروس لم تقبل توصياتها بإزالة القيود المفروضة على الحريات الأساسية ووسائل الإعلام المستقلة، والإفراج عن المحتجزين ظلماً والتحقيق في جميع التقارير المتعلقة بالتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتتبع الكامل للتوصيات الواردة في التقرير المستقل الصادر عن آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحثت بيلاروس على اتخاذ إجراءات لتحسين حالة حقوق الإنسان، والمشاركة الكاملة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وتنفيذ التوصيات المقبولة خلال الاستعراض الدوري الشامل.

436- وأعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية (بيان بالفيديو) عن تقديرها للإنجازات التي حققتها بيلاروس خلال الفترة قيد الاستعراض، ولا سيما في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الرغم من التدخل في شؤونها الداخلية والتدابير القسرية الانفرادية غير القانونية التي تفرضها بعض القوى الغربية.

### 3- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

437- أدلت ست جهات معنية أخرى ببيانات أثناء اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق ببيلاروس.

438- فقد أشارت جائزة نوبل البديلة (بيان بالفيديو) إلى احتجاز أكثر من 30 000 شخص ورفع أكثر من 2 400 قضية جنائية لأسباب سياسية منذ آب/أغسطس 2020. ويوجد حوالي 1 000 من هؤلاء الأشخاص حالياً في السجن أو قيد الإقامة الجبرية. وقالت إن استخدام القوة غير المتناسبة ضد المتظاهرين السلميين، فضلاً عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ممارسات منهجية وواسعة الانتشار. وفي الأشهر الأخيرة، احتجزت السلطات تعسفياً المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وألغيت تراخيص عدد من المحامين؛ ورحبت المنظمة بجميع توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي ترمي إلى تحقيق تعاون بيلاروس الكامل مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ورحبت أيضاً بالتوصيات التي تحث السلطات على إجراء تحقيقات نزيهة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت بعد الانتخابات، وكذلك التوصيات التي تدعو إلى مساءلة مرتكبي تلك الجرائم والإفراج عن جميع السجناء السياسيين. وفي غياب آلية مساءلة فعالة ومستقلة ونزيهة لإجراء تحقيقات في جميع انتهاكات حقوق الإنسان، سيظل الإفلات من العقاب هو القاعدة ولن تكون هناك عدالة لشعب بيلاروس. ورددت المنظمة أيضاً جميع التوصيات المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من أجل ضمان تمكنهم من القيام بأنشطتهم المشروعة دون خوف من الانتقام والمقاضاة.

439- وأبرزت مؤسسة دار حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) أن بيلاروس اتبعت سياسات أدت إلى تفاقم الانتهاكات الخطيرة بالفعل لحقوق الإنسان. وشددت على أنه لو نفذت التوصيات الصادرة عن دورات الاستعراض الدوري الشامل السابقة، لكان من غير المرجح أن تواجه بيلاروس الآن أكبر أزمة لحقوق الإنسان في تاريخها بعد الاستقلال. ومنذ عام 2015، لم تحدث تغييرات كبيرة في الإطار التشريعي والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولا تتسق التعديلات التشريعية التي أدخلتها بيلاروس مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ورغم النداءات المتكررة، لم تنشئ بيلاروس مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ورفضت التعاون مع ولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس لما يقرب من عقد من الزمان، وكثيراً ما أظهرت ازدراء لتوصيات هيئات المعاهدات، بما في ذلك طلبات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان باتخاذ تدابير مؤقتة عاجلة. وأوصت المؤسسة بأن توقف الحكومة التحقيقات الجنائية مع المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم، بمن فيهم موظفو مركز فياسنا، ومداهمات منازلهم،



بسبب قيامهم بعملهم المشروع في مجال حقوق الإنسان. وأوصت أيضاً بأن توقف الحكومة التحقيقات الجنائية والأعمال الانتقامية ضد عدد من المنظمات، مثل مكتب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لتعاونها مع مكتب الأمم المتحدة في مينسك. وعلاوة على ذلك، أوصت بأن توقف الحكومة الهجمات المنسقة والمستمرة ضد الصحفيين، وأن تسقط التهم الموجهة إلى من تجري مقاضاتهم، وأن تبرئ الصحفيين الذين أودعوا السجن لقيامهم بأنشطتهم المشروعة.

440- وأدانت رابطة المحامين الدولية (بيان بالفيديو) بشدة العديد من انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق التي ارتكبت في أعقاب الانتخابات الرئاسية في بيلاروس عام 2020. وأعربت عن قلقها بوجه خاص إزاء الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب قوات الأمن ضد المتظاهرين السلميين، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين لآلاف الأشخاص، الذين حرّموا من الاتصال بمحام، والتعذيب المنهجي وسوء المعاملة عقب اعتقالهم أو أثناء احتجازهم، والتقارير التي تفيد بحدوث حالات اختفاء قسري. ويساورها القلق أيضاً إزاء الرقابة المنهجية للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية ونظام المحاكم بوجه عام. واستمر القضاء في استخدام التشريعات بشكل انتقائي لتهريب الأصوات المعارضة، وفرضت السلطة التنفيذية رقابة مشددة على تراخيص وأنشطة المحامين الذين يعملون تحت تهديد الاستهداف. وعلاوة على ذلك، أعربت الرابطة عن قلقها إزاء القيود غير القانونية والتعسفية المفروضة على الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وحثت بيلاروس على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأفراد المحتجزين تعسفاً وعلى وقف أي ممارسات تعذيب وإساءة معاملة للمحتجزين. وحثت بيلاروس على إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة وفعالة وفورية في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وحثت بيلاروس أيضاً على تقديم الجناة إلى العدالة وضمان سبل الانتصاف والجبر الفعالة للضحايا. وحثتها على السماح للمهنيين، بمن فيهم القانونيون والإعلاميون، بأداء عملهم دون خوف من الاستهداف، وضمان احترام وممارسة جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، وتوفير إمكانية وصول الجميع إلى المعلومات دون قيود. وحثت بيلاروس أيضاً على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقوع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، دون مزيد من التأخير.

441- وأشارت منظمة العفو الدولية (بيان بالفيديو) إلى أن القمع العنيف للاحتجاجات استمر بعد الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس 2020، وأن حوالي 30 000 شخص تعرضوا للاعتقال التعسفي، غالباً على أيدي رجال مسلحين وملثمين ومجهولي الهوية يستخدمون القوة المفرطة. وحثت بيلاروس على إعادة النظر في رفضها للتوصيات المتعلقة بحرية التجمع السلمي وعلى احترام هذا الحق، بما في ذلك عن طريق وضع حد لعنف الشرطة والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الذين اعتقلوا أو سجنوا تعسفاً. وأشارت كذلك إلى أن أربعة محتجين على الأقل لقوا حتفهم وأن مئات المحتجزين شهدوا بأنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أو شهدوا هذه الممارسة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني. وحتى الآن، لم ترفع دعوى جنائية واحدة ضد أي موظف مكلف بإنفاذ القوانين. وحثت بيلاروس على التراجع عن رفضها للتوصيات الداعية إلى التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان تقديم المشتبه في ارتكابهم هذه الجرائم إلى العدالة. وفي هذا الصدد، شددت على أنه يجب على بيلاروس أن تحقق دون إبطاء في جميع الادعاءات المتعلقة بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وعلاوة على ذلك، أعربت عن أسفها لأن بيلاروس رفضت التوصيات الداعية إلى رفع القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير. وأشارت إلى أن المئات من شخصيات المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم ممن يعبرون عن آراء مخالفة ما زالوا محتجزين بتهم ملفقة أو يحكم عليهم بالسجن في أعقاب محاكمات جائزة لمنعهم من القيام بعملهم، بما في ذلك توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. ودعت بيلاروس إلى مواءمة تشريعاتها وممارساتها مع التزاماتها الدولية، وإلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص الذين سُجنوا لمجرد ممارستهم حقهم في حرية التعبير. وحثت بيلاروس كذلك على تنفيذ التوصيات المرفوضة بالتعاون الكامل مع آليات الإبلاغ الصادر بها تكليف ومع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

442- وأعربت منظمة مينيوتا لمناصري حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) عن قلقهما من أن العنف العائلي لا يزال يمثل مشكلة في بيلاروس. وفي عام 2018، ارتكب الأقرباء ثلث جرائم قتل النساء. ولا يعتبر العنف العائلي جريمة، وقد استخدم الرئيس حق النقض ضد تشريعات أقوى في هذا المجال. وقد لا تبلغ النساء الضحايا عن سوء المعاملة خوفاً من حرمانهن من أطفالهن. والمساءلة ضعيفة، لأن الشرطة كثيراً ما تحتجز الجناة لبضعة أيام فقط. وتضع القوانين عقبات أمام النساء تعيق طلاقهن من الرجال المعتدين عليهن إذا كن حوامل أو لديهن طفل مشترك دون الثالثة من العمر. ووفقاً للقانون، تستمر أوامر الحماية من 3 إلى 30 يوماً فقط. ويجب أن تتعرض الضحية أيضاً لعملية عنف في غضون عام واحد قبل أن تتمكن المحكمة من إصدار أمر حماية. ولا وجود لأوامر الطوارئ، ويستغرق الأمر ثلاثة أيام لإصدار أمر حماية، وخلال هذه الفترة تكون الضحية غير محمية وضعيفة. وكانت خدمات الضحايا غير كافية. ولا يوجد سوى خمسة ملاجئ خاصة وثمة نقص في غرف الأزمات التي تمولها الدولة. ويجب أن يكون لدى الضحية أمر إحالة لدخول تلك المرافق. وأعربت المنظمة عن قلقها أيضاً إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في أعقاب الانتخابات الرئاسية في عام 2020. وتعرضت النساء المحتجزات عقب الانتخابات للعنف الجنسي والتهديد بالعنف والإساءة اللفظية. وعلاوة على ذلك، استهدفت الحكومة عدة مدافعات عن حقوق الإنسان. وأوصت المنظمة ببيلاروس بتعديل القانون الجنائي لتجريم العنف العائلي، بما في ذلك انتهاك أمر الحماية، وإخضاع تلك الجرائم للملاحقة القضائية. وأوصت بأن تسمح ببيلاروس للضحايا بتقديم طلبات للحصول على أوامر حماية طارئة وزيادة إمكانية وصول جميع الضحايا إلى الملاجئ وغرف الأزمات عن طريق إلغاء شرط الإحالة وتوفير التمويل الكافي. وأوصت أيضاً بأن تتخذ ببيلاروس خطوات لضمان حماية حرية التعبير للمدافعات عن حقوق الإنسان وعدم حرمانهن من الحرية تعسفاً.

443- وذكرت هيئة رصد الأمم المتحدة (بيان بالفيديو) أن مئات الآلاف من الأشخاص خرجوا إلى الشوارع، في آب/أغسطس 2020، للتظاهر احتجاجاً على انتخابات رئاسية مزورة. وكان الرئيس لوكاشينكو قد أطلق العنان لحملة قمع بمستوى من الوحشية لم يسبق له مثيل في أوروبا منذ عقود. واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي بشكل عشوائي ضد المتظاهرين السلميين. وتعرض مئات للتعذيب في مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز. وقتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص، واحتجز 33 000، وفتحت 1 800 قضية جنائية ضد النشطاء. وبعد أشهر من القمع المستمر، واصل الرئيس لوكاشينكو حملته العنيفة على المتظاهرين السلميين والناشطين المؤيدين للديمقراطية والصحفيين. واعترض مؤيدو حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم على اعتماد تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

#### 4- ملاحظات ختامية للدولة موضوع الاستعراض

444- ذكرت نائبة رئيس مجلس حقوق الإنسان أن المعلومات المقدمة تفيد بأن ببيلاروس أيدت 266 توصية من أصل 137 توصية قُدمت لها، وأحاطت علماً بـ 111 توصية. وقُدمت توضيحات إضافية بشأن 18 توصية أخرى، لتوضيح الأجزاء التي قُبلت من التوصيات والأجزاء التي أحيط بها علماً.

445- وذكر وفد ببيلاروس أن ببيلاروس أظهرت، خلال الدورة الثالثة، أنها تواصل إبقاء اهتمام كبير لقضايا حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من سياسة الحكومة. وتتبع ببيلاروس سياسة اجتماعية المنحى تهدف إلى دعم الأفراد والفئات الضعيفة اجتماعياً في المجتمع.

446- ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2020 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانت ببيلاروس ضمن مجموعة من 66 بلداً تتمتع بمستوى عال من التنمية البشرية، واحتلت المرتبة الثالثة والخمسين من بين 189 بلداً في مؤشر التنمية البشرية.

447- ولا توافق بيلاروس على معظم التقييمات التي أجراها عدد من المنظمات غير الحكومية. وستواصل حث هذه المنظمات على إلقاء نظرة أوسع على قضايا حقوق الإنسان والتواصل مع مختلف ممثلي المجتمع المدني، وليس فقط أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مظلومين.

448- وأقرت بيلاروس بأن عدداً من مجالات حقوق الإنسان يحتاج إلى مزيد من التحسين وأنها تعمل باستمرار على تحقيق ذلك. وستضطلع الحكومة بهذا العمل خارج نطاق الضغط السياسي الذي يمارس حالياً على البلد، بما في ذلك داخل مجلس حقوق الإنسان، ومحاولات التدخل في شؤونه الداخلية. وقال الوفد إن بيلاروس منفتحة على الحوار والتعاون القائمين على الاحترام حصراً.

## ليبيا

449- أجري الاستعراض المتعلق بليبيا في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من ليبيا وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 5/1 والفقرة 5 من مرفق قراره 16/21 (A/HRC/WG.6/36/LBY/1، و Corr.1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/LBY/2)؛

(ج) الملخص الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/LBY/3).

450- ونظر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 36، المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، في نتائج استعراض ليبيا واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).

451- وتشمل نتائج استعراض ليبيا تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/17)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات الواردة فيه، وما قدمته، قبل اعتماد مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من التزامات طوعية وردود على المسائل أو القضايا التي لم تُعالج معالجة كافية أثناء جلسة الحوار المعقودة في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/17/Add.1).

## 1- الآراء التي أعربت عنها الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

452- أكد الوفد (بيان بالفيديو) التزام ليبيا بالراسخ باحترام وتعزيز حقوق الإنسان باعتبارها مسألة واجب دستوري وديني، نابع من تعاليم الشريعة الإسلامية التي تستوجب احترام كرامة الإنسان، وانتهاز الفرصة لتجديد التزام الدولة باتخاذ جميع التدابير القانونية والعملية لتعزيز حقوق الإنسان.

453- وأعرب الوفد عن دعم الدولة الكامل لآلية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها منبراً دولياً يتيح تبادل أفضل الممارسات والتجارب الوطنية في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان، مما يعكس روح التعاون بين المجتمع الدولي في إطار احترام الخصوصية الثقافية لكل دولة وفقاً لأحكام قرار مجلس حقوق الإنسان 3/21 لعام 2012.

454- وخلال الدورة السادسة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، تلقت ليبيا 285 توصية، ناقشها ونظر فيها عدد من الهيئات الوطنية ذات الصلة من أجل وضع سياسات لضمان تنفيذها، وفقاً للمبادئ الدستورية. وقال الوفد إن لمن دواعي سروره أن يعلن قبول ليبيا لمعظم التوصيات.

455- وقد أعاقَت الظروف التي مرت بها ليبيا خلال المرحلة الانتقالية، منذ اندلاع الثورة في 17 شباط/فبراير 2011، وما تلاها من انقسامات سياسية ومؤسسية وتدخل أجنبي، قدرة الحكومات المتعاقبة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وأدت إلى تزايد انتهاكات حقوق الإنسان. ورغم كل ذلك، جددت الدولة تصميمها على المضي قدماً في تنفيذ التعهدات والتوصيات السابقة التي قبلتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل الحكومة على إنشاء آلية وطنية دائمة لحقوق الإنسان تكون مسؤولة عن الإبلاغ والمتابعة، مع تنسيق جهود الحكومة لتنفيذ التوصيات المقبولة.

456- وحث العديد من التوصيات الواردة أثناء الاستعراض الحكومة على الانخراط في عملية سياسية من شأنها أن تؤدي إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الانقسامات السياسية. ومنذ الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، شهدت ليبيا تطورات كبيرة في المجالين السياسي والأمني. فقد تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وبدأت لجنة عسكرية، تعرف باسم "لجنة 5+5"، المنبثقة عن محادثات في برلين، عملها وهي على وشك اتخاذ تدابير إضافية تسهم في تعزيز الأمن.

457- وعلى الصعيد السياسي، توجت المشاورات بين الأطراف الليبية بإنشاء ملتقى الحوار السياسي الليبي، برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والذي عقدت جلساته في جنيف في الفترة من 13 إلى 16 كانون الثاني/يناير 2021.

458- وتشكل عملية العدالة الانتقالية منبراً مثالياً للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان من خلال توفير آليات قضائية، وضمان مساءلة المسؤولين عنها، وتوفير آليات إنصاف للضحايا، وضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد عملت الحكومة على إزالة جميع العقبات القانونية والمادية أمام عملية المساءلة، وهو ما أكدته موافقة مجلس الوزراء على اللائحة التنفيذية المنبثقة عن القانون رقم 29 لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية.

459- وتمثل مكافحة الإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات مسألة هامة من شأنها أن تؤدي إلى حماية حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات في المستقبل. وتسعى الحكومة إلى كفالة النزاهة والفعالية في عمل السلطات القضائية المختصة رغم الظروف الصعبة.

460- وقد أثرت المصاعب التي تواجهها ليبيا تأثيراً سلبياً على قدرات السلطات القضائية وسلطات الشرطة على ممارسة اختصاصاتها. ومن أجل حماية حقوق الضحايا، بما في ذلك الحق في العدالة والإنصاف، طلبت الحكومة إلى مجلس حقوق الإنسان إنشاء لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت على الأراضي الليبية. وتتطلع الحكومة إلى التعاون مع هذه الهيئة.

## 2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة بشأن نتائج الاستعراض

461- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بليبيا، أدلى 13 وفداً ببيانات.

462- فقد أثنى دولة قطر (بيان بالفيديو) على ليبيا لجهودها في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ورحبت بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأعربت عن أملها في أن يؤدي ذلك إلى حل سياسي شامل وإلى انتخابات رئاسية وتشريعية تلبية تطلعات الشعب الليبي نحو تحقيق وحدة البلد. وشجعت قطر الحكومة على قبول التوصيات المقدمة خلال الحوار التفاعلي في محاولة لتعزيز الرؤية الوطنية للدولة والتزاماتها الدولية.

463- ونوه الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو) بقبول ليبيا لعدد كبير من التوصيات، بما في ذلك التوصيات التي قدمها الاتحاد الروسي فيما يتعلق بتحسين أداء نظام السجون ومواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ورغم الحالة الصعبة، اتخذت ليبيا خطوات تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان، مما يدل على استعداد البلد للعمل جنباً إلى جنب مع آليات الرصد الدولية. وفي هذا الصدد، أعرب الاتحاد الروسي عن ارتياحه للإفراج في أيار/مايو 2019 عن المواطنين الروس المحتجزين في البلد.

464- وأشادت السنغال بالتزام ليبيا بحقوق الإنسان، وهو ما أبرزه التصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية، وأبرزها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشادت السنغال بالتقدم الذي أحرزته ليبيا في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها الدولة. وفي هذا الصدد، تشجع السنغال ليبيا على مواصلة عملها، ولا سيما في مجال تعزيز الإطار القانوني والقضائي والإداري، وتوفير الموارد اللازمة لحماية حقوق الإنسان.

465- وأشادت سيراليون بأداء حكومة الوحدة الوطنية الليبية الجديدة اليمين الدستورية، ورحبت بقرار الدولة قبول غالبية التوصيات الواردة خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها سيراليون بشأن إصلاح مرافق الاحتجاز لضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين وغيرهم من المحتجزين، فضلاً عن تعزيز مشاركة النساء والأقليات. وأعربت سيراليون عن ثقتها أن الحكومة الجديدة ستواصل جهودها الرامية إلى تعزيز مؤسسات وآليات حقوق الإنسان، بهدف تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان.

466- وأعربت جنوب أفريقيا عن تقديرها لليبيا لقبولها التوصية الواردة في الفقرة 148-1 وشجعت ليبيا على النظر بإيجابية في التوصيات الواردة في الفقرتين 148-99 و148-182 بشأن تعزيز التدابير التشريعية والإدارية المتعلقة بجميع أشكال التمييز، ولا سيما العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وشجعت جنوب أفريقيا كذلك ليبيا على التعجيل في التدابير المتخذة ضد المهربين، والمحتجزين بالأشخاص، والنخاسين، وإنهاء بيع البشر وزجهم في العبودية والسخرة.

467- وشكر السودان (بيان بالفيديو) ليبيا على تعاونها المستمر مع مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل على وجه الخصوص. ونوه السودان بقبول ليبيا لغالبية التوصيات الواردة أثناء الاستعراض، مما يؤكد التزام الدولة بحقوق الإنسان.

468- وأثنت تونس (بيان بالفيديو) على ليبيا لحرصها على التعاون مع الأمم المتحدة، وأعربت عن ارتياحها للتقدم المحرز على طريق تنفيذ خارطة الطريق المنبثقة عن منتدى الحوار السياسي الليبي الذي عقد في تونس العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وهنأت ليبيا على الحكومة الجديدة. وأكدت تونس ثقتها التامة في قدرة ليبيا على ترسيخ دعائم السلام والاستقرار من خلال إنشاء مؤسسات دائمة تفتح أمام البلدين آفاقاً أوسع للتعاون والشراكة المتكاملة.

469- ورحبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (بيان بالفيديو) بالتزامات ليبيا المتعلقة بدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتأييدها التوصيات المتعلقة بإلغاء القوانين التمييزية والتصديق على جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي لم تصدق عليها بعد وسحب التحفظات التي أعربت عنها لدى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وشجعت على التعاون الكامل مع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1325(2000). وأعربت عن قلقها إزاء التهديدات والمخاطر الشخصية التي تواجهها المرأة الليبية، وكررت التأكيد على الحاجة إلى الحماية الفورية للنساء المشاركات في المنتديات السياسية.

470- ورحبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو) بقبول ليبيا للتوصيات التي قدمتها ودعت الحكومة إلى وضع حد لاستغلال المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز والعمل على إغلاقها. وحثت ليبيا على السعي إلى تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة، بما في ذلك في حل النزاعات وصنع القرار، والتعاون الكامل مع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، بما في ذلك عن طريق تسهيل وصولها الحر وغير المقيد في جميع أنحاء ليبيا ومعالجة مناخ الإفلات المستمر من العقاب.

471- وأشاد صندوق الأمم المتحدة للسكان (بيان بالفيديو) بقبول ليبيا للعديد من التوصيات بشأن المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وحقوق الشباب، وأعرب عن استعداده لدعم السلطات الليبية ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ التوصيات. وأقرت بالأولوية المعطاة لتمكين المرأة وحمايتها ووضع الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأم والرضيع والطفل والمراهق. وسبق صندوق الأمم المتحدة للسكان شريكاً ملتزماً في جهود الاستجابة والتعافي المتعلقة بجائحة كوفيد-19 كي تكون ليبيا أقدر على امتصاص الصدمات وأكثر إشراكاً وإنصافاً للجميع.

472- وذكرت جمهورية فنزويلا البوليفارية (بيان بالفيديو) أنها شجبت في عام 2011 العواقب الوخيمة للعدوان العسكري لبعض القوى على ليبيا للاستيلاء على مواردها، وهو عدوان أودى بحياة مئات الآلاف من الأشخاص. وقالت إن ليبيا واجهت تحديات بسبب الوضع الإنساني الناجم عن إطالة أمد النزاع المسلح. وأعربت عن أملها في استعادة الظروف التي يمكن أن تمهد الطريق لسلام دائم في ليبيا يقوم على حلول تحترم القانون الدولي وتضمن وضع حد للعنف المتصاعد.

473- وشكرت فييت نام ليبيا على قبولها توصيتها المتعلقة بتعزيز السلام والأمن من أجل تيسير تمتع شعبها بحقوق الإنسان، وتوصيتها المتعلقة بالإعلان عن الحق في التنمية وإعماله. ونوهت فييت نام بالالتزام ليبيا بتنفيذ تعهدات الدولة واتباع نهج شامل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، رغم التحديات العديدة، التي تشمل الانقسام السياسي والمؤسسي والصراع المسلح.

474- وشكرت الجزائر (بيان بالفيديو) ليبيا على عملها من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان وأعربت عن دعمها للحوار بين مختلف الفصائل وإصلاح المؤسسات السياسية في البلد. وشجعت الجزائر ليبيا على مواصلة تعاونها مع آليات حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات من أجل الإعمال الكامل لحقوق الإنسان في البلد، وأوصت باعتماد التقرير.

### 3- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

475- أدلت عشر جهات أخرى صاحبة مصلحة ببيانات أثناء اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بليبيا.

476- وأشارت الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (بيان بالفيديو) إلى أن مسألة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات صنع القرار الرسمية في الدولة لم تعط الأولوية. وحثت الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة على اتخاذ تدابير مجدية لضمان المشاركة الفعالة للنساء والشباب في السلام وفي العمليات السياسية والإصلاحية. وأشارت إلى استمرار العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنساء باننيات السلام، ودعت إلى تحقيق العدالة لجميع باننيات السلام اللاتي تعرضن للاغتيال في ليبيا. وقالت إنها تأسف بشدة لأن الدولة أحاطت علماً بالتوصيات التي تدعو إلى التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من معاهدات نزع السلاح، التي تعتبر ذات أهمية قصوى لتحقيق السلام المستدام.

477- وأعرب التحالف الإنجيلي العالمي (بيان بالفيديو) عن أسفه لعدم قبول أي من التوصيات المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد، مشدداً على أهمية احترام حقوق الإنسان وحياته غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حرية الضمير والدين. ودعا ليبيا إلى الاعتراف بالحق في حرية الدين أو المعتقد

بما يتماشى مع المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ودعا أيضاً إلى إلغاء المادة 291 من قانون العقوبات، التي تجرم "كل من اعتدى علانية على... دين الدولة الرسمي" والتي تتضمن عبارات غير واضحة، مما يترك مجالاً كبيراً للتفسير التعسفي، ولا سيما ضد الليبيين المتحولين إلى المسيحية. وناشدت الحكومة أن تكفل حرية الضمير للجميع.

478- وأكد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) دعمه للتوصيات التي تطلب من ليبيا التعاون مع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا ومع المحكمة الجنائية الدولية وإتاحة إمكانية الوصول لهما. ولاحظ مع القلق رفض الدولة لتوصيات هامة مثل رفع القيود المفروضة على المجتمع المدني وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام والمهنيين القانونيين. ودعا ليبيا إلى التنفيذ العاجل للتوصيات المتعلقة بتعزيز الحماية القانونية للمهاجرين، وحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومراقبة مواقع جميع المحتجزين ووضعهم القانوني، ووضع حد للاحتجاز التعسفي للجميع.

479- ورحبت لجنة الحقوق الدولية (بيان بالفيديو) بقبول ليبيا للتوصية بالتعاون مع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا وإتاحة سبل الوصول الكامل لها. وأعربت عن أسفها لأن ليبيا اكتفت بالإحاطة علماً بالتوصية الداعية إلى مواءمة قانونها الجنائي مع المعايير الدولية، ورفضت التوصية الداعية إلى تعريف الجرائم تعريفاً واضحاً في النظام القانوني المحلي للدولة بما يتماشى مع القانون الدولي. وأعربت عن قلقها إزاء الإفلات الهائل من العقاب في ليبيا وعدم إجراء تحقيق فعال في الجرائم بموجب القانون الدولي ومقاضاة مرتكبيها، فضلاً عن عدم قبول ليبيا للتوصيات المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام.

480- وحثت جمعية ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (بيان بالفيديو) الحكومة الليبية الجديدة على استخدام السنوات الأربع المقبلة للتركيز على التنفيذ الجاد لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. ودعت الحكومة إلى التعاون مع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا وتيسير زيارتها إلى مراكز احتجاز المهاجرين واللاجئين. وشددت على أهمية إجراء تحقيق فوري وشفاف في انتهاكات حقوق الإنسان، لضمان المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب.

481- ورحبت مؤسسة القرن القادم (بيان بالفيديو) بتعيين حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة الجديدة وقالت إنها تنتظر بفارغ الصبر الانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها في نهاية العام، مضيفة أنه ينبغي للحكومة الجديدة أن تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ودعت إلى إشراك الأقليات في الدولة في الجهود الوطنية للسلام والإصلاح، مثل عملية صياغة الدستور. وأوصت بأن تتشاور الحكومة الجديدة مع جميع الأقليات، ولا سيما الأمازيغ والطوارق والتبو في جنوب ليبيا، حتى لا تترك أحداً خارج عمليات بناء الدولة والديمقراطية.

482- وأعربت منظمة العفو الدولية (بيان بالفيديو) عن قلقها إزاء تواتر وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، وعدم مساءلة الأطراف المعنية. وأشارت إلى فشلها في حماية النساء والفتيات من الاغتياالات والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والجسدي. ورحبت بقبول ليبيا للتوصيات المتعلقة بوضع حد لحالات الاختفاء القسري والتعذيب، بما في ذلك الاعتصاب، والاحتجاز التعسفي والظروف اللاإنسانية في مراكز الاحتجاز، ودعت إلى تنفيذها تنفيذاً كاملاً ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم. ودعت ليبيا إلى التعاون مع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية وإتاحة إمكانية الوصول لهما، وإلى إعادة النظر في موقفها من الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

483- ودعا الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) جميع البلدان التي تستهدف النفط والغاز إلى إنهاء دعمها للمليشيات المتطرفة وجماعات المرتزقة من أجل احترام خريطة طريق الأمم المتحدة، وتمكين الحكومة الانتقالية الجديدة من تنظيم انتخابات حرة ونزيهة. وقال إنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء وضع العمال المهاجرين الأفارقة الذين ما زالوا يعانون من سوء المعاملة والاضطهاد في ليبيا، ودعا إلى اتخاذ تدابير لوضع حد لهذه الممارسات. ودعا البلدان إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام وإلى إلغاء عقوبة الإعدام نهائياً.

484- وأعربت منظمة "مهندسو العالم" (بيان بالفيديو) عن استيائها إزاء استمرار إساءة معاملة اللاجئين والمهاجرين المحتجزين تعسفاً في مراكز الاحتجاز وإزاء عدم توفير الحماية لهم. ودعت ليبيا إلى التصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وحماية حقوق الإنسان الأساسية للاجئين. وأعربت عن جزعها إزاء استمرار اضطهاد المواطنين من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، حيث تجرم المادتان 407 و408 من قانون العقوبات العلاقات الجنسية المثلية وتتصان على السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات لممارستها. ودعت ليبيا إلى إلغاء تجريم المثلية الجنسية وضمان تمتع المواطنين من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية بالحريات القانونية التي ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حقهم في التمتع بها.

485- وأشارت منظمة المحامين الدولية (بيان بالفيديو) إلى الحاجة إلى إنشاء آلية قضائية مستقلة للتحقيق مع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت عن قلقها البالغ إزاء العديد من حالات الاحتجاز التعسفي دون توجيه تهم للمحتجزين، وإزاء عدم وجود آليات مستقلة لتقديم الشكاوى بشأن التعذيب المزعم في مراكز الاحتجاز. وشجعت ليبيا على اتخاذ تدابير صارمة لوضع حد للتعذيب وسوء المعاملة. وسلطت الضوء على محنة اللاجئين والمهاجرين في مراكز الاحتجاز الذين يتعرضون للتعذيب والاختطاف للحصول على فدية ولغرض الاتجار والسخرة. وحثت حكومة ليبيا على وضع حد لتلك الانتهاكات والتصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ونظام روما الأساسي وغيرهما من صكوك حقوق الإنسان.

#### 4- ملاحظات ختامية للدولة موضوع الاستعراض

486- ذكرت نائبة رئيس مجلس حقوق الإنسان إن المعلومات المقدمة تفيد بأن ليبيا أيدت 285 توصية من أصل 181 توصية قُدمت لها، وأحاطت علماً بـ 104 توصيات.

487- وفي الختام، شكر وفد ليبيا (بيان حضوري) الجميع على مشاركتهم ومساهماتهم، وإعداداً بتوجيه التعليقات إلى أصحاب المصلحة المعنيين للمتابعة. وقال إن تطورات ملحوظة تحدثت في عاصمة الدولة، حيث تسلم الحكومة المعترف بها دولياً السلطة إلى حكومة الوحدة الوطنية المشكلة حديثاً في عملية انتقال سياسي سلمية. وشهد هذا الانتقال إعادة توحيد الليبيين ومؤسسات الدولة منذ بدء الصراع، في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار الناجح الذي تفاوضت عليه اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في جنيف لإنهاء الحرب رسمياً. ومما لا شك فيه أن تلك الأحداث التاريخية ستساعد على تعزيز حقوق الإنسان.

488- ومع ذلك، أقر الوفد بأن مهمة تحقيق العدالة والمصالحة الحقيقية للشعب الليبي ستكون شاقة. وستكون المسألة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضمن أولويات الحكومة الجديدة، وستؤدي الأمم المتحدة من خلال هيئاتها وآلياتها دوراً حاسماً في دعم الحكومة الجديدة في تحقيق أهدافها.

489- وستتطلب خريطة الطريق إلى السلام المستدام في ليبيا بذل جهود قوية لضمان خروج جميع المقاتلين الأجانب والمرتبقة من الأراضي الليبية وتعاون البلدان المجاورة لتأمين الحدود المشتركة والمساعدة على كبح تدفق الأسلحة والأنشطة الإرهابية.

490- ورداً على الشواغل التي أثّرت خلال جلسة الاعتماد، ذكر الوفد أن النظام القانوني الليبي يحظر التمييز على أي أساس، ولا سيما ضد المرأة، ويسمح للمرأة بالمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية.

491- وبينما أقر الوفد بالتحديات التي تواجه الحكومة فيما يتعلق بالهجرة الجماعية ومراقبة الحدود، ذكر أن سياسة الدولة تحمي حقوق جميع المواطنين وأولئك الذين يعيشون في البلد، وأن الحكومة اتخذت إجراءات قوية لمحاربة المسؤولين عن الاتجار بالأشخاص وإساءة معاملة المهاجرين. وأشار الوفد إلى الخطوات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً في هذا الصدد.



## ملاوي

492- أجري الاستعراض المتعلق بملاوي في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من ملاوي وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/MWI/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/MWI/2)؛

(ج) الملخص الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/MWI/3) و1.(Corr.)

493- ونظر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 36، المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، في نتائج استعراض ملاوي واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).

494- وتشمل نتائج استعراض ملاوي تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/7)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات الواردة فيه، وما قدمته، قبل اعتماد مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من التزامات طوعية وردود على المسائل أو القضايا التي لم تُعالج معالجة كافية أثناء جلسة الحوار المعقودة في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/7/Add.1).

## 1- الآراء التي أعربت عنها الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

495- ذكر وفد ملاوي أن الاستعراض الدوري الشامل أتاح الفرصة لإجراء تقييم نقدي للتقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويسر أيضاً إجراء تقييم ذاتي والتفكير في التحديات التي تواجه البلد في هذا الصدد.

496- وخلال الاستعراض الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعربت ملاوي عن موقفها بشأن التوصيات العديدة التي تلقتها. وهذه التوصيات التي كانت الحكومة واثقة من إمكانية تنفيذها بسبب مواءمتها مع قيم البلد وفضائله، وخطة العمل الوطنية، والإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي، حظيت بدعم ملاوي.

497- وعقب الاستعراض، استمر بحث الموقف المتخذ بشأن كل توصية من خلال عملية مفتوحة وشفافة وشاملة تشمل المشاركة البناءة من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية، ولجنة ملاوي لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني. وقد أدت هذه العملية إلى دعم الدولة للتوصيات المتعلقة بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، التي أحيط بها علماً أثناء الاستعراض.

498- وقال الوفد إن وجود إطار دستوري وقانوني وإداري وسياساتي متين أمر أساسي للتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وكما تبين خلال الاستعراض وفي العديد من تقارير الدول، فإن لدى ملاوي دستوراً متيناً وتقديمياً تدعمه طائفة واسعة من التشريعات.

499- وقد شرعت ملاوي في استعراض قوانينها لضمان مواءمتها مع الدستور ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأنجزت لجنة ملاوي القانونية استعراضاً لبعض القوانين أسفر عن صياغة مشاريع قوانين يجري تقديمها إلى البرلمان. وشملت هذه القوانين مشروع قانون بشأن التبني، ومشروع قانون بشأن المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام، ومشاريع قوانين توحد سن الطفل في جميع القوانين وتكفل الامتثال لتعريف الطفل الوارد في الدستور.

500- ولدى ملاوي مؤسسات قوية وفعالة يسهل الوصول إليها، على النحو المتوخى في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وهي تشمل لجنة ملاوي لحقوق الإنسان، ولجنة ملاوي القانونية، ومكتب أمين المظالم، ومكتب المساعدة القانونية، ومكتب مكافحة الفساد. ولا تزال الحكومة ملتزمة بضمان رفع قدرات تلك المؤسسات تدريجياً واستمرار فعاليتها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مؤسسات جديدة، بما في ذلك اللجنة المستقلة لشكاوى الشرطة لتوفير الإشراف على الشرطة، واللجنة الوطنية للأطفال للدفاع عن حقوق الطفل. وسيُحوّل القسم المتعلق بحقوق الإنسان في وزارة العدل إلى آلية وطنية كاملة للإبلاغ والمتابعة.

501- وكما أبرز في التقرير الوطني، فقد اعتمد العديد من السياسات وخطط العمل والخطط الاستراتيجية التي بُنيت على أساس الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي لحقوق الإنسان. واعتمدت الحكومة مؤخراً خطة العمل الوطنية بشأن الاغتصاب وهتك عرض القصر.

502- وأنجزت ملاوي إرساء الحقوق المدنية والسياسية إلى حد كبير. ولدى ملاوي صحافة حرة ومجتمع مدني مزدهر ويعبر الناس بحرية عن رأيهم من خلال الاحتجاجات والتجمعات والمظاهرات. ولا وجود لأي احتجاز دون محاكمة، كما أن القضاء حر ومستقل استقلالاً تاماً. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات.

503- فبعد أكثر من 50 عاماً من الاستقلال السياسي، تحول تركيز ملاوي الآن إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي لشعبها. وتعمل الحكومة على ضمان التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وفي هذا الصدد، اعتمدت خطة إنمائية وطنية بعنوان "ملاوي 2063" وهي تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

## 2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة بشأن نتائج الاستعراض

504- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بملاوي، أدلى 13 وفداً ببيانات.

505- وشكر السودان ملاوي (بيان بالفيديو) على عملها البناء مع مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما آلية الاستعراض الدوري الشامل. وهنأ ملاوي على تأييدها لعدد كبير من التوصيات، ولاحظت مع الارتياح أن التوصيات التي قدمها السودان قد حظيت بالتأييد. وأعرب السودان عن تمنياته لملاوي بالنجاح في تنفيذ التوصيات التي أيدتها.

506- ولاحظت تونس (بيان بالفيديو) مع التقدير أن ملاوي أيدت 192 توصية من أصل 232 توصية تلقتها. ولاحظت مع التقدير أن ملاوي أيدت التوصيات التي قدمتها تونس. وأثنت على بملاوي لما اتخذته من خطوات في مجالات تعزيز نظام حقوق الإنسان، واعتماد قوانين واستراتيجيات وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتنظيم العلاقات الأسرية، ومنع زواج الأطفال، والحد من الفقر. ويعكس التزام ملاوي بالتعاون مع آلية الاستعراض الدوري الشامل التزام البلد بالمضي قدماً بالإصلاحات وفقاً للالتزامات الدولية للدولة.

507- ورحبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (بيان بالفيديو) بالخطوات التي اتخذتها ملاوي للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وشجعت الحكومة على مواصلة جهودها للتعبيل بالتغيير التحويلي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. ورحبت بالجهود المبذولة لتعزيز حماية حقوق الفتيات والنساء من خلال تنقيح الأطر التشريعية والسياسية والتعديل الدستوري الذي رفع الحد الأدنى لسن الزواج والمسؤولية الجنائية من 16 إلى 18 سنة. وأثنت على ملاوي لوضعها الاستراتيجية الوطنية لإنهاء زواج الأطفال (2018-2023) وخطة تنفيذ ورصد قانون المساواة بين الجنسين.

508- وذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان (بيان بالفيديو) أنه مطمئن إلى أن ملاوي ستواصل العمل على وضع عدد من التوصيات الحاسمة لزيادة تمكين النساء والمراهقات والنهوض بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية. وأدى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية الاجتماعية إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة للفتيات والنساء. وأشار الصندوق إلى التزام الحكومة القوي بالحفاظ على استمرارية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، خلال جائحة كوفيد-19. وأعرب عن تطلعه إلى العمل مع ملاوي لتنفيذ التوصيات الصادرة.

509- وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى تعاون ملاوي مع آلية الاستعراض الدوري الشامل والجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض السابق. ورحبت بالإصلاحات التشريعية الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك سن قانون اللجنة الوطنية للأطفال، وقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص، وقانون الأراضي. وأثنت على ملاوي لما بذلته من جهود لحماية حقوق الطفل.

510- وأشارت بوتسوانا (بيان بالفيديو) إلى أن دستور ملاوي قد عُُد لرفع السن العليا للطفل من 16 إلى 18 سنة، وأثنت على الدولة لما تبذله من جهود متواصلة لحماية حقوق الأطفال، بما في ذلك عن طريق ضمان تسجيل المواليد والقضاء على زواج الأطفال والاتجار بالأطفال وعمل الأطفال. ورحبت بتأييد ملاوي للتوصيتين اللتين قدمتهما بوتسوانا وشجعت ملاوي على مواصلة العمل من أجل تنفيذ جميع التوصيات التي أيدتها.

511- وشكرت بوركينا فاسو (بيان بالفيديو) ملاوي على العرض ورحبت بالجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض السابق، ولا سيما التوصيات المتعلقة بالإصلاحات القانونية، وزيادة سن الرشد، ومكافحة التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ومكافحة الجريمة. وأثنت على ملاوي لوضعها مبادئ توجيهية بشأن المساواة بين الجنسين ولتأييدها لمعظم التوصيات الواردة، بما فيها التوصيات التي قدمتها بوركينا فاسو.

512- وأثنت بوروندي (بيان حضوري) على ملاوي لتصميمها على تنفيذ التوصيات التي أيدتها الدولة. وأشارت إلى الجهود التي تبذلها ملاوي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وضمان التسجيل الإلزامي للمواليد ومكافحة زواج الأطفال، وتحسين سبل الوصول إلى العدالة، والتصدي للعنف ضد الأشخاص المصابين بالمهق. وأثنت بوروندي على ملاوي لرفعها سن الرشد إلى 18 سنة امتثالاً لأحكام اتفاقية حقوق الطفل.

513- وأثنت تشاد على ملاوي لتأييدها غالبية التوصيات الواردة وتمنت لملاوي النجاح في تنفيذ التوصيات.

514- ورحبت الصين بمشاركة ملاوي النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وأثنت على استراتيجية ملاوي الخاصة بالنمو والتنمية والرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين، وضمان حقوق الفئات الضعيفة، وتحسين نوعية التعليم الابتدائي والثانوي، وتعزيز نظام الرعاية الصحية، ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وأعربت الصين عن أملها في أن تواصل ملاوي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والحد من الفقر، وتحسين مستويات معيشة شعبها، ومكافحة زواج الأطفال وعمل الأطفال والاتجار بالأطفال، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة المجتمعية.

515- وشكرت كوت ديفوار ملاوي على المعلومات الإضافية التي قدمتها. وهنأت ملاوي على تأييدها للعديد من التوصيات الواردة وعلى الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون.

516- وهنأت كوبا (بيان بالفيديو) ملاوي على تأييدها لعدد كبير من التوصيات، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها كوبا. وشجعت ملاوي على مواصلة حماية حقوق الأطفال والمراهقين، ومواصلة العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولاحظت التزام ملاوي بآلية الاستعراض الدوري الشامل وهنأت ملاوي على التقدم المحرز، رغم التحديات التي تواجهها الدولة بوصفها بلداً نامياً. وأعربت كوبا عن تمنياتها لملاوي بالنجاح في تنفيذ التوصيات التي أيدتها.

517- ولاحظت مصر (بيان بالفيديو) أن ملاوي أيدت معظم التوصيات التي تلقتها أثناء الاستعراض، بما في ذلك التوصيات الثلاث التي قدمتها مصر. وقالت إن ذلك يدل على روح التعاون الإيجابية التي أبدتها ملاوي في تعاملها مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، فضلاً عن تصميم الحكومة على مواصلة جهودها الدؤوبة لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأعربت مصر عن تمنياتها لملاوي بالنجاح في تنفيذ التوصيات التي أيدتها.

### 3- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

518- أدلت ثماني جهات معنية أخرى ببيانات أثناء اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بملاوي.

519- فقد سلط مركز الحقوق المدنية والسياسية (بيان بالفيديو) الضوء على بعض القضايا الأكثر إلحاحاً التي يواجهها مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، بما في ذلك تجريم النشاط الجنسي المثلي بالتراضي وجرائم الكراهية والعنف البدني. وأعرب عن جزعه إزاء مشاكل الصحة العقلية التي يعاني منها المثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، والتي تعزى إلى الوصم، وعدم الاعتراف القانوني. ودعت ملاوي إلى معالجة هذه المسائل، وفقاً لالتزامات الدولة بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

520- ورحب التحالف الإنجيلي العالمي (بيان بالفيديو) بتأييد ملاوي للتوصيات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص واعتماد قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2015 وخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2017-2022. ودعا ملاوي إلى مواصلة جهودها للتصدي للاتجار بالأشخاص، وحث الحكومة على إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية من المجتمعات المحلية، مثل زعماء القرى، في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

521- وأشارت منظمة الخطة الدولية (بيان بالفيديو) إلى أن الحكومة أظهرت التزامها بنشر التوصيات الواردة، وعقد عدة دورات للجهات المعنية، ووضع خطة لتنفيذ التوصيات. وقالت إنها حريصة، بالتنسيق مع وزارة العدل والجهات المعنية الأخرى، على دعم عملية ضمان سن مشروع القانون المتعلق بمواءمة القوانين. وأضافت أنها تتطلع إلى العمل مع الوزارات الحكومية المعنية على تنفيذ التوصيات المتعلقة بالقضاء على حمل المراهقات، وزواج الأطفال، والزواج القسري، والاتجار بالأطفال، وعمل الأطفال.

522- وأعربت المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية (بيان بالفيديو) عن أسفها لأن ملاوي قد أحاطت علماً فقط بالتوصيات الخاصة بإلغاء تجريم السلوك الجنسي المثلي. وأعربت عن قلقها إزاء ظروف المشتغلات بالجنس، التي ساءت خلال جائحة كوفيد-19. وحثت ملاوي على ضمان احترام حقوق جميع الناس، وإلغاء تجريم جميع جوانب العمل الجنسي الطوعي، وإلغاء القوانين التي تجرم المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، والأشخاص الذين يعملون مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين.

523- وأعربت رابطة المحامين الدولية (بيان بالفيديو) عن قلقها إزاء الاستخدام المنهجي للتعذيب من قبل الشرطة، وإزاء عقوبة الإعدام وتجريم العلاقات الجنسية المثلية. ودعت ملاوي إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وتجريم التعذيب وسوء المعاملة، وحظر استخدام الاعترافات القسرية كأدلة. وحثت الدولة الطرف على إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين، وعلى التحقيق في ادعاءات التعذيب وضمان الجبر الفعال للضحايا، ومقاضاة المرتكبين المزعومين للهجمات على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنس، وذلك بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

524- وذكر التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (بيان بالفيديو) أن ملاوي قيدت حريات التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير، وأن المدافعين عن حقوق الإنسان تعرضوا لحملة تشويه واضطهاد قضائي واحتجاز. ولم يتم الوفاء بالتعهدات التي قطعت خلال الاستعراض السابق بالتحقيق في جميع حالات مضايقة وتخويف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ودعت ملاوي إلى ضمان وجود حيز مدني للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وجميع أعضاء منظمات المجتمع المدني.

525- وأعربت منظمة العفو الدولية (بيان بالفيديو) عن أسفها لأن ملاوي أحاطت علماً بالتوصيات المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وشجعت ملاوي على إعادة النظر في موقفها من إلغاء عقوبة الإعدام. وأعربت عن قلقها لأن ملاوي أحاطت علماً بالتوصيات المتعلقة بإلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي وحظر التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنس. ولاحظت أن السجون لا تزال مكتظة ومتهالكة، وحثت ملاوي على تحسين ظروف السجون، بما في ذلك عن طريق تخفيف الاكتظاظ في السجون وحماية المحتجزين من التعذيب وسوء المعاملة.

526- وقال الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) إنه ما زال يشعر بالقلق إزاء عدم تنفيذ القانون المتعلق بالوصول إلى المعلومات. وأضاف أن القلق يساوره أيضاً إزاء الاتجار بالأشخاص، وحث ملاوي على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان سن تشريعات للتصدي بفعالية للاتجار بالأشخاص. وشجع ملاوي على اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز القوانين المناهضة لعمل الأطفال بغية تعزيز حماية حقوق الطفل. وحث ملاوي على مكافحة الاستغلال السياسي والعنف الجنساني والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وتهميشهم.

#### 4- ملاحظات ختامية للدولة موضوع الاستعراض

527- ذكرت نائبة رئيس مجلس حقوق الإنسان إن المعلومات المقدمة تفيد بأن بيلاروس أيدت 192 توصية من أصل 232 توصية قُدمت لها، وأحاطت علماً بـ 39 توصية. وقُدم توضيح إضافي بشأن توصية واحدة، يبين الجزء الذي يحظى بالتأييد والجزء الذي أحيط به علماً.

528- وأعرب الوفد عن تقديره للحوار المعمق والبناء ورحب بالتقييم النزيه لسجل ملاوي في مجال حقوق الإنسان من جانب جميع الوفود المشاركة. ورداً على التعليقات الواردة، ذكر الوفد أن عقوبة الإعدام ملغية في ملاوي بحكم الواقع لأنها اعتمدت وفقاً اختيارياً لهذه العقوبة منذ عام 1994. وقد تغلبت ملاوي على تحديات ضمان الحيز المدني والحق في تنظيم المظاهرات وحرية التجمع. ورغم أن قانون الوصول إلى المعلومات كان من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في عام 2020، فقد تأخر ذلك بسبب عدم وجود مبادئ توجيهية للتنفيذ، وهي مبادئ قيد الصياغة.

529- وأعرب الوفد عن التزام ملاوي بتنفيذ التوصيات التي حظيت بتأييدها. وستُشر التوصيات في أقرب وقت ممكن وسيُعقد اجتماع مع الجهات المعنية لوضع خطة تنفيذ تتماشى مع الخطط والمبادرات القائمة في مجال حقوق الإنسان. ومن شأن هذه الخطة أن تنص على جداول زمنية واضحة وأن تحدد مؤسسات بعينها كي تكون مسؤولة عن تنفيذ التوصيات.

530- ومن شأن الجولة المقبلة للاستعراض الدوري الشامل لملاوي أن تمثل مزيداً من التقدم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد. وشكر الوفد نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان والأمانة واللجنة الثلاثية التي عمل معها الوفد بشكل جيد لضمان نجاح الاستعراض الخاص بملاوي.

#### بنما

531- أُجري الاستعراض المتعلق ببنما في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من بنما وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/PAN/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/PAN/2)؛

(ج) الملخص الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/PAN/3).

532- ونظر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 37، المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، في نتائج استعراض بنما واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).

533- وتشمل نتائج استعراض بنما تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/8)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات الواردة فيه، وما قدمته، قبل اعتماد مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من التزامات طوعية وردود على المسائل أو القضايا التي لم تُعالج معالجة كافية أثناء جلسة الحوار المعقودة في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/8/Add.1).

#### 1- الآراء التي أعربت عنها الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتها الطوعية، ونتائج الاستعراض

534- قال الوفد (بيان بالفيديو) إن حماية حقوق الإنسان هو مبدأ أساسي يحظى بتأييد جميع الدول. ورأى في هذا الصدد، أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه جميع الدول هو تحديد السبل الممكنة لتحويل خطاب حقوق الإنسان إلى سياسات عامة قابلة للقياس.

535- فالاعتراف بالحقوق ليس سوى خطوة أولى. ومن اللازم أن يكون مفهوماً أن حماية حقوق الإنسان لا تبلغ غايتها بمجرد التوقيع على اتفاقيات دولية وتشريعات محلية تكرر تلك المبادئ. فالاعتراف بحقوق الإنسان وتحديد مجالها أو نطاقها ليسا سوى مرحلة أولى في ممارسة حماية حقوق الإنسان، تليها مرحلة ثانية، وهي مرحلة تنفيذ الضمانات اللازمة لحماية تلك الحقوق، واتخاذ تدابير ملموسة ترمي إلى ضمان الاحترام الكامل لتلك الحقوق.

536- أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة تقييم تلك التدابير، أي الخضوع للمساءلة وتحمل المسؤولية عن الالتزامات التي تعهدت بها الدولة. وإذا لم تكن هناك آلية إنفاذ حقيقية لتحمل مسؤولية حقوق الإنسان نكون قد قطعنا نصف المسار فقط. ولهذا السبب تقدر بنما عملية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها أداة أساسية، يمكن أن تكفل تحليل الالتزامات الدولية المكتسبة في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن تنفيذ التدابير الرامية إلى ضمان احترام تلك الحقوق.

537- وأكد الوفد من جديد أنه لا بد من وجود نظم حوكمة تُساءل فيها جميع الجهات المسؤولة، من مؤسسات ومنظمات، عامة كانت أم خاصة، وتخضع للقوانين التي تصدر وتتخذ بطريقة تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقال إن جميع البلدان تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن ذلك على سبيل المثال، استمرار وجود ثغرات في مجال الوصول إلى العدالة، ولا سيما بالنسبة لضحايا التمييز، وفي الوقت نفسه، ما يزال ضمان إمكانية التقاضي بشأن حقوق الإنسان يتطلب الكثير من العمل.

538- وأشار الوفد إلى المساواة وعدم التمييز باعتبارهما مبدئين مكرسين في العديد من الصكوك الدولية التي تشدد على المساواة في التمتع بجميع حقوق الإنسان، وتلزم الدول بوضع نهج محددة في السياسات العامة فيما يخص أشد الفئات ضعفاً، ولا سيما الفئات التي تعاني من التمييز المتعدد الأشكال. وتشمل هذه الفئات النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسية المختلفة، والمهاجرين، والأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر أو في حالة تهيمش اجتماعي، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والمحرومين من الحرية، والسكان الأصليين، والأشخاص المنتمين إلى جماعات إثنية، أو عرقية أو قومية أو لغوية أو دينية أو ريفية وغيرهم.

539- وأعلن الوفد أن بنما تشجع التصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن. ورأى أن الصكوك الدولية من شأنها أن تعزز النظام القانوني، وهو نظام يهدف إلى منع وتصحيح أي نوع من أنواع التمييز، وأن تحسن الضمانات الأساسية لكبار السن في القوانين الوطنية لبنما.

540- ومن المبادئ الأساسية الأخرى، حقوق الطفل، أي تلك الحقوق التي تكفل حياة كريمة خالية من جميع أنواع الإساءة والعنف. والأطفال هم دين في عنق بنما، بوصفها دولة، ومن اللازم مضاعفة الجهود لإيجاد وتأمين نظام يمنع انتهاك هذه الحقوق. ولا سبيل للوفاء بهذا الدين إلا إظهار التزام حقيقي وحازم وقابل للقياس، ويشمل ذلك وضع ما يلزم من الإجراءات والخطط والميزانيات المنسقة لمختلف القطاعات من أجل معالجة المسألة بطريقة شاملة.

541- وكل هذه المبادئ والنهج والتدابير التي نفذت ويُتوخى تعزيزها لضمان احترام حقوق الإنسان تتطلب من الدولة التزاماً واضحاً.

542- وخلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث، شاركت 64 دولة عضواً في الأمم المتحدة، وقدمت 181 توصية، ونظر في هذه التوصيات بمساعدة ممثلي شيلي ونيبال والصومال الموقرين، والذين شكلوا المجموعة الثلاثية للاستعراض المتعلق بنما. وأعرب الوفد عن تقديره العميق لهم على مواكبتهم للوفد وتقديم العون له أثناء إعداد تقرير الفريق العامل.

543- وخضعت جميع التوصيات المقدمة لعملية مشاور داخلية شاركت فيها ثلاثة أجهزة حكومية ومؤسسات وطنية شتى. ونظر في كل توصية من التوصيات وقيمت تقييماً شاملاً، وأقرت الدولة بضرورة تنسيق الجهود الوطنية.

544- وبعد النظر في التوصيات المقدمة البالغ عددها 181 توصية، تبين أنها تتطابق مع الالتزامات المنصوص عليها في التشريعات الداخلية ومع السياسات والخطط والبرامج المعمول بها، والتي يجري تنفيذها بالفعل في البلد. وفي هذا الصدد، تلتزم بنما كأمة، بمواصلة التقدم في تنفيذ التوصيات المقبولة وعددها 146 توصية. والتوصيات التي قبلها البلد هي تلك التوصيات التي تتفق مع روح الدولة ومبادئها، والتي تتجسد في التشريعات المحلية وتستطيع بنما أن تحرز تقدماً فيها؛ أما بالنسبة للتوصيات التي أحيط بها علماً، فإن الدولة لا تزال تتحرى أفضل السبل لمتابعتها.

545- وقد تعهدت بنما بمواصلة التقدم في متابعة التوصيات المقبولة وتنفيذها. وكان الهدف من ذلك هو ضمان الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها، ثم الحرص على تقييم التدابير الرامية إلى إنفاذها لضمان تطبيقها ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

## 2- تعليقات عامة مقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للدولة موضوع الاستعراض

546- أشار مكتب أمين المظالم (بنما) (بيان بالفيديو) إلى التحدي العالمي المتمثل في ممارسة جميع حقوق الإنسان ممارسة كاملة في سياق جائحة كوفيد-19. وأكد أنه من اللازم أن تعتمد حكومة بنما آلية للحماية وعدداً من السياسات العامة المشفوعة بإجراءات محددة الهدف منها النهوض بالأطفال والمراهقين والنساء والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين والمهاجرين. وأشار في هذا الصدد، إلى التعاون المطلوب من جميع كيانات الدولة وتوحيد الجهود الوطنية. وأشار أيضاً إلى ضرورة توافر الموارد البشرية وموارد الميزانية الكافية لكي يتسنى تنفيذ تلك الإجراءات بطريقة شاملة ورصد كل تدبير يُعتمد رسداً فعالاً. وأخيراً، أعرب أمين المظالم عن استعداده المطلق للعمل يدأ بيد مع الدولة، والجهات المعنية الأخرى ومع منظومة الأمم المتحدة في البلد.

## 3- آراء أعربت عنها دول أعضاء ودول مراقبة في مجلس حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة بشأن نتائج الاستعراض

### (أ) خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق ببنما، أدلى 13 وفداً ببيانات.

548- وهنأت عمان (بيان بالفيديو) بنما على التقرير المقدم وعلى المنهجية التي اتبعها البلد في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. ورحبت بمشاركة بنما البناءة خلال الحوار التفاعلي وخلال العملية برمتها بصفة عامة. وشكرت عمان بنما على قبولها التوصيات التي قدمت لها بروح إيجابية. وأعربت عن أملها في أن تواصل بنما مسيرة التقدم في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

549- ولاحظ الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو) بارتياح أن بنما قبلت جميع التوصيات التي قدمها الاتحاد الروسي. وهي توصيات شملت النهوض بنظام السجون، واعتماد تدابير إضافية لمعالجة مشكلة الاكتظاظ في السجون، وتحسين الآليات التشريعية لحماية حقوق الشعوب الأصلية، واعتماد برامج تهدف إلى خفض مستوى الفقر وتنفيذ هذه البرامج. ولاحظ الاتحاد الروسي أن حالة حقوق الإنسان في البلد تظل معقدة على الرغم من التقدم المحرز.

550- وأعربت تونس (بيان بالفيديو) من جديد عن تقديرها للخطوات التي اتخذتها بنما منذ الاستعراض السابق بهدف مواصلة تعزيز نظام حقوق الإنسان، ولا سيما التشريعات والسياسات العامة المتعلقة بدعم المساواة بين الجنسين، وحماية الأطفال والشباب، والإدماج الاجتماعي لأفراد الشعوب الأصلية، ومنع التمييز العرقي والعنصري، والحد من الفقر المدقع، ودعم خدمات التعليم والصحة. ورأت تونس أن تعاون بنما مع آلية الاستعراض الدوري الشامل يجسد التزام الدولة بإحراز تقدم وفقاً لالتزاماتها الدولية.



551- وسلم صندوق الأمم المتحدة للسكان (بيان بالفيديو) بالتقدم الكبير الذي أحرزته بنما في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية والحق في حياة خالية من العنف، وأكد من جديد أن الالتزامات التي قطعت في مؤتمر قمة نيروبي بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تمسحاً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يمثل فرصة للتقدم في هذا الصدد. وأعرب الصندوق عن استعداده لمساعدة بنما في مجالات مثل تعداد السكان والمساكن، وبرنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الخدمات الأساسية من أجل النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف.

552- وأعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تقديرها لقبول بنما الغالبية العظمى من التوصيات التي قدمتها لها من منطلقات بناءة؛ غير أنها أشارت إلى أهمية تكرار التوصية بالتصديق على اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169). وشددت على أن تضع بنما حداً للتمييز ضد الشعوب الأصلية وتضمن استعادة هذه الشعوب أرض أجدادها. وشجعت جمهورية فنزويلا البوليفارية بنما على تعزيز سياساتها المتعلقة بالهجرة.

553- ولاحظت بلجيكا (بيان بالفيديو) مع التقدير أن بنما قبلت التوصيات الداعية إلى مضاعفة الجهود للحد من ظاهرة حمل المراهقات عن طريق تنفيذ برنامج معزز للتثقيف الجنسي الشامل ومعالجة الأسباب الجذرية للتمييز الجنساني والأدوار النمطية للجنسين في ميدان التعليم. غير أن بلجيكا لاحظت أن توصيتها بالتصديق على اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169) لم تقبل ودعت بنما إلى إعادة النظر في هذا الموقف.

554- وأثنت البرازيل (بيان بالفيديو) على بنما لما أبدته من انفتاح وتعاون خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل برمتها. وأقرت بالتدابير التي اتخذتها بنما للحد من الفقر وعدم المساواة الاجتماعية وبالتدابير المتخذة لضمان حقوق الفئات الضعيفة، مثل الشعوب الأصلية والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. ورحبت البرازيل بإنشاء الآلية الوقائية الوطنية لمنع التعذيب، فضلاً عن نظام المعلومات الذي يهدف إلى تحديد هوية الضحايا والجناة في حالات العنف ضد المرأة.

555- وأثنت بوتسوانا (بيان بالفيديو) على بنما لما أحرزته من تقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل السابق، مع تحقيق عدة إنجازات، بما في ذلك اعتماد دليل الفقر المتعدد الأبعاد، وسياسة عامة لمنع الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وإنشاء المجلس الوطني للمساواة بين الجنسين. وأثنت بوتسوانا على بنما لقبولها عدداً كبيراً من التوصيات خلال الدورة الثالثة، ولا سيما توصيتها بشأن التمييز العنصري ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

556- وأشادت بوركينا فاسو (بيان بالفيديو) بالتقدم الذي أحرزته بنما وتنفيذها توصيات الاستعراض الدوري الشامل المنبثقة عن الدورة الثانية، ولا سيما التوصيات المتعلقة بتعزيز التشريعات والسياسات العامة الوطنية. وأشادت بالإجراءات التي اتخذتها بنما لمكافحة التمييز وبالاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال والمراهقين. وحثت بوركينا فاسو بنما على زيادة تشجيع حملات التوعية بشأن مكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

557- وأثنت الصين على بنما لتنفيذها الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأثنت أيضاً على بنما لنهوضها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وتعزيز حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة. كما أثنت الصين على بنما لاتخاذها تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين والشمول الاجتماعي.

558- وهنأت كوبا (بيان بالفيديو) بنما على قبولها عدداً كبيراً من التوصيات، بما في ذلك توصيات كوبا. وشجعت بنما على مواصلة النهوض بالنظام الصحي وتعزيز العمل الذي تضطلع به المجتمعات المحلية في المجالات المتصلة بحقوق المرأة والمراهق والطفل. وهنأت كوبا بنما أيضاً على كل ما حققته من إنجازات منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق، حتى في سياق الظروف الصعبة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

559- وأعربت الهند (بيان بالفيديو) عن تقديرها لقبول بنما 146 توصية، بما في ذلك 4 توصيات قدمتها الهند. وقالت إنها تقدر المشاركة البناءة لوفد بنما خلال عملية الاستعراض برمتها، مما يدل على التزام البلد القوي بالاستعراض الدوري الشامل. وأحاطت الهند علماً باعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية، التي تحمل رؤية الدولة تحت عنوان "بنما 2030"، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشادت الهند بالإجراءات الاستباقية التي اتخذتها بنما لحماية حقوق الشعوب الأصلية.

560- وأعربت نيبال عن تقديرها لقبول بنما معظم التوصيات المقدمة خلال الدورة الثالثة، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها نيبال. ونوهت بجهود بنما من أجل إدراج أهداف التنمية المستدامة في سياساتها العامة عن طريق إشراك مختلف قطاعات المجتمع على أوسع نطاق. ورحبت نيبال بالخطة الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الدولة للفترة 2019-2024، وهي خطة ركزت على التصدي للتحديات البيئية الجديدة وعلى تحديث السياسات المتعلقة بتغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي.

#### 4- تعليقات عامة مقدمة جهات معنية أخرى

561- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بنما، أدلت 6 جهات معنية أخرى ببيانات.

562- ولاحظ مركز القانون البيئي الدولي (بيان بالفيديو) أن بنما قبلت بعض التوصيات، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء إغفال الدولة الالتزام بالتصديق على اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169). ولاحظ المركز الخطر المحدق بأراضي وحقوق الشعوب الأصلية بسبب مشاريع التنمية التي تتفد في مجالات الطاقة والتعدين والسياحة، ولا سيما مشروع خط نقل الطاقة الكهربائية الرابع. ورأى أن إخلال بنما بالتزامها بالاعتراف بأراضي الشعوب الأصلية يشكل انتهاكاً لحقوق الشعوب التي بقيت أراضيها خارج دائرة نغابي وبوغلي وكامبيسينوس، وحقوق الشعوب التي تعيش في المناطق المجاورة لها، وهي دائرة أنشئت بموجب القانون رقم 10 لعام 1997.

563- ودعا تحالف الدفاع عن الحرية (بيان بالفيديو) بنما إلى مواصلة ضمان حماية واحترام حقوق الوالدين بالقدر الكافي في السياسات التعليمية، بما في ذلك في تحديد قيم ومضمون برامج التنقيف الجنسي الرامية إلى الحد من ممارسة الجنس في سن مبكرة وحمل المراهقات. ورأى أن هذه المسائل يجب تناولها بأسلوب لا يقوض الدور الأساسي للوالدين. وحثت المنظمة، التي تعارض الإجهاض، بنما على ضمان حقوق الإنسان لجميع الناس، بمن فيهم الآباء والأطفال غير المولودين. ورأت أنه لا ينبغي أبداً المساس بهذه الحقوق باسم الإيديولوجيا أياً كان نوعها، ومهما بلغ إصرار أنصارها.

564- وأشارت المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية (بيان بالفيديو) إلى ضعف الاهتمام بحقوق المشتغلين بالجنس من منظور شامل ومتعدد الجوانب يعترف بحق التحكم في الجسد. وطلبت المنظمة الاعتراف الكامل بالاشتغال بالجنس، مما يسهم في مكافحة الاستبعاد والتمييز والعنف، الذين يؤثران على الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية والصحة والتعليم. ودعت حكومة بنما إلى إجراء تغييرات تشريعية وتنفيذ السياسات اللازمة لضمان حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، ولا سيما من يعاني منهم من الاستبعاد والتمييز ويتعرض للعنف المؤسسي بانتظام، كما هو الحال بالنسبة للمشتغلين بالجنس.

565- وقالت الرابطة الدولية للمثليين والمثليات (بيان بالفيديو) إنها تود أن تطلب إلى بنما بكل احترام أن تنظر في الحاجة الملحة إلى استعراض السياسات المتبعة حالياً بشأن حماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يمثلون التنوع الجنسي. وأشارت الرابطة إلى الحاجة الملحة لإعداد سياسات عامة ووضع قانون لمكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، في إطار السعي إلى الحد من العنف المؤسسي، الذي يتجلى في عدم استجابة المحكمة العليا لمطالب الاعتراف بالمساواة في الزواج، وفي استخدام الشرطة للعنف المفرط، الذي ازداد خلال الجائحة، ضد مغايري الهوية الجنسية.

566- ولاحظ مركز مناهضة القتل في العالم (بيان بالفيديو) أن القتل المتعمد بظل غير مقبول، وأن الحاجة تستدعي اعتماد سياسات حازمة لمنع العنف، لكي يتسنى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16. وأوصى المركز بنما بإدراج منع العنف، باعتباره واجباً، في الدستور، وكذلك حق الإنسان في السلام. وأوصى بنما أيضاً بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بدون تأخير.

567- ولاحظت رابطة HazteOir.org (بيان بالفيديو) أن بعض البلدان طلبت الموافقة على ما يسمى "زواج المثليين" من دون مراعاة للتشريع البنمي الذي أقر الزواج بوصفه علاقة طوعية بين رجل وامرأة. وأحاطت الرابطة علماً بالقلق الذي أعرب عنه بشأن التمييز المزعوم ضد مجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. وذكرت أيضاً أن "التثقيف الجنسي الشامل"، الذي طالبت به دول شتى أثناء الاستعراض الدوري الشامل، من شأنه أن ينتهك السلطة الأبوية وحق الوالدين في تربية أطفالهم.

## 5- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

568- أفاد رئيس مجلس حقوق الإنسان بأن المعلومات الواردة تبين أن بنما أيدت 146 توصية وأحاطت علماً بـ 35 توصية من أصل 181 توصية قدمت لها.

569- وشكر الوفد (بيان بالفيديو) كل من شارك خلال الحوار التفاعلي، فضلاً عن اللجنة الثلاثية والأمانة على العمل الممتاز الذي قاما به.

570- وأكد الوفد أن حكومة بنما تهتم على نحو ثابت وجليّ بتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وأن العملية المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل ستظل تمثل جزءاً حيوياً في هذه الجهود. وأكد من جديد أن هناك خطوات هامة اتخذت منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق، لضمان الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان وفقاً للالتزامات الدولية الواقعة على الدولة في مجال حقوق الإنسان، ولكنه أقر باستمرار وجود تحديات. وقال إن العمل على بلوغ الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لم ينته بعد، وستواصل بنما العمل بلا كلل لتحقيق ذلك. وأشار إلى أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يمثلان أولوية بالنسبة لحكومة بنما.

571- واختتم الوفد كلمته بالقول إن عملية الاستعراض الدوري الشامل أتاحت فرصة فريدة لتناول جميع حقوق الإنسان والتوعية بأهمية تعزيز إعمالها على الصعيد الوطني.

## منغوليا

572- أُجري الاستعراض المتعلق بمنغوليا في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بما يتوافق مع جميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من منغوليا وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/22/MNG/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/22/MNG/2)؛

(ج) موجز الورقات الذي أعدته المفوضية وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/22/MNG/3).

573- ونظر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 37 المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، في نتائج الاستعراض المتعلق بمنغوليا واعتمدها (انظر المادة جيم أدناه).

574- وتتألف نتائج الاستعراض المتعلق بمنغوليا من تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/9)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات الواردة فيه، والتزامات الدولة الطوعية، وما قدمته، قبل اعتماد المجلس نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على الأسئلة أو المسائل التي لم تعالج بالقدر الكافي أثناء الحوار التفاعلي في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/9/Add.1).

# **1- الآراء التي أعربت عنها الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتها الطوعية، ونتائج الاستعراض**

575- ذكر الوفد (بيان بالفيديو) أن منغوليا تؤيد الاستعراض الدوري الشامل بوصفه أداة حيوية لاستعراض حالة حقوق الإنسان وجهود النهوض بها على الصعيدين الوطني والدولي. وقال إن منغوليا دولة طرف في ثمانية من الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان إلى جانب الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية بشأن حقوق العمال. وستواصل منغوليا الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وستساهم على نحو متسق ونشط في تعزيز الحوار مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

576- وفي ذلك العام، حددت منغوليا موعد أول زيارة تقوم بها المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وهي تتطلع إلى استقبالها في البلد في الربيع.

577- وخلال استعراض منغوليا، الذي جرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تلقت الدولة 190 توصية، وبعد النظر فيها بعناية، أيدت 170 توصية وأحاطت علماً بـ 20 توصية. ومعظم التوصيات التي أيدتها هي إما في طور التنفيذ أو تتطابق مع الأهداف السياسية الأوسع التي وضعتها حكومة منغوليا، وقد نفذت بعض التوصيات بالفعل.

578- وأحاطت منغوليا علماً بـ 20 توصية تتعلق بما يلي: الاعتراف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في تلقي الشكاوى الفردية؛ والانضمام إلى معاهدات دولية مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية العمال المنزليين، 2011 (رقم 189)، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها، والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية؛ والاعتراف القانوني بالأزواج المثليين؛ وإزالة أي إشارة إلى عقوبة الإعدام من الدستور؛ واعتماد قانون شامل لمكافحة التمييز. وفي هذا الصدد، تحتاج بعض التوصيات إلى مزيد من الدراسة، وستدرس منغوليا هذه التوصيات وتنتظر فيها، قدر الإمكان، عندما يحين أوان ذلك في المستقبل.

579- وأطلعت منغوليا مجلس حقوق الإنسان على التطورات الأخيرة المستجدة منذ الاستعراض السابق. وأعلنت اللجنة الدائمة للشؤون القانونية في مجلس الدولة الأعلى (البرلمان) في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 عن اعتماد عملية مفتوحة لاختيار عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا المكلف بمنع التعذيب، وأشارت إلى ورود طلبات الترشيح على مدى 30 يوماً حتى 10 كانون الثاني/يناير 2021. وقد تقدم ما مجموعه 6 مرشحين، ولا تزال عملية الفرز جارية. وأكدت اللجنة أن تعيين المفوض المسؤول

عن منع التعذيب يقوم مقام إنشاء الآلية الوقائية الوطنية، وسيتم اتخاذ إجراءات مستقلة بشأن منع التعذيب على الصعيد الوطني. وستُمنح الأولوية الواجبة لتعزيز عمل الآلية الوقائية الوطنية. ونوقش مشروع القانون المتعلق بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان الذي قدم إلى البرلمان في أيار/مايو 2020 في جلسة عامة عقدت خلال دورة خريف عام 2020، وأيد البرلمان إدراجه للنظر فيه في جلسة استماع أولية. وستستمر المناقشات خلال الدورة الربيعية للبرلمان عام 2021. وقد وافق البرلمان على القانون المنقح المتعلق بالمحاكم في 15 كانون الثاني/يناير 2021، وبدأ نفاذه في 1 آذار/مارس 2021. ودُمج بموجب القانون المنقح، أربعة قوانين كانت تعرف سابقاً باسم "قانون الحزمة القضائية"، وهي قانون المحاكم، وقانون الوضع القانوني للقضاة، وقانون الإدارة القضائية، وقانون المركز القانوني لممثلي المواطنين القضائيين، الذي اعتمد في عام 2012. وبموجب القانون الجديد، سنت بعض اللوائح الهامة التي تهدف إلى تحسين النظام القضائي، بما في ذلك عن طريق وضع إجراءات اختيار مفصلة لانتخاب أعضاء المجلس العام للقضاء واللجنة التأديبية القضائية، وتوضيح حقوق ومسؤوليات تلك المؤسسات وتوسيع نطاقها، ورفع مستوى مسؤولية القضاة مع تحديد أكثر من 40 نوعاً من السلوكيات المحظورة على القضاة. وقد أرسى القانون توازناً بين مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والرقابة لمنع ممارسة أي نوع من أنواع النفوذ السياسي أو التجاري على السلطة القضائية واستقلالها. وأكد الوفد أن اعتماد هذا القانون يمثل خطوة أخرى تمهد لضمان حق المواطنين في محاكمة عادلة، وحققهم في عدم التعرض للتعذيب، وإنشاء نظام لا يسود فيه سوى سيادة القانون والأخلاق في السلطة القضائية.

580- وأكد الوفد أن الحكومة تعمل على وضع إطار قانوني يضمن حق المواطنين في الحصول على المعلومات استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية. وقد صاغت منغوليا قانوناً منقحاً بشأن شفافية المعلومات والحق في الحصول على المعلومات، يصنف البيانات التي تحتفظ بها المنظمات الحكومية إلى بيانات عامة وبيانات مقيدة ومغلقة، وينظم كل منها على حدة، ووضعت لوائح مفصلة لحماية البيانات تتعلق بأنواع البيانات العامة والمقيدة. وأعدت منغوليا أيضاً مشروعاً أولاً لقانون حماية البيانات الشخصية، يقضي بأن يتم جمع البيانات الشخصية ومعالجتها واستخدامها بإذن من صاحبها، ويحظر استخدام البيانات الشخصية لأغراض أخرى غير الأغراض التي جُمعت من أجلها؛ وينظم مشروع القانون أيضاً العلاقات بين جامعي البيانات ومقدميها، ويمنع الكشف عن البيانات الشخصية، ويوفر إطاراً قانونياً للمنظمات المكلفة بحماية البيانات الشخصية.

581- وأكد الوفد أن البرلمان يجري حالياً، عن طريق فريقه العامل المنشأ في إطار اللجنة الدائمة للشؤون القانونية، استعراضاً لعملية تنفيذ التزامات الدولة الدولية في مجال حقوق الإنسان والتوصيات التي قدمتها هيئات المعاهدات. وسيسفر ذلك المسعى عن وضع توصيات وتوجيهات سياساتية من أجل تعزيز نظام وإجراءات الإبلاغ والمتابعة على الصعيد الوطني، وكذلك إدخال المزيد من الإصلاحات القانونية.

582- وتعكف الحكومة حالياً على وضع خطة عمل تتعلق بتنفيذ التوصيات التي أيدتها، ومن شأن هذه العملية أن تعزز إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من الكيانات ذات الصلة. وتعتقد منغوليا اعتقاداً راسخاً أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لا يمكن أن يتحقق إلا بالمشاركة النشطة والحوار البناء بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي.

583- وتؤيد منغوليا تماماً عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان واختصاصاتها. وستواصل التعاون البناء مع هيئات الأمم المتحدة، والإجراءات والآليات الخاصة في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

## 2- تعليقات عامة مقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للدولة موضوع الاستعراض

584- أثنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا (بيان بالفيديو) على الحكومة لإنشائها آلية وقائية وطنية في كانون الثاني/يناير 2020 تماشياً مع التزاماتها بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ غير أنها تأسف لعدم وجود طرف مستقل مكلف بالتحقيق في ادعاءات التعذيب. ورحبت بتجريم جميع أشكال التمييز في القانون الجنائي الجديد وشجعت الحكومة على اعتماد قانون شامل لمكافحة التمييز ينص على الاعتراف والحماية القانونيين للأزواج المثليين. وأكدت عزمها القوي على التصدي لأي محاولة لإعادة تطبيق عقوبة الإعدام، التي أُلغيت بحكم القانون في عام 2015، لكنها لم تُلغ من دستور منغوليا.

## 3- آراء أعربت عنها دول أعضاء ودول مراقبة في مجلس حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة بشأن نتائج الاستعراض

585- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بمنغوليا، أدلى 13 وفداً ببيانات.

586- ورحبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (عن طريق بيان بالفيديو) بقبول منغوليا توصياتها الثلاث، وهي: تعزيز التشريعات المحلية لضمان تجريم جميع أشكال الرق المعاصر، بما في ذلك تجريم الاتجار بالأشخاص تماشياً مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ واعتماد عملية مفتوحة قائمة على الجدارة عند اختيار المرشحين الوطنيين لانتخابات هيئات معاهدات الأمم المتحدة؛ وحماية حرية التعبير بإلغاء المادة 6-21 من قانون الجرائم الإدارية. ورحبت أيضاً بالتزام منغوليا بتنفيذ أنشطة تهدف إلى حماية حقوق المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والعمال المهاجرين، والأشخاص عديمي الجنسية، والأشخاص ذوي الإعاقة. وأشادت كذلك بسجل منغوليا في مجال المساواة بين الجنسين، وأيدت جهود الحكومة الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات وزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة. وشددت على أهمية تخصيص موارد حكومية لضمان التنفيذ الكامل لقوانين مناهضة التمييز القائمة.

587- وأثنى صندوق الأمم المتحدة للسكان (بيان بالفيديو) على حكومة منغوليا لالتزامها بحماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة، عن طريق ضمان حصولهن على المعلومات والسلع والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وتنفيذ مخطط تعليمي شامل عن الحياة الجنسية. وأثنت أيضاً على الحكومة لضمانها مواصلة تنفيذ قانون مكافحة العنف العائلي، وزيادة فعالية القانون بتخصيص الموارد الكافية وبرامج التدريب للأعوان المسؤولين عن تنفيذه، وتعزيز التعاون بين القطاعات المسؤولة عن مكافحة حالات العنف العائلي والإبلاغ عنها، وهي حالات زادت كثيراً خلال جائحة كوفيد-19. وشددت على أنها ستظل شريكاً أميناً في مرحلة التعافي من كوفيد-19 لتحقيق الأهداف الثلاثة: خفض وفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها إلى الصفر، وخفض الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة إلى صفر، وخفض حالات العنف الجنساني في منغوليا إلى الصفر.

588- وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أن منغوليا خفضت معدل وفيات الأمهات بنسبة 75 في المائة، من 199 إلى 26 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي، بين عامي 1990 و2015. ورحبت أيضاً بالتنفيذ الناجح للبرنامج الوطني للتعليم المفتوح "منغوليا واحدة"، باتباع نهج تعليمية حديثة وتكنولوجيا جديدة للتعليم مدى الحياة عن طريق الإنترنت. وسلمت كذلك بالجهود التي تبذلها حكومة منغوليا للامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وهو ما تجلّى في الاستعراض.

589- وأعربت فييت نام (بيان بالفيديو) عن تقديرها لقبول منغوليا التوصيتين اللذين قدمتهما فييت نام بشأن تعزيز برامج الرعاية الاجتماعية لتحسين نوعية حياة الناس، ولا سيما من هم أشد تعرضاً للتهميش، وبشأن حماية حقوق الطفل. وأثنت على منغوليا لاعتمادها وتنفيذها رؤية عام 2050، وهي سياسة طويلة الأجل تكفل حقوق الإنسان والحرية وتكافؤ الفرص لمواطنيها، وتحدد أهدافاً شاملة مختلفة لتأكيد الأولويات الأساسية المبينة في مفهوم الدولة للتنمية المستدامة لعام 2030.

590- وأشادت بوتسوانا (بيان بالفيديو) بالتقدم الذي أحرزته منغوليا في ميادين شتى في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومكافحة التعذيب ومنعه، وتعزيز حقوق الطفل. وأشادت أيضاً بقبول منغوليا العديد من التوصيات التي قدمتها وفود عديدة، بما في ذلك توصيتا بوتسوانا بشأن فعالية آليات تقديم الشكاوى المتعلقة بالتعذيب والتحقيق فيها، ومنع استغلال عمل الأطفال.

591- ورحبت الصين بجهود منغوليا الرامية إلى النهوض بالاقتصاد المستدام، والحد من الفقر، وتعزيز الضمان الاجتماعي، وفتح مراكز لإعادة تأهيل الأطفال، ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وحماية النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة، وضمان حقوق شعبها في الحياة والصحة في مواجهة جائحة كوفيد-19. وشجعت منغوليا على مواصلة تعزيز التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، ورفع مستويات المعيشة، وتطوير الأحكام المتعلقة بالرعاية الصحية، بما في ذلك في المناطق الريفية.

592- ورحبت كوبا (بيان بالفيديو) بقبول منغوليا عدداً كبيراً من التوصيات، بما في ذلك توصيات كوبا. وشجعت منغوليا على إحراز مزيد من التقدم في مجال الحد من الفقر وتعزيز خدمات الرعاية الصحية العامة، ولا سيما للنساء والأطفال.

593- وأعربت الهند (بيان بالفيديو) عن تقديرها لقبول منغوليا التوصيات الثلاث التي قدمتها الهند. ونوهت أيضاً بالمشاركة البناءة لمنغوليا أثناء عملية الاستعراض وبالتقدم المحرز في مجال مواءمة القوانين الوطنية للدولة مع المعاهدات الدولية التي انضمت إليها. وأعربت عن تقديرها كذلك لاعتماد خطة السياسة العامة الطويلة الأجل المعنونة "رؤية 2050" وتنفيذ هذه الخطة لضمان حقوق الإنسان والحرية وتكافؤ الفرص لمواطنيها.

594- وأعرب العراق عن تقديره لقبول منغوليا توصياته الثلاث كلها، والتي دعا فيها إلى توفير التدريب لموظفي إنفاذ القانون بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، وضمان استقلال القضاء، ومكافحة العنف ضد الأطفال.

595- وأعربت نيبال عن تقديرها لقبول منغوليا معظم التوصيات التي قدمت خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك توصيتا نيبال. ونوهت بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحسين صحة الأم والطفل، وأشادت بالإنجازات التي تحققت في مجال الحد من وفيات الأطفال والأمهات. ورحبت بالتدابير التشريعية ومبادرات الرعاية الاجتماعية المتخذة لتلبية احتياجات مختلف فئات السكان، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن، بهدف تعزيز المشاركة المتساوية في الحياة الاجتماعية وحظر التمييز.

596- وأشادت باكستان بكثرة عدد التوصيات التي قبلتها منغوليا، بما في ذلك توصيات باكستان. وأعربت عن تقديرها لتعاون الدولة مع آلية الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما يجسد التزام منغوليا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

597- ولاحظ الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو) بارتياح أن منغوليا قبلت عدداً هائلاً من التوصيات، بما فيها توصيات الاتحاد الروسي. ورأى في هذه الخطوة دليلاً على الموقف المسؤول للقيادة المنغولية إزاء مسألة تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما لاحظ الاتحاد الروسي

الإنجازات التي حققتها منغوليا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن استعدادها للتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأثى على منغوليا لاتخاذها تدابير ترمي إلى تنفيذ إصلاحات تشريعية وقضائية لتحسين إقامة العدل، فضلاً عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لحماية وتعزيز حقوق وحرّيات الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن.

598- وأعربت تونس (بيان بالفيديو) عن تقديرها للخطوات التي اتخذتها منغوليا منذ الاستعراض السابق في إطار تعزيز نظام حقوق الإنسان، واعتماد قوانين واستراتيجيات وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتنظيم العلاقات الأسرية، ومنع زواج الأطفال، والحد من الفقر. ورأت أن تعاون الدولة مع آلية الاستعراض الدوري الشامل يجسد التزام منغوليا بالدفع قدماً بالإصلاحات والجهود التي تُبذل وفقاً لالتزاماتها الدولية.

#### 4- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

599- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بمنغوليا، أدلت 5 جهات معنية أخرى ببيانات.

600- وأثى الاتحاد الهولندي للجمعيات المعنية باندماج المثليين والمثليات على منغوليا (بيان بالفيديو) لإدخالها تحسينات تسمح لكل الناس بالتمتع بحقوق الإنسان بغض النظر عن ميلهم الجنسية وهويتهم الجنسية. بيد أنه أكد أن تنفيذ الحكومة لهذه التدابير والتزامها بها ضعيف، وأنها لم تفلح في صياغة وتنفيذ تشريع شامل لمكافحة التمييز. ولاحظ الاتحاد الهولندي أن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنس ما زالوا يتعرضون للتمييز وجرائم الكراهية وأن مرتكبي انتهاكات الحقوق يفلتون من العقاب. وحث الحكومة على زيادة الجهود لضمان المساواة أمام القانون للجميع وعدم التعرض للتمييز. وأشار أيضاً بأن يُشرك مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنس في عملية تخطيط برامج حقوق الإنسان وتنفيذها وتقييمها.

601- وأفاد المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية (بيان بالفيديو) بأن المدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة في منغوليا ما زالوا يتعرضون للتهديد والترهيب، وحث الحكومة على وضع جدول زمني واضح لاعتماد القانون الذي يحمي المدافعين عن حقوق الإنسان. وأعرب عن انزعاجه من التطورات الأخيرة التي أعاققت حرية التعبير. وقال إنه يجدر بمنغوليا أن تكفل توافق جميع التشريعات المتعلقة بالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وأن تمكن العاملين فيها من العمل من دون التعرض لقيود لا مبرر لها أو الخوف من الانتقام. ودعا المنتدى الآسيوي منغوليا إلى زيادة الجهود الرامية إلى حماية البيئة، بما في ذلك عن طريق وضع خطة عمل وطنية لحماية حقوق الإنسان والبيئة.

602- وحثت منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (بيان بالفيديو) منغوليا على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من الاعتداءات والتهديدات، والتحقيق في حالات الاعتداء على الصحفيين، وضمان تقديم الجناة إلى العدالة. ودعت الحكومة إلى اعتماد مشروع قانون بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان يحميهم من التخويف والمضايقة. وأعربت المنظمة عن أسفها لتضمين مشاريع القوانين المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان حكماً يقيد الحيز المدني وحرية تكوين الجمعيات والحق في حرية الإعلام والتعبير والحق في المشاركة في الشؤون العامة. ورأت أنه يجدر بمنغوليا أن تراجع مشروع القانون لمواءمته مع القانون الدولي.

603- وأثنت منظمة العفو الدولية (بيان بالفيديو) على منغوليا لقبولها التوصيات المتعلقة بإنشاء آلية مستقلة لمنع حالات التعذيب والتحقيق فيها، إلى جانب التوصيات الداعية إلى ضمان استقلال القضاء. وحثت منغوليا على إلغاء التعديلات القانونية التي مكنت مجلس الأمن القومي من عزل كبار القضاة ورؤساء المدعين العامين. ودعت السلطات الوطنية إلى ضمان الحماية الفعالة لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البلد باعتماد قانون يحميهم بغض النظر عن جنسيتهم. ورأت المنظمة أن منغوليا يجدر بها أيضاً أن تعيد النظر في موقفها بشأن التصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.



604- وأثنت هيئة رصد الأمم المتحدة (بيان بالفيديو) على منغوليا لتعيين البرلمان هيئة مستقلة معنية بمكافحة الفساد، ولكنها أعربت عن أسفها لأن الرئيس منح نفسه في عام 2019 صلاحية عزل تلك السلطة، إضافة إلى المدعي العام وأي قاض، دونما مبرر. وأعربت عن جزمها إزاء وصم المدافعين عن حقوق الإنسان في البلد، الذين يوصفون بأنهم خصوم للدولة ومشاغبون مكروهون. وأعربت أيضاً عن قلقها إزاء ورود تقارير عما تمارسه الشرطة من تمييز ومضايقة وتخويف، وعدم تمتع المدافعين عن حقوق الإنسان بالحماية القانونية. ورأت هيئة رصد الأمم المتحدة أنه يتعين على منغوليا أن تبذل المزيد من الجهود لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز التزامها باحترام حقوق الإنسان.

## 5- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

605- أفاد رئيس مجلس حقوق الإنسان بأن المعلومات الواردة تبين أن منغوليا أيدت 170 توصية وأحاطت علماً بـ 20 توصية من أصل 190 توصية قدمت لها.

606- وشكر الوفد جميع الوفود على مشاركتها الأنشطة وتوصياتها البناءة. وأعربت منغوليا عن امتنانها لترحيب العديد من الوفود بما أحرزته من تقدم وما حقته من إنجازات.

607- ورأى أن التوصيات والتعليقات التي أبديت أثناء الاستعراض وفي دورة مجلس حقوق الإنسان يمكن أن تكون مساهمة قيمة في مساعي الدولة لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال في البلد. وستبذل الحكومة قصارى جهدها لتنفيذ التوصيات التي حظيت بالتأييد وإبلائها الاعتبار الكامل مع إجراء المزيد من الإصلاحات القانونية.

608- وأشارت منغوليا إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الدولة الأعلى في خطابه بمناسبة افتتاح دورة الربيع، في 15 آذار/مارس 2021، وورد فيه ما يلي: "إن منغوليا بلد ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان. ولا سبيل إلى إرساء مبدأ سيادة القانون إلا إذا كانت حقوق الإنسان مكرسة في كل قانون. وينبغي أن تهدف جميع القوانين والقواعد واللوائح والتدابير التي تسن إلى ضمان حقوق المواطنين وعدم انتهاكها بأي شكل من الأشكال. وفي ضوء ذلك، ستشرع جلسة الربيع في مناقشة مشروع القانون المتعلق بالوضع القانوني للمدافعين عن حقوق الإنسان".

609- وأكدت منغوليا أنها ستواصل عملها لضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

## ملديف

610- أجري الاستعراض المتعلق بملديف في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من ملديف وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/MDV/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/MDV/2)؛

(ج) موجز الأوراق الذي أعدته المفوضية وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/22/MDV/3).

611- ونظر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 37 المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، في نتائج الاستعراض المتعلق بملديف واعتمدها (انظر المادة جيم أدناه).

612- وتتألف نتائج الاستعراض المتعلق بملايف من تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/10)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات الواردة فيه، والتزاماتها الطوعية، وما قدمته، قبل اعتماد المجلس نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على الأسئلة أو القضايا التي لم تعالج بالقدر الكافي أثناء الحوار التفاعلي في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/10/Add.1).

# 1- الآراء التي أعربت عنها الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتها الطوعية، ونتائج الاستعراض

613- أشار وفد ملايف إلى أن هذه هي المرة الأولى، في هذه الدورة، التي يمثل فيها البلد وفدٌ وزاري رفيع المستوى، يرأسه النائب العام، مما يدل على تمسك إدارة الرئيس إبراهيم محمد صليح الثابت بتجديد الالتزام الدولي، وكذلك على الأهمية التي تولي لتحسين حالة حقوق الإنسان في ملايف.

614- وسلط الوفد الضوء على الإنجازات الملموسة التي تحققت في مجالات إصلاح القضاء والحكومة، والحماية الاجتماعية وحقوق الفئات الضعيفة، وحماية حقوق العمال المهاجرين. كما سلط الوفد الضوء على الجهود التي بذلت من أجل إنشاء أجهزة إنفاذ القانون المراعية للحقوق وعلى التزام الحكومة بضمان تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور، دون عائق.

615- وقد تلقت ملايف ما مجموعه 259 توصية من 95 دولة عضواً. وقبلت ملايف 187 توصية من أصل التوصيات التي قدمت لها وعددها 259 توصية، وأحاطت علماً بـ 67 توصية وقبلت جزئياً 5 توصيات. واعتبرت ملايف 11 توصية من أصل التوصيات الـ 187 المقبولة في حكم التوصيات التي نفذت بالفعل. وتتناول التوصيات الـ 67 التي أحيط بها علماً مسائل لا تتفق مع دستور ملايف، كما أن شح الموارد حال دون تنفيذ بعض الالتزامات.

616- ومع ذلك، ستظل الحكومة متمسكة بتوفير حقوق الإنسان والحريات الأساسية على النحو المنصوص عليه في الدستور. ولن تتخلى ملايف عن موقفها من الوقف الاختياري غير الرسمي لتنفيذ عقوبة الإعدام وستواصل بذل الجهود لتعزيز الحق في حرية التعبير ومواصلة تكريس السياسات الرامية إلى تحسين حياة العمال المهاجرين الخاضعين لولايتها القضائية.

617- وقد شهدت ملايف للمرة الأولى، مناقشة للمواقف التي أعرب عنها بشأن التوصيات أجرتها الآلية الوطنية الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في البلد، التي أنشئت في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بموافقة الرئيس. وبفضل الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة تسنى تحسين مستوى المناقشات والتنسيق بين الوكالات. وحلت هذه الآلية محل ممارسة خاصة عفا عليها الزمن، وهي تمثل خطوة بارزة نحو ترسيخ الإبلاغ في ملايف. وفي الأيام المقبلة، سستعاون الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة مع الوكالات الشريكة والمجتمع المدني على وضع خطة تنفيذ شاملة. وستتخذ ملايف جميع التدابير الضرورية لضمان أن تكون هذه العملية جامعة وتشاركية.

618- وسلط الوفد الضوء على بعض الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان منذ استعراض تشرين الثاني/نوفمبر من العام السابق، بما في ذلك التوقيع على مشروع قانون العدالة الانتقالية، الذي كان معروضاً على اللجنة البرلمانية وقت الاستعراض. وقد نص القانون، الذي صدر في 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، على إنشاء آلية الانتصاف عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي وقعت في الماضي. وأنشئت لجنة حقوق الإنسان بموجب القانون في اليوم نفسه. ومن شأن هذه الآلية أن تمكن الدولة أيضاً من تحديد مواطن القصور في نظام حماية حقوق الإنسان ومعالجة هذا القصور.

619- وفيما يتعلق بالتزام الحكومة بالنهوض بأجهزة إنفاذ القانون المراعية للحقوق، صدر قانون بشأن إصلاح جهاز الشرطة في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، ومن المتوقع أن يعزز الإدارة الداخلية للشرطة وأن يمكن من اتباع نهج مجتمعي في توفير الخدمات.

620- وعلاوة على ذلك، دخل قانون قضاء الأحداث، الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر من العام السابق. ومع بدء نفاذ هذا القانون بات جميع الأطفال المخالفين للقانون يحظون بحماية معززة في إطار مسار مستقل في نظام العدالة الجنائية يشدد على العدالة الإصلاحية.

621- وتأمل الحكومة في العام الحالي في عرض مشاريع قوانين هامة على البرلمان لتعزيز إصلاح الحكم والقضاء. وفي هذا الصدد، تقرر أن تقدم في عام 2021، مشاريع القوانين المتعلقة بتعديل قانون القضاء وقانون القضاة، ومشروع قانون الأدلة، ومشروع قانون المعونة القضائية، ومشروع قانون بشأن إنشاء هيئة تنظيمية لوسائط الإعلام.

622- وتشكل قضايا البيئة وتغير المناخ عنصراً حيوياً في حماية حقوق الإنسان في سياق ملديف لأنها دولة جزرية صغيرة منخفضة التضاريس. وسوف تترجم الدولة تعهداتها بالتخلص التدريجي من المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام إلى أفعال، مع تطبيق خطة التخلص التدريجي من المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام في حزيران/يونيه من هذا العام. وتأمل ملديف في خفض انبعاثات الكربون وتعزيز الممارسات المستدامة الصديقة للبيئة في جميع المجالات والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر ابتداء من عام 2030 بفضل المساعدة الدولية. وسيواصل البلد أيضاً الجهود التي يبذلها في سبيل التحول إلى خيارات الطاقة المتجددة، والحفاظ على نظمه الإيكولوجية الطبيعية، وتنفيذ تدابير لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع تغير المناخ.

623- ولا يزال البلد يواجه عدداً من التحديات، بما في ذلك عدم وجود قوة عاملة مدربة، وقصور الميزانية، والافتقار إلى الخبرة اللازمة التي لا تزال تعوق جهود الإصلاح، والآثار المتواصلة لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد، مما يشكل عائقاً أمام تنفيذ الخطط الإنمائية التي وضعتها ملديف.

## 2- آراء أعربت عنها دول أعضاء ودول مراقبة في مجلس حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة بشأن نتائج الاستعراض

624- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بملديف، أدلى 13 وفداً ببيانات.

625- وأعربت نيبال (بيان بالفيديو) عن تقديرها لملديف لقبولها معظم التوصيات التي قدمت خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل وللجهود التي تبذلها لتعزيز المساواة بين الجنسين. وأثنت نيبال على ملديف لاعتمادها تدابير شاملة من أجل بناء هيكل أساسية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، ووضعها إطاراً استراتيجياً وطنياً لتعبئة التمويل المناخي الدولي للتصدي لتغير المناخ.

626- وأعربت عمان (بيان بالفيديو) عن ترحيبها بالحوار المفيد الذي دار أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل وباستجابة ملديف للتوصيات بروح إيجابية.

627- وأثنت باكستان (بيان بالفيديو) على ملديف لقبولها أغلبية التوصيات، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها باكستان خلال دورة الفريق العامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأعربت عن تقديرها لالتزام ملديف بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال توطيد المؤسسات والآليات الوطنية لحقوق الإنسان. وأعربت عن أملها في ألا تدخر ملديف جهداً لتنفيذ إطار العمل الوطني بشأن حقوق الإنسان وخطة العمل الاستراتيجية.

628- ولاحظ الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو) بارتياح أن ملديف قبلت أغلبية التوصيات المقدمة، بما في ذلك توصية الاتحاد الروسي بحماية حقوق الفئات الضعيفة في التشريعات والممارسة العملية، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وأثنى على التدابير التي اتخذتها ملديف لتعزيز الإطار القانوني لحماية الأطفال وتحقيق المساواة بين الجنسين على أساس مبدأ عدم التمييز.

629- وأشادت سيراليون بجهود ملديف الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات المستقلة ومبدأ سيادة القانون، وإلى اتباع منهج اللامركزية في هيكلها الإداري وبناء مجتمعات قادرة على الصمود. وأعربت عن سرورها على وجه الخصوص بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة كوفيد-19، بطرق منها إعادة ترتيب أولويات خطة العمل الاستراتيجية المعمول بها لمواءمة وتحديد السياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات الحكم للفترة 2021-2022.

630- ورحبت سري لانكا (بيان بالفيديو) بقبول توصيتين من أصل ثلاث توصيات قدمتها سري لانكا لتعزيز تنفيذ قانون منع الاتجار بالأشخاص والتعجيل باعتماد مشروع قانون صحة الأم والطفل. ورحبت أيضاً بتصديق ملديف على سبع اتفاقيات من الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان، وبتجديد دعوتها الدائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

631- وأثنى السودان (بيان بالفيديو) على ملديف لسعيها المستمر إلى تعزيز حقوق الإنسان الأساسية، وأعربت عن سروره لقبول ملديف أغلبية التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض، بما في ذلك جميع التوصيات التي قدمها السودان.

632- ولاحظت تونس (بيان بالفيديو) أن ملديف قبلت 187 توصية من التوصيات المقدمة وكان ردها إيجابياً على التوصيات التي قدمتها تونس بشأن المساواة بين الجنسين وحماية المرأة من التمييز والعنف، فضلاً عن حماية حقوق الطفل. ورحبت بالتدابير التي اتخذها البلد بشأن تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

633- ورحبت دولة الإمارات العربية المتحدة (بيان بالفيديو) باعتماد قانون عام 2016 المتعلق بالمساواة بين الجنسين وضمان مشاركة المرأة على جميع المستويات في المجتمع. ورحبت بالتدابير الإيجابية المتخذة في جميع مجالات حقوق الإنسان، ولا سيما التدابير الهامة المتعلقة بسيادة القانون والحكم الرشيد.

634- وأشادت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو) بالتطورات التي طرأت مؤخراً، ولا سيما في ميدان توطيد الديمقراطية وتحسين الحوكمة وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وشجعت ملديف على مواصلة هذا العمل وأعربت عن أملها في أن تقضي الإصلاحات القضائية الجارية إلى زيادة فرص الوصول إلى العدالة وإلى ملاحقات قضائية فعالة. وأعربت عن سرورها بتأييد ملديف لتوصيتها بتعزيز التشريعات الوطنية القائمة لضمان تجريم جميع جرائم الرق الحديث تجريباً تاماً تمثلياً مع الاتفاقيات الدولية. وذكرت المملكة المتحدة أن هذه خطوة هامة لحماية الفئات الأضعف، وأعربت عن أملها في أن تتفد التعديلات التشريعية في أقرب وقت ممكن.

635- وأشاد صندوق الأمم المتحدة للسكان (بيان بالفيديو) بالتزام ملديف بأن يتمتع الجميع بحقوق الإنسان وبتأييدها لعدة توصيات بشأن المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والحقوق الإنجابية. ورحب بمبادرة الحكومة لمتابعة مؤتمر قمة نيروبي المعني بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خلال قاعدة البيانات الوطنية لتعقب الالتزامات في مجال حقوق الإنسان من أجل تسريع برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة. وأثنى الصندوق أيضاً على ملديف لوضعها استراتيجية وطنية بشأن الصحة الإنجابية وصحة الأم، والوليد، والطفل، والمراهق.

636- وهنأت فانواتو (بيان بالفيديو) حكومة ملديف على قبولها عدداً كبيراً من التوصيات، بما فيها التوصيات التي قدمتها فانواتو بشأن إعادة النظر في التحفظات على المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، والانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية وتنفيذها، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها.

637- ولاحظت جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعاون الحكومة في إطار الاستعراض الدوري الشامل كان وثيقاً على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه البلد فيما يتعلق بالبعد الجغرافي وتغير المناخ. ولاحظت أن ملديف عملت على تعميم معرفة القراءة والكتابة تقريباً، وأنها تعطي الأولوية لتوفير التعليم الجيد الخالي من التمييز وتكفل الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي مجاناً في جميع أنحاء إقليمها.

### 3- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

638- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بملديف، أدلت 10 جهات معنية أخرى ببيانات.

639- وأكد التحالف الإنجلي العالمي (بيان بالفيديو) أن حرية الدين أو المعتقد تشكل جزءاً من حقوق الإنسان والحريات غير القابلة للتصرف، ودعا حكومة ملديف إلى سحب التحفظ على المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وضمن احترام حق الفرد في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره. كما دعا ملديف إلى إلغاء المادة 617 من قانون العقوبات بشأن "انتقاد الإسلام"، لأن عدم تحديد المعنى المقصود بكلمة "انتقاد" يمكن أن يؤدي إلى تطبيقها تطبيقاً تعسفياً. وناشد ملديف أن تكفل حرية الفرد في المجاهرة بدينه أو معتقده في جماعة وأن توفر أماكن العبادة للجميع.

640- وأثنى مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة (بيان بالفيديو) على ملديف لأنها أصبحت واحدة من الدولتين الآسيويتين الوحيدتين اللتين تقدمان بيانات تمثيلية على الصعيد الوطني عن انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، متشياً مع المؤشر 5-3-2 من أهداف التنمية المستدامة. ودعا ملديف إلى سن تشريع يحظر جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بما في ذلك ما يقوم به المهنيون الصحيون؛ وإلى التعجيل بوضع خطة عمل وطنية تُحدد تكاليفها كافة وتكون قائمة على الأدلة لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية مع التركيز على البرامج المجتمعية ونهج متعدد القطاعات ميسر ولا ينطوي على إصدار الأحكام ويقوم على الحقوق ويتصدى للمعايير الاجتماعية والجنسانية الضارة؛ وإشراك الزعماء الدينيين والعلماء والمؤسسات في إصدار أحكام أو فتاوى ضد جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ والعمل بالشراكة مع منظمات المجتمع المحلي والناشطين لدعم حملات التوعية والتثقيف وتمويلها.

641- ورحب المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية (بيان بالفيديو) بالجهود المبذولة لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك اعتماد قانون العدالة الانتقالية وقرار التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ودعا ملديف إلى تسريع وتيرة التحقيقات في مقتل المدافع عن حقوق الإنسان يمين رشيد وعالم الدين المعتدل أفراسيم علي، وكذلك في اختفاء الصحفي أحمد ريلوان. ورحب المنتدى بقبول ملديف للتوصيات الداعية إلى حماية الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، فضلاً عن المدافعين عن حقوق الإنسان.

642- ولاحظت مبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان (بيان بالفيديو) أن الإطار القانوني لملديف لا يزال يعوق الحريات الأساسية. ودعت ملديف إلى إلغاء تجريم التجديف والردة متشياً مع المعايير الدولية، وضمن الحريات المدنية، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتخصيص الموارد الكافية لجعل ظروف الاحتجاز وإدارة السجون متوافقة مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). وحثت المبادرة الحكومة على إنكاء الوعي في أوساط الفئات الضعيفة، وتوسيع نطاق الحماية لتشمل الضحايا والناجين الأجانب، والتعجيل بجميع التعديلات اللازمة لمواءمة قانونها مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

643- وأعربت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (بيان بالفيديو) عن قلقها بشأن النهج المحافظ الذي تتبناه الحكومة حيال دورة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة، مما يكرس الوضع الراهن ويهدد بإهمال معالجة قضايا هامة تتعلق بحقوق الإنسان ويعرض أشد المدافعين عن هذه الحقوق لمزيد من الخطر. ورأت أن الحكومة لم تلتزم بالقضايا الرئيسية، ولا سيما ما تعلق منها بالحيز المحدود المتاح للمجتمع المدني للقيام بعمله، ومكافحة التطرف الديني، والحق في حرية الدين أو المعتقد، والحق في حرية التعبير، وعقوبة الإعدام. وحثت الفيدرالية ملديف على سن قانون وطني يتيح تحديد مصير الصحفي المختفي أحمد ريلوان وتنفيذ هذا القانون.

644- وذكر الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية (بيان بالفيديو) أن الترويج للتسامح والعلمانية في البلد يُقابل بالعنف على شبكة الإنترنت وخارجها منذ عشر سنوات. وفي معظم الأحيان تنشر وسائل الإعلام أسماء وصوراً لأشخاص متهمين بالردة أو الإلحاد أو العلمانية أو المثلية الجنسية أو بتأييد المثلية الجنسية. ومنذ أن تولت الحكومة الحالية السلطة في عام 2018، اتهم ستة أشخاص مالديفيين بالتجديف. وقد أودع أحدهم، وهو محمد رستم مجوثابا، الاحتجاز السابق للمحاكمة مدة طويلة وتعرض للتعذيب والحبس الانفرادي. وحث الاتحاد الدولي الحكومة على إلغاء قوانين التجديف والإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بتهمة التجديف، وعلى التصدي فوراً للتعصب والعنف اللذين يعززهما المتطرفون الدينيون.

645- ورحبت الرابطة الإنسانية البريطانية (بيان بالفيديو) بالعديد من التوصيات التي قدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل لمليديف، ولكنها أعربت عن قلقها العميق إزاء تقاعس حكومة مليديف عن اتخاذ أي إجراء لتنفيذ وحماية حرية الدين أو المعتقد، بما في ذلك حرية المرتدين واللادينيين. وقالت الرابطة إن الحكومة تشترط على جميع المواطنين التعريف عن أنفسهم بصفتهم مسلمين، ولا تكفل لهم حرية التعبير إلا إذا كانت الأفكار التي يعبرون عنها تمتثل لمبادئ الإسلام. ونتيجة لذلك، اتسمت المواقف من القيم الإنسانية بالعداء الشديد. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2019 على سبيل المثال، أجبرت شبكة الديمقراطية المالديفية - وهي هيئة رائدة في مجال حقوق الإنسان - على حل نفسها بدعوى أن التقرير الذي أصدرته في وقت سابق من ذلك العام بشأن تغذية نزعة التطرف في البلد كان افتراء على الإسلام. وتلقى أعضاء شبكة الديمقراطية المالديفية تهديدات بالقتل على وسائل التواصل الاجتماعي.

646- ولاحظ التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (بيان بالفيديو) أنه على الرغم من إجراء إصلاحات تشريعية كبيرة وفتح الحيز المدني في أعقاب الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، فإن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من الهجمات وحملات التشهير وتقديم الجناة إلى العدالة. فقد استمر أفراد الجماعات الإسلامية والعصابات الإجرامية في تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والهجوم عليهم على شبكة الإنترنت من دون عقاب. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، حلت الحكومة تعسفاً "شبكة الديمقراطية المالديفية"، وهي منظمة تعنى بحقوق الإنسان، وصادرت أموالها على إثر الضغوط التي مارستها الجماعات الإسلامية بسبب مزاعم التجديف. وأعرب التحالف عن خيبته إزاء عدم قبول الحكومة بالتوصية الداعية إلى إجراء تحقيق شفاف وعلني في حظر هذه المنظمة وإزاء استمرار التهديدات الموجهة إليها. وفي حزيران/يونيه 2020 كذلك، أطلقت الجماعات المتطرفة حملة على وسائل التواصل الاجتماعي ضد المنظمة الرئيسية المعنية بحقوق المرأة في البلد، وهي منظمة "أوثيما" - ودعت إلى حظرها لكونها معادية للإسلام - بسبب التقرير الذي قدمته في عام 2020 إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

647- ورحبت المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية (بيان بالفيديو) بالالتزامات التي تعهدت بها ملديف لتحسين التعليم وفرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. بيد أن الشباب، ولا سيما الشابات، ما زالوا مستبعدين من الحصول على التثقيف والمعلومات والخدمات الأساسية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وفي كل عام، ينقطع أكثر من 6 000 طفلاً عن الدراسة، في ظل وجود فجوة تعليمية أثرت على حقهم في الاستقلالية الجسدية والسلامة العقلية والبدنية، مما جعلهم غير مهينين لمواجهة العنف وسوء المعاملة. ودعت المنظمة ملديف إلى التصدي لأي شكل من أشكال التمييز في توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإزالة جميع الحواجز التي تقيد حقوق المرأة في الاستقلالية البدنية وفي الصحة الجنسية والإنجابية.

648- ولاحظ تحالف الدفاع عن الحرية (بيان بالفيديو) تأييد ملديف للتوصيات الداعية إلى حماية الحق في حرية الرأي والتعبير. بيد أنه أعرب عن قلقه العميق لأن امتناع الحكومة عن قبول أي توصية من التوصيات التي قدمت لها بشأن حرية الدين أو المعتقد من شأنه أن يحبط جميع الجهود المبذولة لتنفيذ التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بحرية الرأي والتعبير على سبيل المثال لا الحصر. وحث التحالف ملديف على اتخاذ خطوات فورية لإلغاء تجريم التجديف والردة، ودعا إلى إلغاء جميع القوانين والسياسات والممارسات التي تميز، على نحو مباشر أو غير مباشر، على أساس الدين، بما في ذلك القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بالجنسية على سبيل المثال لا الحصر.

#### 4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

649- أفاد رئيس مجلس حقوق الإنسان بأن المعلومات الواردة تبين أن ملديف أيدت 187 توصية وأحاطت علماً بـ 67 توصية من أصل 259 توصية قدمت لها. وقدمت توضيحات إضافية بشأن خمس توصيات أخرى، أشارت فيها إلى الأجزاء التي قبلتها من كل توصية من هذه التوصيات والأجزاء الذي أحاطت به علماً.

650- وذكر وفد ملديف أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى بروز العديد من التصدعات في نظم الضمان الاجتماعي والهياكل الأساسية الصحية وكذلك في مجال تقديم الخدمات العامة. وقد اغتتمت الحكومة هذه الفرصة لزيادة الاستثمار في هذه المجالات، وصياغة وتنفيذ سياسات متماسكة لتعزيزها. ويجري العمل حالياً على إعادة ترتيب أولويات أهدافها لكي تجسد على أفضل وجه احتياجات شعبها وترفع قدرة نظمها الاجتماعية على الصمود.

651- وقد انصبت جهود الإنعاش التي تبذلها الحكومة على المساواة والإنصاف، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وتحسين نوعية الحياة. وفي بداية الجائحة، تحركت ملديف بسرعة لسن أحكام تشريعية تضمن استمرارية وظائف الحكومة، بما في ذلك وضع ضمانات ضد عمليات الطرد والفصل بغير حق، وهو الأهم.

652- وأدخلت تعديلات على القانون لضمان استمرار إمكانية الوصول إلى العدالة، ولا سيما في القضايا الجنائية. ووضعت حزم تدابير تحفيز الاقتصاد، ومددت فترات السماح لتسديد القروض، ومنحت بدلات أخرى للشركات الراسخة والصغيرة على حد سواء، لمنع انزلاق الاقتصاد إلى أزمة. ووضعت آليات لضمان معالجة الشكاوى المتعلقة بالعنف العائلي والعنف ضد النساء والأطفال بأقصى قدر من السرعة. وعملت الحكومة أيضاً على وضع وتنفيذ خطط عاجلة لرعاية جميع الأفراد الذين ازدادوا ضعفاً بسبب القيود التي فرضت لحماية السكان من الأثر المدمر للجائحة.

653- وستواصل ملديف في المستقبل هذه الجهود مع الحرص على عدم وضع العراقيل في وجه حقوق الفئات الضعيفة، وحرية التعبير، والأنشطة السياسية، والحقوق الأساسية.

654- وتعترف الحكومة بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وهي ستواصل العمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل جعل هذه العملية ذات جدوى وشاملة وتشاركية بالفعل في سياق تفعيل الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. وتؤمن الحكومة إيماناً راسخاً بالدور المحوري والمتكامل الذي يؤديه المجتمع المدني بوصفه جسراً بين الوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية.

655- وتتمسك ملديف بالتزامها بمتابعة عمليات شاملة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل بطريقة مجدية. وهي واثقة من أن المجتمع الدولي سيواصل دعمها وسيكون شريكاً مفيداً في هذا الجهد.

#### أندورا

656- أُجري الاستعراض المتعلق بأندورا في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من أندورا وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/22/AND/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/22/AND/2)؛

(ج) موجز الورقات الذي أعدته المفوضية وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/22/AND/3).

657- ونظر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 37 المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، في نتائج الاستعراض المتعلق بأندورا واعتمدها (انظر المادة جيم أدناه).

658- وتتألف نتائج الاستعراض المتعلق بأندورا من تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/11)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات الواردة فيه، والتزاماتها الطوعية، وما قدمته، قبل اعتماد مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على الأسئلة أو القضايا التي لم تُعالج بالقدر الكافي خلال الحوار التفاعلي في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/11/Add.1).

#### 1- الآراء التي أعربت عنها الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتها الطوعية، ونتائج الاستعراض

659- أكد الوفد من جديد التزام أندورا بالاستعراض الدوري الشامل، الذي اعتبره حيزاً فريداً يتيح للدول فرصة تبادل الخبرات والممارسات الجيدة لكي تحسن حالة حقوق الإنسان بلدانها. وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بأندورا أفضى إلى إجراء تحليل شامل لحالة حقوق الإنسان في البلد.

660- بيد أن الوفد لاحظ أن دورات مجلس حقوق الإنسان بشكلها الحالي لا تسهم على الإطلاق في إجراء حوار تفاعلي لأن معظم المداخلات مسجلة مسبقاً. وتساءلت أندورا عن هذا النهج ورأت أنه يجدر بالمجلس أن يفكر ملياً في الطرائق المعتمدة حالياً لأن التحوار عبر الفيديو وجد ليبقى على ما يبدو.



661- وأطلع الوفد مجلس حقوق الإنسان على آخر المستجدات بشأن العملية الوطنية التي أعقبت اجتماع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقال إنها تضمنت إجراء مشاورات واسعة وتحليلاً شاملاً للتوصيات الـ 104 المقدمة، وأفضت إلى اتخاذ مجلس الوزراء موقفاً بشأن هذه التوصيات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020.

662- ومن أصل التوصيات الـ 104 التي قدمت خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، قبلت أندورا 60 توصية، وقبلت جزئياً 6 توصيات، وأحاطت علماً بالتوصيات الـ 38 المتبقية. وأكد الوفد أن أندورا قد نفذت بالفعل بعض التوصيات المقدمة. ولذلك، فإن قبولها يعني التزام أندورا بالتمسك بالسياسات المنفذة بالفعل.

663- ولاحظت أندورا أن عدة توصيات ترتبط بالتصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وأوضحت السبب الذي يمنعها من الالتزام بالتصديق على عدة معاهدات في السنوات الأربع المقبلة، فنكرت المسؤولية التي تنشأ عن ذلك. وقالت أندورا إنها تدرك أهمية التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هذا المنطلق ستجري، في السنوات الأربع المقبلة، جميع الدراسات القانونية اللازمة لتحديد التغييرات التشريعية اللازمة للتصديق على هذه المعاهدة.

664- وفيما يتعلق بالتعاون مع هيئات المعاهدات، أشارت أندورا إلى أنها قدمت تقريرها الوطني الأول إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD/C/AND/1-6) وتقريرها الوطني الأول إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD/C/AND/1)، متماشياً مع التزامها بالتعاون الكامل مع هيئات المعاهدات وتقديم التقارير في الأجل المحددة. وفي هذا السياق، قالت أندورا إنها تقدر مشاركة المجتمع المدني في دراسة تقاريرها القطرية.

665- وقدم الوفد تقريراً عن الجهود التي تبذلها الدولة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات، ولا سيما لجنة القضاء على التمييز العنصري. وقال إن التمييز العنصري مذكور بالفعل في المادة 4-2 من قانون المساواة وعدم التمييز، ومع ذلك، فإن أندورا ستدرس صيغة قانونية لإدراج الأصل القومي واللون والنسب ضمن الأسباب التي يحظر على أساسها التمييز، وفقاً للمادة 1 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقدمت الحكومة مؤخراً إلى البرلمان قانوناً بشأن المساواة بين الجنسين، يتضمن تعديلاً للقانون المتعلق بالمساواة وعدم التمييز، وذلك في إطار تنفيذ توصية أخرى من توصيات تلك اللجنة.

666- وفيما يتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، قال الوفد إن مؤسسة أمين المظالم (Raonador del Ciutadà) تمثل، كما سبق التوضيح في اجتماع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المعقود في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الهيئة الرئيسية، إلى جانب الهيئتين القضائيتين، لضمان احترام حقوق الإنسان في البلد. وإن أندورا ترى أن إنشاء مؤسسة جديدة، على ما أوصي به، يمكن أن يؤدي إلى ازدواجية الصلاحيات وإلى عبء اقتصادي مفرط. وأكد الوفد من جديد موقف أندورا ومؤداه أنها لن تعود إلى بحث إمكانية إنشاء مؤسسة أخرى ما لم يثبت أن مؤسسة أمين المظالم لا تفي بالغرض.

667- وأخيراً، أشار الوفد إلى أن أندورا أحرزت تقدماً كبيراً منذ الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل. وسلط الضوء على تقدم الجهود المبذولة في مجال إعمال حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما ورد في التقرير السابق الذي قدمته الدولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل وفي التقارير الأخرى المقدمة إلى سائر الهيئات المعنية بالرصد، بما فيها هيئات مجلس أوروبا. وأقر بضرورة بذل المزيد من الجهود، وأكد أن أندورا ستواصل العمل على ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع الناس الذين يعيشون في أندورا والنهوض بهذه الحقوق.

## 2- آراء أعربت عنها دول أعضاء ودول مراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

- 668- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بآندورا، أدلى 9 وفود ببيانات.
- 669- وأثنت الهند (بيان بالفيديو) على آندورا لمشاركتها النشطة وتفاعلها البناء خلال اجتماع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل ولقبولها 60 توصية، بما في ذلك توصية قدمتها الهند. ولاحظت أن آندورا أحاطت علماً بتوصيتين أخريين قدمتهما الهند، وهما التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانضمام إلى منظمة العمل الدولية. وأعربت عن أملها في أن تواصل آندورا تنفيذ تلك التوصيات وتمنت للدولة التوفيق في تنفيذ نتائج الاستعراض.
- 670- وشكرت ناميبيا آندورا (بيان بالفيديو) على ما أبدته من التزام خلال الاستعراض الدوري الشامل. وأشارت إلى أن الأمم المتحدة سوف تحتفل باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في 21 آذار/مارس 2021، وأعربت عن سرورها بقبول آندورا لتوصيات ناميبيا، بما في ذلك توصية تدعو إلى مواءمة قانون المساواة في المعاملة وعدم التمييز مع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتمنت لآندورا التوفيق في تنفيذ ما قبلته من توصيات.
- 671- وأعربت نيبال (بيان بالفيديو) عن تقديرها لالتزام آندورا بالاستعراض الدوري الشامل وقبولها التوصيات التي قدمتها نيبال خلال الدورة الثالثة. ورحبت باعتماد آندورا خطة استراتيجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبالجهد الذي تبذلها الدولة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ورأت أن الإنجازات التي تحققت في إعمال حقوق الطفل، بما في ذلك في مجالي التعليم والصحة، جديرة بالثناء. وتمنت لآندورا التوفيق في تنفيذ ما قبلته من توصيات.
- 672- ولاحظ الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو) أن آندورا قبلت معظم التوصيات التي قدمت لها. وفي الوقت نفسه، لاحظ مع الأسف أن آندورا لم تقبل توصيات الاتحاد الروسي بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين ظروف الاحتجاز في المؤسسات الإصلاحية في البلد. وأعرب الاتحاد الروسي عن أمله في أن تنفذ آندورا على النحو الواجب التوصيات التي حظيت بتأييد الدولة، وأشار على مجلس حقوق الإنسان باعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بآندورا.
- 673- وشكرت تونس (بيان بالفيديو) آندورا على تقديم المعلومات المستكملة. وأعربت عن تقديرها لقبول آندورا نسبة كبيرة من التوصيات التي قدمت لها. وأعربت تونس عن ارتياحها لقبول الدولة التوصيات التي قدمتها لها، وهي مواصلة الجهود المبذولة للنهوض بالمساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز ضد المرأة، فضلاً عن مكافحة العنف الجنساني والعائلي، وتعزيز حقوق الطفل. وأعربت عن جديد عن تقديرها للخطوات التي اتخذتها آندورا لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدورة الثانية. ورأت أن تعاون الدولة مع آلية الاستعراض الدوري الشامل يعبر عن التزامها بمواصلة إصلاحاتها وجهودها وفقاً لالتزاماتها الدولية.
- 674- وأعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن ارتياحها لتعاون آندورا مع آلية الاستعراض الدوري الشامل. ونوهت بالحوار الصريح والبناء والجهود التي تبذلها الدولة لتنفيذ التوصيات التي قدمت خلال الدورة الثانية. وأعربت بوجه خاص عن تقديرها للتدابير التي اتخذت لتعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية للسكان، بما في ذلك عن طريق رفع الأجور الدنيا. ورحبت أيضاً بالالتزام بآندورا بوضع استراتيجية وطنية للتعليم تكفل الحصول على التعليم العام والمجاني والعالي الجودة في أي نظام من نظم التعليم الثلاثة في البلد من أجل تعزيز الإدماج الاجتماعي في إطار احترام الاختلافات. وتمنت لآندورا التوفيق في تنفيذ ما قبلته من توصيات.

675- وأشادت بوركينا فاسو (بيان بالفيديو) بعرض أندورا لتقريرها الوطني خلال اجتماع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وأعربت عن تقديرها، بوصفها عضواً في اللجنة الثلاثية، للجهود التي تبذلها أندورا من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ورحبت بقبول أندورا لأغلبية التوصيات المقدمة، بما فيها التوصيات التي قدمتها بوركينا فاسو، ولا سيما توصية تدعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تجعل القضاة والمدعين العامين والمحامين يلمون إلاماً كافياً بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري للتمكن من إنفاذها. وتمنت لأندورا التوفيق في تنفيذ ما قبلته من توصيات.

676- ورحبت الصين بمشاركة أندورا بدور نشط في الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. ولاحظت مع التقدير اعتماد الدولة خطة وطنية وقانوناً بشأن المساواة وعدم التمييز وقوانين أخرى شتى ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف العائلي وجميع أنواع التمييز. وسلطت الضوء على الجهود المبذولة لحماية النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الضعفاء ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وأعربت الصين عن أملها في أن تواصل أندورا جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتحسين فرص العمل ومستوى رفاه شعبها، بما في ذلك الفئات الأضعف. وأشارت على مجلس حقوق الإنسان باعتماد تقرير نتائج الاستعراض المتعلق بأندورا.

677- وأطرت كوبا (بيان بالفيديو) على أندورا لقبول هذا العدد من التوصيات. وأعربت عن سرورها بتأييد أندورا للتوصيات التي قدمتها كوبا. وحثت أندورا على مواصلة صقل سياساتها الرامية إلى تعزيز حقوق الطفل، مع مراعاة دور المجتمع المحلي على وجه الخصوص، وتعزيز دور التعليم في القضاء على القوالب النمطية والعنف الجنساني وتحسين وضع المهاجرين واللاجئين. وأشادت بالتقدم الذي أحرزته أندورا على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وتمنت للدولة التوفيق في تنفيذ ما قبلته من توصيات.

### 3- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

678- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بأندورا، أدلت 4 جهات معنية أخرى ببيانات.

679- ومثلت منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (بيان بالفيديو) السيدة فانيسا مندورا كورتيس، وهي رئيسة جمعية أوقفوا الانتهاكات (Stop Violències). وأعربت المنظمة عن أسفها لأن حكومة أندورا اكتفت بالإحاطة علماً بتوصية هولندا الداعية إلى وقف المضايقة القضائية والأعمال الانتقامية والترهيب الذي يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان في سياق ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعاونهم مع الأمم المتحدة. وأعربت بوجه خاص عن قلقها إزاء قضية فانيسا ميندورا كورتيس، رئيسة جمعية "أوقفوا الانتهاكات"، التي تعرضت لمضايقات قضائية، بعد أن وجهت إليها تهمة "الافتراء عن طريق الدعاية" و"الافتراء على الأميرين المشتركين في الحكم" و"ارتكاب جرائم تتال من هيبة المؤسسات" وذلك على إثر تعاونها مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ومثلت أمام أحد قضاة التحقيق للاستماع إلى أقوالها في 17 شباط/فبراير 2021، وقدم تقرير مواز إلى اللجنة باعتباره جزءاً من الأدلة. وأشارت إلى أن الأمين العام كان قد حذر، في تقريره السنوي عن الأعمال الانتقامية، من عدم تناسب التدابير التي اتخذت في حق جمعية "أوقفوا الانتهاكات" ورئيستها. وحثت أندورا على التنفيذ الكامل للتوصية الداعية إلى ضمان قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على العمل في بيئة آمنة من دون خوف من الانتقام. وطلبت إلى أندورا إسقاط جميع التهم الموجهة إلى السيدة مندورا كورتيس، ونزع صفة الجرم عن التشهير وتعديل قانون العقوبات لمنع فرض قيود لا مبرر لها على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي. وأخيراً، دعت أندورا إلى إضفاء الطابع القانوني على الإجهاض، بناء على توصيتي فرنسا وهولندا.

680- وشجع مركز مناهضة القتل في العالم (بيان بالفيديو) أندورا على مواصلة استراتيجيتها لمنع العنف، وأفاد بأن العقد الماضي شهد وقوع جريمتي قتل فقط. واعتبر عدم امتلاك الدولة قواتٍ مسلحةٍ أمراً إيجابياً. وأشار إلى أن أندورا كانت قد أيدت خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل توصية قمتها الأرجنتين بشأن النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بينما أحاطت علماً بالتوصيات الأخرى التي دعت مباشرة إلى التصديق عليها. وأوصى المركز بأن تصدق أندورا على تلك المعاهدة، بناءً على توصيات ستة بلدان أثناء الحوار التفاعلي، وإن لم تكن هناك حالات في البلد.

681- ودعت الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية (بيان بالفيديو) حكومة أندورا إلى التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، على نحو ما أوصت به هندوراس. وقالت إن التصديق على تلك المعاهدة عالمياً والقضاء كلياً على جميع الأسلحة النووية في وقت لاحق يمثل خطوة حاسمة نحو توفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان للجميع. وأعربت المنظمة عن أسفها لأن أندورا اكتفت بالإحاطة علماً بالتوصية التي قمتها هندوراس، ولكنها رحبت بالاستعداد الذي أبدته الحكومة لبحث إمكانية التصديق على تلك المعاهدة. وأشارت إلى أن أندورا قد شجعت الانضمام العالمي إلى تلك المعاهدة من خلال تصويتها باستمرار، منذ عام 2018، لصالح صدور قرار سنوي عن الجمعية العامة يدعو جميع الدول إلى التوقيع على المعاهدة أو التصديق عليها أو الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن. وأشارت أيضاً إلى بيان أصدرته وزيرة خارجية أندورا في عام 2019، وهو بيان يفيد بأن بلدها سيكون بوسعه التوقيع والتصديق على المعاهدة بمجرد الانتهاء من جميع الإجراءات الداخلية. وأشارت إلى الحاجة الملحة إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء.

682- ورحبت منظمة العفو الدولية (بيان بالفيديو) بقبول أندورا 60 توصية، ولكنها أعربت عن أسفها لأن الدولة أحاطت بالعديد من التوصيات التي تدعو إلى التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الهامة. وأعربت أيضاً عن أسفها لأن أندورا اكتفت بالإحاطة علماً بالتوصية المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أعربت عن قلقها إزاء تهم التشهير التي وجهت إلى السيدة فانيسا ميندوزا كورتيس، رئيسة جمعية "أوقفوا الانتهاكات"، بعد أن أدلت ببيان أمام اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام 2019 بشأن حقوق المرأة، بما في ذلك حقها في الإجهاض المأمون. واعتبرت المنظمة استخدام قوانين التشهير ضد السيدة مندوزا كورتيس بمثابة محاولة مقلقة لتجريم عملها المشروع، ودعت إلى إسقاط جميع التهم الموجهة إليها. كما دعت أندورا إلى إلغاء تجريم التشهير، ومواءمة القانون مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأعربت عن أسفها لأن أندورا لم تقبل التوصيات الداعية إلى إلغاء تجريم الإجهاض. وقالت إن الحظر الذي تفرضه الدولة على الإجهاض ينتهك حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك حقوقهن في الحياة والصحة والخصوصية وعدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ودعت أندورا إلى التعجيل بإلغاء تجريم الإجهاض في جميع الظروف وإعمال الحق في الحصول على خدمات الإجهاض المأمون والقانوني في البلد.

#### 4- الملاحظات الختامية للدولة لموضوع الاستعراض

683- أفاد رئيس مجلس حقوق الإنسان بأن المعلومات الواردة تبين أن أندورا أيدت 60 توصية وأحاطت علماً بـ 38 توصية من أصل 104 توصيات قدمت لها. وقدمت توضيحات إضافية بشأن ست توصيات أخرى، مشيرة إلى الأجزاء التي قبلتها من كل توصية من هذه التوصيات والأجزاء التي أحاطت به علماً.

684- وشكر الوفد الدول التي أدلت بمداخلات، وبالروح التي سادت الحوار التفاعلي، واغتنم الفرصة للرد على بعضها.

- 685- ورداً على الاتحاد الروسي، قال الوفد إن أندورا لم تقبل توصيته بتكثيف الجهود لتحسين سير العمل في نظام السجون، نظراً لعدم وجود حاجة إلى تحسينه. وأشارت أندورا إلى تقييم اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، التابعة لمجلس أوروبا، التي رأت أن الظروف السائدة في نظام السجون مرضية للغاية. ودعا الاتحاد الروسي إلى ذكر أي شواغل محددة لديه.
- 686- وشكرت أندورا كوبا على توصيتها بتنفيذ خطة وطنية بشأن الأطفال والمراهقين في إطار القانون التنظيمي رقم 2019/14، الذي يتضمن الوقاية ومشاركة المجتمع المحلي لضمان حياة آمنة وصحية للأطفال والمراهقين، وقد أيدت هذه التوصية. وقالت إن هذه الخطة الوطنية هي في طور الصياغة.
- 687- ورداً على البيانات التي أدلت بها الجهات المعنية الأخرى، أعربت أندورا عن أسفها لأن السيدة فانيسا مندوزا كورتيس شعرت بالتهديد. وقالت أندورا إن السيدة فانيسا مندوزا كورتيس، لم تكتف بالإبلاغ، بل اتهمت أيضاً موظفي الخدمة المدنية بارتكاب جرائم خطيرة. وقد قضى المدعي العام بوجود أسباب كافية لمتابعة الإجراءات القضائية ولن تتدخل أندورا في القضاء.
- 688- وأخيراً، شكر الوفد إندونيسيا وأوكرانيا وبوركينا فاسو، بوصفها أعضاء في المجموعة الثلاثية، وجميع الدول الأعضاء التي أدلت ببيانات وقدمت توصيات خلال اجتماع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. كما شكر الأمانة على الدعم الممتاز الذي قدمته طيلة العملية.

#### هندوراس

- 689- أجري الاستعراض المتعلق بهندوراس في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:
- (أ) التقرير الوطني المقدم من هندوراس وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/HND/1)؛
- (ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/HND/2)؛
- (ج) موجز الأوراق الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/HND/3).
- 690- نظر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 37 المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، في نتائج الاستعراض المتعلق بهندوراس واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).
- 691- وتتألف نتائج الاستعراض المتعلق بهندوراس من تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/12)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات الواردة فيه، والتزامات الدولة الطوعية، وما قدمته، قبل اعتماد المجلس لنتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على الأسئلة أو المسائل التي لم تعالج بالقدر الكافي أثناء الحوار التفاعلي في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/12/Add.1).

## 1- الآراء التي أعربت عنها الدولة قيد الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية

### والنتائج

692- شكر وفد هندوراس (بيان بالفيديو) مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما الدول الـ 85 التي شاركت بهمة في الاستعراض البناء لحالة حقوق الإنسان في هندوراس في الدورة السادسة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وشكر الوفد بوجه خاص الدول الأعضاء في اللجنة الثلاثية وأمانة المفوضية السامية لحقوق الإنسان على عملها الدؤوب على الرغم من الصعوبات والتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. كما شكر منظمات المجتمع المدني على مشاركتها في هذه العملية وعلى المعلومات التي قدمتها.

693- وأكد الوفد أن هندوراس بذلت، منذ الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، جهوداً كبيرة لتنفيذ التوصيات التي قدمت لها وحسنت كثيراً من مستوى الرصد والمتابعة من خلال تنفيذ نظام رصد التوصيات المقدمة لهندوراس.

694- وخلال الاستعراض الثالث، أجرت هندوراس تحليلاً شاملاً للتوصيات المقدمة والبالغ عددها 223 توصية، وأجرت عملية تشاور واسعة مشتركة بين المؤسسات شملت 41 مؤسسة حكومية لتقييم هذه التوصيات وترتيبها بحسب الأولويات. ونتيجة لذلك، قبلت هندوراس 203 توصيات وأحاطت علماً بـ 20 توصية تتعلق بالتصديق على الصكوك الدولية أو بالإصلاحات الدستورية أو بإقرار الكونغرس الوطني للتشريعات الداخلية. وتلتزم هندوراس بمتابعة التوصيات الـ 223 من خلال نظام رصد التوصيات المتعلقة بهندوراس وربطها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة والسياسة العامة لحقوق الإنسان.

695- وقد ظل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من الأولويات بالنسبة لهندوراس، وهو ما يؤكد إنشاء وتعزيز أمانة حقوق الإنسان، المكلفة بتعزيز تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بحقوق الإنسان. وأكد الوفد من جديد التزام هندوراس بمواصلة العمل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبالاستمرار في الحوار المفتوح مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان حتى لا يتخلف أحد عن الركب وتحسين حالة حقوق الإنسان للفئات التي تعاني من حالة ضعف.

696- وأعربت هندوراس عن سرورها بعرض خطوات التقدم التي قطعتها في تنفيذ التوصيات المقدمة منذ الحوار التفاعلي. وفي هذا الصدد، ستفتتح هندوراس قريباً "Centro ciudad mujer" السادس في مدينة شولوتيكيا، فضلاً عن مشروع "Ciudad mujer móvil" في مقاطعتي كورتيس ويورو. وستشرع أيضاً في بناء "Centro ciudad mujer" السابع في مدينة سانتا روزا دي كوبان. وأكدت هندوراس من جديد التزامها بمواصلة العمل، من خلال لجنة مشتركة بين المؤسسات لرصد التحقيقات في حالات الموت العنيف بين النساء وحالات قتل الإناث، لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

697- وسعيًا إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والامتثال لقانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام الاجتماعي وموظفي العدالة، ستجري هندوراس أول تقييم لنظام الحماية الوطني بمساعدة تقنية من المفوضية. ولاحظ الوفد أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد افتتح مكتباً في البلد لدعم الجهود التي تبذلها حكومة هندوراس لتعزيز القدرات الوطنية على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية والكفاءة، وتعزيز النزاهة، والمساءلة والشفافية.

698- وبالإضافة إلى ذلك، شرعت هندوراس في وضع سياسة للهجرة بدعم من المنظمة الدولية للهجرة وشاركت في مشروع "الاستجابة الثلاثية من أجل تنقل البشر بكرامة وسلام بوجه عام" لمعالجة التشرد الداخلي وتدفقات الهجرة المختلطة للأشخاص. وأخيراً، التزمت هندوراس بمواصلة تعزيز المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، وهيأت حيزاً مشتركاً بين المؤسسات للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية.

699- وأقر الوفد بوجود تحديات جديدة تحول دون التمتع بحقوق الإنسان في البلد. وقد أسفرت جائحة كوفيد-19 والكوارث الطبيعية الناجمة عن إعصاري إيتا وإبوتا عن اتساع الفجوة في التمتع بالحقوق في الصحة والتعليم والعمل والسكن اللائق وما إلى ذلك، مما أدى إلى تفاقم اللامساواة والتمييز، وأثر بشدة على الفئات الضعيفة.

700- ولهذه الأسباب، اعتمدت هندوراس تدابير ترمي إلى تعزيز التعمير الوطني وإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني. وشملت هذه التدابير اعتماد قانون لمساعدة القطاع الإنتاجي والعمال في مواجهة آثار جائحة كوفيد-19، وقانون لتيسير المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث والإنعاش الأولي، فضلاً عن إنشاء "عملية فويرزا هندوراس الثانية"، لتوفير الرعاية للسكان المتضررين وضمان التعافي من الأضرار الناجمة عن العواصف المدارية. وطلبت هندوراس أيضاً الدعم التقني من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز الانتعاش المرن والمستدام والتصدي للحوادث القائمة أمام التنمية.

701- وفي الختام، شكر الوفد المجتمع الدولي على دعمه وتعاونته التقني، اللذين أسهما في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، ورحب بالرصد الدائم لحالة حقوق الإنسان في البلد من خلال النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هندوراس. وأكد من جديد التزام هندوراس بالاستعراض الدوري الشامل. وقال إن هندوراس تسلم بالدور الأساسي الذي يؤديه المجتمع المدني والتعاون الدولي للمضي قدماً نحو ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان في البلد.

## 2- آراء أعربت عنها دول أعضاء ودول مراقبة في مجلس حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة بشأن نتائج الاستعراض

702- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بهندوراس، أدلى 13 وفداً ببيانات.

703- وهنأت البرازيل (بيان بالفيديو) هندوراس على حوارها المفتوح والبناء مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأشارت إلى إنشاء مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في هندوراس عام 2016، وهنأتها على إنجازاتها المؤسسية الهامة، ومن بينها إنشاء اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمتابعة التحقيقات في حالات الموت العنيف بين النساء، وإنشاء وزارة حقوق الإنسان. ورحبت البرازيل بتعزيز اللجنة الوطنية لمنع التعذيب، وبالجهد المبذول لمكافحة التشرد الداخلي القسري، وبخفض معدل جرائم القتل إلى حد كبير. وشجعت هندوراس على مواصلة اعتماد تدابير ترمي إلى تعزيز الأمن العام.

704- ولاحظت كوبا (بيان بالفيديو) العدد الكبير من التوصيات التي حظيت بتأييد هندوراس وأعربت عن سرورها لأنه يشمل التوصيات التي قدمتها كوبا. وحثت هندوراس على مواصلة العمل من أجل منع العنف بين الشباب وتعزيز دور المجتمعات وحماية الأشخاص الأكثر عرضة لآثار جائحة كوفيد-19. ونوهت كوبا بالتزام هندوراس بالاستعراض الدوري الشامل وأعربت عن أملها في أن تتغلب قريباً على التحديات الناجمة عن الجائحة.

705- وشكرت جيبوتي (بيان بالفيديو) هندوراس على عرضها الذي أكدت فيه جهود الدولة والتزاماتها في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وهنأت جيبوتي هندوراس على قبولها 203 توصيات من أصل 223 توصية قدمت لها خلال الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها، ورحبت، على وجه الخصوص، بقبول هندوراس للتوصيات الثلاث التي قدمتها جيبوتي.

706- ورحبت إثيوبيا بقبول هندوراس توصي إثيوبيا اللتين شجعتها فيهما على تكثيف إنجازاتها المرضية في تعيين المزيد من النساء في مواقع صنع القرار، والتواصل مع المجتمع الدولي بهدف التغلب على التحديات التي تواجهها. ورأت إثيوبيا أن الاستعراض الدوري الشامل ينبغي أن يظل فرصة لتقاسم الممارسات الجيدة ومنبراً للحوار البناء، وتمنت لهندوراس التوفيق في تنفيذ ما قبلته من توصيات.

707- ولاحظت ألمانيا (بيان بالفيديو) أن العقوبات المؤسسية والتشريعية التي تعوق إعمال الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة لا تزال قائمة في هندوراس وأن الإصلاح الدستوري الأخير قد أدى إلى ترسيخها. ولاحظت أيضاً أن سلسلة من الهجمات العنيفة في أوائل عام 2021 أظهرت استمرار النقص في حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة حماية البيئة، فضلاً عن الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والسكان الأصليين، كما أظهرت أن حياتهم لا تزال في خطر. ولاحظت بقلق تزايد اللجوء إلى الإجراءات القانونية لمنع النشاط من ممارسة حقوقهم. وكررت ألمانيا توصيتها بالحد من الاحتفاظ والعنف في السجون، وشجعت هندوراس على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

708- ورحبت الهند (بيان بالفيديو) بدعم هندوراس لآلية الاستعراض الدوري الشامل وأعربت عن تقديرها لقبول هندوراس 203 توصيات، بينها ثلاث توصيات قدمتها الهند. وأعربت الهند عن تقديرها أيضاً لتعاون هندوراس البناء خلال الاستعراض، ورحبت بالتدابير التي اتخذتها لحماية حقوق الأطفال والمراهقين وشجعتها على ضمان التنفيذ الفعال للسياسة العامة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري من أجل التنمية الشاملة للشعوب الأصلية والهندوراسية المنحدرة من أصل أفريقي.

709- وشكرت جزر مارشال (بيان بالفيديو) هندوراس على قبولها ثلاث توصيات من أصل خمس التوصيات الخمس التي قدمتها، وهي تتعلق باعتماد تشريع جديد لمكافحة التمييز ضد الفئات الضعيفة، ووضع خطة عمل بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتشريعات لمكافحة التمييز ضد المشتغلين بالجنس. وأعربت جزر مارشال عن أملها في أن يُنظر مستقبلاً في توصيتها الأخريين المتعلقتين بالتصديق على بعض المعاهدات الدولية الرئيسية وبروتوكولاتها الاختيارية.

710- ورحب المغرب بمشاركة هندوراس المستمرة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، رغم الظروف الاستثنائية التي مرت بها، بما في ذلك إعصار إيتا. وأشاد بالجهود التي تبذلها هندوراس، بما في ذلك إنشاء وزارة حقوق الإنسان المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة، وتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، ووضع نظام لإدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات العامة. وهذا المغرب هندوراس على التدابير التي اتخذتها لتحسين الظروف الاجتماعية، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الفقر والفقر المدقع.

711- وشكرت ناميبيا (بيان بالفيديو) هندوراس على مشاركتها البناءة. ولاحظت أن الفصل بين السلطات ضروري لضمان حسن سير مختلف فروع الحكومة، وأن هذا ما دفع ناميبيا إلى توصية هندوراس بأمر من جملتها أن تواصل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية استقلال القضاء ونزاهته. وأعربت ناميبيا عن أملها في أن تنتظر هندوراس بعين إيجابية في توصياتها المقدمة بروح من الحوار البناء.

712- وأعربت نيبال عن تقديرها لمشاركة هندوراس البناءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. ورحبت باعتماد الخطة الاستراتيجية لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري والاتجار بالأشخاص للفترة 2016-2022 وأشادت بهندوراس للمبادرات المتخذة من أجل سلامة العمال المهاجرين وأمنهم، بما في ذلك الدعم المقدم للمهاجرين العائدين من أجل إعادة إدماجهم محلياً.

713- ورحبت مفوضية شؤون اللاجئين بعدة توصيات بناءة تلقتها هندوراس خلال دورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وأعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها هندوراس للاستجابة للتشرد الداخلي، ولا سيما الاعتراف بأن التشرد الداخلي مسألة من مسائل حقوق الإنسان تتطلب استجابة شاملة، ولإنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات لحماية المشردين داخلياً. وبالنظر إلى استمرار الحاجة إلى معالجة التشرد الداخلي على وجه السرعة، شجعت المفوضية هندوراس على المضي قدماً في سن تشريعات وطنية لوقاية المشردين داخلياً ومساعدتهم وحمايتهم وضمان تنفيذها بسرعة.



714- وهنأت عمان (بيان بالفيديو) هندوراس على مشاركتها النشطة في الاستعراض الدوري الشامل، الذي جرى في إطار حوار فعال. وشكرت عمان هندوراس أيضاً على نظرها الإيجابي في التوصيات التي قدمتها عمان.

715- ورحب الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو) بقبول هندوراس غالبية التوصيات التي تلقتها، ولكنه لاحظ أن حالة حقوق الإنسان في البلد لا تزال صعبة على الرغم من إحراز بعض التقدم. وأعرب الاتحاد الروسي عن أمله في أن تنفذ هندوراس على النحو الواجب التوصيات التي قبلتها خلال الاستعراض الدوري الشامل حتى تتمكن من التغلب على أوجه القصور القائمة في مجال حقوق الإنسان في البلد.

### 3- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

716- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بهندوراس، أدلت ببيانات 10 جهات أخرى صاحبة مصلحة.

717- ورحب مركز الحقوق الإنجابية (بيان بالفيديو) بالتوصيات المقدمة إلى هندوراس في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالحصول على وسائل منع الحمل الطارئة وإلغاء تجريم الإجهاض. ولاحظ أن هندوراس تجرم الإجهاض تجريماً تاماً وتحظر استخدام وسائل منع الحمل الطارئة، بما في ذلك للنساء ضحايا العنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد الكونغرس الوطني في عام 2021 إصلاحاً دستورياً يحظر الإجهاض. وأهابت المنظمة بهندوراس إلى تنفيذ التوصيات التي تلقتها بشأن هذا الموضوع لحماية حياة النساء والفتيات وسلامتهن وصحتهن واستقلالهن الذاتي.

718- وأشارت المنظمة الدولية لكتائب السلام، سويسرا (بيان بالفيديو) إلى أن الحكومة نفذت، خلال حالة الطوارئ الصحية، مبادرات ترمي إلى تقليص الحيز المدني للدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وأعربت عن قلقها إزاء عملية تسليم الأراضي إلى شركات زراعية - صناعية كبيرة، مما أدى إلى زيادة في النزاعات المتعلقة بالأراضي وعمليات الإخلاء. وأشارت أيضاً إلى أن السياسات الزراعية تقتصر على التركيز على النوع الاجتماعي وسلطة الضوء على أهمية التوصيات التي تلقتها هندوراس بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والتحقيق في الجرائم المرتكبة ضدهم، واحترام حقوق الشعوب الأصلية.

719- وشجعت المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة (بيان بالفيديو) هندوراس على مواصلة العمل بتعاون وثيق مع المجتمع المدني وعلى التقيد بالتزامات محددة فيما يتعلق بكل توصية تلقتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وشجعت هندوراس أيضاً على وضع خطة عمل لضمان مشاركة الفتيات والفتيان والمجتمع المدني في تنفيذ التوصيات. وأهابت بالحكومة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

720- وأثنى معهد ماريا أوسيلياتريتشيفي الدولي لأتباع دون بوسكو الساليزيين (بيان بالفيديو) على هندوراس لما تبذله من جهود لتحسين نظام التعليم، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء مستوى التسرب من المدارس وارتفاع مستوى الاعتداء الجنسي على الفتيات والمراهقات. وأوصى هندوراس بضمان حصول جميع الأطفال على التعليم، واتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة التسرب من المدارس، ووضع تدابير لضمان عدم استبعاد أي طفل من النظام التعليمي بسبب حالة كوفيد-19 ومعاقبة جميع أعمال العنف ضد المرأة.

721- وأشارت منظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة (بيان بالفيديو) إلى أن 80 صحفياً قُتلوا في هندوراس بين عامي 2001 و2020 على الرغم من اعتماد قانون لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وأعربت عن جزمها إزاء استخدام المضايقة وحملات التشهير والاعتداء البدني ضد الصحفيين. ورحبت بالتوصيات الرامية إلى ضمان فعالية آلية الحماية الوطنية، ولكنها أعربت عن قلقها إزاء نقص الموارد والموظفين المعيّنين في الآلية. وأعربت عن قلقها إزاء الأحكام الواردة في القانون الجنائي الجديد التي تقوض حرية التعبير.

722- وأعربت المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية (بيان بالفيديو) عن قلقها لأن مسألة التنقيف الجنسي الشامل لم تذكر في الحوار التفاعلي أو في التوصيات. وأعربت أيضاً عن شعورها بخيبة أمل عميقة إزاء نقص المعلومات الواردة من هندوراس عن استجاباتها للتوصيات التي تلقتها، ولاحظت أن هذه الممارسة، التي تستخدمها الدول بصورة متزايدة، تقوض آلية الاستعراض الدوري الشامل ولا تحترم المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة. وسلطت الضوء أيضاً على أن الأشهر الأخيرة شهدت انتكاسات خطيرة في هندوراس في مجال حقوق الإنسان المتصلة بالنوع الاجتماعي والحياة الجنسية.

723- وأشار التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (بيان بالفيديو) إلى أن التشريعات الهندوراسية تقيد حرية العمال في تكوين الجمعيات، وأن عمل المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان والشعوب الأصلية والناشطون البيئيون، ما زال يُقوّض بفعل المضايقة والاضطهاد الجنائي والمراقبة، وأن آلية الحماية الوطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان لم تكن فعالة. وقال إن مستويات العنف المرتفعة تجعل هندوراس واحداً من أخطر البلدان في العالم فيما يخص المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وبالإضافة إلى ذلك، أبقى القانون الجنائي الجديد على جريمتي القذف والإهانة، اللتين ما زالتا تستخدمان ضد الصحفيين.

724- وأشارت منظمة العفو الدولية (بيان بالفيديو) إلى أن تأخر هندوراس في تقديم الإضافة إلى جانب موقف الدولة من التوصيات التي تلقتها يعكس عدم اهتمامها بحقوق الإنسان. ولاحظت المنظمة أيضاً أن المدافعين عن البيئة في هندوراس ما زالوا يواجهون مستويات عالية من العنف الذي ظل دون عقاب. وحثت هندوراس على تنفيذ التوصيات الرامية إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والتحقيق في الهجمات التي يتعرضون لها. وأفادت بأن الشرطة والجيش يستخدمان القوة المفرطة لقمع الاحتجاجات، وحثت هندوراس على تنفيذ التوصيات الرامية إلى حماية الحق في التجمع السلمي وإنهاء مشاركة القوات العسكرية في مهام الأمن العام. وأخيراً، حثت هندوراس على تنفيذ التوصيات الرامية إلى إلغاء تجريم الإجهاض وضمان الحق في المساواة وعدم التمييز لجميع الأشخاص.

725- وأشارت الرابطة الدولية للمثليات والمثليين (بيان بالفيديو) إلى أن هندوراس هي البلد الذي يشهد أعلى معدل للوفيات العنيفة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين يواجهون العديد من القيود القانونية المتعلقة بالتوجه الجنسي والنوع الاجتماعي، بما في ذلك ما يتعلق بالزواج. وشددت على أن هندوراس لديها الآن فرصة لسد فجوة المساواة التي تؤثر على حياة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من خلال تنفيذ التوصيات التي تلقتها الدولة بشأن هذه المسائل.

726- وأعربت منظمة المدافعون عن حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) عن قلقها إزاء مدى العنف الممارس ضد المرأة وأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في هندوراس. وحثت الدولة على اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي لهذا العنف فوراً، بما في ذلك تدابير لإجراء تحقيقات كاملة وفورية في العنف المنزلي وقتل الإناث، واعتماد سياسات وحملات لتعزيز الوعي بمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين واحترامه، وتدريب أجهزة إنفاذ القانون على التصدي للعنف المنزلي والعنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

#### 4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

- 727- أشار رئيس مجلس حقوق الإنسان إلى أن المعلومات المقدمة تفيد بأن هندوراس أيدت 203 توصيات من أصل 223 توصية تلقتها، وأحاطت علماً بـ 20 توصية.
- 728- وأكد الوفد من جديد (بيان حضوري) التزام هندوراس بآليات الاستعراض الدوري الشامل واستعداد الدولة لمواصلة التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هندوراس من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الناس في البلد.

#### بلغاريا

- 729- أُجري الاستعراض المتعلق ببلغاريا في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته الصادرة في هذا الشأن، واستناداً إلى الوثائق التالية:

- (أ) التقرير الوطني المقدم من بلغاريا عملاً بالفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/BGR/1)؛
- (ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/BGR/2)؛
- (ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/BGR/3).
- 730- ونظر مجلس حقوق الإنسان، أثناء جلسته 38 المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، في نتائج الاستعراض المتعلق ببلغارياً واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).
- 731- وتشمل نتائج الاستعراض المتعلق ببلغاريا تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/13)، وآراء الدولة قيد الاستعراض فيما يتعلق بالتوصيات و/أو الاستنتاجات الواردة فيه، والتزامات الدولة الطوعية، وما قدمته، قبل اعتماد مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على المسائل أو القضايا التي لم تُعالج بالقدر الكافي خلال جلسة التحاور في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/13/Add.1).

#### 1- آراء الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتها الطوعية، والنتائج

- 732- أشار الوفد (بيان حضوري) إلى أن بلغاريا قدمت تقريرها الوطني في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
- 733- وخلال جلسة التحاور، أدلى 91 وفداً ببيانات وتلقت بلغاريا 233 توصية. ونظرت بلغاريا في التوصيات بإمعان ووافقت آلية التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للدولة على إدراج إضافة في تقرير الفريق العامل.
- 734- وتمثل النهج الذي اتبعته بلغاريا في قبول التوصيات التي يمكن فيها تصور تدابير وتنفيذها بمصادقية في الوقت المناسب للاستعراض المقبل، أو التي نُفذت فيها التدابير بالفعل أو يجري تنفيذها. وقررت بلغاريا قبول 193 توصية من التوصيات التي تلقتها والإحاطة علماً بـ 24 منها. وكانت هناك 16 توصية إضافية توافق بلغاريا عموماً على صياغتها أو هدفها وتؤيدها، ولكنها لا تستطيع الالتزام بتنفيذها إلا جزئياً لأن العقوبات الدستورية أو غيرها من العقوبات القانونية تحول دون تنفيذها الكامل. وقد حظيت تلك التوصيات بالقبول أو أُحيط بها علماً.

735- وشرح الوفد كذلك موقف بلغاريا فيما يتعلق ببعض التوصيات في ضوء التطورات الأخيرة في مجال السياسة العامة.

736- ويتعلق عدد من التوصيات بسيادة القانون والإصلاح القضائي وحرية وسائط الإعلام في البلد. وقد أخذت حكومة بلغاريا هذه التوصيات على محمل الجد وستكون بمثابة أساس لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

737- وبلغاريا ملتزمة التزاماً راسخاً بالمساواة بين الجنسين وهي تشجع المشاركة النشطة للمرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية. وقد قطعت بلغاريا شوطاً طويلاً في ضمان أن قدرة الشخص هي التي تحدد الوظيفة التي يحصل عليها، وليس نوع جنسه. وتفيد دراسة مستقلة أن بلغاريا أفضل بلد أوروبي للمرأة فيما يخص العمل من حيث إجازة الأمومة والمناصب القيادية والفرص المالية.

738- وفي عام 2020، اعتمدت حكومة بلغاريا الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل في العقد المقبل. والهدف هو تحقيق التكافؤ من خلال سياسة متماسكة ومتسقة ومستدامة للدولة. وقد بنيت الاستراتيجية حول خمسة مجالات ذات أولوية هي: تحقيق المساواة بين الجنسين في سوق العمل، وتقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين، وتشجيع المساواة بين الجنسين في عمليات صنع القرار، والتغلب على القوالب النمطية، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وحماية ضحايا هذا العنف ودعمهم.

739- وعلى الرغم من أن بلغاريا لا تعترف الانضمام فوراً إلى اتفاقية مجلس أوروبا لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية إسطنبول) بسبب القيود الدستورية، فإن جهودها والتزامها بتحسين التشريعات الوطنية في هذا المجال لا يتزعزعان. والهدف من ذلك هو تحقيق مستوى أعلى من الحماية لضحايا العنف المنزلي وتقديم دعم فعال لهم.

740- وفيما يتعلق بمكافحة التمييز وكره الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب ذات الصلة، ذكرت بلغاريا مجلس حقوق الإنسان بأن المجتمع البلغاري معروف بالتسامح منذ عهد بعيد. ويتبع البلد سياسة تهدف إلى منع أي شكل من أشكال التمييز ضد الأشخاص المنتمين إلى مجموعات إثنية أو دينية أو لغوية مختلفة والقضاء عليه وزيادة تعزيز تفهمهم والتسامح معهم. ومن الأمثلة على ذلك منع موكب الشعلة للقوميين المتطرفين والنازيين الجدد المعروفين باسم "مسيرة لوكوف" للسنة الثانية. وتترك بلغاريا الحاجة إلى تعميق وتوسيع نطاق إجراءاتها وستولي الاهتمام الواجب لهذه المسألة.

741- ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في التصدي لجرائم الكراهية ومعاداة السامية في انخراط الشباب في مكافحة التعصب وغيره من الحركات المتطرفة. وفي شباط/فبراير 2021، اعتمدت تسع جامعات بلغارية التعريف العملي لمعاداة السامية الذي وضعه التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود، ليتم تطبيقه في أنشطتها اليومية. وأعلنت وكالة الأنباء البلغارية أيضاً استعدادها لاعتماد التعريف العملي وتطبيقه، لتصبح بذلك أول وكالة أنباء وطنية في أوروبا تقوم بذلك.

742- وستقدم بلغاريا، بحلول نهاية عام 2021، تقريراً دورياً إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري.

743- وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر، ولا سيما فقر الأطفال، إن بلغاريا ملتزمة بمعالجة هذه المسألة من خلال تدابير هادفة. وقد اعتمدت إطاراً استراتيجياً للسياسات المتعلقة بالتغلب على الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي على مدى السنوات العشر المقبلة. والهدف الرئيسي هو تحسين نوعية حياة الأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة، وتهيئة الظروف لمشاركتهم الكاملة من خلال تقديم دعم كافٍ لدخلهم، وإدماجهم في سوق العمل، وحصولهم على خدمات جيدة. واعتمدت أيضاً في عام 2019 استراتيجية وطنية لتعزيز حياة نشطة بين كبار السن بحلول عام 2030.

744- وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر 2020 وثيقة استراتيجية للفترة 2021-2030. وكان الهدف منها هو تهيئة ظروف أفضل لحياة مستقلة وإدماج اجتماعي. وأوجزت الاستراتيجية التدابير المتعلقة بالحصول على الحماية الاجتماعية، والتعليم الجيد الشامل، والرعاية الصحية، والعمالة.

745- وفيما يخص التوصيات المتعلقة بحقوق الطفل، وحقوق المهاجرين، وحقوق الأشخاص الآخرين المنتمين إلى فئات ضعيفة، والاتجار بالأشخاص، لاحظت بلغاريا النداءات الداعية إلى ضمان المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، ومكافحة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس العرق أو الأصل الإثني أو الدين أو الميل الجنسي. وهي ملتزمة بتحقيق مستوى أكثر تقدماً من مستويات تعزيز وحماية حقوق الإنسان في هذه المجالات من خلال تدابير هادفة وشاملة.

746- وبلغاريا ملتزمة بمتابعة تنفيذ التوصيات التي كانت قد قبلتها بهدف مواصلة تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أرض الواقع. واعتمدت بلغاريا بالفعل بعض الوثائق الاستراتيجية الرئيسية التي ستكون بمثابة أساس لاتخاذ تدابير ملموسة ولوضع السياسات، ويُؤمل أن تؤدي إلى نتائج عملية ملموسة.

747- وتعترم بلغاريا تقديم تقرير طوعي لمنتصف المدة عن تنفيذ التوصيات.

## 2- التعليقات العامة المقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للدولة موضوع الاستعراض

748- سعى مكتب أمين المظالم (بيان بالفديو) إلى تسليط الضوء على مسألة العنف المنزلي في بلغاريا. وأشار إلى أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم العنف العائلي، مضيفاً أن تسع نساء قُتلن في الشهرين الأولين فقط من حالة الطوارئ في عام 2020. وأعرب عن تقديره للتوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى بلغاريا ولاحظ كذلك أن وزارة العدل أطلقت في نيسان/أبريل 2020 عملية لصياغة تعديلات على قانون الحماية من العنف المنزلي، الذي كان أمين المظالم قد اقترح بشأنه مجموعة من التوصيات التي قبلتها الوزارة. بيد أن مكتب أمين المظالم لاحظ بخيبة أمل أن المشروع المكتمل لم يُعرض على الجمعية الوطنية قبل انتهاء ولايتها على الرغم من العلامات المبكرة الواعدة. ومن ثم، فإن مكتب أمين المظالم يريد أن يستخدم تلك الدورة لتجديد توصياته، التي تشمل إلغاء مصطلح "منهجي" في القانون الجنائي، الذي يتطلب حالياً ما لا يقل عن ثلاثة أفعال عنف مسجلة لوصف العنف المنزلي بأنه جريمة يعاقب عليها القانون. وأوصى أيضاً بإضافة عبارة "العنف النفسي والاقتصادي" في تعريف الجرائم القائمة، وباستحداث التزامات تجبر الممارسين الطبيين على الإبلاغ عن حالات العنف المنزلي وتجبر الجناة على حضور برامج متخصصة للتحكم في الغضب وإدارة العدوان. وأخيراً، أوصى مكتب أمين المظالم بإنشاء هيئة وطنية مختصة لتنسيق السياسات المتعلقة بالعنف المنزلي، بما في ذلك أدوات الإنذار المبكر، والبيانات الموثوقة، والتدريب المحدد الأهداف، ونظام الرصد.

## 3- آراء أعربت عنها دول أعضاء ودول مراقبة في مجلس حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة بشأن نتائج الاستعراض

749- أثناء اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق ببلغاريا، أدلى 13 وفداً ببيانات.

750- فهنأت الصين بلغاريا على مكافحة العنف المنزلي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتطوير فرص العمل والتعليم. وأعربت عن أملها في أن تعتمد بلغاريا تدابير تشريعية وإدارية فعالة في مكافحة التمييز العنصري أو التمييز ضد الأقليات، وأن تعتمد سياسات وتدابير لضمان حقوق المهاجرين. واقترحت الصين بأن يعتمد مجلس حقوق الإنسان تقرير الاستعراض الدوري الشامل عن بلغاريا.

751- وهنأت كوبا (بيان بالفيديو) بلغاريا على عدد التوصيات المقبولة وأعربت عن سرورها لرؤية أن التوصيات التي قدمتها كوبا حظيت بتأييد بلغاريا. وحثت كوبا بلغاريا على مواصلة العمل للحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي، والعمل على استجابتها لآثار كوفيد-19، ومواصلة الجهود الرامية إلى حماية حقوق الأقليات والفئات الأخرى التي تعيش أوضاعاً هشة. وأيدت كوبا اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل المتعلق ببلغاريا.

752- ونوهت إثيوبيا بمشاركة بلغاريا المستمرة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. ورحبت بقبول الدولة للتوصيتين اللتين قدمتهما إثيوبيا من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان حق الأطفال في بيئة أسرية والحصول على رعاية وخدمات جيدة، وزيادة تعزيز البيئة الداعمة لحصول الأطفال والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على تعليم جيد. وأوصت إثيوبيا باعتماد النتائج بتوافق الآراء.

753- وأعربت الهند (بيان بالفيديو) عن تقديرها لقبول بلغاريا لما يصل إلى 210 توصيات، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها الهند. وأعربت الهند أيضاً عن تقديرها لمشاركة وفد بلغاريا البناءة خلال الاستعراض بأكمله. وأشارت إلى أن بلغاريا أبلغت، خلال عملية الاستعراض، عن الخطوات المتخذة لمكافحة جائحة كوفيد-19، مع التركيز على دعم نظام الرعاية الصحية، الذي يشمل أضعف فئات سكانها. وأوصت الهند باعتماد التقرير المتعلق ببلغاريا.

754- وأشادت ليبيا (بيان بالفيديو) بالجهود التي بذلتها بلغاريا للنظر في التوصيات التي قدمتها ليبيا خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل. وأعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي لجائحة كوفيد-19 وتقديم الدعم للنظام الصحي والفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. وأوصت ليبيا بأن يعتمد مجلس حقوق الإنسان التقرير المتعلق ببلغاريا وأعربت عن تمنياتها لوفد بلغاريا بالنجاح.

755- ورحب المغرب بقوة الإطار التشريعي في بلغاريا الرامي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز، من خلال إدخال تعديلات على قانون المساواة بين الجنسين، وقانون الخدمات الاجتماعية، وقانون الحماية من التمييز. وأعرب المغرب عن تأييده لاعتماد التقرير المتعلق ببلغاريا كما أعرب عن تمنياته للبلد بالنجاح الكامل في تنفيذ جميع التوصيات المقبولة.

756- وأعربت نيبال عن تقديرها لقبول بلغاريا للتوصيتين اللتين قدمتهما نيبال، وبالتحديد مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين المساواة في التعليم، بما في ذلك لأطفال الروما، وفي المناطق الريفية، ومواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص وتعزيز حماية الضحايا. وأشادت نيبال بالأطر القانونية والمؤسسية للدولة التي تشكل الفرص الاقتصادية للمرأة وتكفل المساواة في الوصول إلى سوق العمل والمشاركة الشاملة فيه. وأيدت نيبال اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل المتعلق ببلغاريا.

757- ولاحظ الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو) بارتياح أن بلغاريا قبلت جميع التوصيات التي قدمها الاتحاد، فيما يتعلق بإجراء تغييرات في التشريعات الوطنية لتشمل تعريفاً لخطاب الكراهية، والتحقيق في حالات العنف والجرائم ذات الدوافع العنصرية، وتقديم الجناة إلى العدالة، وإنشاء آلية مستقلة للرقابة على انتهاكات الشرطة. وقال إن حالة حقوق الإنسان في البلد لا تزال تشكل تحدياً على الرغم من إحراز بعض التقدم، وأعرب عن أمله في أن تنفذ التوصيات التي أيدتها بلغاريا على النحو الواجب من أجل التغلب على أوجه القصور القائمة. وأيد الاتحاد الروسي اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل المتعلق ببلغاريا.

758- ورحب السودان (بيان بالفيديو) بوفد بلغاريا وشكر الدولة على تعاونها المستمر والبناء مع مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. ولاحظ مع التقدير قبول بلغاريا معظم التوصيات التي تلقتها خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وحث المجلس على اعتماد التقرير وأعرب لبلغاريا عن تمنياته بالنجاح في تنفيذ التوصيات التي قبلتها.

759- وأعربت تونس (بيان بالفيديو) عن تقديرها لقبول بلغاريا نسبة كبيرة من التوصيات المقدمة إليها. وأعربت عن ارتياحها لنظر بلغاريا الإيجابي في توصيات تونس بشأن مواصلة الجهود المبذولة لمكافحة التمييز ضد المرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأقليات. ونوهت بالخطوات التي اتخذتها بلغاريا لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل. وأوصت تونس مجلس حقوق الإنسان باعتماد التقرير.

760- وأعربت الإمارات العربية المتحدة (بيان فيديو) عن تقديرها لقبول بلغاريا معظم التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وأثنت على التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تعزيز حقوق الإنسان، وأعربت عن أملها في أن تواصل بلغاريا جهودها بشأن حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي من شأنها أن تحقق تكافؤ الفرص بين المواطنين. وأهابت بمجلس حقوق الإنسان إلى اعتماد التقرير.

761- وأثنت اليونيسيف (بيان بالفيديو) على حكومة بلغاريا لقبولها جميع التوصيات المتعلقة بحقوق الطفل ولقبولها التوصيات المتعلقة بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وأعربت عن تقديرها للالتزام المتجدد بتحسين تشريعات قضاء الأحداث وممارساته، ومواصلة الجهود الرامية إلى إعادة إدماج الأطفال الجانحين السابقين في المجتمع. وشجعت الحكومة على الموافقة على استراتيجية وطنية بشأن الطفل.

762- وسلطت جمهورية فنزويلا البوليفارية الضوء على امتثال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس. وأشارت إلى التحديات المتعلقة بالعنصرية والعنف الجنساني والتمييز العنصري وخطاب الكراهية ضد الفئات الضعيفة والمهاجرين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين. وأعادت تأكيد توصياتها الداعية إلى اعتماد تدابير بشأن العنف الجنساني، ووصول الضحايا إلى العدالة، وظروف السجون واكتظاظها. وشجعت على الامتثال الكامل للتوصيات المقبولة خلال الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل.

#### 4- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

763- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق ببلغاريا، أدلت ببيانات أربع جهات أخرى صاحبة مصلحة. 764- وشدد المؤتمر اليهودي العالمي (بيان بالفيديو) على أن اليهود في بلغاريا لا يواجهون أي قيود في ممارسة دينهم وتقاليدهم. ومع ذلك، أشار إلى أن معاداة السامية لا تزال تمثل مشكلة، لا سيما على الإنترنت. وأشار أيضاً إلى أن حكومة بلغاريا اعتمدت في عام 2017 تعريف التحالف الدولي لإحياء تكري محرقه اليهود لمعاداة السامية، ومؤخراً فعلت ذلك أيضاً تسع مؤسسات رائدة للتعليم العالي في البلد. وأعرب المؤتمر اليهودي العالمي عن تقديره للتعاون والتسسيق الوثيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، مما أدى إلى حظر "مسيرة لوكوف" السنوية في عام 2021، التي تكرم الجنرال المؤيد للنازية في الحرب العالمية الثانية كريستو لوكوف. وأعرب عن التزامه القوي بمواصلة العمل مع الحكومة في الجهود المشتركة للقضاء على معاداة السامية والعنصرية عن طريق تنفيذ السياسات والتشريعات التعليمية، لا سيما فيما يتعلق بالدعاية المعادية للسامية والغاشية على الإنترنت، وعن طريق مكافحة النازيين الجدد الراديكاليين وغيرهم من الجماعات المتطرفة.

765- وشكرت الرابطة الدولية للمثليين والمثليات (بيان بالفيديو) الدول على التوصيات التي قُدمت إلى بلغاريا بشأن حقوق مجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين وعددها 14 توصية، ولكنها أعربت عن أسفها لأن ستاً من هذه التوصيات أُحيط بها علماً ولم تُقبل جزئياً سوى أربع توصيات. ولاحظت أن تسعاً من التوصيات تحت على تعديل قانون العقوبات ليشمل تجريم جرائم الكراهية المرتكبة ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين، وأكدت أن رد بلغاريا على الدول بأن الفصل الثالث من قانون العقوبات

يجرم جرائم الكراهية القائمة على الميل الجنسي رد مفضل. فهذا الفصل لا يشمل سوى العرق والجنسية والأصل الإثني والدين والمعتقدات السياسية، ومن ثم فإن جرائم الكراهية القائمة على أساس الميل الجنسي لا ينظر إليها بعد على أنها جرائم أو ظروف مشددة في قانون العقوبات. وأعربت عن أسفها لعدم قبول بلغاريا للتوصيات المتعلقة بتعزيز تشريعاتها المناهضة للتمييز، والاعتراف بالاقتران المدني بين المثليين جنسياً، وحظر العمليات الجراحية غير التوافقية للأشخاص حاملي صفات الجنسين.

766- وأثنت منظمة مينيسوتا لمناصري حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) على بلغاريا لتأييدها التوصيات المتعلقة بالعنف المنزلي التي بلغ عددها 28 توصية، ولكنها أعربت عن أسفها لأن بلغاريا لم تحظ علماً إلا بجميع التوصيات التي تدعو إلى التصديق على اتفاقية إسطنبول واعتماد الدولة لأحدث التغييرات في قانون الحماية من العنف المنزلي. وسلطت الضوء على العبء الذي يسببه قانون العقوبات البلغاري، الذي يشترط من الناجيات إثبات ما لا يقل عن ثلاث حوادث سابقة من العنف المنزلي قبل توجيه التهم الرسمية، ويشترط من الضحايا تقديم طلب للحصول على أمر حماية في غضون 30 يوماً من وقوع عمل من أعمال العنف. وأعربت عن قلقها إزاء الحواجز العديدة التي تعترض حرية التعبير، مشيرة إلى عرقلة الحكومة لعمل العديد من جماعات حقوق الإنسان وعنف الشرطة ضد الصحفيين الذين كانوا يغطون الاحتجاجات. وحثت أعضاء مجلس حقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان على مساعدة بلغاريا في تنفيذ التوصيات المتعلقة بإلغاء أحكام قانون العقوبات التي تتطلب من الناجيات إثبات ثلاث حالات سابقة على الأقل من حالات العنف المنزلي، وزيادة توافر الملاجئ للناجيات من العنف المنزلي، وتعزيز القوانين التي تحمي الصحفيين من الأذى البدني.

767- وسلطت المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (بيان بالفيديو) الضوء على التمييز والتحيز المستمرين ضد الروما في بلغاريا، ولا سيما تلك التي أثبتتها انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضدهم خلال جائحة كوفيد-19. وأفادت بأن الحكومة أغلقت في آذار/مارس 2020 سبعة أحياء للروما ليس لديها صيدليات أو أسواق تجارية خاصة بها، مما حرّمهم من الحصول على الضروريات الأساسية. ولأخطت أن بلغاريا قطعت تعهداً طوعياً لمجلس حقوق الإنسان بتعزيز التسامح العرقي والديني، وذكرت أن على بلغاريا أن تقي بهذا التعهد بدعم مجتمعات الروما. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت عن قلقها إزاء العنف المنزلي في بلغاريا، مشيرة إلى أن ثماني نساء قُتلن على أيدي شركائهن خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الجائحة على الرغم من اعتماد التدابير الأخيرة. وأهابت بالمجلس إلى حث بلغاريا على أن تظل يقظة إزاء العنف الجنساني وأن تكفل التنفيذ الفعال لجميع آليات الحماية والدعم القائمة للمرأة. وأخيراً، طلبت إلى بلغاريا أن تتخذ خطوات فورية للتصديق على اتفاقية إسطنبول.

## 5- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

768- أشار نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان إلى أن المعلومات المقدمة تفيد بأن بلغاريا أيدت 193 توصية من أصل 233 توصية تلقتها، وأحاطت علماً بـ 24 توصية. وقُدمت إيضاحات إضافية بشأن 16 توصية أخرى قُبلت/أُحيط بها علماً.

769- وذكر الوفد (بيان حضوري) أن بلغاريا تولي اهتماماً خاصاً لمكافحة جميع مظاهر خطاب الكراهية في الأماكن العامة. وفي 23 شباط/فبراير 2021، أدان المنسق الوطني لمكافحة معاداة السامية الملاحظات المعادية للسامية التي أدلى بها في إحدى هيئات البث العامة الرائدة.

770- ورداً على المسائل التي أثّرت، شدد الوفد على التزام بلغاريا بالتصدي للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ودعم الضحايا المعنيين. وقال إن التشريع البلغاري لا يسمح بأي شكل من أشكال التمييز على أساس الميل الجنسي. وعلى الرغم من أن زواج المثليين لم تُصَف عليه الشرعية،



فإن الأزواج المتظلمين لديهم الحق في الإقامة في بلغاريا. ويتم النظر بالعناية الواجبة في القضايا المتعلقة بالتمييز ضد المثليات والمتظلمين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ويمكن أن تكون كراهية المتظلمين أو مغايري الهوية الجنسانية ظروفاً مشددة عند تحديد العقوبات الجنائية.

771- وبلغاريا ملتزمة بالتنفيذ الشفاف والشامل للتوصيات المقبولة، وستواصل تعزيز قدرتها الإدارية وإشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في عملها. وستكون المتابعة جزءاً أساسياً من عمل آلية التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان.

### جزر مارشال

772- أُجري الاستعراض المتعلق بجزر مارشال في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته الصادرة في هذا الشأن، واستناداً إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من جزر مارشال وفقاً للفقرة 5(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/MHL/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/MHL/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/MHL/3).

773- ونظر مجلس حقوق الإنسان، أثناء جلسته 38 المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، في نتائج الاستعراض المتعلق بجزر مارشال واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).

774- وتتضمن نتائج الاستعراض المتعلق بجزر مارشال تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/38/14)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات الواردة فيه، والالتزامات الطوعية للدولة، وما قدمته، قبل اعتماد مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على المسائل أو القضايا التي لم تُعالج بالقدر الكافي خلال جلسة التحاور في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/14/Add.1).

### 1- آراء الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتها الطوعية، والنتائج

775- ألقى وفد جزر مارشال (بيان بالفيديو) تحية حارة وأعرب عن امتنانه للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وأعضاء اللجنة الثلاثية (الترويك) على دعمهم القيّم ومساهماتهم في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل للدولة.

776- ولاحظ الوفد أن جزر مارشال، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ، تعتمد على الشراكات الدينامية والمشاركة البناءة لضمان أن لديها الوسائل اللازمة لبناء وتعزيز قدراتها ومواردها في جهودها المستمرة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقال إن جزر مارشال سعيدة بتقديم ردود على التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وتطلب توجيه الاهتمام إلى الإضافة الملحقة بتقرير الفريق العامل.

777- وأوضح أن جمهورية جزر مارشال قبلت التوصيات المتعلقة بالتصديق على ما تبقى من معاهدات أساسية وبروتوكولات اختيارية لحقوق الإنسان لم تصدق عليها بعد، وأحاطت علماً بالتوصيتين 106-15 و106-18 اللتين تتطلبان مزيداً من التقييم. واعترفت جزر مارشال بالطابع البالغ الأهمية لتلك المعاهدات والبروتوكولات الرئيسية، ولكن الوفد أوضح أن هناك حاجة إلى موارد ملموسة لتنفيذها بفعالية. ولذلك، أهبت حكومة جزر مارشال بالمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة إليها في هذا الصدد.

778- وقد قبلت جزر مارشال التوصيات الواردة في الفقرات من 106-27 إلى 106-33 لتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإدماج مبادئ باريس ومبادئ ممارسات المحيط الهادئ التي تتبعها الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة الواردة فيها.

779- وتهدف جزر مارشال باستمرار إلى حماية الفئات المهمشة وقد قبلت التوصيات المتعلقة بمكافحة التمييز والمساواة بين الجنسين. وستواصل النظر في كيفية تحسين إدماج تدابير حماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في تشريعاتها وثقافتها، وقد أحاطت علماً بالتوصيات الواردة في الفقرات من 106-41 إلى 106-44.

780- وفيما يتعلق بتغير المناخ، ذكر الوفد أنه يشكل تهديداً وجودياً وأن جهود الدولة تتطلب موارد عالمية لمكافحة هذه الأزمة بفعالية. ويسر جزر مارشال أن تقبل التوصيات المتعلقة بتغير المناخ، ولا سيما حماية السكان الضعفاء من الكوارث المتصلة بالمناخ. وتركز جزر مارشال باستمرار على نهج حقوق الإنسان في التصدي لأزمة تغير المناخ، ولكنها تسلم بأن لديها موارد اجتماعية واقتصادية محدودة للقيام بذلك. ومع ذلك، فإنها تطلب مزيداً من التعاون والاعتبار من المجتمع الدولي في مواجهة تلك الأزمة العاجلة.

781- وقد قبلت جزر مارشال التوصيات المتعلقة بالعدالة النووية. وستواصل حكومة جزر مارشال التخفيف قدر الإمكان من آثار برامج التجارب النووية التي تجريها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ركزت استراتيجيتها النووية الوطنية على المجالات التالية: المعالجة البيئية، والرعاية الصحية للمتضررين من التجارب النووية، والحصول على تعويض عن الأضرار الصحية والأضرار التي لحقت بالملمتلكات وعن الإصابات.

782- وأوضح الوفد التحديات الفريدة التي تواجهها جزر مارشال فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في الفقرات من 106-19 إلى 106-22 بشأن التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، نظراً لتاريخها كموقع للتجارب النووية. وفي الوقت الذي قامت فيه جزر مارشال بتشريح قوي للآثار المترتبة على الأحكام المتعلقة بـ "مساعدة الضحايا"، أبلغ الوفد بأن الشاغل الرئيسي للدولة هو مسؤولية أن يقع إرثها النووي على عاتق شعبها، وليس على عاتق المسؤولين في نهاية المطاف. وفي الوقت الذي تؤيد فيه جزر مارشال بقوة إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، فإن عبء إرثها النووي ينبغي أن يقع على عاتق المسؤولين عن إجراء تلك التجارب على شواطئها.

783- وقد قبلت جزر مارشال أيضاً التوصية الداعية إلى تحسين مرافق سجونها ونظام قضاء الأحداث. وستتخذ الخطوات اللازمة للامتثال للمعايير الدولية في تلك المجالات.

784- وأكد الوفد من جديد أن الاتجار بالأشخاص مسألة عالمية، وأن جزر مارشال تكافح هذا الواقع من خلال الإجراءات التشريعية والسياساتية. وقد قبلت التوصيات الرامية إلى الحد بفعالية من الاتجار بالأشخاص في جزر مارشال ومنع الاتجار بالأفراد المارشاليين في الخارج، ولا سيما النساء والفتيات. ولزيادة تعزيز هذه الجهود، ستقيد الدولة تقيداً وثيقاً بخطة التنفيذ الوطنية التي وضعتها مؤخراً.

785- وجزر مارشال مصممة على تحسين صحة سكانها، وهو شاغل رئيسي، وهي تستثمر في نظامها التعليمي، الذي يكتسي أهمية بالغة لنجاحها مستقبلاً كامّة. وقد قبلت جزر مارشال أيضاً التوصيات الرامية إلى تحسين التعليم والصحة، بما في ذلك عن طريق تعزيز الوعي بالتغذية وأنماط الحياة النشطة والأمراض المعدية. وستواصل اتخاذ خطوات لتحسين نظامها وخدماتها في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك في الجزر الخارجية.

786- وقد قبلت جزر مارشال التوصيات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة والتصدي للعنف المنزلي. ولا يزال النهوض بوضع المرأة في جزر مارشال مدرجاً بعمق في سعي الدولة إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع. فالتمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، وقيادة المرأة في أدوار صنع القرار، والقضاء على العنف ضد المرأة كلها حقوق بالغة الأهمية للمرأة وجزء لا يتجزأ من تحقيق الأمة لكامل إمكاناتها. وجزر مارشال ملتزمة بمواصلة تمكين المرأة وهي تدافع بقوة عن حقوق الإنسان للنساء والفتيات.

787- وقد قبلت جزر مارشال كذلك التوصيات المتعلقة بحقوق الطفل وإدماج أحكام اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها تنفيذاً كاملاً.

788- وقد قبلت جزر مارشال أيضاً التوصيات الرامية إلى دعم تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم، وهي تشجع على الشمولية في جميع عمليات صنع القرار الوطنية.

789- وأخيراً، قبلت جزر مارشال التوصيات الرامية إلى تعزيز قدرتها على تنفيذ أهدافها في مجال حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير. وبالنسبة لجزر مارشال، تظل هذه الأهداف في مقدمة سعيها إلى تحسين حالة حقوق الإنسان.

790- وقال الوفد إن جزر مارشال تناشد المجتمع الدولي لأنها لا تستطيع أن تفعل ذلك بمفردها. وقد أصبحت جزر مارشال دعامة للدعوة إلى حقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ. وهي لا تزال منصرفة لذلك وستحتاج إلى دعم وتعاون واستثمار مستمر من المجتمع الدولي لأنها تسعى إلى تحقيق أهدافها في مجال حقوق الإنسان. وأكد الوفد لمجلس حقوق الإنسان أن التوصيات التي لم تنفذ على الفور سيُنظر فيها بضمير حي.

## 2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة بشأن نتائج الاستعراض

791- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بجزر مارشال، أدلى 13 وفداً ببيانات.

792- فرحب المغرب باستمرار مشاركة سلطات جزر مارشال في عملية الاستعراض الدوري الشامل وبالتدابير العديدة المعتمدة لتقوية عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد. ورحب أيضاً بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

793- وأعربت نيبال عن تقديرها لمشاركة جزر مارشال البناءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولقبولها معظم التوصيات التي تلقتها خلال الدورة الثالثة، بما في ذلك التوصيتان المقدمتان من نيبال. وأعربت عن تقديرها لمشاركة جزر مارشال في قيادة نداء عالمي للعمل المناخي والعدالة المناخية. وأشادت باعتماد استراتيجية الدولة للمناخ 2050، التي ترسم مسار التنمية المستدامة المحايدة من حيث الكربون للبلد. وأعربت عن تفاؤلها بالخطة الاستراتيجية الوطنية للدولة 2020-2030، التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة الناس.

794- وأيدت نيوزيلندا (بيان فيديو) التزام جزر مارشال المستمر بحقوق الإنسان، كما يتضح من دورها في مجلس حقوق الإنسان منذ كانون الثاني/يناير 2020 ومن خلال الجهود المبذولة منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق للتصدي لتحديات حقوق الإنسان التي تواجهها. ونوهت نيوزيلندا بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورحبت بقبول التوصيات الرامية إلى تعزيزها. وأثنت نيوزيلندا على جزر مارشال لالتزامها القوي بحقوق المرأة لقبولها التوصيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وأشادت أيضاً بقبول الدولة للتوصيات الداعية إلى دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأقرت بتهديد تغير المناخ لقدرة شعب جزر مارشال على الأعمال الكاملة لحقوقه والتمتع بها. وقالت إن نيوزيلندا لا تزال ملتزمة بدعم جزر مارشال لمكافحة أثر تغير المناخ.

795- وأعربت جنوب أفريقيا عن تقديرها لجزر مارشال لقبولها جميع التوصيات التي قدمتها أثناء الاستعراض، والتي تتعلق، في جملة أمور، بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل بكامل طاقتها، والتعجيل بإنشاء عمليات لإضفاء الطابع المحلي على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها الدولة، ومعالجة القواعد الأبوية من أجل تأكيد حقوق المرأة والقواعد والمعايير الرامية إلى تأكيد حقوق الأطفال وقضاء الأحداث، والتنفيذ الصارم للتشريعات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص.

796- وأعربت تونس (بيان بالفيديو) عن تقديرها لقبول نسبة مئوية عالية من التوصيات المقدمة إلى جزر مارشال. وأعربت عن ارتياحها للتفاعل الإيجابي مع التوصيات المقدمة من تونس، وحثت جزر مارشال على مواصلة الجهود الرامية إلى دعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وزيادة توطيد المساواة بين الجنسين، والتصدي للتمييز ضد المرأة، ودعم التقدم المحرز في مكافحة الاتجار بالأشخاص وجميع أشكال الاستغلال، ولا سيما الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال. وكررت تونس تأكيد الخطوات الإيجابية التي اتخذتها جزر مارشال منذ الاستعراض السابق في مجالات دعم وحماية حقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، ومنع التمييز ضد المرأة، والتصدي للاتجار بالأشخاص ومنعه. وأعربت تونس عن تقديرها للتصديق على العديد من الصكوك الدولية الهامة لحقوق الإنسان ولتعاون الدولة مع مفوضية حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان.

797- وأشاد صندوق الأمم المتحدة للسكان (بيان بالفيديو) بالتطورات الإيجابية المتعلقة بالإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولاحظ أن جزر مارشال لا تزال تواجه مواطن ضعف غير مسبقة بسبب تداعيات تغير المناخ. واختارت دعم زيادة فرص الحصول على البرامج المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وبالعنف القائم على النوع الاجتماعي، من أجل تحقيق صفر وفيات نفاسية يمكن الوقاية منها، وصفر حاجة غير ملابة لتنظيم الأسرة، وصفر عنف قائم على النوع الاجتماعي. وأثنى على الجهود المبذولة للوفاء بالالتزامات بموجب قانون منع العنف المنزلي والحماية منه وقانون المساواة بين الجنسين لتعزيز بروتوكولات وقدرات المستجيبين الأوائل الذين يتصدون للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وأثنى أيضاً على الحكومة لالتزاماتها بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، لا سيما لتلبية الحاجة الكبيرة غير الملابة إلى وسائل منع الحمل الحديثة بين الشباب. ورحبت بتعاون جزر مارشال في وضع السياسات القائمة على الحقوق بشأن الشباب، المتوقع إقرارها في عام 2021.

798- وهنأت فانواتو (بيان بالفيديو) جزر مارشال على قبول الدولة لعدد كبير من التوصيات. ولاحظت أن التوصيات المقبولة تشمل التوصيات التي قدمتها فانواتو بشأن تعزيز الآليات والسياسات الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وإدماج أحكام اتفاقية حقوق الطفل وتوصيات لجنة حقوق الطفل في القوانين الوطنية من أجل حماية الأطفال من التمييز، وكذلك بشأن النظر في الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية.

799- ولاحظت جمهورية فنزويلا البوليفارية أنها تكرمت بالإعراب عن شواغلها لجزر مارشال بشأن التحديات الهامة التي يواجهها البلد في مجال حقوق الإنسان، مثل العنف ضد النساء والفتيات، والحاجة إلى القضاء على العقوبة البدنية ضد الأطفال، وارتفاع معدل حمل المراهقات، والمعدل المفرغ للأمراض المنقولة جنسياً. وأعربت عن أسفها لأن جزر مارشال لم تقبل إلا جزئياً التوصيات التي قدمتها بصورة بناءة إلى الحكومة أثناء الاستعراض الدوري الشامل. ورأت أن من المهم أن تكرر لجزر مارشال تأكيد التوصيات المتعلقة بالتصديق على المعاهدات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني الأساسية التي ليست جزر مارشال طرفاً فيها بعد، ومواءمة التشريعات الوطنية لتطبيقها تطبيقاً كاملاً.

800- وحثت كوبا (بيان بالفيديو) جزر مارشال على مواصلة العمل بالإطار القانوني والدستوري لمكافحة التمييز وجميع مظاهره، وتعزيز النظام الصحي، ولا سيما للوقاية من الأمراض.

801- وشكرت هايتي جزيرة مارشال على أخذها في الاعتبار توصياتها الثلاث المتعلقة بتعزيز مؤسسة الأسرة والقيم الأسرية، وتشجيع نظم غذائية أكثر تغذية وتنوعاً وصحة، وزيادة التركيز على المشاكل التي يواجهها الرجال والفتيان. وقالت إن هايتي، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تتمنى لحكومة وشعب جزر مارشال كل النجاح في تنفيذ التوصيات المقبولة.

802- ولاحظت الهند (بيان بالفيديو) أن الاستعراض المتعلق بجزر مارشال شهد مشاركة كبيرة، حيث أخذ الكلمة 65 وفداً وقدم ما مجموعه 171 توصية. وأعربت عن تقديرها لقبول ما يصل إلى 161 توصية، بما في ذلك التوصيات الثلاث التي قدمتها الهند. وأعربت أيضاً عن تقديرها للمشاركة البناءة للوفد خلال الاستعراض بأكمله، مما يعكس الالتزام القوي الذي توليه جزر مارشال لعملية الاستعراض الدوري الشامل. وأثنت الهند على التدابير التي اتخذتها جزر مارشال للتخفيف من تغير المناخ وخطط التكيف التي اعتمدتها الدولة في الكفاح العالمي من أجل العدل المناخي.

803- وسلمت إسرائيل (بيان بالفيديو) بالتحديات العديدة التي تواجهها جزر مارشال نتيجة لتغير المناخ. وهنأت الدولة على العمل المنجز في سياق العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومشاركة المرأة، والتميز القائم على أساس الإعاقة. وأعربت عن سرورها لقبول توصيتين من التوصيات الثلاث التي قدمتها لتتظر فيها جزر مارشال، ودعت جزر مارشال إلى النظر في تنفيذ التوصية الثالثة أيضاً. وقالت إنها تتطلع إلى استمرار التعاون مع جزر مارشال وإلى السماع بأوجه التقدم التي تحققها الدولة.

804- وشكرت ليبيا (بيان بالفيديو) جزر مارشال على مشاركتها النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وأشادت بالجهود التي بذلتها جزر مارشال للنظر في التوصيات التي قدمتها ليبيا خلال عملية الاستعراض السابقة، وأشادت بالتقدم الكبير الذي أحرزته الحكومة في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

### 3- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

805- خلال إقرار نتائج الاستعراض المتعلق بجزر مارشال، أدلت جهتان أخريان صاحبتا مصلحة ببيانين.

806- وأشار مركز مناهضة القتل في العالم (بيان بالفيديو) إلى أن جزر مارشال كثيراً ما أظهرت موقفاً قيادياً بشأن القضايا الحيوية، وتحديدًا تغير المناخ ونزع السلاح النووي. وحث المركز جزر مارشال على الدفاع عن الحياة نفسها أيضاً في سياساتها الداخلية والدولية، حيث يسهل على بلد أصغر أن يمنع العنف والاضطرابات العقلية العنيفة وحالات الانتحار والإصابات الناجمة عن حوادث المرور. وهذا المركز جزر مارشال على قبولها للمرة الثانية التوصية بالتصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وحثها على تنفيذها بسرعة. وأبرز أيضاً أن هناك حاجة إلى قيادة في منطقة المحيط الهادئ لتعزيز حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان. ودعا بقوة إلى إنشاء مؤسسة إقليمية لحقوق الإنسان.

807- ورحبت الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية بالتوصيات المقدمة إلى جزر مارشال خلال الاستعراض الدوري الشامل للتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتوسيع نطاق البرنامج الوطني للوقاية من السرطان لمعالجة الآثار الضارة للتجارب النووية التي أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية في الماضي، وضمان تمويل البرنامج تمويلًا كافيًا. وأشارت إلى الشواغل التي أعربت عنها جزر مارشال بشأن تقديم المساعدة إلى الضحايا والأحكام المتعلقة بالمعالجة البيئية الواردة في المعاهدة، التي ادعت أنها تضع عبئاً ثقيلاً بشكل غير متناسب على كاهل البلدان المتأثرة بالتجارب النووية، بدلاً من البلدان التي أجرت التجارب. ورأت أن هناك تفسيراً خاطئاً للمعاهدة. ورأت أن المادة 6 تتفق مع الالتزامات التي تقع على عاتق جزر مارشال بالفعل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بوصفها طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد التزمت جزر مارشال بالإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها، بما في ذلك ضحايا تجارب الأسلحة النووية. وحثت جزر مارشال على الانضمام إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

#### 4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

808- ذكر نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان أن المعلومات المقدمة تقيد بأن جزر مارشال أيدت 161 توصية من أصل 171 توصية تلقتها، وأحاطت علماً بـ 10 توصيات.

809- وأعرب الوفد (بيان بالفيديو) عن خالص امتنانه لكل مشارك ورحب بتعليقاتهم. وأعرب عن تقديره للدول والمنظمات غير الحكومية التي قدمت مساهمات قيمة خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل. وشكرهم على المشاركة الهادفة في تلك العملية وعلى تقديم تعليقات متبصرة. وقال إن لدى جزر مارشال، بوصفها دولة جزرية صغيرة، أهدافاً طموحة لتكون منارة لحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ، وتظل في الخطوط الأمامية لمكافحة أزمة تغير المناخ، وتتحدى عالماً أكثر مساواة من خلال تشريعاتها وسياساتها.

810- وأكد الوفد من جديد للمشاركين أن جزر مارشال ما كانت لتكون كما هي اليوم بدون مشاركتهم وتعاونهم. وأقر بمساهماتهم وشكرهم. وأخيراً، لكي تبني جزر مارشال مستقبلاً أفضل لشعبها ولمنطقة المحيط الهادئ، طلب الوفد إليهم أن يواصلوا دعمهم لجعل أهداف جزر مارشال في مجال حقوق الإنسان حقيقة واقعة.

#### الولايات المتحدة الأمريكية

811- أُجري الاستعراض المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته الصادرة في هذا الشأن، واستناداً إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/USA/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/USA/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/USA/3).

812- ونظر مجلس حقوق الإنسان، أثناء جلسته 38 المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، في نتائج الاستعراض المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).

813- وتتضمن نتائج الاستعراض المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/15)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات الواردة فيه والتزامات الدولة الطوعية، وما قدمته، قبل اعتماد مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على المسائل أو القضايا التي لم تُعالج بالقدر الكافي خلال جلسة التحاور في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/15/Add.1).

## 1- آراء الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتها الطوعية، والنتائج

814- أكد الوفد من جديد (بيان بالفيديو) التزام حكومته بتعزيز احترام حقوق الإنسان لجميع الناس في كل مكان. وقال إن الرئيس بايدن ذكر أن الأمة الأمريكية ضاربة بجذورها في أعز القيم الديمقراطية: الدفاع عن الحرية، والدفاع عن الفرص، ودعم الحقوق العالمية، واحترام سيادة القانون، ومعاملة كل شخص بكرامة. غير أن العديد من هذه القيم تتعرض لضغوط شديدة في السنوات الأخيرة. ويجب الدفاع عن تلك القيم كل يوم. والحكومة الأمريكية ملتزمة بتلك اليقظة وبذلك التحدي، بعزم وتواضع.

815- وأكد أن القيادة الأمريكية في مجال حقوق الإنسان يجب أن تبدأ في أرض الوطن. فحالة حقوق الإنسان في البلد لم تكن مثالية. ولذلك، ظلت الحكومة تسعى جاهدة للارتقاء إلى مستوى المثل والمبادئ العليا للبلد. وستتصدى الحكومة لأوجه الإجحاف العنصري العميقة والعنصرية النظامية التي ما زالت تعصف بالأمة، ضمن تحديات أخرى.

816- وشكر الوفد رئيس مجلس حقوق الإنسان، والدول العديدة التي شاركت مشاركة بناءة في الحوار التفاعلي للاستعراض المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، واللجنة الثلاثية - ألمانيا وباكستان وجزر البهاما - وموظفي الأمانة. وشكر الوفد منظمات المجتمع المدني الوطنية على مشاركتها المجدية والنشطة في عملية الاستعراض خلال العام الماضي ويزيد. وقال إن الحكومة تتطلع إلى العمل مع المجتمع المدني على تنفيذ العديد من التوصيات.

817- وقد استعرضت الحكومة بعناية التوصيات التي تلقتها أثناء الاستعراض وعددها 347 توصية، وقبلت كلياً أو جزئياً ما مجموعه 280 توصية - أي ما يقرب من 81 في المائة. وقد استجاب تقرير خطي أعدته الحكومة لجميع التوصيات وتضمن تفسيرات موجزة للعديد منها.

818- وأوجز الوفد نهج الحكومة في بعض مجالات حقوق الإنسان الرئيسية وسلط الضوء على التغييرات الهامة التي حدثت منذ دورة الفريق العامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وبدأ الوفد التركيز على التوصيات المتعلقة بالحقوق المدنية والتمييز. وقال إن التصدي للعنصرية المنهجية - بصراحة وأمانة وقوة - ولإرث التمييز في البلد أمر أساسي لأهداف الإدارة وسياساتها. ولذلك، أيدت الحكومة في هذا المجال جل التوصيات التي دعت إلى القضاء على الممارسات والسياسات التي تهمش الأقليات العرقية والإثنية وإلى التصدي لعنف الشرطة ضد أفراد الأقليات، بمن فيهم الأمريكيون المنحدرون من أصل أفريقي. وأيدت الحكومة أيضاً التوصيات الرامية إلى تحسين إنفاذ القوانين التي تحظر التمييز العنصري والاستخدام المفرط للقوة في أعمال الشرطة.

819- وكان المتظاهرون الذين خرجوا في مسيرات وطالبوا بالعدالة في أعقاب الوفاة المأساوية لجورج فلويد بمثابة تذكير بالعنصرية النظامية المتفشية والحاجة الملحة إلى معالجتها. ولم يعد من الممكن تجاهل ما لم يره العديد من الأميركيين، أو ببساطة ما رفضوا رؤيته. وكانت وفاة فلويد لحظة حرجة في نقاش وطني قائم منذ أمد بعيد بشأن وحشية الشرطة ضد الأميركيين المنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص الملونين حفزت دعوة عالمية لإنهاء مظالم العنصرية المنهجية في جميع أنحاء العالم. وقد تناول مجلس حقوق الإنسان هذه المسألة في نقاشه الطارئ بشأن العنصرية خلال دورته الصيفية في عام 2020. ورحب الوفد ببيان المفوضة السامية بأن تنفيذ قرار المجلس 1/43، المنبثق عن تلك المناقشة، من شأنه أن يعكس ويضخم أصوات الضحايا وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية في جميع البلدان.

820- والحكومة ملتزمة بالقضاء على ظواهر التمييز العنصري والإفراط في استخدام القوة في أعمال الشرطة. وقد أصدرت وزارة العدل توجيهات تدين بشكل لا لبس فيه التمييز العنصري وتحظر التمييز العنصري في ممارسات إنفاذ القانون الاتحادية. وفعل العديد من الولايات الشيء نفسه. وحاكمت وزارة العدل أفراداً من الضباط انتهكوا الحقوق المدنية لأحد الأشخاص، وحقت مع إدارات الشرطة التي قد تكون منخرطة في نمط أو ممارسة سلوك يحرم الأشخاص من حقوقهم. وسعت الحكومة إلى منع التمييز أو استخدام القوة المفرطة بشكل استباقي من خلال المشاركة في زيادة تدريب موظفي إنفاذ القانون على صعيد الاتحاد والولايات والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد.

821- وكان هناك تهديد متزايد من خطر التطرف العنيف المحلي، كما رأينا في الأحداث المروعة التي وقعت في مبنى الكابيتول الأمريكي في 6 كانون الثاني/يناير 2021. وعند التصدي لهذا التهديد، استرشدت الإدارة الجديدة بالأدلة والقانون، وهي ثابتة في الحفاظ على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالحريات المدنية. ولما كانت بلدان أخرى تواجه هي أيضاً حركات قومية شوفينية متنامية، فإن الحكومة تدعو إلى العمل مع البلدان الأخرى في هذا الجهد الهام.

822- وكثيراً ما حرمت النقابات الراسخة في القوانين والسياسات العامة المحلية، وفي المؤسسات العامة والخاصة، الأفراد والمجتمعات المحلية من تكافؤ الفرص. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. وقد بدأت الحكومة في اتخاذ تدابير لمعالجة هذا الوضع، بما في ذلك من خلال إصدار الرئيس بايدن أمراً تنفيذياً باتباع نهج شامل لتعزيز الإنصاف للجميع، واتخاذ خطوات لإنهاء الأحكام غير المتكافئة في سياسة الإسكان، وتمديد الوقف الاختياري للإخلاء على الصعيد الوطني خلال جائحة كوفيد-19.

823- وقد اعترفت الحكومة، من خلال خطواتها العديدة التي اتخذتها في الأشهر الماضية، عكس اتجاه السياسات التي استُخدمت لتقسيم أمريكا. وتؤكد الحكومة من جديد بالتدريب الإلزامي على مكافحة التحيز عبر نظام الحكومة الاتحادية وضمان إدراج جميع الأشخاص الموجودين في الولايات المتحدة الأمريكية في تعداد عام 2020، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وقد اتخذت الحكومة خطوات للقضاء على الحظر التمييزي المفروض على دخول الولايات المتحدة، وإنهاء اعتماد الحكومة الاتحادية على السجون الخاصة، ولإصلاح نظام السجن الذي يؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الملونين.

824- وعلى الرغم من التقدم الاستثنائي الذي أحرزه البلد في ضمان المساواة في الحقوق للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، فإن التمييز متفشٍ في العديد من مجالات المجتمع فيه. وقد أصدر الرئيس بايدن أمراً تنفيذياً يوجه الوكالات الاتحادية إلى وضع خطة للتنفيذ الكامل للقوانين التي تحظر التمييز على أساس الجنس أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. وفي 8 آذار/مارس 2021، أنشأ الرئيس مجلس البيت الأبيض للسياسات الجنسانية للنهوض بالإنصاف والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك لأولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المهمشة والمحرومة من الخدمات. وفي 25 كانون الثاني/يناير 2021، أصدر الرئيس أمراً تنفيذياً يضمن أن الأفراد المتحولين جنسياً الذين يرغبون في الخدمة في جيش الولايات المتحدة الأمريكية سيكونون قادرين على القيام بذلك علناً وبدون تمييز.

825- والإدارة الجديدة ملتزمة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بما في ذلك عن طريق تعزيز صحتهم وحقوقهن الجنسية والإنجابية، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو على الصعيد العالمي. وقد أيد البلد عدة توصيات تتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وفي 28 كانون الثاني/يناير 2021، أصدر الرئيس بايدن المذكرة الرئاسية المتعلقة بحماية صحة المرأة في الداخل والخارج، التي ألغت المذكرة الرئاسية لعام 2017 المتعلقة بسياسة مكسيكو سيتي، وقضت أيضاً بسحب



الولايات المتحدة من الرعاية المشتركة والتوقيع على إعلان توافق آراء جنيف حول تعزيز صحة المرأة وتقوية الأسرة. ومن شأن هذه الخطوات أن تحسن حياة النساء والفتيات عن طريق زيادة فرص حصولهن على الخدمات الصحية الحيوية.

826- وقد أيدت الحكومة العديد من التوصيات المتعلقة بتعزيز الجهود الرامية إلى حماية حقوق المهاجرين والأطفال المهاجرين. وقد أشار الرئيس بايدن إلى أن الهجرة كانت مصدراً لا يمكن إنكاره لقوة البلاد. واتخذ الرئيس بايدن، في يوم تنصيبه، الخطوات الأولى في جهد واسع النطاق للحكومة بأكملها لإصلاح نظام الهجرة، بما في ذلك من خلال إرسال تشريع إلى الكونغرس يوفر سبيلاً للحصول على الجنسية لما يقرب من 11 مليون مهاجر غير شرعي يعيشون في البلد ويساهمون فيه. وتركزت استراتيجية الرئيس على الفرضية الأساسية القائلة بأن البلد يكون أكثر أمناً وقوة وازدهاراً مع وجود نظام هجرة عادل وآمن ومنظم يرحب بالمهاجرين ويحافظ على تماسك الأسر ويسمح للجميع بالمساهمة في البلد.

827- وقد أدان الرئيس بايدن المأساة الإنسانية المتمثلة في استخدام قوانين الهجرة لفصل الأطفال عمداً عن والديهم أو الأوصياء القانونيين عليهم. وألغت الإدارة سياسة عدم التسامح إطلاقاً وستحمي وحدة الأسرة. وفي 2 شباط/فبراير 2021، أنشأ الرئيس فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بإعادة وحدة الأسر من أجل لم شمل الأسر وتزويدها بالإغاثة والموارد والخدمات التي تحتاجها للشفاء.

828- والحكومة ملتزمة بإنفاذ قوانين الهجرة بصورة آمنة وإنسانية وقانونية، بما في ذلك عن طريق حماية وحدة الأسرة وتعزيز حماية حقوق الإنسان لغير المواطنين في مراكز احتجاز المهاجرين، وكذلك عن طريق الاستخدام المناسب لبدائل الاحتجاز. وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان عدم فصل الأطفال الذين يدخلون البلد عن أسرهم، إلا في أقصى الظروف حيث يكون الفصل ضرورياً لسلامة الطفل ورفاهه أو يقتضيه القانون. ومن أولويات الإدارة الجديدة أيضاً إعادة الاستقبال والتجهيز الآمن والمنظم للمهاجرين وملتمسي اللجوء الوافدين إلى البلد.

829- وقد تلقت الحكومة توصيات من 33 بلداً بشأن إدارة عقوبة الإعدام على صعيد الولايات والاتحاد. وأوضح الوفد أن هذه التوصيات تعكس الاختلافات المستمرة في السياسات، ولكنها لا تعكس الاختلافات بشأن ما تقتضيه الالتزامات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في مجال حقوق الإنسان. وقال إن الرئيس بايدن يؤيد إنهاء عقوبة الإعدام على صعيد الاتحاد بطريقة تشريعية وتحفيز ولايات أخرى على أن تحذو حذو الحكومة الاتحادية. وعلاوة على ذلك، قامت خمس ولايات، منذ الاستعراض السابق المتعلق بالولايات المتحدة، بإلغاء عقوبة الإعدام، إما من خلال تشريعات جديدة أو من خلال قرارات قضائية.

830- وأيدت الولايات المتحدة الأمريكية عدة توصيات تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. والحكومة ملتزمة بالعمل مع الحكومات القبلية لمعالجة القضايا العديدة التي تواجه مجتمعاتها المحلية. وقد أصدر الرئيس بايدن مذكرة تدعو الوكالات الاتحادية إلى وضع خطط مفصلة لتنفيذ السياسات الحالية المتعلقة بالتشاور مع القبائل. ومن أولويات الإدارة الجديدة احترام السيادة القبلية والحكم الذاتي، والالتزام بالوفاء بالثقة الاتحادية والمسؤوليات التعاقدية تجاه الأمم القبلية، والتشاور الهادف مع الأمم القبلية التي تشكل حجر الزاوية في السياسة الاتحادية.

831- وفي مجال الأمن القومي، أيدت الحكومة التوصيات المتعلقة بمرفق الاحتجاز في خليج غوانتانامو. وهي تعزز مواصلة عمل إدارة أوباما في إيجاد حل لقضية معتقل خليج غوانتانامو.

832- وتتعلق أكبر مجموعة من التوصيات بالتصديق على المعاهدات والتعاون مع الآليات الدولية. وقد أيدت الحكومة عدة توصيات تتعلق بالتصديق على معاهدات إضافية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية التمييز

(في الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111)، واتفاقية حقوق الطفل. وليس عدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على تلك المعاهدات مؤشراً على أن البلد لا يؤيد أهدافها. فبموجب دستور الولايات المتحدة، يتطلب التصديق على المعاهدات موافقة السلطة التنفيذية وثلاثي مجلس الشيوخ. ولا تزال الإدارة تستعرض كيفية التعامل مع التصديق على تلك المعاهدات.

833- وقد أيدت الحكومة التوصيات المتعلقة بالعودة إلى مجلس حقوق الإنسان وبدأت تعاونها مجدداً بنشاط مع المجلس مباشرة بعد إعلان وزير الخارجية بلينكن في 8 شباط/فبراير 2021. والولايات المتحدة الأمريكية مرشحة حالياً لانتخابات المجلس للفترة 2022-2024. وتسعى الحكومة جاهدة إلى العمل مع المجتمع الدولي للوفاء بالتزام مشترك بتعزيز احترام حقوق الإنسان، وهي تسلم بأن أي تعهد بالكفاح من أجل حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم يجب أن يبدأ بتعهد بالكفاح من أجل حقوق الإنسان في أرض الوطن.

834- ويمثل تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي بشأن تغير المناخ أولوية أساسية للولايات المتحدة الأمريكية. والحكومة ملتزمة بتكثيف جهودها للتصدي للتحديات البيئية، بما في ذلك تغير المناخ. وقد وقع الرئيس بايدن على صك الانضمام من جديد إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وأودعته الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وعينت وزير الخارجية السابق جون كيري كأول مبعوث رئاسي للبلد معني بشؤون المناخ. واعتباراً من 19 شباط/فبراير 2021، أصبحت الولايات المتحدة مرة أخرى عضواً في اتفاقية باريس وعملت بجد لتسريع الجهود والالتزامات العالمية لمعالجة هذه القضية البالغة الأهمية.

835- وتتاول الوفد عدة توصيات تتعلق بالحصول على الرعاية الصحية واستجابة الحكومة لجائحة كوفيد-19. وأوضح أن الرئيس قد شرع في بذل جهد للحكومة بأكملها لتوفير إغاثة اقتصادية طارئة منصفة للأسر العاملة والمجتمعات المحلية والشركات الصغيرة في جميع أنحاء البلد. واتخذ الرئيس إجراءات لتعزيز إمكانية الحصول على تغطية التأمين الصحي بأسعار معقولة لملايين الأميركيين، وتلبية احتياجات الرعاية الصحية الناجمة عن الوباء، وخفض تكاليف الرعاية الصحية، وحماية الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية، وتسهيل استخدام نظام الرعاية الصحية.

## 2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة بشأن نتائج الاستعراض

836- أدلى 13 وفداً ببيانات خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية.

837- فأعربت جنوب أفريقيا عن تقديرها للولايات المتحدة الأمريكية لقبولها التوصيات التي قدمتها فيما يتعلق بجملة أمور منها مكافحة العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وإصلاح نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك قوانين إصدار الأحكام، والتصديق على جميع الاتفاقيات وغيرها من الصكوك التي التزمت بها الدولة في استعراضاتها السابقة.

838- ولاحظ السودان (بيان بالفيديو) مع التقدير الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة القضايا الجارية، بما في ذلك التمييز العنصري وحقوق الأقليات. وأعرب عن ارتياحه لأن الولايات المتحدة أيدت التوصيات التي قدمها.

839- ولاحظت الجمهورية العربية السورية أن رد الولايات المتحدة الأمريكية على بعض التوصيات الواردة في الإضافة، بما فيها التوصيات التي قدمتها سوريا، قد عولج تحت عنوان "الأمن القومي" وأن البلد رفض تقديم تعليقات على الشواغل التي أثّرت. وسألت عما إذا كان ذلك اعترافاً بأن الجرائم، بما فيها جرائم العدوان والاحتلال العسكريين، قانونية ومبررة بموجب قوانين البلد.

840- وشكرت تونس (بيان بالفيديو) الولايات المتحدة الأمريكية على قبولها عدداً كبيراً من التوصيات التي تلقتها. وأشارت تونس إلى الجهود التي بذلت لتنفيذ التوصيات، ولا سيما التوصيات المتعلقة بمكافحة التمييز وتعزيز التسامح والتفاهم المتبادل وزيادة إدماج الأجانب في المجتمع.

841- ورحبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو) بقبول الولايات المتحدة توصيتين من التوصيات الثلاث التي قدمتها. وأعربت عن أسفها لأن الولايات المتحدة لم تؤيد توصيتها الداعية إلى التصديق على بروتوكول عام 2014 الملحق باتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29)، وأعربت عن أملها في أن تعيد الولايات المتحدة النظر في هذا الصك وأن تتخذ الخطوات اللازمة في الوقت المناسب للتصديق عليه.

842- ورحب صندوق الأمم المتحدة للسكان (بيان بالفيديو) بدعم الولايات المتحدة الأمريكية لجميع التوصيات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وأشادت بالإعلان الذي أصدرته الولايات المتحدة بشأن إعادة التمويل المقدم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع الإدارة الجديدة.

843- وأعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية (بيان بالفيديو) عن قلقها العميق إزاء حالة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية وإزاء افتقار البلد الواضح إلى الرغبة في التنفيذ الفعال لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. وأعدت التأكيد بقوة على التوصيات التي قدمتها خلال الحوار التفاعلي.

844- وأعربت الصين (بيان بالفيديو) عن قلقها العميق إزاء حالة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية، مشيرة في جملة أمور إلى عدم اتخاذ تدابير فعالة للسيطرة على جائحة كوفيد-19، وتحويل اللوم، وقومية اللقاحات، والتمييز العنصري، ووحشية الشرطة المدمرة، وكره الأجانب، والتدخلات المسلحة التي أسفرت عن وفيات هائلة للمدنيين في بلدان أخرى، والتدابير القسرية الانفرادية التي تسببت في أزمات شديدة في مجالي حقوق الإنسان والعمل الإنساني.

845- وأثنت بوتسوانا (بيان بالفيديو) على الولايات المتحدة الأمريكية لالتزامها المستمر بتعزيز حقوق الإنسان ولما تبذله من جهود واضحة في هذا الصدد. وأعربت بوتسوانا عن سرورها إذ لاحظت أن الولايات المتحدة قبلت إحدى التوصيتين اللتين قدمتهما وقبلت جزئياً التوصية الأخرى.

846- ولاحظت البرازيل (بيان بالفيديو) مع التقدير العدد الهام من التوصيات التي قبلتها الولايات المتحدة الأمريكية ونطاقها الواسع. ورحبت البرازيل بصفة خاصة بانخراط الولايات المتحدة من جديد انخراطاً كاملاً في أعمال مجلس حقوق الإنسان، تمشياً مع التوصيات التي قدمتها عدة دول خلال الاستعراض السابق.

847- وأعربت بوركينا فاسو (بيان بالفيديو) عن تقديرها لاستعداد الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون مع آلية الاستعراض الدوري الشامل ومع هيئات المعاهدات. ورحبت بانخراط البلد في مكافحة التمييز وبالتزامه بحماية الحياة والأسرة.

848- ورحبت تشاد بقبول الولايات المتحدة الأمريكية جل التوصيات التي تلقتها أثناء النظر في التقرير الوطني. وأوصت بأن يعتمد مجلس حقوق الإنسان تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية.

849- وأعربت بيلاروس (بيان بالفيديو) عن أسفها لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تؤيد جزءاً كبيراً من التوصيات التي تلقتها أثناء الاستعراض. فلم تؤيد الولايات المتحدة التوصية التي قدمتها بيلاروس بتعديل التشريعات لضمان إجراء الانتخابات وفقاً للمعايير الدولية وبحضور مراقبين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

### 3- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

850- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، أدلت عشر جهات معنية أخرى ببيانات.

851- فرحب مركز مناهضة القتل في العالم، في بيان مشترك مع الهيئة الدولية لضريبة الضمير والسلام، باعتزام الإدارة الجديدة إنهاء عقوبة الإعدام الاتحادية، وأعرب عن أمله في أن تنفذ الإدارة هذا الالتزام بسرعة. وطلب إلى الإدارة الجديدة أن تستثمر في السلام بقدر ما تستثمر في منع الحرب أو ممارستها، وأن تنشئ صندوقاً للسلام.

852- وأثنت منظمة إدموند رايس الدولية (بيان بالفيديو) على الولايات المتحدة الأمريكية لما قدمته من دعم أو دعم جزئي للتوصيات المتعلقة بالهجرة والاحتجاز على الحدود وفصل الأطفال والأسر. ومع ذلك، أشارت إلى أن والدي أكثر من 600 طفل مهاجر فُصلوا في عام 2018 لم يُعثر عليهم بعد، وأن هناك حالياً نحو 200 3 طفل مهاجر تم احتجازهم عقب الزيادة الأخيرة في عدد القصر غير المصحوبين الذين يعبرون الحدود. ودعت الإدارة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة هذه الانتهاكات.

853- ورحبت الرابطة الدولية للمثليات والمثليين (بيان بالفيديو) برد الولايات المتحدة الأمريكية الإيجابي على التوصيات المتعلقة بمكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية. ولاحظت أن أفراد مجتمع الميم ما زالوا يفتقرون إلى الحماية القانونية الأساسية في العديد من الولايات القضائية. وأشارت إلى أن الجرائم المرتكبة ضد مجتمع الميم لا تزال عند مستويات عالية بشكل مثير للقلق، وذكرت أن على الولايات المتحدة أن تكرر مزيداً من الموارد على مستوى الولايات والاتحاد لمكافحة العنف وجرائم الكراهية.

854- وذكرت الرابطة الدولية للمحاميين الديمقراطيين (بيان بالفيديو) أن نظام الهجرة يواجه العديد من المشاكل وسلطت الضوء على حالة المهاجرين من هايتي الذين عانوا طويلاً من العنصرية الهيكلية والنظمية ضد السود في سياسات الهجرة الاتحادية. وحثت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام التقرير المقبل للجنة التحقيق الدولية المعنية عن العنف العنصري النظمي الذي تمارسه الشرطة ضد المنحدرين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة كمورد للوفاء بوعدها بمكافحة التمييز العنصري واستخدام القوة المفرطة في أعمال الشرطة.

855- وسلطت الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (بيان بالفيديو) الضوء على الإجراءات اللازمة لمعالجة المسائل المتصلة بالهجرة والحالة على الحدود الجنوبية. وأشارت إلى الإنفاق العام المتزايد باستمرار على العسكرية، بما في ذلك الإنفاق على الشرطة ومراقبة الحدود، فضلاً عن ضرورة أن تنفذ الولايات المتحدة الأمريكية التوصيات المتعلقة بالعدالة العرقية وعنف الشرطة ومراقبة الأسلحة. ولاحظت أن الولايات المتحدة لا تزال أكبر مصدر للأسلحة وأعربت عن أسفها لأن الولايات المتحدة أحاطت علماً بالتوصية الواردة في الفقرة 26-108 بشأن عمليات نقل الأسلحة.

856- ولاحظ برنامج القانون الدولي لحقوق الإنسان (بيان بالفيديو) أن جائحة كوفيد-19 موجودة الآن في معسكر الاعتقال في خليج غوانتانامو، مما أدى إلى تدهور وضع المعتقلين المتبقين. وأشار إلى أن السجناء لم يتلقوا التطعيم بعد بسبب الضغوط السياسية في المقام الأول. وأصبح العديد من السجناء الآن من كبار السن والمرضى، ويعانون من مشاكل صحية كانت موجودة من قبل. وعلاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تقادم السمات غير العادلة للمحاكمات العسكرية.

857- وأشاد الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (بيان بالفيديو) بالحكومة لإعادتها النظر مؤخراً في السياسات التي وضعت قيوداً جائرة على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الإجهاض، ورحب بدعم الولايات المتحدة الأمريكية للتوصيات المتعلقة بهذه الحقوق. وشكر الولايات المتحدة على اتخاذها إجراءات سريعة لإلغاء القاعدة التقييدية العالمية، وأعرب عن ارتياحه لأن الحكومة شرعت أيضاً في استعراض التغييرات الضارة التي أدخلت مؤخراً على "الباب العاشر"، وهو برنامج تنظيم الأسرة في البلد.

858- وأثنى الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (بيان بالفيديو) على الإدارة الجديدة لتعاونها مجدداً مع مجلس حقوق الإنسان، وإعطائها الأولوية للعدالة العرقية في الداخل، ووعدها بالدفاع عن المساواة في الخارج. وأشار إلى أن على الإدارة أن ترفع فوراً الجزاءات المفروضة على المحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومة، من أجل التنفيذ الكامل لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، أن تنشئ آلية اتحادية دائمة لتنفيذ التزامات البلد في مجال حقوق الإنسان وتوسيع نطاق ولاية لجنة الولايات المتحدة للحقوق المدنية لتشمل حقوق الإنسان.

859- وذكر مركز الحقوق الدستورية (بيان بالفيديو) أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفذ توصيات جولات الاستعراض الدوري الشامل الحالية والسابقة، والتصديق على نظام روما الأساسي، وضمان كون التعامل مع الدول الأخرى متفقة مع القانون الدولي. ودعا الولايات المتحدة إلى تحويل علاقتها مع المجتمع العالمي من علاقة إمبريالية إلى علاقة تضامن مادي واعتماد متبادل.

860- وأثنى مركز الحقوق الإنجابية، في بيان مشترك مع منظمة IPAS (بيان بالفيديو)، على الولايات المتحدة الأمريكية لتأييدها التوصيات الرامية إلى النهوض بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الشاملة، وحثها على تنفيذ تلك التوصيات تنفيذاً كاملاً وجعل تدابير الحماية الأقوى حقيقة واقعة. وحث الولايات المتحدة على دعم التشريعات واتخاذ إجراءات إدارية لضمان الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية الشاملة، بما في ذلك الإجهاض، داخل الولايات المتحدة وعلى الصعيد العالمي، والعمل على إنهاء التفاوتات العرقية في مجال الرعاية الصحية للأمهات.

#### 4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

861- ذكر نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان أن المعلومات المقدمة تفيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية أيدت 263 توصية من أصل 347 توصية تلقتها وأحاطت علماً بـ 67 توصية. وقُدِّمت توضيحات إضافية بشأن 17 توصية أخرى، وهي توضيحات تبين أي أجزاء من التوصيات حظيت بالتأييد وأيها أُحيط بها علماً.

862- وفي الختام، أشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعلان الوزير بليكن أمام مجلس حقوق الإنسان بأن الولايات المتحدة تضع الديمقراطية وحقوق الإنسان في صميم سياستها الخارجية. وقال إن القيادة الأمريكية مهمة وإن الحكومة سوف تمارس هذه القيادة بتواضع، وهي تعلم أن البلد لديه قدر كبير من العمل الذي يتعين عليه القيام به في الداخل لتعزيز مكانته في الخارج، وتعلم أيضاً أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعالج هذه المشاكل بفعالية. والأمم المتحدة مستعدة بشكل فريد لمواجهة التحديات العالمية المشتركة ويمكن أن تكون مؤسسة لا غنى عنها للنهوض بالسلام والأمن والرفاه الجماعي.

#### كرواتيا

863- أُجري الاستعراض المتعلق بكرواتيا في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته الصادرة في هذا الشأن، واستناداً إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من بلغاريا عملاً بالفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/HRV/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/HRV/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/HRV/3).

864- ونظر مجلس حقوق الإنسان، أثناء جلسته 38 المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، في نتائج الاستعراض المتعلق بکرواتيا واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).

865- وتشمل نتائج الاستعراض المتعلق بکرواتيا تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/16)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات الواردة فيه، والتزاماتها الطوعية، وما قدمته، قبل اعتماد مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على المسائل أو القضايا التي لم تُعالج بالقدر الكافي خلال جلسة التحوار في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/16/Add.1).

## 1- آراء الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتها الطوعية، والنتائج

866- أكد وفد كرواتيا مجدداً (بيان حضوري) دعم كرواتيا الكامل لآلية الاستعراض الدوري الشامل وأشاد بتلك الآلية لنجاحها في التغلب على الحواجز الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

867- وقد أصبحت كرواتيا عضواً في مجلس حقوق الإنسان لأول مرة في عام 2017، وفي عام 2019، كانت نيابة الرئاسة من نصيبها. وأعلنت كرواتيا ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان لعام 2032.

868- وشدد الوفد على أن إجراءات نظام جمع البيانات المتعلقة بجرائم الكراهية وخطاب الكراهية أدخلت عليها تحسينات إضافية. وتم الإعلان عن الرئاسة الكرواتية للتحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود في عام 2023.

869- وتمشياً مع اتفاقية إسطنبول، غيرت كرواتيا تعريف الاغتصاب، فألغت الشرط السابق المتمثل في استخدام القوة أو تهديد الحياة والجسد لكي يُعتبر الفعل اغتصاباً. وينص قانون الحماية من العنف المنزلي على فرض عقوبات أشد على جميع أشكال العنف المنزلي.

870- ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، اتخذت الحكومة تدابير لضمان جميع حقوق الإنسان في البلد. وتم إنشاء موقع إلكتروني محدث يومياً مخصص لكوفيد-19 وإطلاق منصة اتصال ثنائية الاتجاه مع المواطنين على فيسبوك وتويتر وإنستغرام. وتم في عام 2020 إطلاق تطبيق "أندريجا"، الذي يساعد في إدارة الأسئلة المتعلقة بعدوى كوفيد-19، وتطبيق "أوقفوا كوفيد-19"، الذي يساعد المستخدم على معرفة ما إذا كان على اتصال بتطبيق شخص مصاب بكوفيد-19.

871- وخلال الحجر الصحي، شكلت مراكز الرعاية الاجتماعية أفرقة للتدخل في الأزمات يمكن إرسالها على وجه السرعة في حالات العنف المنزلي. وقدمت مراكز الأسرة المشورة والمساعدة للضحايا من خلال المكالمات الهاتفية وتطبيقات المراسلة عبر الإنترنت على حد سواء. وكانت في الخدمة سبعة أرقام هواتف لنداءات الاستغاثة. وفي عام 2020، أطلقت حملة لتشجيع الإبلاغ عن أي شكل من أشكال العنف المنزلي، بما في ذلك أثناء الجائحة.

872- وشدد الوفد على أن كبار السن في خدمات الإيواء الاجتماعي تم تزويدهم خلال الجائحة بمكالمات فيديو للتخفيف من عواقب تقييد الزيارات، وأن جميع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تم الحفاظ عليها. وفي آذار/مارس 2020، اعتمدت الحكومة مجموعتها الأولى من التدابير التي طُبقت على جميع المواطنين والكيانات القانونية، بما في ذلك تدابير لدعم الحفاظ على الوظائف.

873- وخلال الجائحة، أطلقت الحكومة التعلم عبر الإنترنت ومن خلال القنوات التلفزيونية، بما في ذلك لأفراد الأقليات القومية بلغاتهم. وقدم مشغلو الشبكات المتنقلة بطاقات مجانية للإنترنت عريض النطاق وبطاقات تحديد هوية المشترك لجميع الطلاب ذوي الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية الدنيا.

874- وأُتيحت في مراكز الاستقبال لطالبي الحماية الدولية منشورات إعلامية عن كوفيد-19 أعدتها المنظمة الدولية للهجرة وتُرجمت إلى 26 لغة. وتلقى مقدمو الطلبات الخاضعون للعزل الذاتي ثلاث وجبات في اليوم، والأدوية، ولوازم النظافة، وخدمات مترجم شفوي.

875- وعلى الصعيد العالمي، أيدت كرواتيا نداء الأمين العام للأمم المتحدة من أجل السلام في البيوت في جميع أنحاء العالم في سياق الجائحة. وأدرج هذا المبدأ في القرار المتعلق بالاستجابة الشاملة والمنسقة لجائحة كوفيد-19، الذي شاركت في تنسيقه كرواتيا مع أفغانستان.

876- وشكر الوفد جميع البلدان، البالغ عددها 86 بلداً، التي شاركت خلال العرض الافتراضي للاستعراض الدوري الشامل وشدد على أن الإضافة قد صيغت وفقاً للمواضيع الرئيسية التي عولجت خلال المناقشة. واستعرضت كرواتيا بعناية جميع التوصيات البالغ عددها 224 توصية وقبلت 194 توصية، في حين أحاطت علماً بـ 30 توصية. وأشارت إلى أن التوصيات الواردة في المجموعة المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء أحيط بها علماً لأن كرواتيا لا تستطيع قبول بعض الآراء التي أعرب عنها فيما يتعلق بمعاملة السلطات الكرواتية للمهاجرين والتي لم تستند إلى معلومات ووقائع دقيقة. وشددت أيضاً على أن المبادئ العامة والإجراءات المقترحة في تلك التوصيات ستحظى بالاهتمام الكامل من كرواتيا وستتخذ حسب الاقتضاء.

877- وشدد الوفد بصفة خاصة على أن ضباط الشرطة مدربين ومطالبون باحترام حقوق الإنسان للمهاجرين، بما في ذلك عن طريق ضمان حصولهم على الحماية الدولية وفقاً لجميع التشريعات الدولية وتشريعات الاتحاد الأوروبي والتشريعات الوطنية. وكرواتيا هي البلد الوحيد في الاتحاد الأوروبي الذي لديه آلية وطنية مستقلة لرصد الحدود. وعلاوة على ذلك، تعمل كرواتيا مع المفوضية الأوروبية، ووكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية لإنشاء آلية رصد مستقلة لمعاملة الشرطة للمهاجرين على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

878- وأشار الوفد إلى أن ضغوط الهجرة قد زادت منذ عام 2016، فبينما كانت كرواتيا قبل ذلك تتلقى بضع مئات من طلبات الحصول على الحماية الدولية، فإنها الآن تتلقى حوالي 2 000 طلب في السنة. غير أن غالبية المهاجرين لا يريدون البقاء في كرواتيا، وكان لا بد من تعليق أكثر من 70 في المائة من الطلبات أثناء إجراءات اللجوء بسبب غياب مقدميها.

879- وأوضح الوفد أن بعض المهاجرين حاولوا مراراً وتكراراً دخول كرواتيا بصورة غير مشروعة عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. وفي محاولة لحماية حدودها الخارجية وأراضيها وسلامة من يعيشون داخلها، طبقت الشرطة الكرواتية جميع التدابير وفقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك قانون حدود شنغن، وأنقذت في الوقت نفسه أيضاً المهاجرين من الحالات المحفوفة بالمخاطر.

880- وكثيراً ما يقدم المهاجرون في صربيا أو البوسنة والهرسك شكاوى إلى المنظمات الإنسانية، ويقولون زوراً إنهم تعرضوا لسوء المعاملة أو مُنعوا من الوصول إلى النظام الدولي للحماية في إقليم كرواتيا. وقد درست وزارة الداخلية بدقة كل اتهام، في حين تم إخطار مكتب المدعي العام المختص ومكتب أمين المظالم (كرواتيا) بجميع الظروف التي حددها التحقيق. ويُحظر الإكراه والاستخدام المفرط للقوة ضد المهاجرين حظراً باتاً. وقد مُنحت وزارة الداخلية إمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات للمنظمات غير الحكومية ومكتب أمين المظالم (كرواتيا).

881- وكرواتيا هي أحد البلدان القلائل التي نقلت الحكم المتعلق بمساعدة المهاجرين غير الشرعيين لأسباب إنسانية إلى تشريعاتها الوطنية، بعد أن عرّفت تيسير الدخول والعبور والإقامة دون إذن. ونُظمت أيضاً دورات تدريبية مختلفة للشرطة بشأن معاملة المهاجرين، بما في ذلك لضباط الشرطة على الحدود الخارجية.

882- ولم يكن توحيد التشريعات الانتخابية في قانون انتخابي واحد مناسباً للنظام الانتخابي الكرواتي بسبب اختلاف أنواع الانتخابات السياسية التي جرت في كرواتيا. فلأقليات في كرواتيا ثمانية مقاعد محجوزة في البرلمان والحق في انتخاب ممثلين لها في وحدات الحكم الذاتي المحلية. ولدى كرواتيا واحد من أشمل النظم القانونية والمؤسسية لضمان حقوق الأقليات.

## 2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

- 883- أثناء اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بكرواتيا، أدلى 13 وفدًا ببيانات.
- 884- فأشارت بيلاروس (بيان بالفيديو) إلى أنها قرأت العدد الكبير من التوصيات المقدمة إلى كرواتيا بشأن الجانب الواسع لحقوق الإنسان، وأعربت عن أملها في أن تعطي التوصيات المقدمة زخماً لكرواتيا لكي تنظر بعين ناقدة إلى سجلها في مجال حقوق الإنسان. وقالت إن بيلاروس ستتابع بعناية نجاح الدولة في تنفيذ التوصيات المقبولة البالغ عددها 194 توصية. وأعربت عن أملها في أن تولي السلطات الكرواتية، عند وضع تدابير لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، اهتماماً للنقارير الاستقصائية، بما في ذلك التقارير الواردة من وسائل الإعلام الأجنبية الموثوقة، بشأن الانتهاكات المنهجية التي ترتكبها الشرطة الكرواتية ضد اللاجئين والمهاجرين الذين يحاولون دخول الاتحاد الأوروبي.
- 885- وأشارت بوتسوانا (بيان بالفيديو) إلى أن كرواتيا أظهرت ارتباطاً قوياً بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تعاونها المستمر مع عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وقدمت بوتسوانا توصيتين إلى كرواتيا فيما يتعلق باكتظاظ السجون والمساواة في الأجور بين الجنسين. وقد قبلت كرواتيا الأغلبية الساحقة من التوصيات، بما في ذلك التوصياتان المقدمتان من بوتسوانا.
- 886- وشجعت الصين كرواتيا على اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية فعالة ضد أعمال التمييز ضد الروما وغيرهم من الأقليات وعلى اعتماد سياسات لحماية حقوق المهاجرين وملتمسي اللجوء.
- 887- وحثت كوبا (بيان بالفيديو) كرواتيا على مواصلة العمل بشأن استراتيجياتها الوطنية لمكافحة الفقر والاستبعاد، مع إعطاء الأولوية لأكثر الفئات ضعفاً والأشخاص ذوي الإعاقة، في حالة الجائحة والوباء. وأشارت كوبا إلى التزام كرواتيا بآلية الاستعراض الدوري الشامل، وأعربت للدولة عن تمنياتها بالنجاح في تنفيذ التوصيات التي قبلتها.
- 888- ورحبت جيبوتي (بيان بالفيديو) بوفد كرواتيا وشكرته على عرضه الإضافي الذي شدد على الجهود والالتزامات المبذولة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بمناسبة اعتماد تقرير الدولة. وهنأت جيبوتي كرواتيا على قبولها كثيراً من التوصيات التي تلقتها خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل ورحبت على الخصوص بقبول كرواتيا للتوصيتين اللتين قدمتهما جيبوتي.
- 889- ورحبت إثيوبيا بقبول كرواتيا للتوصية المقدمة من إثيوبيا التي تدعو إلى مواصلة جهود الدولة لاعتماد البرنامج الوطني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين.
- 890- ورحبت الهند (بيان بالفيديو) بوفد كرواتيا وأشارت إلى أن الاستعراض الذي أجري في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 شهد مشاركة هامة، حيث إن ما يصل إلى 86 دولة عضواً أخذت الكلمة وقدمت ما مجموعه 224 توصية. وأعربت الهند أيضاً عن تقديرها لمشاركة وفد كرواتيا البناءة خلال الاستعراض بأكمله. ورأت أن قبول 194 توصية، ومن بينها ثلاث توصيات من الهند، يدل على التزام الدولة القوي بالاستعراض الدوري الشامل.



891- ورحبت ليبيا (بيان بالفيديو) بوفد كرواتيا وشكرته على مشاركته النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل وعلى جميع الجهود المبذولة للنظر في التوصيات المقدمة خلال دورات الاستعراض السابقة، فضلاً عن التدابير المتخذة لمكافحة جائحة كوفيد-19.

892- ورحب المغرب بالاهتمام الخاص الذي أولته السلطات الكرواتية للأشخاص ذوي الإعاقة إذ أنشأت نظاماً جديداً لإصدار الشهادات وقامت بمواءمة التشريعات مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولاحظ المغرب بارتياح قبول توصيته التي تدعو كرواتيا إلى تقديم التقارير المتوقعة بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

893- وأشادت ناميبيا (بيان بالفيديو) بكرواتيا لقبولها 194 توصية من أصل 224 توصية تلقتها خلال الدورة السادسة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقالت إن من دواعي سرورها بصفة خاصة أن كرواتيا قبلت كلا التوصيتين اللتين قدمتهما ناميبيا بشأن إقامة العدل والتدخلات التشريعية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في كرواتيا.

894- وأعربت نيبال (بيان بالفيديو) عن تقديرها لمشاركة كرواتيا البناءة في الاستعراض الدوري الشامل وأثنت على الدولة لقبولها معظم التوصيات، بما في ذلك كلا التوصيتين اللتين قدمتهما نيبال أثناء الاستعراض. وأعربت عن تقديرها للمبادرات التي اتخذتها كرواتيا لتعزيز عدم التمييز، بما في ذلك من خلال تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التمييز. ورحبت نيبال بالأهمية التي تعلقها كرواتيا على تقوية الآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما أعربت عن تقديرها لإنشاء مكاتب متخصصة لأمناء المظالم معنية بالأطفال والمساواة بين الجنسين والأشخاص ذوي الإعاقة.

895- وأشار الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو) إلى أن كرواتيا قبلت معظم التوصيات، بما فيها التوصيات المقدمة من الاتحاد الروسي بشأن تعزيز التدابير الرامية إلى معالجة مشكلة الاكتظاظ في أماكن الاحتجاز والسجون؛ واعتماد التدابير التشريعية اللازمة لضمان مراعاة مسألة عدم التمييز ضد المرأة في سوق العمل، وكذلك التدابير اللازمة لتنفيذ مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة (الاتحاد الروسي)؛ والامتثال الكامل للالتزامات الدولية المتعلقة بالحقوق اللغوية والدينية وغيرها من حقوق الأقليات. وأعرب الاتحاد الروسي عن أمله في أن تنفذ كرواتيا على النحو الواجب التوصيات التي قبلتها خلال الاستعراض الدوري الشامل حتى تتمكن من التغلب على أوجه القصور القائمة في مجال حقوق الإنسان.

896- وأعربت صربيا (بيان بالفيديو) عن تقديرها لمستوى الالتزام الذي أبدته سلطات كرواتيا بآلية الاستعراض الدوري الشامل. وأشادت بصفة خاصة بالجهود المبذولة في مجال حماية حقوق الإنسان، على الرغم من الظروف الخطيرة الراهنة للجائحة. وبينما يعتمد مجلس حقوق الإنسان تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل عن كرواتيا، تتوقع صربيا أن تأخذ السلطات الكرواتية بمسؤولية جميع التوصيات الصادرة عن تلك الجولة بشأن حالة الأقليات القومية وأن تتخذ تدابير ملموسة للقضاء على جو التعصب تجاه الأقلية الصربية. وذكرت صربيا كرواتيا بالتوصية التي قبلتها خلال الدورة السابقة بشأن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

### 3- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

897- خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بكرواتيا، أدلت ببيانات سبع جهات معنية أخرى.

898- وأشار المؤتمر اليهودي العالمي (بيان بالفيديو) إلى أن وجود اليهود وتاريخهم في كرواتيا يعود إلى قرون عديدة. وشدد على أن عدد الحوادث المعادية للسامية في كرواتيا لا يزال منخفضاً جداً مقارنة بها في البلدان الأوروبية الأخرى. ويشعر اليهود بأمان شديد في ذلك البلد ولا يواجهون أي قيود في قدرتهم على ممارسة دينهم وتقاليدهم في النظام الديمقراطي الكرواتي، كما جاء في التقرير. وهنا كرواتيا على رئاسة التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود في عام 2023. ورحب بالتقدم الذي أحرزته الدولة نحو اعتماد التعريف العملي لمعاداة السامية الذي وضعه التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود، بما في ذلك الجهود التي تبذلها وزارة العلوم والتعليم ووكالة التعليم وتدريب المعلمين، وأهاب بالحكومة إلى اعتماد هذا التعريف وتنفيذه بالكامل.

899- ورحبت مؤسسة دار حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) بتدخل كرواتيا بشأن الانتقال إلى آلية وطنية مكرسة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والإبلاغ عنها ومتابعتها، فضلاً عن التوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والآليات الإقليمية ذات الصلة. وقالت إن تشويه سمعة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني علناً قد استمر، وإن العاملين في مجال حقوق اللاجئين تعرضوا للتحذير والعنف. ويجب اتخاذ مزيد من الخطوات لمكافحة خطاب الكراهية والعنف بدافع الكراهية، بما في ذلك ضد الأقليات القومية والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين. وأخيراً، ذكرت المنظمة أن الصحفيين ووسائل الإعلام يواجهون عدداً متزايداً من الدعاوى القضائية، بما في ذلك من سياسيين رفيعي المستوى، بسبب نشر الحقائق ونقل البيانات والتشهير. وأوصت بأن تكفل كرواتيا بيئة آمنة وتمكينية لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وأن تؤمن خطط تمويل للعمل المستدام والطويل الأجل في مجال حقوق الإنسان بشأن الدعوة وتوفير الخدمات الاجتماعية، وأن تضع وتنفذ خطة شاملة جديدة لمحاربة خطاب الكراهية ومكافحته، بما في ذلك من خلال التربية المدنية، وأن تعزز الأنشطة التثقيفية للقضاة فيما يتعلق بمعايير حرية التعبير.

900- ورحبت المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية (بيان بالفيديو) بقبول كرواتيا للتوصية المتعلقة بتحسين الخدمات والدعم للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وسنت كرواتيا، منذ استعراضها الدوري الشامل السابق، عدداً من القوانين والسياسات المتماشية مع المعايير الدولية. ولا يزال التنفيذ الفعال لهذه التغييرات غير موجود. وفي الوقت نفسه، واصل ممثلو الدولة الترويج علناً للتمييز ضد ضحايا العنف على أساس وضعهم المالي وطبقتهم الاجتماعية، ولم تُنشأ بعد بشكل كامل الملاجئ التي وعدت بها الحكومة لضحايا العنف المنزلي. وأهابت المنظمة بالحكومة إلى تعزيز التدابير الرامية إلى منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، بما في ذلك تدريب ضباط الشرطة والقضاة والمحامين، وإجراء تحقيقات شاملة في حالات العنف المنزلي ومساءلة الجناة، والوصول إلى الملاجئ، وأوامر الحماية، والتعويض الكافي لضحايا، والتدابير التشريعية وفقاً لاتفاقية إسطنبول.

901- وأعرب الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية (بيان بالفيديو) عن خيبة أمله لأن كرواتيا رفضت التوصية الداعية إلى ضمان الإجهاض القانوني والمأمون لجميع النساء والفتيات. فرغم أن الإجهاض أصبح قانونياً على الورق في كرواتيا منذ عام 1978، فإن المرأة التي تسعى إلى الإجهاض تواجه عقبات عديدة من الناحية العملية. ومن القضايا الرئيسية تزايد رفض الأطباء إجراء عمليات الإجهاض على أساس دينهم. وفي حين أن المستشفيات ملزمة قانوناً بإجراء إحالة في مثل هذه الحالات، فإن هذه الممارسة غير منظمة وتضطر نساء كثيرات إلى إنهاء الحمل في العيادات الخاصة أو السفر إلى الخارج. وأشارت المنظمة إلى وجود حركة قوية مناهضة للإجهاض في كرواتيا تستخدم تكتيكات متطورة لتقويض حق المرأة في اتخاذ قرار مستنير بشأن جسدها. ويقترن التهريب خارج العيادات الآن بحملات التضليل العدوانية عبر الإنترنت، التي تنشر ادعاءات وأكاذيب غير علمية. وشددت المنظمة على الحاجة إلى برنامج شامل قائم على العلم بشأن التربية الجنسية في المدارس وإلى عدد كاف من الموظفين الراغبين في تقديم خدمات الصحة الإنجابية.

902- ذكرت رابطة HazteOir.org (بيان بالفيديو) أن أكثر من 6 000 مواطن من المواطنين الذين انضموا إلى تنبيهه CitizenGO أعربوا عن قلقهم إزاء ما يدرس للأطفال في المدارس من دعاية مثيرة للجدل لمجتمع الميم. وأشارت الرابطة إلى أن الفكر الجنساني وجدول أعمال مجتمع الميم هما مجرد مفاهيم فكريين وسياسيين ابتدعهما بعض المتعصبين في العقود الماضية. ولا يجوز فرض جدول أعمال غير صحيح فكرياً وعلمياً على الأطفال وعلى أولياء أمورهم. وأشادت المنظمة بالجهود المبذولة للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية، وتجنب التمييز ضد الحوامل والأمهات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وطلبت إلى كرواتيا أن تقبل التوصيات المتعلقة بهذه المواضيع وأن تواصل وتكثف الجهود الرامية إلى حماية تلك الفئات المستضعفة وإعمال حقوقها على نحو فعال.

903- وتناولت هيئة رصد الأمم المتحدة (بيان بالفيديو) مسألة حرية وسائل الإعلام واستخدام قوانين التشهير لإسكات الصحفيين. ووفقاً لرابطة الصحفيين الكرواتييين، فإن عدد الدعاوى القضائية المرفوعة من جانب السياسيين والشخصيات العامة ضد الصحفيين ووسائل الإعلام بلغ 905 قضية في أيار/مايو 2020. وأشارت الهيئة إلى أن هذه الدعاوى القضائية تهدف إلى تخويف المنتقدين وفرض الرقابة عليهم من خلال إتهام كاهلهم بالإجراءات القانونية. فالمضايقة القانونية تؤدي حتماً إلى جعل الصحفيين الاستقصائيين يمارسون الرقابة على أنفسهم. وضمت الهيئة صوتها إلى صوت ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائل الإعلام في دعوته كرواتيا إلى إلغاء تجريم التشهير وتعديل قانون التشهير المدني لردع الشخصيات العامة عن رفع دعاوى عبثية لإسكات الأصوات المستقلة في وسائل الإعلام. وأشارت كذلك إلى وجوب حماية الصحفيين من المضايقة ووجوب أن تحمي كرواتيا حرية الصحافة من خلال مكافحة جميع الاعتداءات التي تستهدف الصحفيين ومحاولات تخويفهم والتحقيق فيها. وفي عام 2019، رفعت هيئة الإذاعة والتلفزيون العامة "HRT 36" دعوى ضد صحفيين، من بينهم محرر الهيئة الذي اشتكى من الرقابة في الهيئة والذي تم فصله لاحقاً. وأدى ذلك إلى قيام منظمات وأحزاب سياسية شتى بمقاطعة هيئة الإذاعة والتلفزيون العامة مؤقتاً، مما أدى إلى تفاقم المشكلة.

904- ورحبت منظمة مناصري حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) بنتائج الاستعراض الدوري الشامل لكرواتيا، الذي تضمن توصيات هامة تتعلق بحماية المرأة من العنف. ولا يزال العنف الأسري يمثل مشكلة خطيرة في كرواتيا، فالقانون لا يحمي الضحايا الذين لم يعيشوا مع عشيرهم لمدة تقل عن ثلاث سنوات أو الذين ليس لديهم طفل مشترك مع عشيرهم. وتستخف الشرطة والمحاكم بمعاينة انتهاكات أوامر الحماية، والملاجئ المخصصة للضحايا قليلة وغير ممولة تمويلياً كافياً، فهي توفر 62 في المائة فقط من أماكن الإيواء الموصى بها. وأوصت المنظمة بأن تنفذ كرواتيا فوراً سياسات وتنظم دورات لتدريب المسؤولين على تحديد الجناة الرئيسيين لتجنب استمرار اعتقال الضحايا، وتدريب القضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة على تطبيق وإنفاذ تدابير السلامة التي ينص عليها القانونان المدني والجنائي، سواء خلال الفترة السابقة للمحاكمة أو بعد الإدانة، وتوفير التمويل المنتظم والمضمون والكافي لجميع ملاجئ النساء، مع احترام استقلالهن الذاتي.

#### 4- الملاحظات الختامية للدولة لموضوع الاستعراض

905- أفادت نائبة رئيسة مجلس حقوق الإنسان بأن المعلومات المقدمة تفيد بأن كرواتيا أيدت 194 توصية وأحاطت علماً بما عدده 30 توصية من أصل 224 توصية قُدمت إليها.

906- وفي الختام، تعهد الوفد (بيان حضوري) بإعداد تقرير منتصف المدة وأشار إلى كرواتيا سترشد بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل في تعزيز حقوق الإنسان في البلد.

## ليبيريا

907- أُجري الاستعراض المتعلق بليبيريا في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من ليبيريا وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/LBR/1)؛

(ب) تجميع المعلومات الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/LBR/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/LBR/3).

908- ونظر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 39 المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، في نتائج الاستعراض المتعلق بليبيريا واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).

909- وتشمل نتائج الاستعراض المتعلق بليبيريا تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/6)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات والتزاماتها الطوعية وما قدمته، قبل أن يعتمد المجلس نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على الأسئلة أو المسائل التي لم تُعالج معالجة كافية أثناء جلسة الحوار التي دارت في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/6/Add.1).

#### 1- آراء الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتها الطوعية، ونتائج الاستعراض

910- أشار وفد ليبيريا (بيان بالفيديو) إلى أن ليبيريا ما فتئت تحرز تقدماً في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية منذ اعتماد الاستراتيجية الوطنية للوفاء بالتزامات الإبلاغ الواقعة على عاتقها بموجب المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. تولت صياغة التقرير الوطني للدولة اللجنة التوجيهية لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وهي عبارة عن فريق صياغة تقني يضم ممثلين عن الوزارات والوكالات التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.

911- وخلال مؤتمر نظمته اللجنة التوجيهية في عام 2021 بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التزم العديد من ممثلي المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والسفارات، بتقديم ما يلزم من دعم تقني ومالي ودعوا في الوقت ذاته إلى قبول مختلف ما قدموه من توصيات.

912- ونظرت اللجنة التوجيهية في جميع التوصيات البالغ عددها 218 توصية، وبعد مداوات متأنية، قبلت ليبيريا 166 توصية وأحاطت علماً بما عدده 52 توصية. ولا تعني إحاطة ليبيريا علماً بتلك التوصيات أنها لا تؤيدها، بل تعني أنه ليس بمقدور الحكومة الالتزام بهذه التوصيات ما لم تكن مستعدة كما يلزم لتنفيذها. ومع ذلك، أُدرجت القضايا والشواغل التي أثيرت في سياق جميع هذه التوصيات في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2019-2024، كي تتسنى معالجتها.

913- ومع أن ليبيريا أحاطت علماً بعدد من التوصيات التي تدعو إلى إلغاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، فإنها ما انفكت تكافح للقضاء على هذه الممارسة. ففي عام 2018، أصدرت رئيسة البلد السابقة، إلين جونسون سيرليف، الأمر التنفيذي رقم 92 بشأن العنف الأسري، الذي يجرم الممارسات التقليدية الضارة من قبيل الإرغام على الانضمام إلى جمعية سرية. وبالإضافة إلى ذلك، أدركت الحكومة أن القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في ليبيريا يحتاج إلى مشاورات مكثفة مع القطاع التقليدي.

وبالنظر إلى السياق الثقافي والمالي والسياسي وطبيعة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، أشركت وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية الزعماء والمزاولين التقليديين لهذه الممارسة في استراتيجيات مكافحة هذه الممارسة. وتعاونت الوزارة في ذلك، بدعم من الشركاء الدوليين، مع المجلس الوطني للزعماء والشيوخ في ليبيريا، الأمر الذي مكن الزعماء والشيوخ من تولي زمام عملية القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأدى هذا التعاون إلى تعليق جميع أنشطة جمعية ساندي لمدة عام واحد. وعلى وجه الخصوص، قدمت وزارة الداخلية إلى المجلس الوطني للزعماء والشيوخ في ليبيريا الدعم اللازم لرصد إغلاق المدارس المعنية. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الدراسات التي بينت أن برنامج سبل العيش الاقتصادية البديلة للمزاولين التقليديين لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية كان له أثر إيجابي في إنهاء هذه الممارسة، دعمت مبادرة "تسليط الضوء" التي يشترك في تنفيذها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة برنامج سبل العيش الاقتصادية البديلة ومهدت الطريق لإنشاء مركزٍ للتدريب المهني وحفظ التراث في تيهني الكائن في مقاطعة غراند كيب ماونت. ويطمح البرنامج إلى تعليم مهارات جديدة للمزاولين التقليديين لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية الذين يديرون المدارس المعنية بما يوفر لهم مصدر دخل بديل للدخل الذي يجنونه من هذه الممارسة. وستُنفذ برامج مماثلة في المقاطعات المشمولة بمبادرة "تسليط الضوء"، وهي مونتسيرادو ونيمبا ولوفا وجراند غيديه.

914- وبالإضافة إلى ذلك، في عام 2020، حصد المزاولون التقليديون لهذه الممارسة الذين التحقوا ببرنامج الزراعة المراعية للمناخ أول إنتاج لهم من محصول الأرز في مدينة صنكي الكائنة في محلية تودي بمقاطعة مونتسيرادو.

915- وعلاوة على ذلك، وفي عام 2020 أيضاً، وبموجب خريطة الطريق لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، التزمت حكومة ليبيريا باستعراض قوانين مناهضة العنف الجنسي والجنساني. وفي سياق هذه العملية، ورهناً بتوافر التمويل، سيجري استعراض مشروع قانون مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ووضعه في صيغته النهائية لعرضه على الهيئة التشريعية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيُجرى المزيد من المشاورات قبل إصدار الأمر التنفيذي القاضي بتعليق ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في انتظار انتهاء الهيئة التشريعية من سن قانون إلغاء هذه الممارسة.

916- وأشار الوفد كذلك إلى أن على الرغم من الإحاطة علماً بعدد من التوصيات الداعية إلى إنشاء محكمة لجرائم الحرب والجرائم الاقتصادية، فإن ليبيريا، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، لا تزال منخرطة في الحوار على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن آلية عدالة انتقالية. وأكد الوفد أن رئيس ليبيريا، جورج مانيه وياه، ما انفك يعرب، منذ عام 2018، عن دعمه لعملية لجنة الحقيقة والمصالحة وتوصياتها في مناسبات ومحافل شتى. وعلاوة على ذلك، وفي عام 2019، وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومركز الديمقراطية والتنمية، نظمت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المجتمع المدني، ندوة وطنية مدتها ثلاثة أيام تحت عنوان "تعزيز المصالحة الوطنية من خلال تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة". وضمَّ هذا الحدث أكثر من 150 جهة من الجهات صاحبة المصلحة من جميع أنحاء البلد لبحث ومناقشة سبل المضي قدماً في تنفيذ تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة. ومتابعة للبيان الصادر عن الندوة، استضافت الحكومة في عام 2019، بتمويل من شركاء دوليين، حدثاً حضره أكثر من 350 مشاركاً وقدموا خلاله توصيات هامة، من بينها إنشاء محكمة لجرائم الحرب والجرائم الاقتصادية.

917- وفيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، ذكر الوفد أن حماية حقوق جميع المواطنين والمقيمين الأجانب المقيمين داخل حدود الدولة تظل واجباً دستورياً وأولوية من أولويات الحكومة. ولا تعني أن الإحاطة علماً بالتوصيات المتعلقة

بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية أن حقوقهم غير مكفولة. والواقع أن الحكومة ما انفكت تعمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة بشأن حماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية من التمييز. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان مكتباً لتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، مع مراعاة التنوع. وعلاوة على ذلك، تعمل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان مع المؤسسات الحكومية المعنية واتلاف منظمات مناصرة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية على دراسة واستعراض قانون العقوبات لتحديد الأحكام التي قد تحظر العلاقات المثلية. وشاركت اللجنة أيضاً في أنشطة توعية نُظمت بالتعاون مع مجتمع الميم والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

918- وباختصار، قبلت ليبيريا العديد من التوصيات المتعلقة بالتصديق على معاهدات وإدماج أحكامها في قوانينها، وعقوبة الإعدام، وحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، والصحة الجنسية والإنجابية، وظروف الاحتجاز، وسيادة القانون، وخطة التنمية الوطنية، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.

## 2- آراء أعربت عنها دول أعضاء ودول مراقبة في مجلس حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة بشأن نتائج الاستعراض

919- أدلى 13 وفداً ببيانات أثناء اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بليبيريا.

920- ورحبت اليونيسيف (بيان بالفيديو) بالتزام ليبيريا بضمان تسجيل المواليد مجاناً لجميع الأطفال وبإلغاء عقوبة الإعدام قانوناً. وأعربت عن تقديرها لالتزام الحكومة بحظر عقاب الأطفال بدنياً، وإصلاح نظم التعليم والصحة والعدالة، وحظر زواج الأطفال والقضاء عليه. غير أنها أعربت عن أسفها لإحاطة ليبيريا علماً بالتوصيات المتعلقة بمنع العنف الجنسي والجسدي، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والتصدي لهما، وحثت ليبيريا على التواصل مع المجتمعات المحلية والزعماء التقليديين في هذا الصدد.

921- ورحب صندوق الأمم المتحدة للسكان (بيان بالفيديو) بقبول ليبيريا عدداً من التوصيات في مجالات المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والحقوق الإنجابية، وإبلاء الأولوية للحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في خطة التنمية. وأقر الصندوق بالتدابير المتخذة لإدماج التنقيف الجنسي في عملية إصلاح المناهج الدراسية الوطنية. ورحب بإدراج تنمية الشباب كأولوية في خطة تحقيق الرخاء والتنمية لصالح الفقراء وبالتدابير الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجسدي. وأخيراً، التزم الصندوق بالعمل مع الحكومة لتحقيق هدف "الأصفر الثلاثة": خفض نسبة وفيات الأمومة التي يمكن تلافيها إلى الصفر، وخفض النسبة غير الملباة من احتياجات تنظيم الأسرة إلى الصفر، وخفض حالات العنف الجنساني إلى الصفر.

922- ورحبت جمهورية فنزويلا البوليفارية (بيان بالفيديو) باعتماد تشريع لحماية المرأة ومكافحة العنف الجنساني، وبالتقدم المحرز في إقامة نظام صحي وقائي من الأمراض المعدية، وبالتدابير المتخذة للقضاء على وصم الناجين من فيروس الإيبولا. وشجعت فنزويلا ليبيريا على مواصلة تعزيز سياساتها الاجتماعية التي تستهدف أشد فئات المجتمع استضعافاً. وحثت المجتمع الدولي على مساعدة ليبيريا في تنفيذ التوصيات.

923- وأعربت بلجيكا (بيان بالفيديو) عن تقديرها لقبول ليبيريا جميع التوصيات التي قدمتها بلجيكا. غير أنها لاحظت أن ليبيريا أعادت صياغة توصيتين من التوصيات الثلاث من دون التشاور مسبقاً مع بلجيكا في هذا الصدد. وترى بلجيكا أن الإشارة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومفهوم سن تشريع فعال لا يزالان جزءاً لا يتجزأ من توصيتها، وتأمل في أن تنفذ ليبيريا التوصيات بالصيغة الأصلية التي قُدمت بها خلال دورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

924- ورحبت بوتسوانا (بيان بالفيديو) بإنشاء عيادات لتقديم المعونة القضائية للنساء ضحايا العنف الجنساني والتدابير المتخذة لتوفير المعونة القضائية للمستضعفين. وأعربت عن أسفها لعدم قبول توصيتها المتعلقة بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وشجعت ليبيريا على مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة.

925- ورحبت بوروندي (بيان حضوري) بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، والتدابير المتخذة لتعزيز وحماية حرية التعبير واستقلال الصحافة ووسائل الإعلام، والتدابير التشريعية الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني، وبرنامج مكافحة الفقر، وخطة تحسين قطاع التعليم، وإنشاء الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث.

926- وشكرت تشاد وفد ليبيريا على ما قدمه من معلومات محدّثة ووجيّهة، ورحبت بالردود والمعلومات الإضافية التي قدّمت خلال الجلسة والاهتمام الذي أبدته ليبيريا بالتوصيات التي قدمتها الجهات صاحبة المصلحة أثناء النظر في التقرير. وطلبت إلى مجلس حقوق الإنسان أن يمضي في اعتماد التقرير النهائي المتعلق بليبيريا وتمنت لليبيريا كل التوفيق في تنفيذ التوصيات المقبولة تنفيذاً فعالاً.

927- وأعربت الصين عن تقديرها لتتقيح ليبيريا قانون الصحة العامة وتنفيذها خطة الصحة العامة لمكافحة نقشي فيروس الإيبولا وفيروس كوفيد-19. ورحبت ببرنامج تحقيق الرخاء والتنمية لصالح الفقراء، وتكثيف جهود الحد من الفقر وتوفير فرص العمل، والتقدم المحرز في مجالي حماية الفئات المستضعفة وتوفير التعليم لها. وأعربت الصين عن أملها في أن تواصل ليبيريا تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتكثيف جهود الحد من الفقر، ورفع مستوى معيشة السكان، وزيادة الاستثمار في الرعاية الصحية، وحماية الحق في الصحة.

928- وهنأت كوبا (بيان بالفيديو) ليبيريا على التزامها بالاستعراض الدوري الشامل وأعربت عن سرورها لتأييد ليبيريا التوصيات التي قدمتها كوبا. ورحبت كوبا بما أحرزته ليبيريا من تقدم رغم التحديات التي تواجهها وحثت الدولة على مواصلة إحراز تقدم في مجال الحد من الفقر وفي تحسين الاستراتيجية الوطنية للصحة العامة. وتمنت كوبا لليبيريا كل التوفيق في تنفيذ ما قبلته من توصيات.

929- ولاحظت جيبوتي بارتياح (بيان بالفيديو) أن ليبيريا قبلت العديد من التوصيات، بما في ذلك توصية قدمتها جيبوتي. وأحاطت جيبوتي علماً بالتوضيحات التي قدمتها الدولة في هذا الصدد، غير أنها أعربت في الوقت نفسه عن أملها في أن تنتظر ليبيريا في توصيتها الثانية. وتمنت جيبوتي لليبيريا كل التوفيق في تنفيذ التوصيات المقبولة.

930- ورحبت إثيوبيا بمشاركة ليبيريا في عملية الاستعراض الدوري الشامل وبقبولها التوصيتين اللتين قدّمتها إثيوبيا بشأن تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الرؤية الوطنية المتمثلة في أن تصبح بلداً متوسط الدخل بحلول عام 2030 وبشأن التواصل مع المجتمع الدولي لدعم تفعيل آلياتها الوطنية للإبلاغ عن تنفيذ المعاهدات ومتابعته. وشددت على ضرورة أن يظل الاستعراض الدوري الشامل فرصة لتبادل الممارسات الفضلى ومنبراً لتبادل الآراء على نحو بناء.

931- ورحبت الهند (بيان بالفيديو) بقبول ليبيريا العديد من التوصيات، بما في ذلك التوصيات التي قدّمتها الهند. وأعربت عن تقديرها للتقدم المحرز من حيث صياغة السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ليبيريا والالتزام بتنفيذ التوصيات وإدراجها في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

932- ورحبت ليبيا (بيان بالفيديو) بمشاركة ليبيريا مشاركة فعالة في الاستعراض الدوري الشامل وبجهودها الرامية إلى مراعاة التوصيات التي قدّمتها ليبيا خلال جولة الاستعراض السابقة، وشكرتها على ذلك. وأشادت بجهود الحكومة الرامية إلى الحد من نقشي فيروس كوفيد-19 في البلد، على الرغم مما تواجهه الدولة من تحديات.

### 3- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

- 933- أدلت ست جهات معنية أخرى ببيانات أثناء اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بليبيريا.
- 934- وأعربت لجنة الكنائس المعنية بالشؤون الدولية والتابعة لمجلس الكنائس العالمي (بيان بالفيديو) عن قلقها إزاء استمرار تأثير الحرب الأهلية على حقوق الإنسان في ليبيريا وأعربت عن أسفها لعدم معالجة هذه المسألة معالجة كافية. وأعربت عن قلقها إزاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وإزاء استمرار ارتفاع معدل العنف الجنسي والجسدي، بما في ذلك العنف الأسري، ولا سيما في مونروفيا، وإزاء العنف السياسي والمصاحب للانتخابات الذي يهدد السلام والاستقرار. وحثت ليبيريا على التصدي للعنف الجنسي والجسدي وعلى توفير العلاج الطبي الكافي لاضطرابات كرب ما بعد الصدمة. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء حالة الأشخاص عديمي الجنسية، ورحبت في الوقت ذاته بالتوصيات الداعية إلى استعراض أي أحكام تمييزية في حقهم، وطلبت إلى ليبيريا أن تنفذ تلك التوصيات.
- 935- وأشارت منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (بيان بالفيديو) إلى أن الحكومة التزمت في عام 2018 بالانتهاء من وضع خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. غير أن الانتهاكات المنهجية للبيئة وحقوق الإنسان، وهي انتهاكات موثقة في قطاع الأعمال التجارية الزراعية، لا تزال بحاجة إلى معالجة في خطة العمل المذكورة أعلاه. وأثنت المنظمة على ليبيريا للخطوة الهامة التي اتخذتها في عام 2018 والتي تتمثل في سن قانون حقوق الأرض، الذي يضيف طابعاً رسمياً على ملكية المجتمعات الأصلية والتقليدية لأراضيها. وشجعت المنظمة ليبيريا على دعم الجهود الرامية إلى الانتهاء من وضع خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وضمان تفعيل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وضمان حماية جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، وبخاصة العاملين في مجال القضايا البيئية، من التهديدات والاعتداءات، ومحاسبة الجناة.
- 936- وأعربت الرابطة الدولية للمثليات والمثليين، في بيان مشترك مع منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (بيان بالفيديو)، عن أسفها لإحاطة ليبيريا علماً بجميع التوصيات المتعلقة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ولعدم وضعها بعد خطط عمل في هذا الصدد. وأعربت عن قلقها لأن قانون العقوبات يجرم العلاقات الجنسية المثلية المقامة بالتراضي بين البالغين، ولأن أفراد مجتمع الميم والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ما زالوا يواجهون عقوبات رئيسية تحول دون حصولهم على الخدمات الأساسية، ولا سيما الخدمات الصحية. وأشارت إلى أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم خطورة وضعهم، وإلى أن البرلمان ينظر حالياً في مشروع قانون يرمي إلى تشديد العقوبة على العلاقات الجنسية المثلية وحظر زواج مثليي الجنس حظراً صريحاً. وحثت ليبيريا على تعديل إطارها التشريعي والمؤسسي من أجل إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية المقامة بالتراضي بين البالغين، وحظر التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وحماية حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وتعزيز تلك الحقوق وإعمالها.
- 937- ورحبت هيئة رصد حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) بقبول ليبيريا التوصية الداعية إلى المضي قدماً نحو تنفيذ التدابير التي اقترحتها لجنة الحقيقة والمصالحة. غير أنها تشعر بالقلق لأن ليبيريا اكتفت بالإحاطة علماً بالتوصية الداعية إلى إنشاء محكمة لجرائم الحرب. فليبيريا "لم تبلغ عن استمرار الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان" في التقرير الذي قدمته إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. ولم يتحقق أي تقدم في إنشاء محكمة لجرائم الحرب منذ تصريح الرئيس جورج وياه في عام 2019 بأنه سيسعى إلى الحصول على الدعم التشريعي اللازم لإنشائها. وينبغي لحكومة ليبيريا أن تؤيد تأييداً قاطعاً إنشاء محكمة لجرائم الحرب وأن تطلب من الأمم المتحدة المساعدة اللازمة لذلك.



938- ورحب الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) باعتماد إصلاحات تشريعية تجرم العنف الجنسي والجنساني، وقانون كامارا عبد الله كامارا بشأن حرية الصحافة، وخطة العمل الرامية إلى مكافحة العنف الأسري، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. غير أنه أعرب عن قلقه إزاء استمرار إفلات مرتكبي جرائم التعذيب والاعتصاب والإعدام بإجراءات موجزة والعنف الشديد وجرائم الحرب إبان الحرب الأهلية من العقاب، ومعدل بطالة الشباب، وممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والعنف الجنسي والجنساني، واعتصاب الأطفال، ونقص الغذاء في السجون واكتظاظها، وفساد الإدارة العامة. ودعا الملتقى ليبيريا إلى إلغاء عقوبة الإعدام قانوناً بالنسبة لجميع الجرائم ومكافحة إفلات مرتكبي جرائم الحرب والاعتصاب في إطار الزواج والتمييز ضد الأقليات الجنسية من العقاب.

939- وأثنت منظمة مناصرة حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) على ليبيريا لإبقائها على وقف تنفيذ أحكام الإعدام بحكم الواقع منذ عام 2000. ولاحظت المنظمة عدم تنفيذ أي حكم بالإعدام منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق، غير أنها أعربت في الوقت ذاته عن أسفها لإصدار المحاكم أحكاماً بالإعدام وللدعوات المتزايدة إلى اعتماد قوانين تسمح بتوقيع عقوبة الإعدام على مرتكبي جرائم الاعتصاب. وقد أسهم انخفاض معدل مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم وإدانتهم في زيادة جرائم الاعتصاب، كما أن ضحايا الاعتصاب يحجمون عن الإبلاغ عن تلك الجرائم وعن السعي إلى مقاضاة مرتكبيها. ولن تكون عقوبة الإعدام سوى بمثابة مثبط آخر للضحايا. ودعت المنظمة ليبيريا إلى رفض الدعوات إلى توسيع نطاق عقوبة الإعدام، وإلى القيام بدلاً من ذلك باعتماد وقف اختياري رسمي وفوري لتنفيذ أحكام الإعدام وتخفيف عقوبات الإعدام الصادرة واتخاذ إجراءات لإلغاء عقوبة الإعدام رسمياً من قوانينها.

#### 4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

940- أفاد رئيس مجلس حقوق الإنسان بأن المعلومات الواردة تبين أن ليبيريا أيدت 166 توصية وأحاطت علماً بما عدده 25 توصية من أصل 218 توصية تلقتها.

941- وأكد الوفد أن عملية الاستعراض الدوري الشامل لا غنى عنها لإحلال السلام وتحقيق التنمية في ليبيريا، ورأى أن التركيز ينبغي أن ينصب من الآن فصاعداً على تنفيذ التوصيات. وفي الختام، أكد الوفد موقف ليبيريا المتمثل في تعزيز جهود التنسيق على الصعيد الوطني لتنفيذ التوصيات ومتابعتها.

#### جامايكا

942- أُجري الاستعراض المتعلق بجامايكا في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من جامايكا عملاً بالفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/JAM/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/JAM/2)؛

(ج) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/36/JAM/3).

943- ونظر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 39 المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، في نتائج الاستعراض المتعلق بجامايكا واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).

944- وتشمل نتائج استعراض جامايكا تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/46/18)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات والتزاماتها الطوعية وما قدمته، قبل أن يعتمد المجلس نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على الأسئلة أو المسائل التي لم تُعالج معالجة كافية أثناء جلسة التحاور التي دارت في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/46/18/Add.1).

#### 1- آراء الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتها الطوعية، ونتائج الاستعراض

945- وأشار وفد جامايكا إلى أن دستور جامايكا يكفل لجميع المواطنين حماية حقوقهم بصرف النظر عن اللون أو الطبقة أو العقيدة، وأكد مجدداً الأهمية الكبرى التي توليها جامايكا لحقوق الإنسان ولعملية الاستعراض الدوري الشامل. وأشار كذلك إلى أن جامايكا تعتبر عملية الاستعراض الشامل عملية بناءة للغاية وترحب بالمشاركة النشطة فيها من جانب الدول. وأقرت جامايكا بأنه لا يزال هناك، كما هو الحال بالنسبة لجميع البلدان، تقدم يتعين إحرازه في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وأكد الوفد أن جامايكا نفذت بنجاح غالبية التوصيات التي قبلتها خلال جولة الاستعراض الثانية.

946- وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أشار الوفد إلى أن جامايكا زادت من تعزيز برامجها الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وسلط الضوء على برنامج ختم المساواة بين الجنسين لعام 2016 الذي يرمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمبادئ التوجيهية السياسية لعام 2018 المتعلقة بترشيح أعضاء مجالس إدارة الهيئات العامة، واختيارهم وتعيينهم، والرامية إلى زيادة عدد النساء في مناصب القيادة وصنع القرار. وسلم الوفد بوجود متسع للتحسين، مشدداً في الوقت نفسه على أهمية زيادة مشاركة المرأة في البرلمان ومجلس النواب. وأشار الوفد إلى خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف الجنساني (للفترة 2017-2027)، التي تنص على نهج متكامل ومنظم ومتعدد القطاعات لمعالجة القضايا والتحديات الرئيسية التي يطرحها العنف الجنساني، مع التركيز الاستراتيجي على ضحايا أفعال العنف هذه والناجيات منه ومرتكبي هذه الأفعال والشهود.

947- وفيما يتعلق بالتنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، سلط الوفد الضوء على صوغ القانون التنفيذي لقانون حماية النزاهة، الذي سيحدد معايير عمل جميع الأفراد المشاركين في أنشطة إنفاذ القانون تشمل مراعاة حقوق الإنسان وزيادة تعزيز ثقة عامة الناس في أجهزة إنفاذ القانون. ونظم مكتب المدافع عن حقوق الأطفال حلقات دراسية تدريبية لبناء قدرات ضباط الشرطة الجامايكية، بمختلف رتبهم، في مجال حقوق الطفل.

948- وتظل حماية الفئات المستضعفة مجالاً من مجالات تركيز حكومة جامايكا. وفيما يتعلق بحماية الطفل، ذكر الوفد أن مكتب سجل الأطفال أدمج في وكالة تنمية الطفل ليشكلا وكالة خدمات حماية الطفل والأسرة في عام 2017. وفي العام نفسه، بدأ العمل بنظام إدارة حالات الأطفال لتقييم احتياجات كل أسرة من الأطفال والأسر المستفيدين من خدمات الوكالة. وعلاوة على ذلك، أُسندت إلى محاكم الأسرة والطفل مهمة إصدار قرارات وأحكام لحماية الأطفال وضمان سلامتهم منذ ولادتهم حتى سن 18 عاماً، كما أوكلت تلك المهمة أيضاً إلى المسؤولين عن شؤون الأطفال ممن يُعهد لهم بتمثيل حقوق الأطفال أمام تلك المحاكم. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت جامايكا الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال في عام 2016 وخطة العمل الوطنية للاستجابة المتكاملة لمسألة الأطفال والعنف في عام 2019.

949- وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، أشار الوفد إلى افتتاح مركزين للكشف المبكر عن الإعاقة لدى الأطفال في مدينة مانديفيل التي تقع في وسط البلد وفي مونتيفو باي (غرب جامايكا)، وذلك بهدف تنفيذ قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2014 تنفيذاً كاملاً. ويجري تشييد مركز ثالث بالقرب من بورت

أنطونيو (شرق جامايكا). وهكذا، ستكون هناك أربعة مراكز من هذا القبيل في جامايكا، بالإضافة إلى المركز الموجود حالياً في كينغستون.

950- وفيما يتعلق بالحق في التنمية، شدد الوفد على أن معظم الكوارث الطبيعية في جامايكا ذات صلة بالمناخ وأن جامايكا تمضي قدماً في تنفيذ خطة التكيف مع تغير المناخ على الصعيد الوطني من خلال مجموعة من المبادرات السياسية وتنفيذ مشاريع وبرامج استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وبناء القدرة على الصمود. وأشار الوفد إلى قانون إدارة مخاطر الكوارث لعام 2015، الذي يحدد المناطق الأشد عرضة للمخاطر والكوارث، وقانون البناء لعام 2018، الذي يهدف إلى الحد من ضعف البيئة المعمورة وضمان السلامة العامة. وأشار الوفد أيضاً إلى المساهمة المحددة وطنياً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 7.8 في المائة بحلول عام 2030. وأشار إلى التحديات الهائلة التي تواجهها جامايكا، مثل التعرض للصدّات الخارجية (الظواهر الجوية المتطرفة والآثار السلبية لجائحة كوفيد-19) والقيود المفروضة على قدرات البلد. وعلى الرغم من ذلك، واصلت جامايكا سعيها إلى إحداث التحول في البلد من خلال خطتها الإنمائية الوطنية "رؤية عام 2030"، التي تتسق اتساقاً تاماً مع أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة في العالم لعام 2030.

951- وأكد الوفد أيضاً أن جامايكا تعكف على تنفيذ استراتيجيات لخفض معدلات الجريمة في البلد، وتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، وخفض معدلات الأمراض المزمنة غير السارية، فضلاً عن مستويات الفقر، ولا سيما الفقر في المناطق الريفية وفقّر الأطفال. وأشار الوفد إلى أن جامايكا ستسعى جاهدة إلى زيادة تحسين التدابير القائمة من أجل النهوض بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لجميع المواطنين، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية أشد الفئات استضعافاً. وأكد الوفد مجدداً التزام جامايكا بتنفيذ التوصيات المقبولة.

## 2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

952- أدلى 13 وفداً ببيانات أثناء اعتماد نتائج الاستعراض المتعلقة بجامايكا.

953- سلّطت جمهورية فنزويلا البوليفارية الضوء على تصديق جامايكا على اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين لعام 2011 (الاتفاقية رقم 189) وعلى تقديمها تقاريرها الدورية في موعدها إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى التحديات التي تواجه جامايكا، مثل ضرورة المعاقبة على جرائم الكراهية التي تستهدف المهاجرين وغيرهم من الفئات المستضعفة. وشددت مجدداً على أهمية أن تصدق جامايكا على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، على الرغم من الوقف الاختياري الفعلي لإنفاذ أحكام الإعدام منذ عام 1988.

954- وأثنت بوتسوانا (بيان بالفيديو) على جامايكا لتقديمها تقارير مستكملة متسقة عن التزاماتها بموجب مختلف معاهدات حقوق الإنسان وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، ولقبولها معظم التوصيات التي قُدمت خلال الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل.

955- وأعربت البرازيل (بيان بالفيديو) عن تقديرها لقبول جامايكا توصياتها المتعلقة بحماية جميع النساء ضحايا العنف الجنسي وتمكينهن من الاحتكام إلى القضاء، وحقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تلقي العلاج وفي عيش حياة خالية من التمييز على أساس حالتهم الصحية. وشجعت البرازيل جامايكا على النظر في إعداد وتقديم تقرير طوعي في فترة منتصف المدة عن تنفيذ التوصيات المقبولة.

956- وأثنت الصين على جامايكا لوضعها خططها الإنمائية الوطنية "رؤية عام 2030"، فضلاً عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسعي إلى الحد من الفقر، وتطوير التعليم والصحة، ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وحماية حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المستضعفة. وأعربت الصين عن أملها في أن تواصل جامايكا تعزيز التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة، والارتقاء بمستوى معيشة السكان، وبناء أساس متين يمكن السكان من التمتع بحقوقهم، ومواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين حماية حقوق المرأة والطفل.

957- وهنأت كوبا (بيان بالفيديو) جامايكا على عدد التوصيات المقبولة. وشجعت جامايكا على مواصلة تعزيز استراتيجياتها الرامية إلى الحد من الفقر عن طريق إدماج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في تلك الاستراتيجيات، ومواصلة التركيز على الصحة العامة، مع إيلاء اهتمام خاص للصحة الجنسية والإنجابية من منظور وقائي. وتعترف كوبا بالتزام جامايكا بالاستعراض الدوري الشامل وتهنئ الدولة على هذا الإنجاز، على الرغم من التحديات التي تواجه جامايكا باعتبارها دولة جزرية نامية.

958- وأثنت غيانا (بيان بالفيديو) على جامايكا لقبولها 120 توصية من أصل 170 توصية تلقتها وحثت الحكومة على مواصلة العمل مع الشركاء الدوليين والإقليميين والثنائيين في تنفيذ التوصيات المقبولة.

959- ورحبت هايتي بقبول جامايكا توصياتها المتعلقة بتعزيز الأسرة وقيمتها وباتخاذ تدابير ملموسة ومستدامة لمكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ، ولا سيما على قطاع السياحة.

960- وأعربت الهند (بيان بالفيديو) عن تقديرها لقبول جامايكا 120 توصية، بما فيها التوصيات التي قدمتها الهند. وأشادت بتعاون الدولة المستمر مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأحاطت علماً مع التقدير بخطة التنمية الوطنية "رؤية 2030" وبالبرنامج الوطني للحد من الفقر لعام 2017. وأشادت الهند أيضاً بما تبذله الدولة من جهود للتخفيف من آثار تغير المناخ.

961- وشكرت جزر مارشال (بيان بالفيديو) جامايكا على قبولها توصيتين من التوصيات التي قدمتها، وأعربت عن أملها في أن تنظر جامايكا في التوصيتين الأخريين اللتين تدعوها إلى التصديق في المستقبل على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعلى معاهدات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان. وأعربت جزر مارشال عن تقمهما، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية أيضاً، للتحديات التي تواجه جامايكا بسبب محدودية القدرات وقلة الموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها الدولية وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل.

962- وأكد المغرب من جديد دعمه لجامايكا وشجع جهود الدولة الرامية إلى الانضمام إلى اتفاقيات دولية وإلى تنفيذ تدابير تكفل حماية حقوق المرأة والطفل.

963- وأفادت ناميبيا (بيان بالفيديو) بأنها ستواصل العمل بشكل بناء مع جامايكا فيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأعربت عن سرورها لملاحظة قبول الدولة توصيتها الداعية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

964- وأثنت نيبال على جامايكا للتقدم الذي أحرزته في تنفيذ خطة مكافحة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال إنشاء آليات مؤسسية وأطر قانونية وسياساتية تعمل في سبيل التكيف مع تغير المناخ والتصدي لآثاره والتخفيف من حدتها. وأحاطت نيبال علماً مع التقدير بالجهود التي تبذلها جامايكا لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

965- وأثنت باكستان على جامايكا وشجعتها على مواصلة التدابير المتخذة للقضاء على الفقر المدقع وتحسين مستويات معيشة مواطنيها. وكررت باكستان دعوتها إلى تقديم المزيد من المساعدة الدولية إلى جامايكا دعماً لجهودها الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

### 3- تعليقات عامة مقدمة من جهات معنية أخرى

966- أدلت ست جهات معنية أخرى ببيانات خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بجامايكا.

967- ورحبت مبادرة الكمنولث لحقوق الإنسان (بيان بالفيديو) بالتطورات الإيجابية التي أبرزها التقرير الوطني لجامايكا في سياق التصدي للعنف الجنساني، وإساءة معاملة الأطفال، والفقر، وتغير المناخ، وتدابير مكافحة الاتجار. غير أنها أعربت عن قلقها إزاء الاستخدام غير المتناسب للقوة، بما في ذلك القوة الفتاكة، وغيره من الانتهاكات المرتكبة من جانب الشرطة وقوات الأمن، ولا سيما أثناء حالة الطوارئ العامة. ورحبت المبادرة بمحاولة تحديد الإجراء التشغيلي الموحد لإنفاذ القانون وبالخطوات المتخذة لإصدار سياسة "أسلحة أقل فتكاً"، غير أنها شددت في الوقت ذاته على ضرورة تعزيز آليات المساءلة الداخلية، بما فيها لجنة التحقيق المستقلة، تعزيزاً فعلياً. ودعت المبادرة جامايكا إلى تنفيذ قانون الوصول إلى المعلومات لعام 2002 تنفيذاً فعالاً وإلى الامتناع عن إدخال أي تعديلات من شأنها أن تضعف الغرض المنشود من القانون أو تبطله. وأعربت عن تقديرها لالتزام الدولة بالمجتمع المدني وتعاونها المستمر معه في مكافحة الاتجار بالأشخاص. غير أنها أعربت عن قلقها المستمر إزاء أشكال الرق المعاصرة الأخرى، مثل السخرة والزواج القسري واستغلال الأطفال في البغاء، التي لا تزال قائمة في ظل الفراغ القانوني. ودعت المبادرة جامايكا إلى إجراء دراسات دورية لضمان انتهاج سياسة قائمة على الأدلة في هذا الصدد. وأعربت عن قلقها إزاء ارتفاع حالات العنف الجنساني ووفيات الأمهات المرتبطة بتجريم جميع أسباب الإجهاض. وأوصت المبادرة جامايكا بإلغاء تجريم العلاقات الجنسية المقامة بالتراضي بين البالغين والتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وحثت المبادرة جامايكا أيضاً على التعجيل بعملية إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

968- وأشار مجلس الكنائس العالمي (بيان بالفيديو) إلى أن الخوف من التعرض للعنف في الشوارع والمنازل والمدارس، وهو عنف ينطوي على استخدام البنادق وغيرها من الأسلحة، فضلاً عن العنف الجنسي والاتجار والتمتر والعنف النفسي، هو موضوع أثارته مراراً وتكراراً مجموعات الأطفال التي استشارها المجلس. وشكر المجلس الحكومة على جهودها الرامية إلى معالجة هذا الشاغل، ولكنه أشار إلى تجزؤ إجراءات التصدي للعنف الذي يستهدف الأطفال عبر مختلف الاستراتيجيات الوطنية، وتشتت التدخلات السياسية، وعدم تنفيذ القانون تنفيذاً كافياً. ولا يزال الاستثمار في منع العنف غير كاف، ولا تزال هناك ثغرات كبيرة في أطر الحماية. وأشار المجلس إلى إحصاءات اليونيسيف التي تبين أن 80 في المائة من الأطفال الجامايكيين يتعرضون للعنف في مجتمعاتهم المحلية، وأن معدل جرائم القتل في البلد هو أحد أعلى المعدلات في العالم. وتقع معظم جرائم القتل هذه في المجتمعات المحلية المستضعفة والمهمشة، وينتج 80 في المائة منها عن أنشطة العصابات. ويُقتل معظم الضحايا بالأسلحة النارية، ولكن بعضهم يُقتل أحياناً بالسكاكين أو المناجل. ورغم أن احتمال تعرض الفتيان للقتل أكبر بثلاثة أضعاف من احتمال تعرض الفتيات للقتل، فإن جامايكا مصنفة ضمن البلدان العشرة التي توجد بها أعلى معدلات وفاة في صفوف المراهقات من جراء جرائم القتل. وشكرت المنظمة الحكومات التي قدمت توصيات بشأن العنف الذي يؤثر على حقوق الطفل، كما شكرت جامايكا على قبولها. ورأى المجلس أنه ينبغي معاملة مستويات العنف على أنها وباء ينبغي لحكومة جامايكا أن تتصدى له باتخاذ المزيد من التدابير الشاملة والمنسقة والبعيدة المدى.

969- وأشاد الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (بيان بالفيديو) باستعداد جامايكا للنهوض بجدول أعمال الحقوق الجنسية والإنجابية، كما أشاد بقبول الدولة التوصيات المتعلقة بالعنف الجنساني، والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وتجريم الاغتصاب الزوجي. بيد أن المنظمة سلطت الضوء على القرارات المؤسفة التي اتخذتها الدولة والمتمثلة في الإحاطة علماً بالتوصيات الهامة المتعلقة بإلغاء تجريم الإجهاض ومنح الحصانة للأخصائيين الطبيين الراغبين في تقديم خدمات الإجهاض إلى المراهقات ممن في سن 16 سنة وما دونها. وتحد قوانين الإجهاض من إمكانية الحصول على الإجهاض المأمون والقانوني، وهي حق من حقوق الصحة الإنجابية. وتسهم هذه القيود أيضاً في وفيات الأمهات وتزيد من العبء الذي تلقى هذه الوفيات على كاهل البلد واقتصاده. والتناقضات التي تعترى تشريعين رئيسيين تشمل أحكامهما المراهقات، وهما قانون رعاية الطفل وحمايته وقانون إصلاح قانون (سن الرشد القانوني)، تعزز شعور الأخصائيين الطبيين بعدم الارتياح من تقديم الرعاية الصحية للمراهقات حتى في الحالات التي تكون فيها هناك حاجة ماسة إلى ذلك. وناشدت المنظمة جامايكا أن تعيد النظر في تلك الأطر التشريعية لضمان ملاءمتها لواقع الشباب، وفي الوقت نفسه، حمايتها لسلامتهم. وكررت المنظمة تأكيد ضرورة مواصلة العمل مع منظمات المجتمع المدني على تعزيز الجهود الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يعيشون في جامايكا، وعرضت خبرتها في هذا المجال.

970- وركزت هيئة رصد الأمم المتحدة (بيان بالفيديو) على مجالين محددين هما: عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وفيما يخص المجال الأول، أثنت الهيئة على التقدم الهائل المحرز في الحد من عمليات القتل خارج نطاق القضاء منذ إنشاء لجنة التحقيق المستقلة في عام 2010. وأشارت إلى أن 100 شخص يقتلون سنوياً في جامايكا وأن 16 شخصاً قتلوا حتى الآن في عام 2021، مشددة على عدم كفاية التقدم المحرز. وسلطت الضوء أيضاً على أن عدداً لا يحصى من الأسر، ولا سيما النساء، يواجه نضالاً طويلاً من أجل تحقيق العدالة في ظل ثقافة الإفلات من العقاب السائدة بحكم الأمر الواقع. ولا تزال صلاحية اتهام ومقاضاة قوات الأمن المخولة للجنة التحقيق المستقلة موضع خلاف على أعلى المستويات. وأشار الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، في تقريره المتعلق بجامايكا، إلى أن وفدين فقط من بين الوفود الـ 70 التي تكلمت أثاراً مسألة القتل خارج نطاق القضاء، ولم يذكر أي وفد مسألة عدم وجود أي سبيل يكفل لجوء الضحايا للقضاء بسرعة. وأثارت المنظمة أيضاً مسألة تدهور حالة حقوق الإنسان لمواطني الدولة من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، ولا سيما في سياق العنف الذي تمارسه الشرطة. وأكدت المنظمة أن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان خلصت، قبل أسبوع واحد، إلى أن حكومة جامايكا مسؤولة عن انتهاك حقوق متعددة من حقوق مجتمع الميم، ودعت جامايكا إلى إلغاء قوانينها الكارهة للمثليين. فعدم حماية الهوية الجنسانية بموجب ميثاق الحقوق الأساسية الجامايكي يؤدي إلى استبعاد هؤلاء الأشخاص من العدالة، بينما تجعل المادة 76 من قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص من اضطهاد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية جريمة تعاقب الدولة مجتمع الميم أساساً عليها.

971- وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، أثنت منظمة مناصري حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) على جامايكا لوقفها الاختياري الفعلي لتنفيذ أحكام الإعدام منذ عام 1988. بيد أن المنظمة أعربت عن قلقها البالغ إزاء الخطر الكبير المتمثل في التراجع عن هذا القرار لأن حكومة جامايكا أشارت، في العرض الذي قدمته أثناء الحوار التفاعلي، إلى أنها ستواصل تجاهل الدعوات إلى التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وإلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو إلغاء هذه العقوبة. وتوقعت المنظمة ألا تؤيد جامايكا التوصيات المقدمة أثناء

الاستعراض والداعية إلى اتخاذ خطوات من هذا القبيل، وأشارت إلى أن الحكومة أكدت أن الحكومة لن تتخذ أي قرار بشأن النظر في اعتماد وقف اختياري لعقوبة الإعدام بحكم الواقع أو في إلغاء هذه العقوبة ما لم تتشاور مع شعب جامايكا. وأشارت المنظمة إلى تزايد التأيد الشعبي لعقوبة الإعدام بسبب تزايد جرائم العنف التي تؤدي بدورها إلى إضعاف الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدماً في إلغاء هذه العقوبة. وأهابت المنظمة بجامايكا إلى اتخاذ تدابير، بالتشاور مع المجتمع المدني، لإلغاء عقوبة الإعدام في نهاية المطاف، ومعالجة الأسباب الجذرية لجرائم العنف، والاستثمار في منع الجرائم وردعها، واعتماد قانون يقضي رسمياً بوقف عقوبة الإعدام وفقاً لاختيارياً بهدف إلغائها.

972- وهنأ الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان (بيان بالفيديو) جامايكا على التعديلات الدستورية التي أجرتها، بما فيها رفع سن الرشد القانوني إلى 18 عاماً. ودعت المنظمة جامايكا إلى إيلاء الأولوية لتلقيح جميع العاملين في الخطوط الأمامية والفئات المستضعفة ضد كوفيد-19. وسلط الضوء على حالة انعدام المساءلة السائدة، ولا سيما في الحالات التي تنطوي على اتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء، والأطفال لأغراض عمل الأطفال، فضلاً عن استفحال التجاوزات المرتكبة من جانب الشرطة. وشجع الملتقى حكومة جامايكا على أن تظل على ثباتها في مواجهة التحديات التي تعترضها في تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بحقوق مجتمع الميم ومكافحة أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

#### 4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

973- أفادت رئيسة مجلس حقوق الإنسان بأن المعلومات الواردة تفيد بأن جامايكا قبلت 120 توصية وأحاطت علماً بما عدده 50 توصية من أصل 170 توصية تلقتها.

974- وأشار الوفد (بيان حضوري) إلى أن جامايكا تعتبر آلية الاستعراض الدوري الشامل أداة قيمة لتشجيع زيادة المساءلة ولتبادل الخبرات وللتحاور على الصعيد الدولي في مجال حقوق الإنسان، وتتطلع إلى زيادة تعزيز هذه الآلية.

975- وتؤيد جامايكا تأييداً تاماً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أعاد تأكيد الإيمان بأن الكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف هي أساس الحرية والعدالة والسلام. وجامايكا ملتزمة، منذ استقلالها في عام 1962، بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص الموجودين داخل أراضيها، بلا استثناء. ويتجلى هذا في أحكام دستور جامايكا، وكذلك في الالتزامات التعاقدية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتقر جامايكا بأن حقوق الإنسان تهيئ الظروف اللازمة للتنمية المستدامة وأنها تقع في صلب خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فقد عملت جامايكا جاهدة، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، لتحسين ما تحرزه من تقدم في جولات الاستعراض الدوري الشامل المتعاقبة، جنباً إلى جنب مع خططها الإنمائية الوطنية وبهدف تعزيز الأعمال الكامل لحقوق الإنسان.

976- وتمثل جائحة كوفيد-19 الحالية اختباراً للحكومات العالم أجمع. وشدد الوفد على أهمية تقديم استجابة وطنية كافية وملائمة في مجال الصحة العامة، كما شدد على ضرورة تقديم استجابات متعددة الأطراف معززة ومنسقة للتصدي للفيروس والتخفيف من آثاره المدمرة والبعيدة المدى، مع احترام حقوق الإنسان في جميع مراحل هذه العملية.

977- ورحبت جامايكا بالمشاركة البناءة في الاستعراض الدوري الشامل. وسيكثف البلد جهوده على جميع المستويات لمواصلة البناء على ما تم إنجازه، وتعزيز الهيكل القانوني والمؤسسي القائم بما يعزز حقوق الإنسان، والحفاظ على الشراكات الحاسمة مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي وتعزيزها لمواصلة النهوض بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان.

## باء - مناقشة عامة بشأن البند 6 من جدول الأعمال

978- أجرى مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 40، المعقودة في 18 آذار/مارس 2021، مناقشة عامة بشأن البند 6 من جدول الأعمال، أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: أذربيجان (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، إندونيسيا، باكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)<sup>(11)</sup> (بيان بالفيديو)، البحرين (بيان بالفيديو)، البرتغال<sup>(11)</sup> (باسم الاتحاد الأوروبي) (بيان بالفيديو)، بلجيكا<sup>(11)</sup> (باسم المنظمة الدولية للفرنكفونية) (بيان بالفيديو)، توغو (بيان بالفيديو)، السودان (بيان بالفيديو)، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، الكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، كوبا (بيان بالفيديو)، ليبيا (باسم مجموعة الدول العربية) (بيان بالفيديو)، ملاوي، الهند (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إثيوبيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، تونس (بيان بالفيديو)، الجزائر (بيان بالفيديو)، جمهورية مولدوفا، جورجيا (بيان بالفيديو)، صربيا (بيان بالفيديو)، العراق (بيان بالفيديو)، ماليزيا (بيان بالفيديو)، ملديف (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: صندوق الأمم المتحدة للسكان (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: المنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، منظمة العفو الدولية، رابطة HazteOir.org، رابطة الطلاب التاميل في فرنسا، مركز التنمية والتقدم لأفريقيا، المركز الكاثوليكي الدولي بجنيف، المعهد الخيري لحماية ضحايا المجتمع، المؤسسة الصينية لتنمية حقوق الإنسان، شبكة المنظمات غير الحكومية الصينية للتبادل الدولي، لجنة الحقوقيين الكولومبية، المعهد الدولي للحقوق والتنمية، المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة، الرابطة لحقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية مجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، رابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، الرابطة الإيرانية للتوحد، منظمة "Jameh Ehyagaran Teb Sonnat Va Salamat Iranian"، منظمة الدفاع عن ضحايا العنف، منظمة شركاء من أجل الشفافية، منظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل.

## جيم - النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها

### بيلاروس

979- في الجلسة 36، المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 46/101 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق ببيلاروس.

### ليبيا

980- في الجلسة 36، المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 102/46 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق بليبيا.

(11) دولة مراقبة في مجلس حقوق الإنسان تكلمت باسم دول أعضاء ودول مراقبة.



**ملاوي**

981- في الجلسة 36، المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 103/46 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق بملاوي.

**بنما**

982- في الجلسة 37، المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 104/46 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق ببنما.

**منغوليا**

983- في الجلسة 37، المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 105/46 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق بمنغوليا.

**ملديف**

984- في الجلسة 37، المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 106/46 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق بملديف.

**أندورا**

985- في الجلسة 26، المعقودة في 25 أيلول/سبتمبر 2015، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 107/30 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق بأندورا.

**هندوراس**

986- في الجلسة 37، المعقودة في 16 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 108/46 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق بهندوراس.

**بلغاريا**

987- في الجلسة 38، المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 109/46 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق ببلغاريا.

**جزر مارشال**

988- في الجلسة 38، المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 110/46 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق بجزر مارشال.

**الولايات المتحدة الأمريكية**

989- في الجلسة 38، المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 111/46 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية.

**كرواتيا**

990- في الجلسة 38، المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 112/46 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق بكرواتيا.

**ليبيريا**

991- في الجلسة 39، المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 113/46 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق بليبيريا.

**جامايكا**

992- في الجلسة 39، المعقودة في 17 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، دون تصويت، المقرر 114/46 بشأن نتائج الاستعراض المتعلق بجامايكا.

## سابعاً - حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

### ألف - تقارير المفوض السامي والأمين العام

- 993- في الجلسة 41، المعقودة في 18 آذار/مارس 2021، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان د-9/1 ود-12/1، تقريرها عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما عن تنفيذ قراري المجلس د-9/1 ود-12/1 (A/HRC/46/63).
- 994- وفي الجلسة نفسها، قدمت المفوضية السامية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 31/43، تقريرها عن تبعات تكثيف النشاط الاستيطاني وغيره من الخطوات المتخذة نحو الضم الرسمي للأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل (A/HRC/46/65).
- 995- وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدمت المفوضية السامية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 30/43، تقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل (A/HRC/46/64).
- 996- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين ممثلًا الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين بوصفهما الدولتين المعنيتين.

### باء - مناقشة عامة بشأن البند 7 من جدول الأعمال

- 997- أجرى مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 41، المعقودة في 18 آذار/مارس 2021، مناقشة عامة بشأن البند 7 من جدول الأعمال، أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

- (أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، أندريجان<sup>(11)</sup> (أيضاً باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، إندونيسيا (بيان بالفيديو)، باكستان (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان بالفيديو)، البحرين (أيضاً باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، بنغلاديش (بيان بالفيديو)، السنغال، السودان (أيضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية) (بيان بالفيديو)، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (بيان بالفيديو)، كوبا (بيان بالفيديو)، ليبيا (أيضاً باسم مجموعة الدول العربية) (بيان بالفيديو)، المكسيك (بيان بالفيديو)، موريتانيا (بيان بالفيديو)، ناميبيا (بيان بالفيديو)؛
- (ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة (بيان بالفيديو)، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا (بيان بالفيديو)، تركيا (بيان بالفيديو)، تونس (بيان بالفيديو)، تيمور - ليشتي، الجزائر (بيان بالفيديو)، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي (بيان بالفيديو)، سري لانكا (بيان بالفيديو)، شيلي (بيان بالفيديو)، العراق (بيان بالفيديو)، عمان (بيان بالفيديو)، قطر (بيان بالفيديو)، الكويت (بيان بالفيديو)، لبنان، لكسمبرغ (بيان بالفيديو)، ماليزيا (بيان بالفيديو)، مصر (بيان بالفيديو)، المغرب (بيان بالفيديو)، ملديف، المملكة العربية السعودية (بيان بالفيديو)، نيجيريا، اليمن (بيان بالفيديو)؛

- (ج) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل - عدالة، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، منظمة بناي بريث، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، لجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي، مجلس التنسيق للمنظمات اليهودية، المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، رابطة خبراء المعلومات الجغرافية، منظمة هيومن رايتس ووتش، معهد بحوث المنظمات غير الحكومية، المجلس الدولي لدعم المحاكمات العادلة وحقوق الإنسان، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الاتحاد الدولي لحماية حقوق الأقليات الإثنية والدينية واللغوية وغيرها من الأقليات، منظمة المحامين الدولية، المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، منظمة "Jameh Ehyagaran Teb Sonnat Va Salamat Iranian"، مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب،

مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، منظمة تقديم المساعدة الطبية إلى الفلسطينيين، مؤسسة القرن القادم، المجلس النرويجي للاجئين، منظمة الدفاع عن ضحايا العنف، المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، منظمة شركاء من أجل الشفافية، مركز تورو للقانون - معهد حقوق الإنسان والهولوكوست، هيئة رصد الأمم المتحدة، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، المؤتمر اليهودي العالمي.

## جيم- النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها

### حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل

998- في الجلسة 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، مشروع القرار A/HRC/46/L.16، المقدم من باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، والذي اشترك في تقديمه كل من شيلي وليبيا (باسم مجموعة الدول العربية). وفي وقت لاحق، انسحبت الكامبيرون وتوغو من القائمة الأصلية للبلدان التي اشتركت في تقديم مشروع القرار. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا.

999- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين ممثل إسرائيل (بيان بالفيديو) ودولة فلسطين (بيان بالفيديو)، بوصفهما الدولتين المعنيتين.

1000- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو ألمانيا، وأوروغواي، والبرازيل (بيان بالفيديو)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا (أيضاً باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

1001- وفي الجلسة نفسها، أُجري، بناءً على طلب ممثل ألمانيا، تصويت مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

#### المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوزبكستان، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، جزر البهاما، السنغال، السودان، الصومال، الصين، غابون، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا، كوت ديفوار، ليبيا، المكسيك، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، الهند

#### المعارضون:

ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، توغو، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، فرنسا، الكامبيرون، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، اليابان

#### المتمتعون عن التصويت:

أوروغواي، الفلبين، فيجي

1002- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 26 صوتاً مقابل 18 صوتاً، وامتناع 3 أعضاء عن التصويت (القرار 24/46).

## حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

1003- في الجلسة 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، مشروع القرار [A/HRC/46/L.18](#)، المقدم من باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، والذي اشترك في تقديمه كل من شيلي وليبيا (باسم مجموعة الدول العربية). وفي وقت لاحق، انسحبت الكامبيرون وتوغو من القائمة الأصلية للبلدان التي اشتركت في تقديم مشروع القرار. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من إسبانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتيمور - ليشتي، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وموريشيوس، وناميبيا.

1004- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلاً إسرائيل ودولة فلسطين، بوصفهما الدولتين المعنيتين، ببيانين.

1005- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلاً تشيكيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

1006- وفي الجلسة نفسها، أُجري، بناء على طلب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تصويتٌ مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

### المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، بلغاريا، بنغلاديش، بوركينافاسو، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، توغو، جزر البهاما، جمهورية كوريا، الدانمرك، السنغال، السودان، الصومال، الصين، غابون، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فيجي، كوبا، كوت ديفوار، ليبيا، المكسيك، موريتانيا، ناميبيا، النمسا، نيبال، الهند، هولندا، اليابان

### المعارضون:

تشيكيا، جزر مارشال، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

### المتنعون عن التصويت:

الكامبيرون، ملاوي

1007- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 42 صوتاً مقابل 3 أصوات، وامتناع عضوين عن التصويت (القرار 25/46).

## المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل

1008- في الجلسة 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، مشروع القرار [A/HRC/46/L.30](#)، المقدم من باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، والذي اشترك في تقديمه كل من شيلي وليبيا (باسم مجموعة الدول العربية) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية). وفي وقت لاحق، انسحبت الكامبيرون وتوغو من القائمة الأصلية للبلدان التي اشتركت في تقديم مشروع القرار. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من إسبانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وكوبا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وموريشيوس، وناميبيا.

1009- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو إسرائيل والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين، بوصفها الدول المعنية.

1010- وفي الجلسة نفسها، أُجري، بناءً على طلب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تصويتٌ مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

*المؤيدون:*

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، إيطاليا، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، جمهورية كوريا، الدانمرك، السنغال، السودان، الصومال، الصين، غابون، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فيجي، كوبا، كوت ديفوار، ليبيا، المكسيك، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، الهند، هولندا، اليابان

*المعارضون:*

تشيكيا، جزر مارشال، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

*المتنعون عن التصويت:*

أوكرانيا، البرازيل، بلغاريا، توغو، جزر البهاما، الكاميرون، ملاوي، النمسا

1011- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 36 صوتاً مقابل 3 أصوات، وامتناع 8 أعضاء عن التصويت (القرار 26/46).

## ثامناً - متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

### ألف - مناقشة عامة بشأن البند 8 من جدول الأعمال

1012- أجرى مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 41 المعقودة في 18 آذار/مارس 2021، وجلسته 42 المعقودة في 19 آذار/مارس 2021، مناقشة عامة بشأن البند 8 من جدول الأعمال، أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، إثيوبيا، أذربيجان<sup>(11)</sup> (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، أرمينيا (بيان بالفيديو)، إسرائيل<sup>(11)</sup> (أيضاً باسم الأرجنتين، وإستونيا، وجمهورية كوريا، وفرنسا، وكندا، وكينيا، وهولندا، واليونان) (بيان بالفيديو)، إندونيسيا، إيطاليا (أيضاً باسم إثيوبيا، وإيطاليا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان)، باكستان (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان بالفيديو)، البحرين (بيان بالفيديو)، البرازيل (بيان بالفيديو)، البرتغال<sup>(11)</sup> (باسم الاتحاد الأوروبي) (بيان بالفيديو)، السودان (بيان بالفيديو)، شيلي<sup>(11)</sup> (أيضاً باسم الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبنما، وبيرو، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك) (بيان بالفيديو)، الصين، الصين (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإريتريا، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبحرين، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتايلند، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، وزمبابوي، وسري لانكا، وطاجيكستان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكمبوديا، وكوبا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وميانمار، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، واليمن)، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، الكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية) (بيان بالفيديو)، كوبا (بيان بالفيديو)، ليبيا (أيضاً باسم مجموعة الدول العربية) (بيان بالفيديو)، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيبال، الهند (بيان بالفيديو)، الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(11)</sup> (أيضاً باسم أرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسواتيني، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفانواتو، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولافتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا، واليابان، واليونان)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، أستراليا (بيان بالفيديو)، إسرائيل (بيان بالفيديو)، إيران (جمهورية - الإسلامية)، تونس (بيان بالفيديو)، الجزائر (بيان بالفيديو)، الجمهورية العربية السورية، جورجيا (بيان بالفيديو)، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: جمعية أ. ب. س. تاميل أولي، المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، مشروع تحالف أوساط المبدعين، مؤسسة السلام، منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، منظمة "Inc"، رابطة HazteOir.org، رابطة بهاراتي-المركز الثقافي الفرنسي-التاميلي، الجمعية الثقافية للتاميل في فرنسا، رابطة الطلاب التاميل في فرنسا، الرابطة الدولية لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، جمعية توندرال، مركز التنمية والتقدم لأفريقيا، مؤسسة سوونغ تشينغ لينغ الصينية، الرابطة الصينية للتقاهم الدولي، اللجنة الأفريقية لمروحي الرعاية الصحية وحقوق الإنسان، المركز المجتمعي لحقوق الإنسان والدعوة، منظمة كونيكاش لحقوق الإنسان،

جماعة راهبات سيده المحبة للراعي الصالح، المركز الأوروبي للقانون والعدالة، اتحاد المرأة وتنظيم الأسرة، رابطة خبراء المعلومات الجغرافية، المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة، مهندسو العالم، معهد بحوث المنظمات غير الحكومية، المعهد الدولي لحقوق والتنمية، مجموعة المبادرة المشتركة من أجل التمكين المتكامل للشباب، منظمة العمل الدولي من أجل السلام والتنمية المستدامة، الاتحاد الدولي لحماية حقوق الأقليات الإثنية والدينية واللغوية وغيرها من الأقليات، الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، رابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، منظمة يوفنتوم، منظمة "eV"، مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، منظمة الجسر "Le pont"، منظمة التحرير، مؤسسة القرن القادم، المنظمة الدولية المعنية بأقل البلدان نمواً، مجموعة حقوق الإنسان للشيخ، جمعية مارانينس لحقوق الإنسان، جمعية تحقيق التنمية وتمكين المجتمع المحلي، منظمة "Synergie feminine pour la paix et le développement"، منظمة "durable"، منظمة طي الصفحة، منظمة القرى المتحدة، منظمة باروا العالمية، مؤتمر العالم الإسلامي، منظمة القضاء على الفقر في أفريقيا.

1013- وفي الجلسة 42، أدلى ممثلو الجزائر وأرمينيا وأذربيجان والبرازيل والصين والمغرب وأوكرانيا ببيانات ممارسة لحق الرد.

1014- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الجزائر وأرمينيا وأذربيجان والمغرب ببيانات ممارسة لحق الرد مرة ثانية.



## تاسعاً - العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، ومتابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

### ألف - مناقشة بشأن استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي

1015- في الجلسة 33 المعقودة في 12 آذار/مارس 2021، أجرى مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقرار الجمعية العامة 237/75، مناقشة بشأن استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

1016- وفي الجلسة نفسها، أدلت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان ببيان افتتاحي للمناقشة.

1017- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى أعضاء فريق المناقشة التالية أسماؤهم ببيانات: أستاذ ورئيس قسم فقه القضاء بجامعة بريستوريا بالنياية، جويل موديري (بيان بالفيديو)؛ أخصائية السياسات الأفريقية - البيروفية في وزارة الثقافة في بيرو، أليسيا كوفيدوس كاناليس (بيان فيديو)؛ الرئيس التنفيذي لمؤسسة ساماتا والقائد العالمي الشاب في المنتدى الاقتصادي العالمي، براديب باريار (بيان بالفيديو)؛ عضوة السلك الدبلوماسي اليهودي في المؤتمر اليهودي العالمي، ماري-سارة سيبرجر (بيان بالفيديو). وقسم مجلس حقوق الإنسان المناقشة إلى فترتين للتكلم عُقدتا في الجلسة نفسها.

1018- وفي أثناء المناقشة التي أعقبت ذلك في فترة التكلم الأولى، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المشاركين في حلقة النقاش:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الأرجنتين (أيضاً باسم إكوادور، وأوروغواي، وبنما، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمكسيك) (بيان بالفيديو)، باكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان بالفيديو)، البرازيل (بيان بالفيديو)، بربادوس، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، غيانا، الكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، هايتي<sup>(11)</sup>؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: بيرو (بيان بالفيديو)، جنوب أفريقيا (بيان بالفيديو)، غانا (بيان بالفيديو)، موريشيوس (بيان بالفيديو)، الولايات المتحدة الأمريكية (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات المتصلة بها: اليونيسيف (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور، مجموعة حقوق الإنسان للشيخ.

1019- وفي أثناء المناقشة التي تخللت فترة التكلم الثانية، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المشاركين في حلقة النقاش:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: إندونيسيا، جزر مارشال (بيان بالفيديو)، السنغال، الكاميرون، كوبا (بيان بالفيديو)، موريتانيا (بيان بالفيديو)، الهند (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إكوادور، البرتغال (بيان بالفيديو)، كوستاريكا (بيان بالفيديو)؛

(ج) مراقبان عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: صندوق الأمم المتحدة للسكان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقبان عن المنظمين غير الحكوميين التاليتين: الاتحاد الدولي لحماية حقوق الأقليات الإثنية والدينية واللغوية وغيرها من الأقليات (أيضاً باسم حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة)، المؤتمر اليهودي العالمي.

1020- وفي الجلسة نفسها، أجاب المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة وأدلو بملاحظاتهم الختامية.

## باء - مناقشة عامة بشأن البند 9 من جدول الأعمال

1021- في الجلسة 42 المعقودة في 18 آذار/مارس 2021، عرض الممثل الدائم لليسوتو، باسم رئيس - مقرر الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، ثابانغ ماتجاما، تقرير الفريق العامل عن دورته الثامنة عشرة المعقودة في الفترة من 12 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (A/HRC/46/66).

1022- وفي الجلسة نفسها، قدمت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/43، إحاطة شفوية عما ترتكبه أجهزة إنفاذ القانون من عنصرية منهجية وانتهاكات للقانون الدولي في حق الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما الحوادث التي أسفرت عن وفاة جورج فلويد وغيره من الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي.

1023- وفي الجلستين 42 و43، المعقودتين في اليوم نفسه، وفي الجلسة 44 المعقودة في 22 آذار/مارس 2021، أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 9 من جدول الأعمال أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، أندريجان<sup>(11)</sup> (أيضاً باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، أرمينيا (بيان بالفيديو)، ألمانيا (بيان بالفيديو)، إندونيسيا، باكستان (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان بالفيديو)، البحرين (بيان بالفيديو)، البرازيل (أيضاً باسم الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبنما، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، والمكسيك) (بيان بالفيديو)، البرتغال<sup>(11)</sup> (باسم الاتحاد الأوروبي) (بيان بالفيديو)، بنغلاديش (بيان بالفيديو)، توغو (بيان بالفيديو)، السنغال، السودان، السويد<sup>(11)</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، ولايتيا، ولاتفيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، الصين، فرنسا، الفلبين (بيان بالفيديو)، فنزويلا (جمهورية - البولينغارية) (بيان بالفيديو)، الكاميرون (أيضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية)، كوبا (بيان بالفيديو)، ليبيا (أيضاً باسم مجموعة الدول العربية) (بيان بالفيديو)، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، ناميبيا (بيان بالفيديو)، نيبال (بيان بالفيديو)، الهند (بيان بالفيديو)، الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(11)</sup> (أيضاً باسم إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسواتيني، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا،

وسنغافورة، والسنگال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، الأردن، إسبانيا (بيان بالفيديو)، إسرائيل (بيان بالفيديو)، إكوادور، إيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، بوتسوانا (بيان بالفيديو)، تركيا (بيان بالفيديو)، تشاد، تونس (بيان بالفيديو)، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود (بيان بالفيديو)، الجزائر (بيان بالفيديو)، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي (بيان بالفيديو)، سيراليون، العراق (بيان بالفيديو)، كندا (بيان بالفيديو)، مصر، المغرب (بيان بالفيديو)، المملكة العربية السعودية (بيان بالفيديو)، نيجيريا، هايتي (بيان بالفيديو)، دولة فلسطين؛

(ج) مراقب عن المؤسسة الوطنية التالية لحقوق الإنسان: المدافع عن حقوق الإنسان (أرمينيا)؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل - عدالة، مناصرو حقوق الإنسان، المؤسسة الدولية من أجل قارة أفريقية خضراء، جمعية البراعم للعمل الخيري، مؤسسة الحق، مشروع تحالف أوساط المبدعين، مركز الميزان لحقوق الإنسان، رابطة HazteOir.org، الجمعية الثقافية للتأهيل في فرنسا، رابطة المساعدة الطبية في غينيا، رابطة الطلاب التأهيل في فرنسا، رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة، جمعية توندرال، منظمة بناي بريث، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز التنمية والتقدم لأفريقيا، مركز العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة، مركز الدراسات القانونية والاجتماعية، المؤسسة الصينية لتنمية حقوق الإنسان، المجلس التبشيري للشعوب الأصلية، مجلس التنسيق للمنظمات اليهودية، مؤسسة إلزكا للإغاثة، الفرع الأوروبي للاتحاد الدولي للمثليين والمثليات، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور، مركز جنيف للنهوض بحقوق الإنسان والحوار العالمي، رابطة خبراء المعلومات الجغرافية، والمعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، منظمة هيومن رايتس ووتش، مهندسو العالم، معهد بحوث المنظمات غير الحكومية، والمعهد الدولي للحقوق والتنمية، الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، الرابطة الدولية للمحامين والحقوقيين اليهود، الرابطة البوذية الدولية للإغاثة، الجمعية الدولية للدعم الوظيفي، المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الاتحاد الدولي لحماية حقوق الأقليات الإثنية والدينية واللغوية وغيرها من الأقليات، منظمة المحامين الدولية، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، المنظمة التنموية العراقية، الجمعية اليابانية لكتب التاريخ المدرسية، منظمة العدالة العالمية، مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، منظمة الجسر "Le pont"، فريق حقوق الأقليات، مركز العودة الفلسطيني، منظمة "Ltd"، مؤسسة باسوماي ثاياغام، منظمة براهار، منظمة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الملتي الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، مجموعة حقوق الإنسان للشيخ، رابطة التضامن بين سويسرا وغينيا، مركز تورو للقانون - معهد حقوق الإنسان والهولوكست، مجموعة الحقوق العالمية، المؤتمر اليهودي العالمي، المؤتمر الإسلامي العالمي.

1024- وفي الجلسة 44، أدلى ببيانات ممثلو أرمينيا، وأذربيجان، والبرازيل، والصين، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإثيوبيا، وإسرائيل، واليابان، وتركيا، وأوكرانيا ممارسةً لحق الرد.

1025- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو أرمينيا وأذربيجان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان ببيانات ممارسةً لحق الرد مرةً ثانية.

### جيم- النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها

**مكافحة التعصب والقبولية النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد أشخاص بسبب الدين أو المعتقد**

1026- في الجلسة 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، مشروع القرار [A/HRC/46/L.3](#)، المقدم من باكستان، باسم منظمة التعاون الإسلامي، والذي اشترك في تقديمه كلٌّ من أستراليا، وأوروغواي، وباراغواي، وفيجي، وكندا، وليبيا (باسم مجموعة الدول العربية). وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من إكوادور، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وجنوب أفريقيا، وفانواتو، والفلبين، وهندوراس.

1027- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل أرمينيا (بيان بالفيديو) ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

1028- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بدون تصويت (القرار 27/46).

1029- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

## عاشراً - المساعدة التقنية وبناء القدرات

### ألف - جلسة تحاور معزز بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

1030- في الجلسة 44 المعقودة في 22 آذار/مارس 2021، قدمت المفوضة السامية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 34/45، تقريراً شفويًا محدثاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

1031- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المتكلمون التاليون: الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ رئيس فريق الخبراء الدولي المعني بالحالة في منطقة كاساي، بكر والي ندياي؛ وزير حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أندري ليتي أسيبيا (بيان حضوري)؛ المدير التنفيذي لمنظمة صوت من لا صوت لهم لحقوق الإنسان، روستان مانكيتا.

1032- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها أيضاً، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المتكلمين:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، إيطاليا، توغو (بيان بالفيديو)، السنغال، السويد<sup>(11)</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، ولاثيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، الصين (بيان بالفيديو)، فرنسا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، الكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، موريتانيا (بيان بالفيديو)، هولندا (بيان بالفيديو)، اليابان (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أنغولا، أيرلندا، بلجيكا، بوتسوانا، السودان، سويسرا، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: مركز حقوق الإنسان، التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، الاتحاد اللوثري العالمي، الملتي الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، منظمة مراسلون بلا حدود الدولية، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، المنظمة الدولية للرؤية العالمية (أيضاً باسم المجلس النرويجي للأجنيين ومنظمة أوكسفام الدولية والمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة).

1033- وفي الجلسة نفسها، أجاب مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات، باسم المفوضة السامية، والمتكلمون عن الأسئلة وأدلو بملاحظاتهم الختامية.

### باء - جلسة تحاور مع مكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة

#### الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي

1034- في الجلسة 44 المعقودة في 22 آذار/مارس 2021، قدم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي، أليون تيني، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 38/43، تقريره (A/HRC/46/68).

1035- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل مالي، بوصفها الدولة المعنية.

1036- وخلال التحاور الذي أعقب ذلك، في الجلسة 45 المعقودة في اليوم نفسه، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى الخبير المستقل:

- (أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، بوركينا فاسو (بيان بالفيديو)، تشيكيا (بيان بالفيديو)، توغو (بيان بالفيديو)، السنغال، السودان، السويد<sup>(11)</sup> (أيضاً باسم آيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج) (بيان بالفيديو)، فرنسا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، الكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، موريتانيا (بيان بالفيديو)، هولندا (أيضاً باسم بلجيكا ولكسمبرغ) (بيان بالفيديو)؛
- (ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إسبانيا (بيان بالفيديو)، إستونيا (بيان بالفيديو)، أيرلندا (بيان بالفيديو)، بوتسوانا (بيان بالفيديو)، تشاد، السودان، سويسرا (بيان بالفيديو)، سيراليون، مصر (بيان بالفيديو)، المغرب (بيان بالفيديو)، الولايات المتحدة الأمريكية؛
- (ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (بيان بالفيديو)؛
- (د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛
- (هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: مؤسسة إلزيكا للإغاثة، المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة، منظمة المحامين الدولية، منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، المنظمة الدولية المعنية بأقل البلدان نمواً، الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان.
- 1037- وفي الجلسة نفسها، أجاب الخبير المستقل عن الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

## جيم - جلسة تحاور بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا

- 1038- في الجلسة 45 المعقودة في 22 آذار/مارس 2021، قدمت نائبة المفوضة السامية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 25/41، إحاطة شفوية عن نتائج التقرير الدوري للمفوضية عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.
- 1039- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل أوكرانيا بوصفها الدولة المعنية.
- 1040- وخلال التحاور الذي أعقب ذلك، وفي الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان:
- (أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، ألمانيا، بلغاريا (بيان بالفيديو)، بولندا (بيان بالفيديو)، تشيكيا (بيان بالفيديو)، الدانمرك (بيان بالفيديو)، فرنسا، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، هولندا (بيان بالفيديو)، اليابان (بيان بالفيديو)؛
- (ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أذربيجان، إسبانيا (بيان بالفيديو)، أستراليا، إستونيا (بيان بالفيديو)، ألبانيا (بيان بالفيديو)، أيرلندا (بيان بالفيديو)، آيسلندا (بيان بالفيديو)، بيلاروس (بيان بالفيديو)، تركيا، الجبل الأسود (بيان بالفيديو)، جورجيا (بيان بالفيديو)، رومانيا (بيان بالفيديو)، سلوفاكيا (بيان بالفيديو)، سويسرا (بيان بالفيديو)، فنلندا (بيان بالفيديو)، كرواتيا (بيان بالفيديو)، كندا (بيان بالفيديو)، لايتفيا (بيان بالفيديو)، ليتوانيا (بيان بالفيديو)، مقدونيا الشمالية (بيان بالفيديو)، النرويج (بيان بالفيديو)، هنغاريا (بيان بالفيديو)، الولايات المتحدة الأمريكية؛
- (ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛
- (د) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية: مناصرو حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، مؤسسة دار حقوق الإنسان، المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة، لجنة الحقوقيين الدولية.

1041- وفي الجلسة نفسها، أجابت نائبة المفوضة السامية عن الأسئلة وأدلت بملاحظات الختامية.

## دال - الحوار التفاعلي الرفيع المستوى بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

1042- في الجلسة 45، المعقودة في 22 آذار/مارس 2021، أجرى مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقرار المجلس 35/45، حواراً تفاعلياً رفيع المستوى لتقييم التطورات في حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، مع التركيز بوجه خاص على حالة مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك في السياق الانتخابي.

1043- وفي الجلسة نفسها، وفي الجلسة 46 المعقودة في اليوم نفسه، أدلى المتكلمون التاليون ببيانات: نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ نائب الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ونائب رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ياو أغبتي (بيان حضوري)؛ الممثل المؤقت للاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى ومراقب حقوق الإنسان المعني بالحوار والمصالحة، فرانسوا بادو؛ وزير الخدمة العامة ووزير العدل بالنيابة في جمهورية أفريقيا الوسطى، جان كريستوف نغوينزا؛ الأمينة العامة لشبكة المنظمات غير الحكومية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، أنيسيت تيري غو موسانغو.

1044- وخلال التحوار الذي أعقب ذلك، في الجلسة 46، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المتكلمين:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، آيسلندا (بيان بالفيديو) (أيضاً باسم الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج) (بيان بالفيديو)، بلجيكا (أيضاً باسم لكسمبرغ وهولندا) (بيان بالفيديو)، توغو (بيان بالفيديو)، السنغال، السودان، الصين (بيان بالفيديو)، فرنسا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، موريتانيا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: أنغولا (بيان بالفيديو)، أيرلندا (بيان بالفيديو)، البرتغال (بيان بالفيديو)، بوتسوانا (بيان بالفيديو)، تشاد، السودان، مصر (بيان بالفيديو)، المغرب (بيان بالفيديو)، الولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن كيانات منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات المتصلة بها: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي (بيان بالفيديو)؛

(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة التضامن المسيحي حول العالم، المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، مؤسسة إيزكا للإغاثة، مؤسسة القرن القادم، الملتي الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، التحالف الإنجيلي العالمي.

1045- وفي الجلسة نفسها، أجاب الموظف المسؤول عن شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني في المفوضية، باسم نائبة المفوضة السامية، والمتكلمون عن الأسئلة وأدلو بملاحظاتهم الختامية.

## هاء - مناقشة عامة بشأن البند 10 من جدول الأعمال

1046- في الجلسة 46 المعقودة في 22 آذار/مارس 2021، وعملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان 113/2 وقراره 15/14، قدم الموظف المسؤول عن شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني في المفوضية تقرير المفوضة السامية عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان وإنجازات المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان (A/HRC/46/69) والعرض الشفوي السنوي الذي تقدمه المفوضة السامية عن المساعدة التقنية وجهود بناء القدرات.

1047- وفي الجلسة نفسها، عرض أحد أعضاء مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 28/36، تقرير مجلس الأمناء (A/HRC/46/70).

1048- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل أفغانستان، بوصفها الدولة المعنية.

1049- وفي الجلسة 47 المعقودة في 23 آذار/مارس 2021، أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 10 من جدول الأعمال، أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي (بيان بالفيديو)، أذربيجان<sup>(11)</sup> (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، إندونيسيا، أنغولا<sup>(11)</sup> (باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية) (بيان بالفيديو)، باكستان (بيان بالفيديو)، باكستان (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبحرين، وبنغلاديش، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وسري لانكا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وميانمار، ونيبال، ونيجيريا) (بيان بالفيديو)، باكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) (بيان بالفيديو)، البحرين (أيضاً باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية) (بيان بالفيديو)، البرتغال<sup>(11)</sup> (باسم الاتحاد الأوروبي) (بيان بالفيديو)، بروني دار السلام<sup>(11)</sup> (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، بلغاريا (بيان بالفيديو)، بوركينا فاسو (بيان بالفيديو)، توغو (بيان بالفيديو)، السودان (بيان بالفيديو)، الصين (بيان بالفيديو)، فرنسا، الفلبين (بيان بالفيديو)، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا<sup>(11)</sup> (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) (بيان بالفيديو)، الكاميرون (باسم مجموعة الدول الأفريقية) (بيان بالفيديو)، كوبا، ليبيا (أيضاً باسم مجموعة الدول العربية) (بيان بالفيديو)، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بيان بالفيديو)، موريشيوس<sup>(11)</sup> (أيضاً باسم بربادوس، وجامايكا، وجزر البهاما، وجزر مارشال، وسنغافورة، وغيانا، وفانواتو، وفيجي، وكابو فيردي، وملديف، وهايتي)، نيبال (بيان بالفيديو)، الهند (بيان بالفيديو)، هولندا (بيان بالفيديو)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة التالية: إثيوبيا، أذربيجان، أستراليا (بيان بالفيديو)، إستونيا (بيان بالفيديو)، إيران (جمهورية - الإسلامية) (بيان بالفيديو)، بوتسوانا (بيان بالفيديو)، تايلند (بيان بالفيديو)، تركيا (بيان بالفيديو)، تونس (بيان بالفيديو)، تيمور - ليشتي، الجزائر (بيان بالفيديو)، جمهورية مولدوفا، جورجيا (بيان بالفيديو)، السودان، السويد (بيان بالفيديو)، العراق (بيان بالفيديو)، فانواتو (بيان بالفيديو)، فنلندا (بيان بالفيديو)، قطر (بيان بالفيديو)، كمبوديا (بيان بالفيديو)، كوستاريكا (بيان بالفيديو)، لاتفيا (بيان بالفيديو)، ليتوانيا (بيان بالفيديو)، مصر (بيان بالفيديو)، المغرب (بيان بالفيديو)، الولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة: مكتب تنسيق العمليات الإنمائية (بيان بالفيديو)؛

(د) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان؛



(هـ) مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: جمعية أ. ب. س. تامل أولي، حركة العمل من أجل الإنسان، رابطة الحقوقيين الأمريكية (أيضاً باسم الرابطة الإسبانية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، ومؤسسة جائزة رايت لايفليهود، ومجلس السلم العالمي)، المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية (أيضاً باسم منظمة العفو الدولية ولجنة الحقوقيين الدولية والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب)، الجمعية الثقافية للتأهيل في فرنسا، رابطة الطلاب التأهيل في فرنسا، مركز التنمية والتقدم لأفريقيا، المعهد الخيري لحماية ضحايا المجتمع، مؤسسة إلزيكا للإغاثة، منظمة الفرنسيين الدولية (أيضاً باسم رابطة الرهبان الفرنسيين المناصرين للعدالة والسلام - جماعة الوُعَاط)، رابطة خبراء المعلومات الجغرافية، المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة، منظمة هيومن رايتس ووتش، المجلس الدولي للمواطنين الروس، المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، الرابطة الدولية للمثليين والمثليات، الرابطة الإيرانية للتوحد، جمعية التلاسيما الإيرانية، منظمة الجسر "Le pont"، المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات، مؤسسة القرن القادم، المنظمة الدولية المعنية بأقل البلدان نمواً، منظمة الدفاع عن ضحايا العنف (أيضاً باسم جمعية حماية حقوق المواطنين المدنية "منشوري بارسه"، والمعهد الخيري لحماية ضحايا المجتمع، ومركز توانا لذوي الاحتياجات الخاصة، والمؤسسة الخيرية الإيرانية "ارتقاي كيفيت زندكي"، وجمعية التخطيط العائلي للجمهورية الإسلامية لإيران، والرابطة الإيرانية للتوحد، وجمعية التلاسيما الإيرانية، ومعهد مريم قاسمي الخيري للتعليم، وشبكة المنظمات النسائية غير الحكومية في جمهورية إيران الإسلامية، ومنظمة بيوند غول نرجس، وتعاونية راشبورده بيمارش للبحوث والخدمات التعليمية، وجمعية الإيرانيات الداعيات إلى التنمية المستدامة للبيئة)، منظمة التآزر النسائي من أجل السلام والتنمية المستدامة، منظمة القضاء على الفقر في أفريقيا.

1050- وفي الجلسة 47، أدلى ممثلو كمبوديا وجورجيا والفلبين والاتحاد الروسي وأوكرانيا ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

## واو- النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها

### المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان في مالي

1051- في الجلسة 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل الكاميرون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، مشروع القرار [A/HRC/46/L.17](#)، المقدم من الكاميرون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، والذي اشترك في تقديمه كل من إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، وتشيكيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، ولافتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من آيسلندا، والبرتغال، وبولندا، وتايلند، وتركيا، وتيمور-لشتي، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وقبرص، وكوستاريكا، وموناكو، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

1052- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل الكاميرون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، مشروع القرار شفوياً.

1053- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، بتعليق عام على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً.

1054- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار.

1055- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، بدون تصويت، مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً (القرار 28/46).

### المساعدة التقنية وبناء القدرات لجنوب السودان

- 1056- في الجلسة 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل الكاميرون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، مشروع القرار [A/HRC/46/L.20](#)، المقدم من الكاميرون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، والذي اشتركت في تقديمه ليبيا (باسم مجموعة الدول العربية). وفي وقت لاحق، انضم كل من تيمور-ليشتي وكوستاريكا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.
- 1057- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل النمسا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، بتعليق عام على مشروع القرار.
- 1058- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار.
- 1059- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل أوروغواي ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت.
- 1060- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، بدون تصويت، مشروع القرار (القرار 29/46).

### التعاون مع جورجيا

- 1061- في الجلسة 51، المعقودة في 24 آذار/مارس 2021، عرض ممثل جورجيا (بيان بالفيديو) مشروع القرار [A/HRC/46/L.26](#) المقدم من جورجيا، والذي اشترك في تقديمه كل من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وتركيا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهنغاريا، واليونان. وفي وقت لاحق، انسحبت بولندا وتشيكيا من القائمة الأصلية للبلدان التي اشتركت في تقديم مشروع القرار. وفي وقت لاحق، انضم إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كل من ألبانيا، وآيسلندا، وبولندا، وتشيكيا، والصومال، وقبرص، وكرواتيا، وكوستاريكا، وليبيا، وليختنشتاين، والنرويج، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.
- 1062- وفي الجلسة نفسها، أدلى بتعليقات عامة على مشروع القرار ممثلو أرمينيا (بيان بالفيديو)، والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.
- 1063- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية البرنامجية المقدّر أن تترتب على مشروع القرار.
- 1064- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو البرازيل (بيان بالفيديو)، وتشيكيا (بيان بالفيديو)، وإريتريا، وبولندا، والاتحاد الروسي ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.
- 1065- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلب ممثل الاتحاد الروسي، تصويت مسجل على مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

#### المؤيدون:

ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، جزر البهاما، جزر مارشال، الدانمرك، الصومال، فرنسا، فيجي، ليبيا، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، اليابان

*المعارضون:*

الاتحاد الروسي، إريتريا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الصين، الفلبين، فنزويلا  
(جمهورية - البوليفارية)، الكامبيون، كوبا

*الممتنعون عن التصويت:*

الأرجنتين، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش،  
بوركينا فاسو، توغو، جمهورية كوريا، السنغال، السودان، غابون، كوت ديفوار، موريتانيا،  
ناميبيا، نيبال، الهند

1066- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 19 صوتاً مقابل 8 أصوات، وامتناع 19 عضواً عن التصويت (القرار 30/46)<sup>(12)</sup>.

1067- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلا البرازيل (بيان بالفيديو) والفلبين بتعليقات وبيانات عامة تعليلاً للتصويت بعد التصويت على جميع القرارات المتخذة في إطار البند 10 من جدول الأعمال.

(12) لم يدل وفد أرمينيا بصوت.

## Annex I

### Attendance

#### Members

Argentina	Eritrea	Pakistan
Armenia	Fiji	Philippines
Austria	France	Poland
Bahamas	Gabon	Republic of Korea
Bahrain	Germany	Russian Federation
Bangladesh	India	Senegal
Bolivia (Plurinational State of)	Indonesia	Somalia
Brazil	Italy	Sudan
Bulgaria	Japan	Togo
Burkina Faso	Libya	Ukraine
Cameroon	Malawi	United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
China	Marshall Islands	Uruguay
Côte d'Ivoire	Mauritania	Uzbekistan
Cuba	Mexico	Venezuela (Bolivarian Republic of)
Czechia	Namibia	
Denmark	Nepal	
	Netherlands	

#### States Members of the United Nations represented by observers

Albania	Guinea	Nicaragua
Algeria	Guyana	North Macedonia
Andorra	Haiti	Norway
Azerbaijan	Honduras	Oman
Barbados	Hungary	Panama
Belarus	Iceland	Paraguay
Belgium	Iran (Islamic Republic of)	Portugal
Bosnia and Herzegovina	Iraq	Romania
Botswana	Ireland	Rwanda
Brunei Darussalam	Israel	Saudi Arabia
Burundi	Jamaica	Singapore
Cabo Verde	Jordan	Slovenia
Cambodia	Kazakhstan	South Africa
Canada	Kenya	South Sudan
Chad	Kuwait	Sri Lanka
Colombia	Kyrgyzstan	Sweden
Comoros	Lao People's Democratic Republic	Switzerland
Costa Rica	Latvia	Syrian Arab Republic
Croatia	Lebanon	Tajikistan
Cyprus	Lithuania	Thailand
Djibouti	Madagascar	Tunisia
Ecuador	Malawi	Turkey
Egypt	Malaysia	Turkmenistan
El Salvador	Malta	Uganda
Estonia	Montenegro	United Arab Emirates
Ethiopia	Morocco	United Republic of Tanzania
Finland	Myanmar	Viet Nam
Georgia	Nauru	Yemen
Greece	New Zealand	Zimbabwe
Guatemala		

## **Non-Member States represented by observers**

Holy See  
State of Palestine

## **United Nations**

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights  
United Nations Children's Fund  
United Nations Development Programme  
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization  
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women  
United Nations Human Settlements Programme

## **Specialized agencies and related organizations**

Development Operations Coordination Office  
Food and Agriculture Organization of the United Nations  
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization  
United Nations World Food Programme

## **Intergovernmental organizations**

African Union  
Commonwealth  
Community of Portuguese-speaking  
Countries  
Cooperation Council for the Arab States of  
the Gulf  
European Union

Inter-American Commission on Human Rights  
International Development Law Organization  
International Organization of la Francophonie  
Organization of American States  
Organization of Islamic Cooperation  
Pacific Community  
Pacific Islands Forum

## **Other entities**

International Committee of the Red Cross  
Sovereign Military Hospitaller Order of St. John of Jerusalem, of Rhodes and of Malta

## **National human rights institutions, international coordinating committees and regional groups of national institutions**

Canadian Human Rights Commission  
Global Alliance of National Human Rights  
Institutions  
Independent National Commission on Human  
Rights (Liberia)  
Malawi Human Rights Commission  
National Human Rights Commission (India)  
National Human Rights Commission of  
Mongolia

National Human Rights Council of Morocco  
Office of the Human Rights Defender of Armenia  
Office of the Ombudsman (Argentina)  
Office of the Ombudsman (Panama)  
Office of the Ombudsman (Peru)  
Ombudsman (Bulgaria)  
Ukrainian Parliament Commissioner for Human  
Rights

## Non-governmental organizations

- ABC Tamil Oli  
 Action Canada for Population and Development  
 Action internationale pour la paix et le développement dans la région des Grands Lacs  
 Action of Human Movement (AHM)  
 Adalah: Legal Center for Arab Minority Rights in Israel  
 Advocates for Human Rights  
 Africa culture internationale  
 African Green Foundation International  
 Africans in America for Restitution and Repatriation Inc  
 Aid Organization  
 Al-Ayn Social Care Foundation  
 Al Baraem Association for Charitable Work  
 Al-Haq  
 Alliance Creative Community Project  
 Alliance Defending Freedom  
 Alliance globale contre les mutilations génitales féminines  
 Alliance pour la solidarité et le partage en Afrique – Jeunesse pour intégration culturelle et sociale  
 Al Mezan Centre for Human Rights  
 Alsalam Foundation  
 American Association of Jurists  
 Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain, Inc.  
 Amnesty International  
 ArabEuropean Forum for Dialogue and Human Rights  
 Arigatou International  
 Article 19: International Centre against Censorship  
 Asian Forum for Human Rights and Development  
 Asian-Pacific Resource and Research Centre for Women  
 Asia Pacific Forum on Women, Law and Development  
 Asociación HazteOir.org  
 Asociación Interamericana para la Defensa del Ambiente  
 Associação Brasileira de Gays, Lésbicas e Transgêneros  
 Association apprentissage sans frontières  
 Association Bharathi centre culturel franco-tamoul  
 Association congolaise pour le développement agricole  
 Association culturelle des Tamouls en France  
 Association d'aide à l'éducation de l'enfant handicapé  
 Association d'entraide médicale Guinée  
 Association des étudiants tamouls de France  
 Association for Defending Victims of Terrorism  
 Association for the Prevention of Torture  
 Association for Women's Rights in Development  
 Association internationale pour l'égalité des femmes  
 Association Ma'onah for Human Rights and Immigration  
 Association Points-Cœur  
 Association pour l'intégration et le développement durable au Burundi  
 Association Thendral  
 Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII  
 Associazione per i Diritti Umani e la Tolleranza  
 Baha'i International Community  
 Baptist World Alliance  
 Beijing Changier Education Foundation  
 Beijing Children's Legal Aid and Research Center  
 Beijing NGO Association for International Exchanges  
 B'nai B'rith  
 British Humanist Association  
 Bureau pour la croissance intégrale et la dignité de l'enfant  
 Cairo Institute for Human Rights Studies  
 Campagne internationale pour l'abolition des armes nucléaires  
 Caritas Internationalis – International Confederation of Catholic Charities  
 Center for Africa Development and Progress  
 Center for China & Globalization  
 Center for Constitutional Rights  
 Center for Global Nonkilling  
 Center for Inquiry  
 Center for International Environmental Law  
 Center for Justice and International Law  
 Center for Organisation Research and Education  
 Center for Reproductive Rights  
 Centre catholique international de Genève (CCIG)  
 Centre Europe-tiers monde  
 Centre for Gender Justice and Women Empowerment  
 Centre for Human Rights  
 Centre for Human Rights and Peace Advocacy  
 Centre pour les droits civils et politiques (Centre CCPR)  
 Centro de Apoio aos Direitos Humanos "Valdício Barbosa dos Santos"  
 Centro de Estudios Legales y Sociales  
 Charitable Institute for Protecting Social Victims  
 Child Rights Connect  
 China Association for Preservation and Development of Tibetan Culture  
 China Family Planning Association  
 China Foundation for Human Rights Development  
 China Foundation for Poverty Alleviation

China NGO Network for International Exchanges  
 China Society for Human Rights Studies (CSHRS)  
 China Soong Ching Ling Foundation  
 Chinese Association for International Understanding  
 Chinese People's Association for Friendship with Foreign Countries  
 Christian Solidarity Worldwide  
 CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation  
 Colombian Commission of Jurists  
 Comisión Mexicana de Defensa y Promoción de los Derechos Humanos  
 Comité international pour le respect et l'application de la Charte africaine des droits de l'homme et des peuples (CIRAC)  
 Commission africaine des promoteurs de la santé et des droits de l'homme  
 Commission of the Churches on International Affairs of the World Council of Churches  
 Commonwealth Human Rights Initiative  
 Community Human Rights and Advocacy Centre (CHRAC)  
 Conectas Direitos Humanos  
 Congregation of Our Lady of Charity of the Good Shepherd  
 Conselho Indigenista Missionário  
 Consortium for Street Children  
 Coordinating Board of Jewish Organizations  
 Coordination des associations et des particuliers pour la liberté de conscience  
 Corporación Centro de Estudios de Derecho, Justicia y Sociedad  
 Corporate Accountability International  
 "Coup de pousse" Chaîne de l'espoir Nord-Sud  
 Defence for Children International  
 DRCNet Foundation  
 Earthjustice  
 East and Horn of Africa Human Rights Defenders Project  
 Eastern Sudan Women Development Organization  
 Edmund Rice International  
 Elizka Relief Foundation  
 Ensemble contre la peine de mort  
 ESCR-Net – International Network for Economic, Social and Cultural Rights, Inc.  
 European Centre for Law and Justice/Centre européen pour le droit, la justice et les droits de l'homme  
 European Disability Forum  
 European Region of the International Lesbian and Gay Federation  
 European Union of Jewish Students

Family Health Association of Iran  
 Federatie van Nederlandse Verenigingen tot Integratie van Homoseksualiteit – COC Nederland  
 Federation for Women and Family Planning  
 FIAN International  
 Foundation for the Social Promotion of Culture  
 Franciscans International  
 Freemuse: The World Forum on Music and Censorship  
 Friedrich Ebert Foundation  
 Friends World Committee for Consultation  
 Fundación Latinoamericana por los Derechos Humanos y el Desarrollo Social  
 Fundación para la Mejora de la Vida, la Cultura y la Sociedad  
 Geneva Centre for Human Rights Advancement and Global Dialogue  
 Geneva Consensus Foundation  
 Genève pour les droits de l'homme: formation internationale  
 Geo Expertise Association  
 Gestos Soropositividade Comunicação e Gênero  
 Global Helping to Advance Women and Children  
 Global Hope Network International  
 Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights  
 Global Institute for Water, Environment and Health  
 Global Justice Center  
 Global Welfare Association  
 Globethics.net Foundation  
 Habitat International Coalition  
 Health and Environment Program  
 HelpAge International  
 Helsinki Foundation for Human Rights  
 Human Rights Advocates, Inc.  
 Human Rights House Foundation  
 Human Rights Information and Training Center  
 Human Rights Now  
 Human Rights Watch  
 IBON International Foundation, Inc.  
 IDPC Consortium  
 Il Cenacolo  
 India Media Centre  
 Indigenous People of Africa Coordinating Committee  
 Ingénieurs du monde  
 Institute for NGO Research  
 Institute for Policy Studies  
 Institut international de l'écologie industrielle et de l'économie verte  
 Institut international pour les droits et le développement  
 Instituto de Desenvolvimento e Direitos Humanos  
 Integrated Youth Empowerment – Common Initiative Group (IYE-CIG)  
 International Action for Peace & Sustainable Development  
 International Association for Educational Development

International Association of Democratic Lawyers	Istituto Internazionale Maria Ausiliatrice delle Salesiane di Don Bosco
International Association of Jewish Lawyers and Jurists	Iuventum, eV
International Association of Justice Watch	Jameh Ehyagaran Teb Sonnati Va Salamat Iranian
International Bar Association	Japan Society for History Textbook
International Buddhist Relief Organisation	Jeunesse étudiante tamoule
International Career Support Association	Jubilee Campaign
International Catholic Child Bureau	Justiça Global
International Commission of Jurists	Khiam Rehabilitation Center for Victims of Torture
International Committee for the Indigenous Peoples of the Americas	Labour, Health and Human Rights Development Centre
International Council of Russian Compatriots (ICRC)	Law Council of Australia
International Council of Women	Lawyers for Lawyers
International Council Supporting Fair Trial and Human Rights	Lawyers' Rights Watch Canada
International Disability Alliance	Le pont
International Federation for Human Rights Leagues	Legal Action Worldwide
International Federation for the Protection of the Rights of Ethnic, Religious, Linguistic and Other Minorities	Liberation
International Federation of Action by Christians for the Abolition of Torture (ACAT)	Lutheran World Federation
International Federation of Journalists	Ma'arij Foundation for Peace and Development
International Fellowship of Reconciliation	Maat for Peace, Development and Human Rights Association
International Humanist and Ethical Union	Make Mothers Matter
International Human Rights Association of American Minorities	Medical Aid for Palestinians (MAP)
International Human Rights Council	Merja Zarka
International-Lawyers.org	Minority Rights Group
International Lesbian and Gay Association	Mother of Hope Cameroon Common Initiative Group
International Movement against All Forms of Discrimination and Racism	National Association for the Defense of Rights and Freedoms
International Network for the Prevention of Elder Abuse	New Humanity
International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination	Next Century Foundation
International Organization for the Right to Education and Freedom of Education	Noble Institution for Environmental Peace
International PEN	Nonviolent Radical Party, Transnational and Transparty
International Planned Parenthood Federation	Norwegian Refugee Council
International Service for Human Rights	Ohaha Family Foundation
International Volunteerism Organization for Women, Education and Development (VIDES)	OIDHACO, Bureau international des droits humains – action Colombie
International Women's Rights Action Watch Asia Pacific	Organisation internationale pour les pays les moins avancés (OIPMA)
International Youth and Student Movement for the United Nations	Organisation mondiale des associations pour l'éducation prénatale
Iran Autism Association	Organization for Defending Victims of Violence
Iran Human Rights Documentation Center	Organization for Poverty Alleviation and Development
Iranian Thalassemia Society	Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy (MIFTAH)
Iraqi Development Organization	Palestinian Return Centre, Ltd.
	Partners For Transparency
	Pasumai Thaayagam Foundation
	Peace Brigades International Switzerland
	Peace Worldwide
	Penal Reform International
	People for Successful Corean Reunification
	Physicians for Human Rights
	Plan International, Inc.
	Prahar
	Presse emblème campagne
	Program in International Human Rights Law



Promotion du développement économique et social	Standing Voice
Public Organization “Public Advocacy”	Stichting Choice for Youth and Sexuality
Rahbord Peimayesh Research & Educational Services Cooperative	Swedish Association for Sexuality Education
Redress Trust	Swedish Federation for Lesbian, Gay, Bisexual and Transgender Rights (RFSL)
Regional Centre for International Development Cooperation, Limited by Guarantee	Swiss Catholic Lenten Fund
Regroupement des jeunes africains pour la démocratie et le développement (section Togo)	Synergie féminine pour la paix et le développement durable
Rencontre africaine pour la défense des droits de l’homme	Tamil Uzhagam
Reporters sans frontières international/Reporters without Borders International	Terra de Direitos
Réseau international des droits humains (RIDH)	Terre des hommes fédération internationale
Réseau unité pour le développement de Mauritanie	Tides Center
RESO-Femmes	Tourner la page
Right Livelihood Award Foundation	Touro Law Center – The Institute on Human Rights and the Holocaust
Rutgers	UNESCO Centre of Catalonia
Save the Children International	Union of Arab Jurists
Save the Climat	Union of Northwest Human Rights Organisations
Servas International	United Methodist Church General Board of Church and Society
Servitas Cameroon	United Nations Association of China
Sikh Human Rights Group	United Nations Watch
Siracusa International Institute for Criminal Justice and Human Rights	Universal Rights Group
Sociedade Maranhense de Direitos Humanos	UPR Info
Society for Development and Community Empowerment	US Committee for Human Rights in North Korea
Society for Threatened Peoples	Villages unis/United Villages
Soka Gakkai International	VIVAT international
Solidarité Suisse-Guinée	Voie éclairée des enfants démunis (VED)
South Youth Organization	Women’s Centre for Legal Aid and Counselling
Sovereign Military Order of the Temple of Jerusalem (OSMTH)	Women’s Human Rights International Association
	Women’s International League for Peace and Freedom
	World Barua Organization
	World Evangelical Alliance
	World Federation of United Nations Associations
	World Jewish Congress
	World Muslim Congress
	World Organization against Torture
	World Vision International
	Zéro pauvre Afrique

## Annex II

### Agenda

1. Item 1. Organizational and procedural matters.
2. Item 2. Annual report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General.
3. Item 3. Promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development.
4. Item 4. Human rights situations that require the Council's attention.
5. Item 5. Human rights bodies and mechanisms.
6. Item 6. Universal periodic review.
7. Item 7. Human rights situation in Palestine and other occupied Arab territories.
8. Item 8. Follow-up to and implementation of the Vienna Declaration and Programme of Action.
9. Item 9. Racism, racial discrimination, xenophobia and related forms of intolerance, follow-up to and implementation of the Durban Declaration and Programme of Action.
10. Item 10. Technical assistance and capacity-building.

## Annex III

### Documents issued for the forty-sixth session

*Documents issued in the general series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/1	1 Agenda and annotations
A/HRC/46/1/Corr.1	1 Corrigendum
A/HRC/46/2	1 Report of the Human Rights Council on its forty-sixth session
A/HRC/46/3	3, 4, 7, 9, 10 Communications report of Special Procedures
A/HRC/46/4	2 Situation of human rights in Belarus in the context of the 2020 presidential election: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/5	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Belarus
A/HRC/46/5/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/6	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Liberia
A/HRC/46/6/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/7	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Malawi
A/HRC/46/7/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/8	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Panama
A/HRC/46/8/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/9	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Mongolia
A/HRC/46/9/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/10	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Maldives

*Documents issued in the general series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/10/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/11	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Andorra
A/HRC/46/11/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/12	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Honduras
A/HRC/46/12/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/13	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Bulgaria
A/HRC/46/13/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/14	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on the Marshall Islands
A/HRC/46/14/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/15	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on the United States of America
A/HRC/46/15/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/16	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Croatia
A/HRC/46/16/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/17	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Libya
A/HRC/46/17/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/46/18	6 Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Jamaica
A/HRC/46/18/Add.1	6 Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review

*Documents issued in the general series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/19	2 Impact of the coronavirus disease (COVID-19) pandemic on the enjoyment of human rights around the world, including good practices and areas of concern: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/20	2 Promoting reconciliation, accountability and human rights in Sri Lanka: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/21	2 Situation of human rights in Nicaragua: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/22	2, 7 Ensuring accountability and justice for all violations of international law in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/23	2 Question of human rights in Cyprus: report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/24	2 Conclusions and recommendations of special procedures: report of the Secretary-General
A/HRC/46/25	2 Measures taken to implement Human Rights Council resolution 9/8 and obstacles to its implementation, including recommendations for further improving the effectiveness of, harmonizing and reforming the treaty body system: report of the Secretary-General
A/HRC/46/26	3 Torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment: report of the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, Nils Melzer
A/HRC/46/26/Corr.1	3 Corrigendum
A/HRC/46/26/Add.1	3 Visit to Maldives
A/HRC/46/27	3 Rights of persons with disabilities: report of the Special Rapporteur on the rights of persons with disabilities
A/HRC/46/28	3 Human rights and the global water crisis: water pollution, water scarcity and water-related disasters: report of the Special Rapporteur on the issue of human rights obligations relating to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment
A/HRC/46/29	3 Debt relief, debt crisis prevention and human rights: the role of credit rating agencies: report of the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all

*Documents issued in the general series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
	human rights, particularly economic, social and cultural rights, Yuefen Li
A/HRC/46/30	3 Countering Islamophobia/anti-Muslim hatred to eliminate discrimination and intolerance based on religion or belief: report of the Special Rapporteur on freedom of religion or belief, Ahmed Shaheed
A/HRC/46/31	3 Impact of the coronavirus disease on different manifestations of sale and sexual exploitation of children: report of the Special Rapporteur on the sale and sexual exploitation of children, including child prostitution, child pornography and other child sexual abuse material, Mama Fatima Singhateh
A/HRC/46/31/Add.1	3 Visit to the Gambia
A/HRC/46/32	3 Achievements, accomplishments, challenges and the way forward: an overview of work on the mandate: report of the Independent Expert on the enjoyment of human rights by persons with albinism, Ikponwosa Ero
A/HRC/46/32/Add.1	3 Visit to Brazil
A/HRC/46/33	3 Right to food: report of the Special Rapporteur on the right to food, Michael Fakhri
A/HRC/46/34	3 COVID-19, culture and cultural rights report of the Special Rapporteur in the field of cultural rights, Karima Bennouna
A/HRC/46/34/Add.1	3 Visit to Tuvalu
A/HRC/46/35	3 Final warning: death threats and killings of human rights defenders: report of the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders, Mary Lawlor
A/HRC/46/35/Add.1	3 Observations on communications transmitted to Governments and replies received
A/HRC/46/35/Add.2	3 Visit to Peru
A/HRC/46/35/Add.3	3 Visita al Perú: comentarios formulados por el Estado
A/HRC/46/36	3 Human rights impact of counter-terrorism and countering (violent) extremism policies and practices on the rights of women, girls and the family: report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism, Fionnuala Ní Aoláin
A/HRC/46/37	3 Artificial intelligence and privacy, and children's privacy: report of the Special Rapporteur on the right to privacy, Joseph A. Cannataci

*Documents issued in the general series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/37/Add.1	3 Visit to the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
A/HRC/46/37/Add.2	3 Visit to France
A/HRC/46/37/Add.3	3 Visit to Germany
A/HRC/46/37/Add.4	3 Visit to the United States of America
A/HRC/46/37/Add.5	3 Visit to Argentina
A/HRC/46/37/Add.6	3 Visit to the Republic of Korea
A/HRC/46/37/Add.7	3 Visita a Argentina: comentarios formulados por el Estado
A/HRC/46/37/Add.8	3 Visit to the United States of America: Comments by the State
A/HRC/46/39	3 Children and armed conflict: report of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict
A/HRC/46/40	3 Annual report of the Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children
A/HRC/46/41	2 United Nations Voluntary Fund for Victims of Torture: report of the Secretary-General
A/HRC/46/42	2 Special Fund established by the Optional Protocol to the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment: report of the Secretary-General
A/HRC/46/43	2, 3 Question of the realization of economic, social and cultural rights in all countries: the impact of the coronavirus disease (COVID-19) on the realization of economic, social and cultural rights: report of the Secretary-General
A/HRC/46/44	2, 3 Rights of persons belonging to national or ethnic, religious and linguistic minorities: report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/45	2, 3 Report of the Secretary-General on missing persons: note by the secretariat
A/HRC/46/46	2, 3 Panel discussion on promoting and protecting the rights of persons with disabilities in the context of climate change: report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/47	2, 3 Relationship between the realization of the right to work and the enjoyment of all human rights by persons with disabilities: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/48	2, 3 Summary of the third intersessional meeting for dialogue and cooperation on human rights and the 2030 Agenda for Sustainable Development: report

*Documents issued in the general series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
	of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/49	2, 3 Participation in physical activity and sport under article 30 of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities
A/HRC/46/50	4 Situation of human rights in the Islamic Republic of Iran: report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Islamic Republic of Iran, Javaid Rehman
A/HRC/46/51	4 Situation of human rights in the Democratic People's Republic of Korea: report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Democratic People's Republic of Korea, Tomás Ojea Quintana
A/HRC/46/52	2, 4 Promoting accountability in the Democratic People's Republic of Korea: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/53	4 Report of the Commission on Human Rights in South Sudan
A/HRC/46/54	4 Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic
A/HRC/46/55	4 Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic
A/HRC/46/56	3 Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar, Thomas H. Andrews
A/HRC/46/57	3 Minority issues: report of the Special Rapporteur on minority issues, Fernand de Varennes
A/HRC/46/57/Add.1	3 Visit to Kyrgyzstan
A/HRC/46/57/Add.2	3 Доклад Специального докладчика по вопросам меньшинств о его поездке в Кыргызстан: Комментарии государства
A/HRC/46/58	5 Recommendations made by the Forum on Minority Issues at its thirteenth session on the theme "Hate speech, social media and minorities": report of the Special Rapporteur on minority issues, Fernand de Varennes
A/HRC/46/59	5 Report of the 2020 Social Forum
A/HRC/46/60	3, 5 Third session of the Forum on Human Rights, Democracy and the Rule of Law: note by the Secretariat
A/HRC/46/61	2, 5 Activities of special rapporteurs, independent experts and working groups of the special procedures of the Human Rights Council



*Documents issued in the general series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>	
		undertaken in 2020, including updated information on special procedures: report of the Secretariat
A/HRC/46/61/Add.1	2, 5	Facts and figures with regard to the special procedures in 2020
A/HRC/46/63	2, 7	Implementation of Human Rights Council resolutions S-9/1 and S-12/1: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/64	2, 7	Human rights in the occupied Syrian Golan: report of the Secretary-General
A/HRC/46/65	2, 7	Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/66	9	Report of the Intergovernmental Working Group on the Effective Implementation of the Durban Declaration and Programme of Action on its eighteenth session
A/HRC/46/67	2, 9	Combating intolerance, negative stereotyping and stigmatization of, and discrimination, incitement to violence and violence against, persons based on religion or belief: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/68	10	Situation of human rights in Mali: report of the Independent Expert on the situation of human rights in Mali, Alioune Tine
A/HRC/46/69	2, 10	Situation of human rights in Afghanistan, and technical assistance achievements in the field of human rights: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/70	10	Report of the Chair of the Board of Trustees of the United Nations Voluntary Fund for Technical Cooperation in the Field of Human Rights
A/HRC/46/72	5	Annual report of the Expert Mechanism on the Rights of Indigenous Peoples
A/HRC/46/73	3	Report on the sixth session of the open-ended intergovernmental working group on transnational corporations and other business enterprises with respect to human rights
A/HRC/46/74	2	Situation of human rights in Guatemala: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/75	2	Situation of human rights in Honduras: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights

*Documents issued in the general series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/76	2 Situation of human rights in Colombia: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights

*Documents issued in the limited series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/L.1 and Rev.1	2 Promoting reconciliation, accountability and human rights in Sri Lanka
A/HRC/46/L.2	3 Human rights, democracy and the rule of law
A/HRC/46/L.3	9 Combating intolerance, negative stereotyping and stigmatization of, and discrimination, incitement to violence and violence against, persons based on religion or belief
A/HRC/46/L.4	3 The negative impact of unilateral coercive measures on the enjoyment of human rights
A/HRC/46/L.5	3 Freedom of religion or belief
A/HRC/46/L.6 and Rev.1	3 Human rights and the environment
A/HRC/46/L.7	4 Situation of human rights in the Democratic People's Republic of Korea
A/HRC/46/L.8	2 Promotion and protection of human rights in Nicaragua
A/HRC/46/L.9	4 Situation of human rights in the Islamic Republic of Iran
A/HRC/46/L.10	3 Effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights
A/HRC/46/L.11	3 The right to food
A/HRC/46/L.12	3 Mandate of the Special Rapporteur in the field of cultural rights
A/HRC/46/L.14	3 The negative impact of the non-repatriation of funds of illicit origin to the countries of origin on the enjoyment of human rights, and the importance of improving international cooperation
A/HRC/46/L.15	3 Mandate of the Independent Expert on the enjoyment of human rights by persons with albinism
A/HRC/46/L.16	7 Human rights in the occupied Syrian Golan
A/HRC/46/L.17	10 Technical assistance and capacity-building for Mali in the field of human rights
A/HRC/46/L.18	7 Right of the Palestinian people to self-determination

*Documents issued in the limited series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/L.19	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.20	10 Technical assistance and capacity-building for South Sudan
A/HRC/46/L.21 and Rev.1	4 Situation of human rights in Myanmar
A/HRC/46/L.22	3 Promoting mutually beneficial cooperation in the field of human rights
A/HRC/46/L.23	3 High-level panel discussion on the occasion of the tenth anniversary of the Voluntary Technical Assistance Trust Fund to support the participation of Least Developed Countries and Small Island Developing States in the work of the Human Rights Council
A/HRC/46/L.24	4 Situation of human rights in the Syrian Arab Republic
A/HRC/46/L.25 and Rev.1	3 Ensuring equitable, affordable, timely and universal access for all countries to vaccines in response to the coronavirus disease (COVID-19) pandemic
A/HRC/46/L.26	10 Cooperation with Georgia
A/HRC/46/L.27	3 Torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment: the roles and responsibilities of police and other law enforcement officials
A/HRC/46/L.28	3 Mandate of the Special Rapporteur on the right to privacy
A/HRC/46/L.29 and Rev.1	4 Situation of human rights in South Sudan
A/HRC/46/L.30	7 Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan
A/HRC/46/L.31	2 Human rights situation in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and the obligation to ensure accountability and justice
A/HRC/46/L.32	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.33	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.34	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath

*Documents issued in the limited series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/L.35	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.36	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.37	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.38	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.39	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.40	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.41	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.42	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.43	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.44	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath
A/HRC/46/L.45	4 Situation of human rights in Belarus in the run-up to the 2020 presidential election and in its aftermath

*Documents issued in the Government series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/G/1	4 Note verbale dated 29 December 2020 from the Permanent Mission of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/2	4 Note verbale dated 6 January 2021 from the Permanent Mission of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office

*Documents issued in the Government series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
	of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/3	4 Note verbale dated 6 January 2021 from the Permanent Mission of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/4	4 Note verbale dated 18 January 2021 from the Permanent Mission of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/5	4 Note verbale dated 18 January 2021 from the Permanent Mission of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/6	4 Note verbale dated 3 February 2021 from the Permanent Mission of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/7	2 Note verbale dated 10 February 2021 from the Permanent Mission of Belarus to the United Nations Office at Geneva addressed to the secretariat of the Human Rights Council
A/HRC/46/G/8	2 Note verbale dated 29 January 2021 from the Permanent Mission of Colombia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/9	4 Note verbale dated 12 February 2021 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/10	4 Note verbale dated 12 February 2021 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/11	4 Note verbale dated 12 February 2021 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/12	4 Note verbale dated 12 February 2021 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office

*Documents issued in the Government series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
	of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/13	4 Note verbale dated 12 February 2021 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/14	4 Note verbale dated 12 February 2021 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/15	2 Letter dated 19 February 2021 from the Permanent Mission of Sri Lanka to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council
A/HRC/46/G/16	2 Comments received from the Permanent Mission of Sri Lanka on the report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on promoting reconciliation and accountability in Sri Lanka (A/HRC/46/20)
A/HRC/46/G/17	4 Note verbale dated 12 February 2021 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/18	4 Note verbale dated 19 February 2021 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/19	2 Note verbale dated 22 February 2021 from the Permanent Mission of Honduras to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/20	4 Note verbale dated 26 February 2021 from the Permanent Mission of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/21	4 Note verbale dated 1 March 2021 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/22	5 Note verbale dated 2 March 2021 from the Permanent Mission of Belarus to the United Nations Office at Geneva addressed to the secretariat of the Human Rights Council
A/HRC/46/G/23	3 Note verbale dated 5 March 2021 from the Permanent Mission of Greece to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office

*Documents issued in the Government series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
	of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/24	2 Note verbale dated 16 March 2021 from the Permanent Mission of Turkey to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/46/G/26	4 Note verbale dated 22 March 2021 from the Permanent Mission of Turkey to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

*Documents issued in the national institutions series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/NI/1	3 Written submission by the Commission on Human Rights of The Philippines: note by the Secretariat
A/HRC/46/NI/2	3 Submission from the Office of the Ombudsman of Peru: note by the Secretariat
A/HRC/46/NI/3	3 Written submission by the Commission on Human Rights of The Philippines: note by the Secretariat
A/HRC/46/NI/4	3 Written submission by the Commission on Human Rights of The Philippines: note by the Secretariat
A/HRC/46/NI/5	7 Written submission by the Independent Commission for Human Rights of the State of Palestine: note by the Secretariat
A/HRC/46/NI/6	2 Written submission by the Commission on Human Rights of The Philippines: note by the Secretariat
A/HRC/46/NI/7	6 Written submission by the National Human Rights Commission of Mongolia: note by the Secretariat
A/HRC/46/NI/8	6 Written submission by the Ombudsman of Croatia: note by the Secretariat
A/HRC/46/NI/9	3 Submission from the Office of the Ombudsman of Peru: note by the Secretariat
A/HRC/46/NI/10	3 Submission from the Office of the Ombudsman of Peru: note by the Secretariat
A/HRC/46/NI/11	3 Written submission by the GANHRI (Global Alliance of National Human Rights Institutions): note by the Secretariat
A/HRC/46/NI/12	3 Written submission by the Office of the Human Rights Defender of Armenia: note by the Secretariat
A/HRC/46/NI/13	9 Written submission by the Office of the Human Rights Defender of Armenia: note by the Secretariat

*Documents issued in the national institutions series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/NI/14	3 Written submission by the New Zealand: Human Rights Commission, Canada: Canadian Human Rights Commission, El Salvador: Procuraduría para la Defensa de los Derechos Humanos, Finland: Finnish National Human Rights Institution, Georgia: Public Defender's Office, Kenya: National Commission on Human Rights, South Africa: Human Rights Commission, The Philippines: Commission on Human Rights: note by the Secretariat

*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/NGO/1	2 Written statement submitted by Cairo Institute for Human Rights Studies, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/2	2 Written statement submitted by International Association of Justice Watch, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/3	2 Written statement submitted by Maat for Peace, Development and Human Rights Association, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/4	3 Written statement submitted by World Muslim Congress, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/46/NGO/5	3 Written statement submitted by Association for Defending Victims of Terrorism, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/6	4 Written statement submitted by Khiam Rehabilitation Center for Victims of Torture, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/7	3 Written statement submitted by Jameh Ehyagaran Teb Sonnati Va Salamat Iranian, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/8	3 Joint written statement submitted by Organization for Defending Victims of Violence, Fundación Latinoamericana por los Derechos Humanos y el Desarrollo Social, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/9	3 Joint written statement submitted by Organization for Defending Victims of Violence, Fundación Latinoamericana por los Derechos Humanos y el Desarrollo Social, non-governmental organizations in special consultative status



*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>	
A/HRC/46/NGO/10	2, 3	Joint written statement submitted by Graduate Women International (GWI), Canadian Federation of University Women, Federación Mexicana de Universitarias, Women Graduates - USA, Inc., non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/11	2, 7	Written statement submitted by Norwegian Refugee Council, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/12	2	Written statement submitted by Human Rights Information and Training Center, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/13	2	Written statement submitted by Society for Threatened Peoples, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/14	3	Written statement submitted by Abshar Atefeha Charity Institute, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/15	3	Written statement submitted by Society for Protection of Street & Working Children, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/16	3	Written statement submitted by The Institute for Protection of Women's Rights (IPWR), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/17	3	Written statement submitted by Federation of Western Thrace Turks in Europe, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/18	3	Written statement submitted by China Society for Human Rights Studies (CSHRS), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/19	2	Written statement submitted by China Society for Human Rights Studies (CSHRS), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/20	2, 3	Written statement submitted by Organisation internationale pour les pays les moins avancés (OIPMA), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/21	3	Written statement submitted by Organisation internationale pour les pays les moins avancés (OIPMA), a non-governmental organization in special consultative status

*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/NGO/22	3 Joint written statement submitted by Al-Haq, Law in the Service of Man, Al Mezan Centre for Human Rights, Cairo Institute for Human Rights Studies, Palestinian Centre for Human Rights, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/23	2 Written statement submitted by Elizka Relief Foundation, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/24	2 Written statement submitted by Pasumai Thaayagam Foundation, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/25	3 Joint written statement submitted by International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, Association Ma'onah for Human Rights and Immigration, International-Lawyers.Org, Union of Arab Jurists, United Towns Agency for North-South Cooperation, non-governmental organizations in special consultative status, International Educational Development, Inc., World Peace Council, non-governmental organizations on the roster
A/HRC/46/NGO/26	2 Written statement submitted by The Next Century Foundation, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/27	4 Joint written statement submitted by International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, Association Ma'onah for Human Rights and Immigration, International-Lawyers.Org, Union of Arab Jurists, United Towns Agency for North-South Cooperation, non-governmental organizations in special consultative status, International Educational Development, Inc., World Peace Council, non-governmental organizations on the roster
A/HRC/46/NGO/28	4 Exposición conjunta escrita presentada por American Association of Jurists, International Association of Democratic Lawyers (IADL), organizaciones no gubernamentales reconocidas como entidades consultivas especiales
A/HRC/46/NGO/29	2 Joint written statement submitted by International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, Association Ma'onah for Human Rights and Immigration, International-Lawyers.Org, Union of Arab Jurists, United Towns Agency for North-South Cooperation, non-governmental organizations in special consultative status, International Educational Development, Inc., World Peace Council, non-governmental organizations on the roster
A/HRC/46/NGO/30	3 Written statement submitted by ArabEuropean Forum for Dialogue and Human Rights, a non-governmental organization in special consultative status

*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>	
A/HRC/46/NGO/31	2, 3	Written statement submitted by Society for Threatened Peoples, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/32	3, 6	Written statement submitted by International Council Supporting Fair Trial and Human Rights, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/33	3	Written statement submitted by International Council Supporting Fair Trial and Human Rights, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/34	3	Written statement submitted by Chinese Association for International Understanding, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/35	4	Written statement submitted by Maat for Peace, Development and Human Rights Association, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/36	4	Written statement submitted by Iranian Thalassemia Society, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/37	3	Written statement submitted by Charitable Institute for Protecting Social Victims, The, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/38	3	Written statement submitted by All-China Environment Federation, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/39	9	Written statement submitted by World Muslim Congress, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/46/NGO/40	2, 3	Written statement submitted by Child Foundation, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/41	3	Written statement submitted by Iran Autism Association, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/42	3	Written statement submitted by United Nations Watch, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/43	3	Written statement submitted by Fundación Abba Colombia, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/44	3	Written statement submitted by World Muslim Congress, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/46/NGO/45	3	Written statement submitted by World Muslim Congress, a non-governmental organization in general consultative status

*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/NGO/46	3 Written statement submitted by Society for Threatened Peoples, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/47	3 Written statement submitted by The Next Century Foundation, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/48	3 Written statement submitted by Associazione Comunita Papa Giovanni XXIII, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/49	3 Written statement submitted by Chinese Association for International Understanding, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/50	3 Written statement submitted by Maat for Peace, Development and Human Rights Association, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/51	3 Joint written statement submitted by Parliamentarians for Global Action, a non-governmental organization in general consultative status, Advocates for Human Rights, International Federation of ACAT (Action by Christians for the Abolition of Torture), Reprieve, Union Internationale des Avocats - International Union of Lawyers, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/52	3 Written statement submitted by Jubilee Campaign, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/53	3 Written statement submitted by Sikh Human Rights Group, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/54	3 Written statement submitted by Sikh Human Rights Group, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/55	3 Written statement submitted by Jubilee Campaign, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/56	3, 4 Joint written statement submitted by Lawyers' Rights Watch Canada, Lawyers for Lawyers, non-governmental organizations in special consultative status

*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>	
A/HRC/46/NGO/57	2, 7	Joint written statement submitted by International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, Association Ma'onah for Human Rights and Immigration, International-Lawyers.Org, Union of Arab Jurists, United Towns Agency for North-South Cooperation, non-governmental organizations in special consultative status, International Educational Development, Inc., World Peace Council, non-governmental organizations on the roster
A/HRC/46/NGO/58	3, 9	Written statement submitted by Abshar Atefeha Charity Institute, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/59	3	Written statement submitted by Organisation Internationale pour la Sécurité des Transactions Electroniques OISTE, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/60	2, 4	Written statement submitted by International Association of Justice Watch, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/61	2, 7	Written statement submitted by Khiam Rehabilitation Center for Victims of Torture, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/62	4	Joint written statement submitted by Organization for Defending Victims of Violence, Abshar Atefeha Charity Institute, Disability Association of Tavana, Ertegha Keyfiat Zendegi Iranian Charitable Institute, Family Health Association of Iran, Iran Autism Association, Iranian Thalassemia Society, Jameh Ehyagaran Teb Sonnat Va Salamat Iranian, Network of Women's Non-governmental Organizations in the Islamic Republic of Iran, Peivande Gole Narges Organization, Rahbord Peimayesh Research & Educational Services Cooperative, Society for Protection of Street & Working Children, Society of Iranian Women Advocating Sustainable Development of Environment, The Association of Citizens Civil Rights Protection "Manshour-e Parseh", non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/63	4	Written statement submitted by Society for Threatened Peoples, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/64	4	Written statement submitted by The Next Century Foundation, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/65	4	Written statement submitted by World Muslim Congress, a non-governmental organization in general consultative status

*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>	
A/HRC/46/NGO/66	2, 4	Written statement submitted by Human Rights Now, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/67	2, 4	Written statement submitted by Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain Inc, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/68	3	Written statement submitted by Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain Inc, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/69	4	Written statement submitted by Society for Threatened Peoples, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/70	2	Written statement submitted by Pasumai Thaayagam Foundation, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/71	4	Written statement submitted by Cairo Institute for Human Rights Studies, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/72	3, 4	Written statement submitted by World Evangelical Alliance, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/73	3, 4	Joint written statement submitted by Partners For Transparency, Maat for Peace, Development and Human Rights Association, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/74	4	Written statement submitted by Partners For Transparency, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/75	3, 5	Joint written statement submitted by Brahma Kumaris World Spiritual University, Commission of the Churches on International Affairs of the World Council of Churches, Franciscans International, non-governmental organizations in general consultative status, Lutheran World Federation, a non-governmental organization in special consultative status, Soka Gakkai International, a non-governmental organization on the roster
A/HRC/46/NGO/76	3, 4	Written statement submitted by World Evangelical Alliance, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/77	2	Written statement submitted by Commonwealth Human Rights Initiative, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/78	4	Written statement submitted by Franciscans International, a non-governmental organization in general consultative status

*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/NGO/79	6 Written statement submitted by The Next Century Foundation, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/80	6 Written statement submitted by Organization for Defending Victims of Violence, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/81	6 Written statement submitted by Maat for Peace, Development and Human Rights Association, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/82	3 Written statement submitted by Rahbord Peimayesh Research & Educational Services Cooperative, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/83	2 Joint written statement submitted by American Association of Jurists, Asociación Española para el Derecho Internacional de los Derechos Humanos AEDIDH, Association Mauritanienne pour la promotion du droit, Association mauritanienne pour la transparence et le développement, Association Nationale des Echanges Entre Jeunes, December Twelfth Movement International Secretariat, Freehearts Africa Reach Out Foundation, Fundación Latinoamericana por los Derechos Humanos y el Desarrollo Social, Habitat International Coalition, International Association Against Torture, International Association of Democratic Lawyers (IADL), International Fellowship of Reconciliation, Paz y Cooperación, Plataforma Mulheres em Acção, Right Livelihood Award Foundation, World Barua Organization (WBO), non-governmental organizations in special consultative status, Indian Council of South America (CISA), International Educational Development, Inc., Liberation, Mouvement contre le racisme et pour l'amitié entre les peuples, World Peace Council, non-governmental organizations on the roster
A/HRC/46/NGO/84	9 Written statement submitted by Institute for NGO Research, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/85	7 Joint written statement submitted by International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, Association Ma'onah for Human Rights and Immigration, International-Lawyers.Org, Union of Arab Jurists, United Towns Agency for North-South Cooperation, non-governmental organizations in special consultative status, International Educational Development, Inc., World Peace Council, non-governmental organizations on the roster

*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/NGO/86	7 Written statement submitted by Organization for Defending Victims of Violence, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/87	7 Written statement submitted by Abshar Atefeha Charity Institute, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/88	7 Written statement submitted by BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/89	2, 7 Written statement submitted by Medical Aid for Palestinians (MAP), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/90	2, 7 Joint written statement submitted by Al-Haq, Law in the Service of Man, Al Mezan Centre for Human Rights, Cairo Institute for Human Rights Studies, Palestinian Centre for Human Rights, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/91	2 Written statement submitted by ODHIKAR - Coalition for Human Rights, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/92	2 Written statement submitted by Women's Centre for Legal Aid and Counseling, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/93	3 Joint written statement submitted by International Harm Reduction Association (IHRA), IDPC Consortium, Intercambios Asociación Civil, Penal Reform International, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/94	3 Written statement submitted by Sign of Hope e.V. - Hoffnungszeichen, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/95	3 Written statement submitted by United Nations Watch, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/96	7 Written statement submitted by Medical Aid for Palestinians (MAP), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/97	7 Written statement submitted by Maat for Peace, Development and Human Rights Association, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/98	3 Written statement submitted by Jubilee Campaign, a non-governmental organization in special consultative status



*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
A/HRC/46/NGO/99	4 Written statement submitted by Jubilee Campaign, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/100	8 Written statement submitted by Sikh Human Rights Group, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/101	3 Joint written statement submitted by Partners For Transparency, Maat for Peace, Development and Human Rights Association, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/102	3 Written statement submitted by Jubilee Campaign, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/103	4 Written statement submitted by People for Successful Corean Reunification, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/104	9 Written statement submitted by Sikh Human Rights Group, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/105	5 Written statement submitted by Associazione Comunita Papa Giovanni XXIII, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/106	10 Written statement submitted by The Next Century Foundation, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/107	2 Written statement submitted by BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/108	2 Exposé écrit présenté par International Catholic Child Bureau, organisation non gouvernementale dotée du statut consultatif spécial
A/HRC/46/NGO/109	4 Joint written statement submitted by Nonviolent Radical Party, Transnational and Transparty, a non-governmental organization in general consultative status, Women's Human Rights International Association, Edmund Rice International Limited, non-governmental organizations in special consultative status, Association of World Citizens, International Educational Development, Inc., non-governmental organizations on the roster
A/HRC/46/NGO/110	2 Joint written statement submitted by Alsalam Foundation, Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain Inc, non-governmental organizations in special consultative status

*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>	
A/HRC/46/NGO/111	2, 3	Joint written statement submitted by Alsalam Foundation, Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain Inc, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/112	3	Written statement submitted by Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain Inc, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/113	3	Written statement submitted by Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain Inc, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/114	4	Written statement submitted by Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain Inc, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/115	7	Written statement submitted by Khiam Rehabilitation Center for Victims of Torture, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/116	6	Written statement submitted by Program in International Human Rights Law, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/117	2	Written statement submitted by World Federation of Acupuncture-Moxibustion Societies, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/118	2, 3	Written statement submitted by International Association of Justice Watch, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/119	3, 4	Written statement submitted by Yakutia - Our Opinion, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/120	3	Written statement submitted by Yakutia - Our Opinion, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/121	3	Written statement submitted by The Palestinian Return Centre Ltd, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/122	3	Exposición conjunta escrita presentada por American Association of Jurists, International Association of Democratic Lawyers (IADL), organizaciones no gubernamentales reconocidas como entidades consultivas especiales
A/HRC/46/NGO/123	3	Written statement submitted by Liberal International, a non-governmental organization in general consultative status

*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>	
A/HRC/46/NGO/124	4	Exposición escrita presentada por American Association of Jurists, organización no gubernamental reconocida como entidad consultiva especial
A/HRC/46/NGO/125	2, 7	Written statement submitted by United Nations Watch, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/126	7	Written statement submitted by Institute for NGO Research, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/127	2, 9	Joint written statement submitted by Cairo Institute for Human Rights Studies, Al-Haq, Law in the Service of Man, Habitat International Coalition, Palestinian Centre for Human Rights, Women's Centre for Legal Aid and Counseling, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/128	2, 7	Joint written statement submitted by Al-Haq, Law in the Service of Man, Al Mezan Centre for Human Rights, Palestinian Centre for Human Rights, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/129	2, 7	Joint written statement submitted by Cairo Institute for Human Rights Studies, Al-Haq, Law in the Service of Man, Habitat International Coalition, International Federation for Human Rights Leagues, Palestinian Centre for Human Rights, Women's Centre for Legal Aid and Counseling, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/130	2, 3	Joint written statement submitted by Al-Haq, Law in the Service of Man, Al Mezan Centre for Human Rights, Palestinian Centre for Human Rights, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/131	3	Written statement submitted by China Society for Human Rights Studies (CSHRS), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/132	3	Written statement submitted by China Society for Human Rights Studies (CSHRS), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/133	7	Joint written statement submitted by Al Mezan Centre for Human Rights, ADALAH - Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, Al-Haq, Law in the Service of Man, Cairo Institute for Human Rights Studies, Women's Centre for Legal Aid and Counseling, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/46/NGO/134	9	Written statement submitted by Africans in America for Restitution and Repatriation Inc, a

*Documents issued in the non-governmental organization series*

<i>Symbol</i>	<i>Agenda item</i>
	non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/135	9 Written statement submitted by ADALAH - Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/136	9 Written statement submitted by United Nations Watch, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/137	2 Written statement submitted by World Organisation Against Torture, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/138	3 Written statement submitted by World Organisation Against Torture, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/139	4 Written statement submitted by World Organisation Against Torture, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/46/NGO/140	4 Written statement submitted by World Organisation Against Torture, a non-governmental organization in special consultative status

## **Annex IV**

### **Special procedure mandate holders and members of subsidiary expert mechanisms appointed by the Human Rights Council at its forty-sixth session**

#### **Expert Mechanism on the Rights of Indigenous Peoples (member from Africa)**

Margaret Lokawua (Uganda)

#### **Expert Mechanism on the Rights of Indigenous Peoples (member from North America)**

Sheryl Lightfoot (Canada)

#### **Special Rapporteur on the situation of human rights in Cambodia**

Vitit Muntarbhorn (Thailand)

#### **Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions**

Morris Tidball-Binz (Chile)

#### **Working Group of Experts on People of African Descent (member from African States)**

Catherine S. Namakula (Uganda)

#### **Working Group on Arbitrary Detention (member from Asia-Pacific States)**

Priya Gopalan (Malaysia)

---